وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3–
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الرقم التسجيلي: .....

الرقم التسلسلي: .....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص الدراسات الاستراتيجية و الأمنية

العنوان

استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي:

الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا (دراسة مقارنة)

إعداد الطالبة:
فاطمة أمحمدي

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الكريم كيبش

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد اللطيف بوروبي	أستاذ التعليم العالي	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	رئيسا
عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	مشرفا و مقررا
عبد الحق بن جديد	أستاذ التعليم العالي	باجي مختار عنابة	عضوا مناقشا
وداد غزلاني	أستاذ التعليم العالي	8 ماي 1945 قالمة	عضوا مناقشا
فريدة حموم	أستاذ محاضر– أ–	محمد الصديق بن يحي جيجل	عضوا مناقشا
صليحة كبابي	أستاذ محاضر – أ–	صالح بوبنيدر قسنطينة 3	عضوا مناقشا

السنة الدراسية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحیم

شعارنا العلمي

يقول العسقلاني لعماد الأصفهاني: " إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ، لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيِّدَ ذا كَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذا كَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر "

الإهـــــــداء

أول ما أهدي له هذا العمل: إلى نبع الحنان أمي، إلى سندي أبي

اهدي ايضا بحثي هذا الى اخواتي البنات سمية، منال، بثينة و الكتكوتة رتاج الجنة

والى أخي أحمد الذي اتمنى له التوفيق في دراسته ويكون مصدرا فخر لنا يا رب

إلى حبيبات قلبي صديقاتي الجميلات التشرينيات الثلاث ابتسام رمضاني ، سمية سي بوعكاز، جهينة وزازي،

إلى أجمل واحلى شيء بدكتوريتي بطيب ناريمان

إلى أفراد عائلتي الموسعة الذين ينتظرون يوم تخرجي بفارغ الصبر

إلى كل من يقدر قيمة العلم والمعرفة اهدي بحثي

فاطمة أمحمدي

تشكرات

أولا الحمد لله والشكر له وحده على توفيقه وما توفيقي إلا بالله، ومن ثم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عبد الكريم كيبش مشرفي الموقر الذي لم يبخل عليا بتوجهاته، طيلة سنوات البحث.

الشكر موصول لأعضاء اللجنة على قبولها مناقشة هذا البحث وتصويبه من أجل ان يدخل المكتبة بأبهى الصور.

كما أشكر صديقاتي ابتسام رمضاني وبطيب ناريمان، اللتين شاركتا معي كل اللحظات طيلة سنوات البحث وبقيتا تشجعاني على المواصلة كلما خارت قواي وشعرت بالتعب

الشكر والتقدير لعائلتي التي لطالما كانت السند والحافز لطموحي ... ودون أن نسى الشكر والتقدير لكل قريب وبعيد، وأخص بالذكر أساتذة العلوم السياسية بجامعة قالمة

استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي: الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا (دراسة مقارنة)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه **ل م د** في العلوم السياسية

قسم: العلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعدادالطالبة: أمحمدي فاطمة **إشراف:** أ. د عبد الكريم كيبش

ملخص:

يمثل الأمن الطاقوي مطلب أساسي لتعزيز قوة الدولة واستمراريتها نحو الصعود، وتسعى لتحقيقه كل من : الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا وفق مجموعة من الاستراتيجيات؛ لكن المهم هو التساؤل حول ما إذا كانت استراتيجيات القوى الصاعدة محل المقارنة في تحقيق الأمن الطاقوي ستعزز عملية صعودها.

بعد المعالجة المفاهيمية والنظرية التي يمكن ان يساعد على التأسيس للموضوع بشكل علمي صحيح من خلال الفصل الأول، لقد تم البحث في الفصلين الثاني والثالث مقدرات القوة لدى حالات الدراسة واستراتيجياتها في تحقيق الأمن الطاقوي؛ من خلال السعي إلى وضع استراتيجيات للوصول إلى تحقيق الأمن الطاقوي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، انطلاقا من مقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية آخذة في الحسبان عدة جوانب مهمة في صياغة تلك الاستراتيجية تنبع من توجه الدولة سواء كان ذلك تنافسيا أو تعاونيا في مجالها الإقليمي والدولي، باعتبار موضوع الأمن الطاقوي مرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع صعود الدول وتوزيع القوة على المستوى الدولي من جهة وأيضا إن الطاقة مرتبطة بشبكة توزيع عالمية نظرا لتواجدها في جغرافيات مختلفة من جهة أخرى.

في الأخير خلصت الدراسة من خلال تقديم وتحليل استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي في الفصل الرابع أن تلك الاستراتيجيات لها تداعيات على ديناميكية العلاقات الدولية؛ وأن الأمن الطاقوي مطلب أساسي في تحقيق قوة الدولة وترتيبها في السلم الدولي؛ لذا ستسعى الدول إلى تحقيقه بأي شكل وبأي وسيلة على غرار الدخول في حرب من أجل ذلك مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية؛ القوى الصاعد؛ الأمن الطاقوي؛ الهند؛ البرازيل؛ جنوب إفريقيا.

Emerging Power Strategies in Achieving Energy Security: India, Brazil, South Africa (a Comparative Study)

Dissertation Presented for Obtaining L.M.D Doctorate Degree in Political Sciences
Departmentof International Relations
Specialty: Security and Strategic Studies

Presented by: **Fatima M'hamdi** Supervises by: Pr. **Abdelkrim Kibeche**

Abstract:

Energy security is a basic need in enhancing state power emergence; for India, Brazil, and South Africa have endeavored to achieve security energy through a set of strategies, so the main concern is the effectiveness of these strategies of the compared emerging powers in reaching the aim.

The conceptual and theoretical framework in the first chapter of the study has consolidated its scientific bases, the second and the third chapter has shed light on economic, military, and political capacities and strategies of the three cases of the study in achieving energy security through short, medial, and log term. The formulation of these strategies is based on competitive or cooperative intentions of the state in the regional and international area, because energy security is a major factor that influences the states emergence and the distribution of power, besides; the world energy network controlled by geographic dimension.

Finally concluded that achieving security energy affects international relations dynamics, since it is a basic need in ensuring state position on international level, that what authorized to the states to achieve this aim through different means even war sooner or later.

Key words: Strategy, Emerging Powers, Energy Security, India, Brazil, South Africa.

مقدمة

مقدمة

يتطابق مصطلح الأمن الطاقوي الذي نسمعه كثيرا اليوم مع صيغة تحتوي على عدة معايير وحتى العديد من المجهول فيما يخص بنية النظام الدولي، ويكفي النظر حولنا وتحليل ما يحدث في العالم لإدراك أهميته وإلحاحه.

إن الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية الحالية أكثر تعقيدا بكثير مما تبدو، ونحن نشهد تحولا نحو نوع من الاقتصاد العالمي الليبرالي، ولكن في عالم متعدد الأقطاب يتمتع بتكوين اقتصادي، وجغرافي وسياسي حيث سيكون الممثلون:

الدول الغربية (الدول المتطورة) مع نمو اقتصادي راكد نوع ما بين 1.5 و2٪ في المتوسط، كما أن استهلاك الطاقة راكد قليلا، بمعدل نمو قدره 0.4٪ بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* ولكن قلقها أي الدول الغربية يرجع إلى أن العنصر النشط الرئيسي هو أن تكون الاستراتيجيات في مجال الأمن الطاقوي ناجحة في فترة تتراوح بين 20 و30 عامًا، وذلك بفضل التقدم التكنولوجي الذي يهدف إلى تطوير موارد بديلة لجميع الاستخدامات والهدف النهائي هو التحرك نحو نموذج لاستهلاك الطاقة لضمان استقلاليتها في هذا المجال.

القوى الصاعدة: التي ينمو استهلاكها للطاقة بشكل مطرد، وبالتالي لديها نفس الاهتمام مثل دول الغربية، وهي كيفية ضمان استقلال طويل الأجل للطاقة إذ ينتقل المركز الاقتصادي العالمي إلى الدول الصاعدة التالية: الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا حيث بلغ نموها الاقتصادي ما بين 0.89% و10.07% من سنة 1970 إلى غاية 2017، ومعدل نمو استهلاك الطاقة في تزايد مستمر حيث بلغ حوالي ما بين 5.16 و8.05٪ ومن أجل تغذية النمو الاقتصادي الخاص بها من المتوقع أن يتضاعف استهلاكها للطاقة بحلول 2050.[1]

الدول النامية: التي تعتمد الكثير منها على اقتصاد قائم على استغلال الموارد الطبيعية الهشة وغير المتجددة، ولكنها أصبحت تدرك بشكل متزايد الحاجة إلى تطويرها والحفاظ عليها، وهو ما ينبغي أن يكون كذلك. من خلال تنفيذ انتقال الطاقة مقارنة مع البلدان المتقدمة، لضمان الأمن الطاقوي على المدى الطويل.

1. التعريف بالموضوع

يؤدي الحديث عن القوى الصاعدة إلى البحث في النظام الدولي الراهن والتغيرات التي طرأت على التوزيع الجيوسياسي للقوة ومراكز النفوذ مما رسم خارطة جيوسياسية جديدة أدت إلى تراجع في الأحادية القطبية التي هيمنت منذ فترة التسعينات حتى 2001.

---

*__منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:__ هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية، تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

[1] This workbook contains information presented in the 2019 edition of the BP Energy Outlook 2040 which can be found on the in21/02/2019 at:
http://www.bp.com/energyoutlook

مقدمة

هذا ما أدى إلى بروز تحالفات تختلف عن تلك التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة والقائمة على أساس أيديولوجي، وأصبحت التحالفات تقوم على أساس اقتصادي والسيطرة على مصادر الطاقة وإمداداتها وطرق نقلها ومن ابرز هذه التحالفات تكتل البريكس**BRICS** (الذي يضم الهند، البرازيل روسيا، الصين، جنوب إفريقيا) مجموعة الابسا**IBSA** (وتظم الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) التي تجمعت من أجل تحقيق استراتيجياتها الاقتصادية للتكامل من أجل البحث في سبل تعزيز مكانة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الذي أفرز أزمات مست الأمن الطاقوي ومنه جاءت أهمية هذا الموضوع.

إذ يعتبر مفهوم الأمن الطاقوي من المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات التي طرأت على حقل الدراسات الامنية التي تلت حقبة الحرب الباردة.

لذلك أصبح من أولويات القوى الصاعدة التركيز على ضمان وارداتها من مصادر الطاقة والمواد اللازمة لصناعتها الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى التنافس حول الأسواق الإقليمية والدولية أمام سلع هذه القوى الأمر الذي اخرج تلك الأولويات عن نطاقها التجاري والاقتصادي المحض لتصل إلى مصاف الضرورات الاستراتيجية الملحة بحكم ما يعبر عنه بالمصالح الكبرى أو العليا للدولة، ما دفع بها إلى صياغة استراتيجيات في إطار التنافس الإقليمي والدولي لهذه القوى بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أمنها الطاقوي

هذا ما دفع بالباحثة إلى معالجة موضوع استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي الذي يعتبر مطلب أساسي في عملية الصعود، حيث هو شريان القوة الاقتصادية وبالنظر إلى مقومات القوة لدى كل من الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا تجد أن:

الهند، قوة صاعدة من آسيا المنافس الرئيسي للصين، وقوة صاعدة على نطاق عالمي باعتبارها قوة نووية بالإضافة إلى كونها لاعباً اقتصادياً، وفي الوقت نفسه كأكبر ديمقراطية في آسيا؛ بحيث تمثل الهند سابع اكبر دولة من حيث المساحة وعاشر دولة من حيث الاقتصاد، ومن جانب أخر تواجه الهند عدة تحديات: أهمها كونها رابع مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا هذا ما جعلها تبحث عن استراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الطاقوي، مقابل فقرها من هذه المادة الأساسية يوجد استراتيجيات للقوى التقليدية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفي إطار التفاعل بين هذه الاستراتيجيات خلق أزمة في الأمن الطاقوي لهذه القوى مما يستدعي ضرورة الاهتمام باستراتيجيات هذه القوة.

البرازيل، قوة صاعدة من أمريكا اللاتينية، على حساب كتلة الأرض والسكان والناتج المحلي الإجمالي تشكل البرازيل القوة الكبرى الثالثة الصاعدة من خلال حجمها الاقتصادي في إطار مجموعة البريكس، من الناحية الكمية (السكان والأراضي والناتج المحلي الإجمالي والقوة العسكرية) تعتبر البرازيل القوة الإقليمية الرئيسية في أمريكا اللاتينية، يختلف الأمر بالنسبة للهند في عدم وجود ترسانة نووية، وفي معدل نموها الأكثر تواضعاً، وقد برزت البرازيل على الساحة العالمية كقوة عبر قنوات الدبلوماسية والمفاوضات الدولية، ووفقاً للرئيس الويس ايناسيو لولا دا سيلفا **Luiz Inácio Lula da Silva** السابق، في السنوات

الأخيرة، حيث قادت البرازيل نفسها كمؤسس للعديد من الأجندات الدولية والقواعد الأساسية، خاصة في قلب منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، إلى جانب الهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، فإن البرازيل تنتمي إلى جوهر التفاوض الرئيسي في جولة التنمية لمنظمة التجارة العالمية وهي، تطمح كما تفعل الهند، للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

جنوب إفريقيا، قوة قارية صاعدة، وإدراكًا لقيودها من حيث الحجم والموارد، هي اللاعب الذي يتمتع بمستوى معين من القوة على الساحة الدولية، ويتمتع بجهد ملحوظ في حل رموز التجمعات الإقليمية وبوصفها اقتصاد سوق ديمقراطي موحد، يمكن لجنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري أن تعتبر نفسها مرساة للاستقرار في أفريقيا، وهي أولوية في نفس الوقت، حيث يتم توجيه سياستها الخارجية بطريقة مماثلة للبرازيل، تقوم سياستها الخارجية على القيم السياسية، من بينها بناء السلام والديمقراطية.

من خلال نظرة متفحصة لإمكانيات الصعود لدى القوى الثلاث انطلاقا من ملامح القوة لديها سواء كانت القوة شاملة أو القوة على مستوى معين، أعطى لنا إن صح التعبير حجة أكثر للتوجه لدراسة هذا الموضوع انطلاقا من أهميته خاصة في ظل الربط بين موضوع الأمن الطاقوي باعتباره المطلب والمحرك لعملية الصعود.

2. أهمية الموضوع

✓ تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة العلاقة بين مصادر الطاقة والسياسة الخارجية للدول؛ أي التداخل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي، أو بالأحرى كيف يمكن للاقتصادي أن يوجه السياسة من جهة، دراسة أيضا الخلل في توزيع مصادر الطاقة في العالم الذي أدى إلى اعتماد الدول على الخارج في تلبية حاجتها من هذا المورد الاستراتيجي من جهة أخرى.

✓ وتكمن أهمية الموضوع أيضا عن طريق دراسة كيف يؤثر التعدد الاستراتيجي للقوى الصاعدة في مجال الأمن الطاقوي على علاقاتها تجاه بعضها البعض ضمن ديناميكية العلاقات الدولية.

✓ كما تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع من خلال تزايد الطلب على مورد الطاقة للدول والتأثير الذي تحدثه على الاستراتيجية الأمنية للقوى الصاعدة.

✓ تكمن أهمية الموضوع في اختيار دراسة استراتيجيات القوى الصاعدة في مجال الأمن الطاقوي بأخذ نماذج من القارة الإفريقية والأسيوية ومن ثم الأمريكية لإبراز التغير الحقيقي الذي يشهده النظام الدولي.

✓ كما ترصد الدراسة التداعيات المختلفة لصعود القوى الصاعدة الجديدة على ديناميكية البيئة الدولية وعلى قدرة العالم على التصدي للتحديات التي يفرزها هذا الصعود خاصة في مجال الطاقة.

3. أسباب اختيار الموضوع (أسباب موضوعية، اسباب ذاتية)

أ. أسباب موضوعية:

من بين الأسباب التي أدت إلى تناول الموضوع هو تقديم رؤية حول موضوع من أهم مواضيع العلاقات الدولية ألا وهو دراسة استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي، إضافة إلى دراسة

كيف تحقق هذه الاستراتيجيات للقوى الصاعدة التي أدت إلى المنافسة وربما إلى الحروب من أجل النفوذ والريادة العالمية بين هذه القوى، ومن جهة ثانية ارتأت الدراسة أنه من بين الأسباب الموضوعية أن المشاكل والصراعات أو التعاون والاتفاق كان وراءها سبب اقتصادي وبذلك تحاول الدراسة المعالجة من هذه الزاوية عن طريق دراسة موضوع الطاقة.

ب. أسباب ذاتية:

من أهم الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع هو اهتمامنا الشخصي بالدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، وكذا الأمر الذي جعلنا التركيز على الجانب الاقتصادي وبالضبط في دراسة استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي وبالتركيز على المقارنة بين الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا يرجع إلى الاهتمام الشخصي بدراسات التي تتعلق بالعلاقات الدولية وتداعياتها على قوة الدولة وذلك لما لها من أهمية خاصة في الدراسات المستقبلية للسياسات الاقتصادية والأمنية للدول.

4. الأدبيات السابقة:

يشكل استعراض أدبيات الدراسة في أي بحث علمي أكاديمي مسعى مهم لتعبيد الأرضية التي يمر عليها البحث في كل مراحله، إضافة إلى الميزة التي يمكن أن يقدمها البحث العلمي في كل اقسامه وعليه موضوع استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي: الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا (دراسة مقارنة) في شقيه كل من القوى الصاعدة من جهة والأمن الطاقوي من جهة ثانية، كل من المتغيرين منفصلين قد حظيا باهتمام أكاديمي خاص بتوجهات مختلفة على مدار التاريخ الأكاديمي للمصطلحين.

ومن خلال ذلك يتم في السطور التالية تقديم أهم ما جاء من دراسات سابقة لموضوع للقوى الصاعدة من جهة والأمن الطاقوي من جهة ثانية لتوضيح كيف تم التأسيس لموضوع البحث كتالي:

أ. القوى الصاعدة:

يعتبر الاهتمام بموضوع صعود القوى قديم وقد برز ذلك من خلال ابحاث المؤرخين والباحثين على مدى العصور، لكن الميزة في الموضوع أنه اليوم أصبح ذا جدل كبير لتداخل ضمن دراسته مجموعة من الحقول المعرفية، إلا أنه في استعراض الأدبيات الخاصة بالقوى الصاعدة سيتم اختيار منها ما هو في منحى إشكالية الدراسة حيث:

- مقال بعنوان:«Des Economies Emergentes aux Puissances Emergentes»[1] للباحث فرونسوا لافارغو François Lafargue الذي نشر سنة 2011 في مجلة قضايا دولية في عددها 51 حيث تحدث فيه عن كيفية الاستخدام الغالب بين مصطلح الدول الصاعدة والقوى الاقتصادية الرئيسية الجديدة على نطاق عالمي، مثل الصين أو الهند أو البرازيل. كما تطرق إلى ماهية الدول الصاعدة وكيف تساهم هذه الدول بناء عالم متعدد الأقطاب الجديد في القرن الحادي والعشرين.

[1] François, Lafargue. 'Des Economies Emergentes aux Puissances Emergentes '. **Questions Internationales,** N° 51 – Septembre-Octobre 2011, pp. 101-108.

مقدمة

– ورقة بحثية بعنوان: [1] «Emerging Powers and the Changing Global Environment: Leadership, Norms and Institutions» للباحث ميزكسي قوبو Mzukis Qobo التب نشرت سنة 2011 إذ عنيت هذه الدراسة بالبحث حول صعود القوى ذات النمو الاقتصادي السريع، وتطرق لكيف صعود هذه القوى مثل الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا أن يعيد معالم جغرافية القوة الاقتصادية، كما تعرض لشرح الدور الذي تسعى له هذه القوى في السياسة الدولية خاصة في اطار ما يعرف بتكتل البريكس BRICS، وتدور إشكالية هذه الورقة حول مدى تأثير هذه الظاهرة الجديدة للقوى الصاعدة على إعادة تشكيل النظام العالمي اليوم. كما تبحث هذه الورقة فيما إذا كان ظهور القوى الصاعدة يشير إلى تراجع الغرب لصالح هذه القوى.

– مقال بعنوان: [2] «Emerging Middle Powers Soft Balancing Strategy: State and Perspectives of the IBSA Dialogue Forum» للباحث دانيال فليمس Daniel Flemes نشر سنة 2011، يقدم فيه دراسة حالة أحد التحالفات الحديثة بين الدول المتوسطة (منتدى الدول الهند، البرازيل جنوب إفريقيا IBSA)، حيث يلخص الكاتب المقال في خمسة عناصر وهي: أولا. يجادل بأن اللاعبين الثلاثة الصاعدين يمكن تعريفهم كقوى متوسطة من أجل تأطير سلوك سياساتهم الخارجية وخياراتهم على المستوى العالمي. ثانياً. الموازنة اللينة هي مفهوم مناسب لشرح استراتيجية IBSA في المؤسسات العالمية. ثالثًا. تعتبر أدوات السياسة الخارجية المؤسسية ذات أهمية محورية في استراتيجية الموازنة اللينة لـ IBSA. رابعاً. إن المكاسب المحتملة في التعاون بين قطاع الأعمال في IBSA خاصة في التجارة محدودة بسبب عدم تكامل الاقتصادات الثلاثة. وخامسًا. ستعتمد وجهات نظر IBSA وتأثيرها على النظام الدولي على أربعة متغيرات: قدرة IBSA على التركيز على مجالات التعاون المتميزة، وتوحيد استراتيجيتها المشتركة للتوازن الليّن، وإضفاء الطابع المؤسسي على IBSA، وتوسيعها من أجل الحصول على المزيد من التأثير في الصفقات العالمية.

– أطروحة دكتوراه بعنوان: [3]«The Grand Strategies of Rising Powers: Reassurance, Coercion, and Balancing Responses» للباحث مايكل غلوسني Michael A. Glosny والتي يفسر فيها الباحث لماذا يؤدي ظهور قوة صاعدة في بعض الأحيان إلى التوتر والتنافس والحرب، وفي أحيان أخرى يؤدي إلى استجابات أقل تنافسية؟ وفي إطار البحث عن هذا الاشكال يصل الكاتب الى تطوير نظرية يسميها بنظرية الطمأنة التي توضح كيف أن القوة الصاعدة يمكن أن تمنع أو تقلل من شدة استجابة الموازنة من قبل القوى العظمى الأخرى. أو يمكن أن تحد إعادة الطمأنينة من موازنة الاستجابة.

---

[1] Mzukis, Qobo. 'Emerging Powers and the Changing Global Environment: Leadership, Norms and Institutions', **Saiia Aoccasional Paper,** Emerging Powers and Global Challenges Programme, September, 2011, pp.,04-31.

[2] Daniel, Flemes. 'Emerging Middle Powers. Soft Balancing Strategy: State and Perspectives of the IBSA Dialogue Forum', **GIGA Working Papers**, GIGA Research Programme: Violence, Power and Security, N° 57, August 2007, pp., 06-30.

[3] Michael A, Glosny, 'The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion, and balancing responses', **Thesis (Ph. D.)**-Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science, (Massachusetts Institute of Technology, 2012), pp.03-547.

ويسقط الباحث في اطروحته صعود الصين بعد الحرب الباردة على صعود ألمانيا بين سنتي 1871 – 1907 وتأثير ذلك من خلال ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، روسيا الهند.

– مقال بعنوان: [1] «Foreign Policy Strategies of Emerging Powers in a Multipolar World: an introductory review» للباحث اندرو كوبر وفليمس دانيال Andrew F Cooper & Daniel Flemes وقد تناولا الكاتبان المناقشات الرئيسية المتعلقة بصعود القوى في النظام العالمي. ويشيرا إلى الفرق الأساسي بين ملامح الصعود في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعملية الصعود في العصور التاريخية السابقة مع الإشارة إلى عدد البلدان الموضوعة في هذه الفئة، والامتيازات ذات الأبعاد الاقتصادية للقوة ومستويات مفتوحة فيما يتعلق بالمؤسسات. يتم إيلاء اهتمام كبير لتكتل بريكس "**BRICS**"، أما فيما يخص موضوع التعددية القطبية، فإنهما يركزان على مسألة ما إذا كان النظام العالمي المتغير يوفر مساحة معززة للقوى المتوسطة. بعد تسليط الضوء على هذه الاعتبارات السياقية ذات الصلة، ينتقل الكاتبان إلى جوهر البحث في تحليل استراتيجيات السياسية للقوى الصاعدة. بالاعتماد على مسألة رئيسية وهي ما إذا كان تفضل الدول الصاعدة العمل من خلال المؤسسات القائمة أو استخدام آليات موازية أو تنافسية. كما يحاول الكاتبان مناقشة مسألة صعود الدول إلى ما وراء الغرب كأمر محوري لفهم كيفية إعادة تشكيل النظام العالمي في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. حيث إن صعود هذه الدول تعالج الاختلالات في النظام العالمي – وفي عملية العولمة – حتى الآن عكست بشكل رئيسي التأثير الأكبر للدول القوية التقليدية والجهات الفاعلة التجارية. إن ظهور مجموعات جديدة من الدول الجنوب العالمي (المجموعات التي تعبر المناطق وتمارس نفوذاً كبيراً، خاصة في مفاوضات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية) بدأت في التغلب على الفوضى التي كانت تميل في الماضي إلى إسكات مساهمات الدول الصاعدة في العالم. النقاشات حول السياسات التي بدأت الدول الصاعدة التي تستحوذ على الاهتمام الأكبر – الصين والهند والبرازيل وإلى حد ما جنوب إفريقيا – في عكس الآليات الضعيفة تاريخياً للعمل الجماعي المرتبط بمنتديات مثل مجموعة 77، والآثار المتشعبة المنافسة السياسية التي نشأت في الغالب بين الدول النامية نتيجة للعولمة الاقتصادية.

توصل الكاتبان في النتيجة أنه بخلاف ما حدث في السبعينيات، يعكس النظام العالمي الحالي مزيجًا ديناميكيًا من القوى العظمى الراسخة والقوى الإقليمية الصاعدة حديثًا والهياكل الإقليمية المتعددة. إن التحديات التي تواجهها القوى الجنوبية الحالية، مثل البرازيل وجنوب إفريقيا، التي تقع بين مركز وأطراف النظام العالمي الحالي وفي الترابط بين السياسات الدولية والإقليمية، تتطلب استراتيجيات سياسة خارجية معقدة يمكن أن تكون متناقضة قد يبدو الأمر غير متناسق في بعض الأحيان، كما أنهما وصلا إلى انه إذا أردنا أن نفهم قرارات هذه الدول واستراتيجياتها، فمن الضروري أيضًا تضمين سماتها كقوى إقليمية.

[1] Andrew F Cooper & Daniel Flemes, 'Foreign Policy Strategies of Emerging Powers in a Multipolar World: an introductory review, **Third World Quarterly**, Vol. 34, No. 6, 2013, pp. 943–962.

صحيح أن السياسات الخارجية للقوى الصاعدة في العقد الماضي قد تم تشكيلها باستمرار من خلال تطوير القوى العالمية وممارسات مختلفة من النظام العالمي. ولكن بالمثل، فإن المناطق التي سعت فيها إلى تأكيد قوتها أو لتطوير دور أكثر بروزًا، قد عكست التطورات العالمية أيضًا.

ب. **الأمن الطاقوي:**

– ورقة بحثية بعنوان: [1]«Resources, Rising Powers and International Security» للباحث C. Raja Mohan التي نشرت سنة 2008 حيث لخصت هذه الورقة كيف شكل أمن الطاقة وصعود الصين والهند عنصرين هامين في الخطاب الدولي الحالي. هذه الدراسة قريبة من موضوع دراستنا حيث بالكاد بدأنا نفهم التقاطع بين القضيتين. مما لا شك فيه أن هناك اعترافًا أكبر اليوم بمساهمة النمو الاقتصادي في الصين والهند في أسعار النفط العالمية ودور الاقتصادين الآسيويين في إدارة انبعاثات الكربون في جميع أنحاء العالم. وتثير هذه الورقة بعض الأسئلة الأوسع نطاقاً حول التوتر بين سعي العملاقين الآسيويين لتحقيق أمن الطاقة والإجماع الغربي المفترض حول المبادئ المنظمة للأمن الدولي. إن رفاهية ما يقرب من مليارين ونصف المليار من البشر الذين يعيشون في الصين والهند تعتمد الآن على وصولهم إلى الموارد الطبيعية، وليس فقط النفط والفحم ولكن أيضا المعادن والغذاء، خارج حدودهم. وحتى المستوى المتواضع من الازدهار في الصين والهند لا بد أن يكون له تأثير كبير على توافر الموارد، وطبيعة استخدامها، وعواقبها العالمية. تبدأ الورقة بتقييم التغيرات الجارية في السياسات الخارجية للصين والهند في ظل المتطلبات الجديدة للنمو الاقتصادي وأمن الموارد. يركز القسم الثاني على التوتر الظاهر بين التشديد الصيني والهندي على السيادة الإقليمية المطلقة والمقترحات الغربية حول "التدخل الإنساني" و "المسؤولية عن الحماية". ويختتم القسم الثالث بالدعوة إلى صفقة جديدة بين الغرب من جهة، وبين الصين والهند من جهة أخرى، من شأنها تسهيل اندماج بكين ونيودلهي كشركاء مسؤولين في إدارة أمن الموارد العالمية.

– كتاب بعنوان: [2] «Energy Security Challenges for the 21st Century»، كتاب جماعي نشر سنة 2014 عبارة عن مجموعة من المقالات تناول فيها المؤلفون المناهج المختلفة التي يمتلكها المنتجون والمستهلكون ودول المرور العابر نحو أمن الطاقة. ودراسة مفضالات السياسة الداخلية والخارجية المطلوبة لضمان إمدادات الطاقة الآمنة وبأسعار معقولة. كما شرحوا المسارات المختلفة لتحديات لأمن الطاقوي التي تزامنت وتحرير هذا الكتاب ابتداء من 2008، وهو العام الذي وصلت فيه أسعار النفط إلى مستوى قياسي تاريخي يبلغ حوالي 150 دولارًا للبرميل، التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وجعلت روسيا الاستيلاء على السلطة في منطقة القوقاز الغنية بالطاقة في القطب الشمالي، ومرة أخرى، خفضت إمداداتها من الغاز إلى أوروبا، أيضا كثف المتمردون النيجيريون هجماتهم ضد منشآت النفط، واختطف قراصنة صوماليون ناقلة نفط سعودية كبيرة جدا، وأضرمت أزمة مالية عالمية ذات أبعاد تاريخية.

[1] C. Raja, Mohan. 'Resources, Rising Powers and International Security', **Research Paper**, Asia Retreat 2008 the OSLO forum Network of Mediators, pp. 01-06.

[2] A Reference Handbook**, Energy Security Challenges for the 21st Century**, Editors: Gal Luft and Anne Korin, Library of Congress Cataloging, 2014, pp. 05-389.

مقدمة

عموما تأتي دراستنا كمحاولة لتقريب بين صعود الدولة والأمن الطاقوي، من خلال فهم استراتيجيات الدول الصاعدة لتحقيق الأمن الطاقوي عن طريق دراسة مقارنة بين ثلاث دول تعتبر إلى حد ما ذات نفوذ متصاعد في الساحة الدولية بمعالجة الإشكالية التالية:

5. الاشكالية:

في ظل التنافس الإقليمي والدولي على مصادر الطاقة أضحى الأمن الطاقوي أحد رهانات المنافسة الاستراتيجية بين القوى الصاعدة، تنطلق هذه الدراسة من أساس مفاده أن القوى الصاعدة تسعى لتحقيق مكانة دولية لها في بيئة النظام العالمي الجديد، مما يدفعها إلى تبني استراتيجيات ذات أبعاد فاعلة لتحقيق الأمن الطاقوي باعتباره ذا أهمية كبيرة في تحقيق متطلبات الصعود، يؤدي المسعى إلى تحقيق الأمن الطاقوي إلى توجيه سلوك والسياسات الخارجية سواء في إطارها الإقليمي أو الدولي من جهة وعامل مؤثر على الاستقرار والأمن من جهة ثانية، لهذا تحاول هذه الأطروحة دراسة استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي: بالمقارنة بين الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا الذي قد يمثل نموها المتسارع تهديد مستقبلي في سوق الطاقة العالمي، إضافة إلى التنافس الدولي على مناطق إنتاج الطاقة والأسواق العالمية لمخرجاتها خلق إشكالية المفارقة بين متطلبات الصعود والتطور الذي تسعى إليه القوى الصاعدة ونقص الموارد الطاقوية وكثرة المتنافسين وعليه تصاغ الإشكالية في التساؤل التالي:

كيف يساهم الأمن الطاقوي من خلال استراتيجيات القوى الصاعدة- الهند، البرازيل، جنوب افريقيا- في تعزيز صعودها دوليا؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما التحول الذي طرأ على مفهوم القوة وتوزيعها الجيوسياسي وبروز القوى الصاعدة في إطار تحليل نظمي (نظام دولي وأنظمة فرعية)؟ وماهي دوافع بروز مفهوم الأمن الطاقوي؟
- ✓ كيف تؤثر القدرات القومية للقوى الصاعدة على استراتيجياتها في تحقيق الأمن الطاقوي؟
- ✓ هل يؤثر عامل الوفرة والندرة لمصادر الطاقة التقليدية لدى (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) كقوى صاعدة على أمنها الطاقوي؟
- ✓ ماهي تداعيات السعي لتحقيق الأمن الطاقوي للدول الصاعدة (الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا) على البيئة الدولية؟

6. الفرضيات: وللإجابة على هذه الأسئلة تقترح الدراسة مجموعة من الفرضيات كالآتي:

- ✓ هل التطور في مفهوم الأمن يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاهتمام بالأمن الطاقوي.
- ✓ تنعكس القدرات القومية للدولة على سلوكها من أجل احراز مكانة لها اقليميا ودوليا.
- ✓ الزيادة في الطلب على الطاقة والبحث على مصادرها والتنافس عليها وتوفرها عند بعض القوى وعدم وجودها عند أخرى قد يؤثر على طبيعة وحدود استراتيجيات هذه القوى في تحقيق الأمن الطاقوي.

✓ في إطار استراتيجيات الدول الصاعدة في مساعيها يمكن تحقيق مكانة دولية عن طريق تأمين احتياجاتها الطاقوية على ديناميكية البيئة الدولية.

7. الأسس المنهجية:

بناء على طبيعة الدراسة المركبة بين التداخل بين ما هو سياسي وماهو اقتصادي اعتمدت على فكرة التكامل المنهجي، بما يعنيه ذلك من استعمال أكثر من منهج أو اقتراب أو مدخل للدراسة والتحليل والتي يمكن تبيانها كالآتي:

أ. **المنهج المقارن:**

السياسة المقارنة هي أحد فروع العلوم السياسية الرئيسية، تسعى إلى اكتشاف اوجه الشبه وأوجه الخلاف للظاهرة السياسية، ولأن طبيعة دراستنا المقارنة قد تم الاعتماد على المنهج المقارن والذي هو شائع كثيرا خاصة في دراسة القوى الصاعدة. والذي يمكن أن يخدم تبيان الاختلاف بين استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي.

ويتم استخدم أسلوب المقارنة في الدراسة على أكثر من مستوى كما وسبقنا الاشارة إلى ذلك، حيث يتم المقارنة بين مقدرات القوة لدى كل من الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا من جهة ثم مقارنة استراتيجياتها الخاصة بتحقيق الأمن الطاقوي بناء على الفروقات الخاصة بالتحديات التي تواجه الأمن الطاقوي في كل دولة ضمن إقليمها لأن كل قوة من القوى محل المقارنة ضمن فضاء جيوسياسي خاص.

ب. **اقتراب الاقتصاد السياسي:**

وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة أي كيف تؤثر الجوانب الاقتصادية على السياسة وهذا من خلال تحليل أوضاع الطاقة في كل من الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا من ناحية الوفرة أو الندرة وكيف تؤثر هذه الأوضاع على سياسات تلك الدول.

ت. **اقتراب تحليل النظمي:** (الاقتراب النسقي)

يعتبر اقتراب تحليل النظم من أحد اهم الاقترابات المستحدثة في العلوم السياسية، التي تبلورت في ستينيات القرن العشرين. فالنظام هو مجموعة متفاعلة من العناصر بينها مبادئ حاكمة بغض النظر عن طبيعتها والعلاقات الحاكمة بينها، ومن الممكن ان يتكون النظام من مجموعة من الانظمة الفرعية من حيث المهام والوظائف التي تم توزيعها على مجموعة الانظمة الفرعية لتكون فيما بينها نظام أشمل ليحقق هدف أكبر. ويتكون النظام من مكونات أو عناصر رئيسية وهي: البيئة، المدخلات، العمليات النظام الفرعي، العلاقات، المخرجات، الحدود، الاسترجاع.

ويمكن تطبيق اقتراب تحليل النظم من خلال الرغبة أو الطموح الذي تسعى إليه كل من الهند البرازيل، جنوب إفريقيا من أجل أن تخلق فضاءات للوصول إلى الطاقة سواء اقليمية أو دولية. وذلك من خلال استراتيجيات مختلفة بين القوى الثلاث تجاه شركائها في مجال الطاقة سواء المتعاونين أو المنافسين لها. فالقوى الصاعدة محل الدراسة تسعى إلى ايجاد مكانة لها على خارطة النظام الدولي ساعية لتحقيق أهدافها معتمدة على متغير الأمن الطاقوي من خلال الحفاظ على مصالحها من الإمدادات الطاقوية.

ث. **منهج تحليل المضمون:**

تم ذلك من خلال تحليل الكمي للمعلومات التي هي أرقام واحصائيات عن تطور حجم الانتاج والاستهلاك الطاقوي وتأثير ذلك على الأمن الطاقوي للدول الثلاث (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) وانعكاسات ذلك على مستقبل الامن الطاقوي العالمي من جهة والأمن البيئي كتحدي للتحقيق للأمن الطاقوي بصفة عامة من جهة ثانية.

8. شرح وتبرير تقسيم الخطة:

يتم معالجة الموضوع وفق مقدمة أربعة فصول والخاتمة، إذ نرى أنها متكاملة في محاولة لفهم الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة:

يتحدث **الفصل الأول** الذي يضم أربعة مباحث على التأسيس المفهومي والنظري وذلك من خلال تفكيك عنوان الأطروحة بتطرق في المبحث الأول لمفهوم الاستراتيجية وتفكيكه وابعاد وعلاقة مع بعض المصطلحات الأخرى تماشيا وموضوع البحث. ثم يتم معالجة تطور مفهوم الأمن في المبحث الثاني تمهيد للظروف والعوامل التي أدت إلى بروز مفهوم الامن الطاقوي بالوصول في نهاية المبحث إلى شرح مفهوم الأمن الطاقوي. ويتناول المبحث الثالث موضوع القوى الصاعدة والصعود كظاهرة ومفهوم ويشرح أهم شيء وهو كيفية قياس قوة الدولة والمناهج المعتمدة في ذلك مع الإشارة إلى أننا في تقييمنا لقوة الدول محل المقارنة نعتمد على احصاءات ومؤشرات قامت بها جهات دولية متخصصة ويصل المبحث في الأخير إلى مفهوم القوى الصاعدة وبعض المصطلحات المرتبطة والمتداخلة معه. وأخيرا في المبحث الرابع يتم اختيار ثلاثة نظريات ترتبط بعملية الصعود القوى والأمن الطاقوي من اجل التأسيس النظري للبحث، إذ يتناول المبحث ثلاث نظريات تبدأ بنظرية تحول القوة لفيمو كينيث أورغنسكي Organski Abramo fimo Keneth لشرح كيفية تحول القوة والمراحل التي تمر بها ومن ثم تناول النظرية الميركنتيلية الجديدة خاصة تلك استمدت فكرتها من القوة والثرة وكيف تؤثر على بنية النظام الدولي وبعد يتم التطرق إلى نظرية الاعتماد المتبادل وذلك بحكم ان موضوع الطاقة مرتبط بشبكة عالمية انطلاقا من التوزيع غير المتجانس للموارد وأيضا ان القوى الدولية أصبحت تعتمد على بعضها البعض.

يعمل **الفصل الثاني** على شرح وتقديم مقدرات القوى الصاعدة محل المقارنة من خلال أيضا أربعة مباحث تتناول المباحث الثلاثة الأولى مقومات القوة لدى الدول الصاعدة محل المقارنة الهند، البرازيل جنوب إفريقيا على التوالي: الدراسة في هذه المباحث تقنية إلى بعيد بحيث التعرف على القوة الشاملة للدول الصاعدة محل المقارنة، ومن ثم المبحث الأخير الوصول إلى ما أسميناه بثوابت الواقع التي من خلال مؤشرات القوة لدى القوى الصاعدة ونفوذها على الساحتين الإقليمية والدولية، نجد مبررات لصعود هذه الدول، لنصل إلى خلاصة نقارن فيها بين نقاط التشابه و الاختلاف لقوة كل من الهند، البرازيل جنوب إفريقيا، أيضا من خلال هذه الخاصة نجد أننا نحاول أن نشخص نقاط القوة والضعف لدى الدول محل المقارنة من أجل تدعيم صعودها كتمهيد للخيارات التي يمكن أن تتخذها هذه الدول في تحقيق الأمن الطاقوي. إذا يعتبر الفصل الثاني نظرة تفحصية لمدى صعود القوى محل المقارنة في البحث.

ينتقل البحث في **الفصل الثالث** إلى البحث في استراتيجيات الدول محل المقارنة لتحقيق أمنها الطاقوي أيضا في إطار ثلاثة مباحث يتناول كل منها استراتيجيات الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا لتحقيق الأمن الطاقوي على التوالي. في كل مبحث ينطلق من واقع الموارد الطاقوية في كل بلد ومن ثم دراسة سردية للتحديات التي تواجه هذه الدول في تلبية حاجياتها الطاقوية الداخلية، الإقليمية والدولية، وانطلاقا من هذه العراقيل والتحديات تسعى الدول الصاعدة الثلاث محل المقارنة إلى مواجهة هذه التحديات بمجموعة من الاستراتيجيات والخطط لتحقيق الأمن الطاقوي. وفي المبحث الرابع يصل البحث انطلاقا من التأثير والتأثر الناجم عن الخطط والاستراتيجيات التي صاغتها القوى الصاعدة محل المقارنة لتحقيق على الأمن الطاقوي، رأينا انه من الواجب التطرق إلى الأمن الطاقوي في ظل القوى الصاعدة المتعددة لأن موضوع الطاقة والأمن الطاقوي عبارة عن شبكة مرتبطة بتغيرات عدة إقليمية والدولية أهمها السوق الطاقوية الدولية أيضا ارتباط الطاقة بالموردين داخل منظمة الدول المنتجة اوبيك والسياسات التي يمكن ان تطرأ، أيضا من خلال هذا المبحث نجد أنه طرق النقل والمخاطر الذي تنتج عن المضايق والاستراتيجيات المتحكمة في نقاط العبور، كل هذا يؤثر على تحقيق الأمن الطاقوي يمس كل الدول الصاعدة محل البحث. وكخلاصة نصل فيها إلى المقارنة أيضا بن الدول الثلاث بحكم ان البرازيل دولة منتجة في حين الهند وجنوب إفريقيا دول مستهلكة. المبحث الأخير وخلاصة البحث في هذا الفصل تنبؤنا بأن سعي القوى الصاعدة إلى صياغة استراتيجيات في تحقيق الأمن الطاقوي لها تداعياتها على ديناميكية العلاقات الدولية.

يستكمل البحث في **الفصل الرابع** انطلاقا من مخرجات استراتيجيات القوى الصاعدة في سعيها لتحقيق الأمن الطاقوي من خلال أربعة مباحث أيضا حيث بداية سلوكيات الخارجية للقوى الصاعدة طرأت عليها تغيرات أولا من منطلق قوتها المادية المعتبرة وثانيا سعيا لتحقيق متطلبات صعودها دافع أساسي، إذ في المبحث الأول يتم تناول مجموعة البريكس كتكتل جديد تجمعت فيه القوى الصاعدة الثلاث محل المقارنة إضافة إلى الصين وروسيا للعمل على الزيادة في نفوذها على الساحة الدولية وانتفاضة منها على ما يجري من تجاوزات وهضم للحقوق بالاعتماد في البداية على المؤسسات الدولية كمنابر للتعبير عن رؤيتها، من خلال ذلك رأينا انا استراتيجيات القوى الصاعدة اصبح لها ابعاد دولية يله المبحث الثاني ليجسد التغيرات الحقيقية التي برزت من خلال تجمع الإبسا والذي يظم فقط الدول الصاعدة محل المقارنة من خلال المبحثين نرى اننا بصدد تغير حقيقي لديناميكية العلاقات الدولية والناتجة أساسا في رأينا من استراتيجيات القوى الصاعدة الجادة لتحقيق الأمن الطاقوي كمطلب لدعم صعودها باعتباره شريان القوة الاقتصادية. أما المبحث الثالث فقد خصصته الدراسة لقراءة في مستقبل الأمن الطاقوي للدول الصاعدة محل المقارنة باعتباره المحرك الأساسي لتغير في ديناميكية العلاقات الدولية وتصل الدراسة في المبحث الأخير إلى أفاق الامن الطاقوي العالمي في حدود 2050 انطلاقا من المؤشرات المعتمدة في دراسة القوى الصاعدة لتحقيقها الأمن الطاقوي والتحديات التي تنطلق من أمننة قضايا البيئة على وجه التحديد كورقة استراتيجية في رأينا لتحقيق الأمن الطاقوي لقوى دون أخرى وكيف

يؤثر على مصالح القوى الفاعلة في العلاقات الدولية من جهة وعلى الاستقرار وديناميكية العلاقة الدولية من جهة ثانية.

9. صعوبات الدراسة:

إضافة إلى كون موضوع القوى الصاعدة في الوقت الراهن موضوع جديد، يتميز بالشح الأكاديمي خاصة المعرب منه؛ الذي يمكن القول إنه نادر ما توجد كتابات باللغة العربية في موضوع القوى الصاعدة، مما جعل مشكل الترجمة حجرة عثرة في كل مرحلة من مراحل البحث.

إلى جانب مشكل ندرة المصادر والمراجع المعربة، هناك صعوبة كبيرة واجهتنا في ضبط الموضوع نظرا للتعقيد الذي يتميز به مصطلح القوى الصاعدة وتداخله مع الكثير من المصطلحات كالقوى الاقليمية والقوى المتوسطة، خاصة عند دراسة الدول محل المقارنة في دراستنا (الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا). فهناك كتابات تستخدم مصطلح القوى الصاعدة في وصفها للدول الثلاث، وهناك من يطلق القوة الصاعدة فقط على الهند، ويستخدم مصطلح القوى المتوسطة في وصف البرازيل وجنوب إفريقيا، وهناك كتابات أخرى تصف القوى الثلاث على أنها قوى إقليمية.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية

المطلب الأول: ضبط مفاهيمي للاستراتيجية

المطلب الثاني: علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن القومي

المطلب الثالث: علاقة الأمن الطاقوي بالاستراتيجية القومية.

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن وعوامل بروز الأمن الطاقوي

المطلب الأول: أبعاد تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: التعريف بالطاقة ومصادرها وأنواعها

المطلب الثالث: تعريف الأمن الطاقوي

المبحث الثالث: القوى الصاعدة الظاهرة والمفهوم

المطلب الأول: مفهوم القوة

المطلب الثاني: تعريف الصعود

المطلب الثالث: تعريف القوى الصاعدة

المبحث الرابع: النظريات المفسرة لصعود القوى والأمن الطاقوي

المطلب الأول: نظرية تحول القوة

المطلب الثاني: الواقعية الميركنتيلية

المطلب الثالث: نظرية الاعتماد المتبادل

تركز أبحاث الأكاديميين في السياسة الدولية على ما يجري للفاعلين خاصة في مجال تحول القوة وتغير توزيعها، لما هذا الموضوع من أهمية خاصة وانعكاسات ذلك على ترتيب القوى واستراتيجيات صعودها. الذي يجمع غالبية المؤلفين على أن عملية الصعود تبدأ في المجال الاقتصادي، وبالتالي يعد الأمن الطاقوي واستراتيجية تحقيقه موضوع مهم للنقاش من خلال استراتيجيات القوى الصاعدة. جاءت تلك الأبحاث بشكل تأطير نظري ومفاهيمي حيث تم التركيز على مفاهيم: القوة، الصعود، الاستراتيجية الأمن الطاقوي والتصورات النظرية المفسرة لذلك من خلال هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية

المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن وعوامل بروز الأمن الطاقوي

المبحث الثالث: القوى الصاعدة الظاهرة والمفهوم

المبحث الرابع: النظريات المفسرة لصعود القوى والأمن الطاقوي

المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية

الاستراتيجية **Strategy** تعريب شائع لمصطلح يوناني قديم، ارتبط تاريخيا بفن الحرب وقيادة القوات ثم اتسعت مضامينها بمرور الزمن وبتراكم الخبرات والمعارف حتى غدت نمطا من التفكير عالي المستوى الموجه لتحقيق غايات السياسة، وتعبئة قوى الأمة المادية والمعنوية، وضمان مصالحها في السلم والحرب.

ولهذا السبب ليس للاستراتيجية معنى متفق عليه، لأن معناها ومبناها مرتبطان بالشروط الزمانية والمكانية التي صيغت فيها، وبالأحداث التي انبثقت عنها، وبالأشخاص الذين تبنوها وطبقوها وبالمدارس الفكرية التي ولدتها، وبالمجالات التي اختصت بها. وهناك من يضيف للاستراتيجية أنها استراتيجية عامة واستراتيجية خاصة، **فالاستراتيجية العامة:** هي التي تهتم بدراسة متطلبات السياسة والحرب وتسعى إلى إيجاد السبل لتحقيقها. **والاستراتيجية الخاصة:** تهتم بدراسة متطلبات نشاط محدد من الأنشطة التي تعنى بها الأمة. كاستراتيجية الاقتصاد، التي تتضمن استراتيجية زراعية، استراتيجية الأمن الطاقوي، أي يمكن اعتبارها استراتيجية قطاعية[1].

وثمة آخرون من يربط الاستراتيجية في مجالات كالمجال الاقتصادي، المجال السياسي للدولة...، أو لمجموعة دول فهي علم وفن يهتمان بتعبئة قوى دولة أو مجموعة دول سياسيا وعسكريا واقتصاديا ومعنويا لتوفير الدعم الأقصى للسياسة التي تتبناها في وقت السلم والحرب.

وبهذا يحاول هذا المبحث الإلمام بكل الاستعمالات العصرية لكلمة الاستراتيجية التي شملت عدة مجالات بغية توضيح تتبع الدراسة في استعمال الكلمة في مجال معين من خلال البحث في استراتيجيات القوى الصاعدة لتحقيق الأمن الطاقوي وعليه يشتمل هذا المبحث على ثلاث مطالب كالآتي:

المطلب الأول: ضبط مفاهيمي للاستراتيجية.

المطلب الثاني: علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن القومي.

المطلب الثالث: علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن الطاقوي.

المطلب الأول: ضبط مفاهيمي للاستراتيجية:

إذا انطلقنا من التحليل الكلاسيكي للمصطلحات، نجد أن كلمة استراتيجية ظهرت في البداية كمصطلح عسكري، والأصل في الكلمة إغريقية من كلمة **Stateguis** ومعناها بالعربية «القائد» وتطور استخدامها، لتعني قيادة القوات أو فن الجنرالات، وكان لكل عصر مفهومه للاستراتيجية، حيث كانت تعني التركيز على الجانب العسكري فقط، وبتطور المفهوم أصبحت تعني الجانب الشمولي لها.[2]

---

[1] خليل حسين وحسين عبيد، **الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الأمن القومي، الحروب واستراتيجية الاقتراب المباشر**. (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص.15.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

أولا. أصل كلمة استراتيجية:

تختلف كلمة استراتيجية من لغة لأخرى بحيث توجد في اللغة الألمانية **Stratégue** وفي اللغة الروسية نجد كلمة **Strategija** وفي اللغة الانجليزية نجد كلمة **Strategic**، ومصطلح الاستراتيجية ذاته مقسم إلى قسمين:

1. **Stratos**: بمعنى جيش أو حشد.
2. **Ageim**: وتعني الدفع إلى الأمام.[1]

ومن مشتقاتها أيضا **Stratagem** والتي تعني الخدعة الحربية في مواجهة العدو، ومن هذه المصطلحات نجد أنها ارتبطت منذ نشأتها بالجانب العسكري.[2]

ثانيا. تعريف مصطلح الاستراتيجية وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى:

إن الاستراتيجية من منظور تعددي تعني خطة عمل طويلة المدى، تقوم على توظيف مختلف الوسائل المرتبطة **بأبعاد القوة** المختلفة لإدارة برنامج المصالح الوطنية لتحقيق أهداف أساسية، موجهة إلى ميدان التفاعلات تجمع بين الخصوم والحلفاء والمناوئين في لعبة المصالح المشتركة والمتضاربة في العلاقات الدولية، أو هي فن تنسيق وتعبئة أفعال جميع مناحي القوة الوطنية، السياسية، العسكرية الاقتصادية، المالية والاجتماعية، من أجل قيادة حرب، تسيير أزمة، إدارة صراع، أو الحفاظ على السلم.

ثمة تعريفات كثيرة للاستراتيجية لابد من استعراض أهمها:

1. تعريف كارل فون كلاوز فيتش **:Carl Von Clausewitz** " الاستراتيجية هي نظرية استخدام المعارك لتحقيق هدف الحرب ".

2. تعريف كراسة التدريب المشترك البريطاني: " الاستراتيجية هي فن التخطيط والإشراف على الحملة، أي الاستراتيجية هي الأسلوب الذي يحاول القائد عن طريقه جلب عدوه إلى المعركة. "

3. تعريف هاملي **Hamley** : " إن مسرح الحرب هو مجال الاستراتيجية. "

4. تعريف فوندز غولتر **Vonder Goltz:** " تشغل الاستراتيجية نفسها عموما بالإجراءات ذات النطاق العام التي تخدم دفع القوات إلى العمل في الجبهة الحاسمة تحت أفضل الظروف الملائمة والممكنة. "

5. تعريف فيرديناند فوش:**F. Foch** " الاستراتيجية عملية تنبع من اشتباك بين إرادتين متنازعتين. "

6. تعريف فون مولتكي **Von Moltke:** " إن الاستراتيجية تقوم من خلال الجيوش وتركيز القوات في ميدان المعركة بتأمين فرصة الضرب للتكتيك، والضرب بنجاح، لكن الاستراتيجية في المقابل تتقبل نتائج كل اشتباك (تكتيك). "

---

[1] صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**. (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008)، ص. 09.

[2] خليل حسين وحسين عبيد، مرجع سابق، ص. 29.

أما الاستراتيجية من وجهات نظر حديثة: **هي العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتحقيق المصلحة القومية المتاحة**، تحت جميع الظروف، لإنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات، بهدف مصالح الأمن القومي للدولة.

وفي تعريف أخر نجد الاستراتيجية هي عبارة عن مجموعة من الأفكار المعبرة عن وجهة نظر الدولة الرسمية، المتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح، والمتضمنة لطبيعة الحرب، من وجهة نظرها، وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد الدولة والقوات المسلحة لمواجهاتها فهي منظومة أساليب والوسائل العلمية القائمة على استخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية المختلفة لتحقيق أهداف الأمن القومي.

ومن هذه التعريف **ستتبنى الدراسة** مفهوم الاستراتيجية **المرتبطة بتحقيق أهداف الأمن القومي للدولة التي هي بالأساس تعني توجيه موارد الدولة للتحقيق الأهداف المطلوبة، وتشمل التخطيط. والتنسيق والاستخدام، والتطوير، لجميع موارد وإمكانيات الدولة في مرحلة السلم والحرب، وعلى ذلك فإن تفاوت دولتان في الموارد والإمكانيات، فإن الاستراتيجية الأفضل والأنسب، تكون أكثر قوة من الدولة الأخرى في هذا السياق فإن القوة القومية للدولة هي مزيج من الموارد والإمكانيات والاستراتيجية القومية.**[1]

وفي علاقة الاستراتيجية ببعض المصطلحات نجد إن **السياسة والاستراتيجية والتخطيط** ثلاثة أشياء متداخلة، ولكن غالبا ما يساء فهم العلاقة فيما بينها والغرض منها ويساء استخدامها في بيئة الأمن القومي. وهذه المصطلحات الثلاث تشترك في منظومة الغايات والطرق والوسائل، وثلاثتها تستخدم الفكر الاستراتيجي بدرجات متفاوتة، لكن كل واحدة منها متميزة ومستقلة في هدفها وفي تطبيقاتها، ولكل منها عقلية خاصة. عل رغم من توافر علاقة تراتبية هرمية بين السياسة والاستراتيجية والتخطيط عندما تكون موجهة لمعالجة المخاوف ذاتها، فلا يوجد شروط نظرية تقول إنه يتعين على السياسة أن تكون مترافقة مع استراتيجية داعمة، أو أن مهمة التخطيط بأكملها يجب أن توجه من جانب استراتيجية عليا. فبالنسبة للاستراتيجية والتخطيط جميعها عمليات مشروعة بحد ذاتها، ويمكن حدوثها على أية مستوى في هرم هيكل الحكم. والعلاقة بين الثلاث تعتمد على طبيعة التخوف والمستوى الهيكلي للخطر، وعلى درجة تعقيدات الخطر ومؤشرات التوقيت.

وبالتالي **السياسة** في جوهرها عبارة عن دليل، ومن واجبات القيادة في أي مستوى أن تقدم الإرشاد حول أي موضوع. والسياسة الوطنية سياسة مميزة وهي نتاج عملية سياسية وقرار سياسي في حين أن

[1] خليل حسين وحسين عبيد، مرجع سابق، ص. 18.

الاستراتيجية والتخطيط بطبيعة تكوينهما يحاولان أن لا يتأثرا بالأهواء السياسية. فهما يخضعان لنماذج فكرية منضبطة، والاستراتيجية تعامل السياسة على أنها أحد العوامل، ولا تشارك في العملية السياسية.[1]

كما أن الاستراتيجية تخضع لتوجيه السياسي، ولكن يمكن أن تجنب سياسة موضحة وداعمة على سبيل المثال فإن قرار مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم **NSC 68** كان وثيقة سياسية تم إعدادها عام 1950، ويقول كثيرون إن تلك الوثيقة تشكل استراتيجية عليا للولايات المتحدة الأمريكية لخوض الحرب الباردة، وهي تتضمن جميع سمات الاستراتيجية ولذلك أدت المهمة بنجاح بوصفها استراتيجية كبرى موجهة لزمن الحرب الباردة. مع أن الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين عدلوا فقراتها وأحكامها من خلال تبني عديد من سياسات الأمن القومي وعقائده واستراتيجياته.[2]

إذن **الاستراتيجية:** هي عملية فكرية غرضها ترجمة الهدف الوطني والمصالح القومية، ونيل السياسة. فالاستراتيجية تعنى بالمستقبل وتحليل المشكلات وتجنبها، وبالتالي فهي تخدم هدف السياسة، وتضمن المرونة والقدرة على التكيف.

أما **التخطيط:** فهو عملية منظمة لحل المشكلات، ومع مخرجات محددة بوضوح، من حيث الغايات والطرق والوسائل، فالتخطيط عمل متكامل يمكنه الانطلاق لحل المشاكل والسعي نحو تحقيق غايات الاستراتيجية ضمن الحدود التي تتيحها الطرق والوسائل. ويقوم التخطيط بهذا الدور من خلال تحليل المشكلات التي تخلقها غايات الاستراتيجية.

يتمتع التخطيط غالبا بعلاقة مباشرة مع السياسة، وفي معظم الأزمات والقضايا فإن هدف السياسة الآنية هو في الأساس حل المشكلات وفي أغلب الحالات، فإن بيان السياسة التي يكشفها حل القضايا العالقة، وهو لا يحتاج إلا للتنفيذ عبر إدماجه في خطط معينة، أو القيام بعمل مباشر مدعوم بتخطيط سليم. وقد يتطلب الاستعجال الضاغط في قضية معينة عملا سريعا غير محسوب في الاستراتيجية الموجودة أو الخطط أو لدى سلطة معينة.[3]

وتتحدث الاستراتيجية والخطط الموجودة عن عملية إعادة تقويم هذه، وقد تتسم الموافقة على الخطط أو تعديلها بناء على تقويم جديد الذي يتم الوقت الفعلي للأزمة. إذا كانت الأزمة خطيرة بدرجة كافية فقد تتطلب إعادة تقويم للسياسة والاستراتيجية والخطط المعتمدة، لكن إذا كان التغير الذي سببته الأزمة كبيرا إلى درجة يلغي صلاحية الخطط الموجودة أو بغرض إدخال تعديلات عليها، يحتاج المخططون إلى فهم نظرية الاستراتيجية.

أما **الفكر الاستراتيجي:** فهو في معناه الجوهري يعني القدرة على تطبيق نظرية الاستراتيجية في العالم الواقعي، ثم صياغة استراتيجية تخدم بنجاح مصالح محددة لدولة معينة، من دون أن تحمل مخاطر يمكن

---

[1] Richard L Kugler, **Policy Analysis in National Security Affairs** (Washington DC: National Defense University Press, 2006), PP. 12-16.

[2] هاري أرياغر، **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، تر: راجح محرز علي، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011) ص. 28.

[3] المرجع نفسه، ص. 29.

تتفادها، تتمثل في خلق عواقب سلبية على مصالح أخرى للدولة ذاتها.[1] والفكر الاستراتيجي يتضمن جانبي الفن والعلم، ويكتسي التفكير الاستراتيجي أهمية في الاستراتيجية القومية والامن القومي وهذا ما يتم شرحه في المطلب الثاني.

ثالثا. نشأة وتطور مصطلح الاستراتيجية: قد تطور مصطلح الاستراتيجية على مر التاريخ من مجتمع لآخر كما يلي:

1. **الفكر الاستراتيجي الآسيوي القديم:** اهتم الفكر الاستراتيجي الأسيوي القديم أغلبه بالأمور العسكرية، حيث ظهر العديد من أعلام الفكر الاستراتيجي الصيني من أهمهم.[2]

- صان بن:**Sun Bin** أشهر أعماله "الاتفاقية العسكرية" يغلب الطابع العملي على رؤيته الاستراتيجية، تحدث عن الدعم اللوجيستي وتأثير ذلك في زيادة فعالية إطالة الحملات العسكرية.
- هي يانش **He yanshi**: أهم مؤلفاته الاستراتيجية كتاب "معلم الفروسية" نص مختصر ظهر في القرن الرابع أو الخامس قبل الميلاد يتحدث عن إدارة الجيوش، وضرورة أن تكون الحرب عادلة.

أما الكتاب الثاني فهو "الاستراتيجيات الثلاث" يحلل فيه سيطرة الحكومة والأبعاد السياسية للاستراتيجية.

تعتبر مؤلفات هؤلاء المفكرين الاستراتيجيين الصينيين من ركائز الفكر الاستراتيجي الغربي رغم أن الغربيين تعاملوا دائما مع الفكر الصيني على أنه حكمة أكثر مما هو علم ومع هذا ترجم كتاب فن الحرب لـ: صن تسو **Sun Tzu** إلى كل اللغات الأوربية ابتداء من الروسية سنة 1889 إلى الانجليزية بداية القرن العشرين.

2. **الفكر الاستراتيجي الغربي القديم:** ويرجع الأكاديميين الفكر الاستراتيجي الغربي القديم إلى الاجتهادات اليونانية والرومانية كالآتي:

- **الفكر الاستراتيجي اليوناني:** امتلك اليونان العديد من التحليلات التكتيكية والاستراتيجية في عصرها القديم، فكان الإسبارطيون أول من كتب في الصراعات واستراتيجيات خاضوها، وكانوا أول من علموا هذه الأفكار من خلال معلمين عسكريين سموهم بالتكتيكيين.[3]

يعتبر كل من إني، أندرسونس**Andersons** أقدم من كتب في الاستراتيجية خلال العهد اليوناني[4] حيث اعتمدوا كثيرا على الممارسات العملية أكثر من التنظير، رغم وجود هذا الأخير في كتابات إكسنوفون **Xenophone** حيث ظهر التفكير التنظيري في مؤلفه "تحليل الفروسية" فكان أول من نظر في التكتيك.

---

[1] هاري أريارغر، مرجع السابق، ص. 29.

[2] Hervé Couton, **Traité de Stratégie** (Paris : Economie, 1999), p.156.

[3] "مفاهيم استراتيجية"، مفاهيم ومصطلحات إسلام أولين، تاريخ الاقتباس في 10-02-2016 على الساعة 20:00 ، على الموقع: **www.islam-online.com**

[4] صلاح نيوف، مرجع سابق، ص. 35.

➢ **الفكر الاستراتيجي الروماني:** كان لدى الرومان فكرا عسكريا أصيلا وجديدا وصل إلى عمق الأشياء والأمور الاستراتيجية وذلك حسب النصوص الرومانية، ودلالة ذلك التفوق التكتيكي الروماني خلال قرون متتالية مما أوحى بوجود بنية تنظيمية دقيقة للعقيدة العسكرية، فيؤكد على ذلك بوليبب قائلا: " المرشحون للوظائف العامة كان عليهم المشاركة في عشر حملات عسكرية قبل اختيارهم من قبل المواطنين ".[1]

3. **الفكر الاستراتيجي العربي الإسلامي:** معظم الكتب التي سبقت مؤلفات ابن خلدون والتي تتعلق بالفكر الاستراتيجي فقدت بعد تعرض الدول العربية للغزو المتكرر على يد المغول، لذلك تعتبر مؤلفات ابن خلدون عن الحروب والطرق المستخدمة في المعارك من قبل مختلف الشعوب أول ما ظهر من التراث العربي في هذا المجال.[2]

عرف القرن 13 حتى القرن 16، العديد من المؤلفات التي تقترب من التكتيك والاستراتيجية من بينها "تعليمات رسمية للنخبة العسكرية،[3] كتاب "الفن العسكري" كتبها محمد بن عبد الله، كتاب "الفن العسكري والفروسية" كتبه علي بن عبد الشامان بن هزيل.

4. **الفكر الاستراتيجي الأوربي الحديث:** يعتبر العصر الحديث أخصب ما ألف وكتب في مجال الاستراتيجية، حيث صدرت العديد من المؤلفات التي دفعت بهذا المجال المعرفي وطورته، ومن أهم هذه المؤلفات.[4]

➢ كتاب "الحرب" حوالي 1420، ألفه الماركيز فيلون **Velleno.**

➢ كتاب "مبادئ الصراعات النبيلة" سنة 1502 كتبه روبرت بالزاك **Robert Balsac**.

➢ كتاب "فن الحرب" لنيكولا ميكافيللي **Nicola Machiavelli**، الكتاب الوحيد الذي نشر أثناء حياته وقد جاء ناقدا للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره، أعيد طبع الكتاب سبع مرات في القرن.

5. الفكر الاستراتيجي المعاصر: عرف التاريخ المعاصر ظهور العديد من الكتابات في الفن الاستراتيجي لكن أكثرها شهرة وتداولا كانت مؤلفات كلاوزوفيتش، حيث حقق مرحلة جديدة في تفكيره الاستراتيجي الذي تركز حول الحرب كاستمرار للسياسة، لكن بوسائل أخرى وعلى قاعدة التمييز بين الشكلين أو وجهي الحرب.

الفكر الاستراتيجي كلاوزوفيتش اصطدم بالبراغماتية البريطانية وبالمعارضة الإيطالية لمبادئه لذلك ظهرت مدارس ناقدة لفكره ومحاولة إيجاد خط استراتيجي خاص بها هذه المدارس هي:[5]

---

[1] صلاح نيوف، مرجع سابق، ص.36.

[2] Edward Mead Eale **, La Stratégie,** Tom 1, (Paris : Groupe Universitaire Français, 1990), P.23.

[3] Ibid, P.24.

[4] Ibidem,

[5] إسماعيل صبري مقلد، "موضوع الاستراتيجية السوفيتية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: السابع، 1967، ص. 37.

➢ **المدرسة الايطالية:** عرفت إيطاليا إنتاجا استراتيجيا هاما في القرن 19، خاصة في دراسة عناصر الاستراتيجية والتكتيك ويعتبر **Luigi Blanch** صاحب مؤلف "دراسة حول تكتيك الأسلحة الثلاث"، أشهر كاتب استراتيجي إيطالي.

➢ **المدرسة الفرنسية:** إن الإنتاج الاستراتيجي الفرنسي كان تحت هيمنة كتاب ألفه المارشال مارمن **Marmont** بعنوان "روح المؤسسات العسكرية" يتركز حول النظرية العامة للفن العسكري وتنظيم الجيوش.

رابعا. الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية:

تعرف الاستراتيجية بمعناها الشامل بقيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق المصلحة الوطنية.[1] فالاستراتيجية بالمعنى الدقيق هي: استخدام القوة لبلوغ الأهداف السياسية وبعبارة أخرى هي قيادة العمليات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية. ويؤكد على ذلك كلاوزوفيتش حيث يقول: " إن الحرب تكون مطابقة تماما للنوايا السياسية، ولا بد أن تتكيف مع الوسائل الحربية المتوفرة "[2]، أيضا: " ليست الحرب عملا سياسيا وحسب بل أداة حقيقية للسياسة ومتابعة للعلاقات السياسية وتحقيق لهذه العلاقات بوسائل أخرى".[3]

فالاستراتيجية علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا برجال السياسة والدبلوماسية، فالاستراتيجية والدبلوماسية وجهان متكاملان بفن السياسة. حيث يؤكد ريمون أرون **Rymond Aron** " إن الاستراتيجية والدبلوماسية خاضعتان كلتاهما للسياسة ومسؤولياتها" ومن ذلك فكل واحدة منهما تعمل في ظروف تختلف عن الظروف التي تعمل في ظلها الأخرى حين تستخدم الدبلوماسية في زمن السلم والاستراتيجية زمن الحرب.

إذ اهتمت الاستراتيجية التقليدية بشكل كبير بالعمليات العسكرية (دراسة الحملات، خطط المعارك التفكير حول الصراع)، تاركة كل ما تبقى للسياسة لكن المفهوم الكلاسيكي الذي يميز بين مجال الحرب والسلام وترك المكان لنظام جديد في داخله يتواجد المفهومان بشكل مختلط أو مندمج، ويكملان الاستراتيجية التي تصبح تحدد بمجال، " فالاستراتيجية العملياتية" تمت إزاحتها بقوة من قبل استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع التطورات والأبعاد الجديدة.

خامسا. الاستراتيجية كأداة لسياسية الخارجية:

الاستراتيجية الخارجية في أعلى مستوياتها تأتي بعد الاستراتيجية في المجال العسكري إلى:

1. **استراتيجية عليا:** هي التي توجه سير الحرب وتضع المخططات لاستخدام كل قدرات الدولة لكسب أهداف الحرب.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 37.

[2] المرجع نفسه، ص. 25.

[3] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

2. **استراتيجية عسكرية:** تختص بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها ونطاقها محدود بالحرب في حين تنحصر مهمتها في قضايا توزيع واستخدام الوسائل ولإمكانيات العسكرية لتحقيق هدف الاستراتيجية العليا معتمدة في ذلك على التقدير السليم بين وسائلها وإمكانياتها[1]

الحرب هي كذلك جزء من العلاقات السياسية فهي لا تشكل شيئا مستقلا، كون العلاقات السياسية بين الحكومات والأمم هي التي ستؤدي إلى الحرب ولا تنقطع هذه العلاقات السياسية مع اندلاع الحرب بل تتغير باستمرار لهذه العلاقات باستخدام وسائل عنيفة.

إن ما تريده الدول من الحرب هو تحقيق الهدف الذي يعتبر من أولويات سياستها الخارجية، على أساس هذا الهدف الاستراتيجي الذي وضعت لتحقيقه. تحدد امتداد الوسائل وحدود القدرة التي ينبغي تطويعا فالاستراتيجية إذ هي أداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تضعها الدولة.

المطلب الثاني: علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن القومي:

يجب قبل التطرق للعلاقة بين الاستراتيجية القومية والأمن القومي تفكيك العنوان بالبحث في المفهومين ثم استنتاج العلاقة بينهما.

أولا. تعريف الأمن القومي:

هناك العديد من المفكرين اللذين تطرقوا لتعريف الأمن القومي خاصة أولئك اللذين نظروا إلى مفهوم الأمن في إطاره الضيق إلا أن هناك تكيف مع التحولات الدولية في تعريف الأمن القومي، ويمكن إيجاز تلك التعريفات فيما يلي بغرض التعرف على عناصره وأيضا الأهداف من الأمن القومي لإيجاد العلاقة بين الأمن القومي والاستراتيجية القومية:

1. تعرِّف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه: " قدرة الأمَّة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. "

2. والتر ليبمان **Walter Lippmann** يرى أن: " الأمَّة الآمنة ليست في خطر للتضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب، وأنها قادرة إذا تم تحديدها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب". هذا التعريف يركز على القوة العسكرية من طرف الدولة لحماية المصالح المشروعة.

3. ويعرِّفه أرنولد ولفرز **Arnold Wolfers** بأنه " حماية القيم التي تم اكتسابها وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم."

4. تربجر وكرونبرج **Kronberg and Trigger:** يريان " أن القيم الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي ويتحدد الأمن لديهما بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم من الأعداء الحاليين أو المحتملين. "

[1] ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، تر: هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1967)، ص. 220.

5. لورنس كروز، جوزيف ناي **Lawrence Kranse, Joseph Nye** يعرّفان الأمن بأنه " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية". لقد وسع هذا التعريف من مفهوم الأمن القومي بنقله إلى المادي المحسوس وهو الواقع الاقتصادي.

6. روبرت مكنامارا **Robert McNamara** يرى أن الأمن هو: " التنمية وليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه يشتمل عليها. والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التهديد ومن دون التنمية فلا حديث عن الأمن ". والملاحظ من هذا التعريف أنه ربط بين الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والتوازن السياسي بالإضافة إلى القدرات العسكرية.[1]

ولمعرفة العلاقة بين مختلف التعريفات التي أوردناها سابقا للوقوف على عناصرها والأطر التي من خلالها تتفاعل مختلف الاقترابات بغية الوصول إلى تحديد إطار مشترك تتبلور فيه الأطر المنهجية المرتبطة بالتعريف، نميز بين اتجاهين واضحين لتعريف الأمن القومي.

- **الاتجاه الأول** : التعريف القيمي الاستراتيجي، ينظر هذا الاتجاه إلى الأمن كقيمة مجردة مرتبطة بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة، وطبيعة هذا التعريف تتركز في التأكيد على القيم* فالقيم هي محور الأمن القومي بنظر هذا الاتجاه مع العلم أن هناك أكثر من تعريف ضمن هذا السياق كالآتي:

أ. " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ".

ب." حماية القيم التي سبق اكتسابها ".

ت. " الخوف على تلك " القيم من أي هجوم ".

ث." ذلك الجزء من سياسة الحكم الذي يستهدف إيجاد شروط سياسة دولية ووطنية، ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين ".

- **الاتجاه الثاني:** التعريف الاقتصادي الاستراتيجي يرى هذا الاتجاه أنه في ظل التطورات الدولية ظلت المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية في موضوع الأمن القومي تتأرجح بين اتجاهين أساسين، **الأول** هو أن الأمن القومي مرتبط بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية لتصاعد أهميتها في درجات الأمن القومي (الأمن الطاقوي مثلا)، و**الثاني** التنمية الاقتصادية كجوهر للأمن كما أوضح ذلك على نحو جعل وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنامارا[2] الذي ينطلق من القضية الاقتصادية ليجعلها جوهر الأمن القومي وقد زاد الاعتماد على هذا التعريف في عام 1973 على أثر أزمة النفط العالمية، كما قد أدت التطورات السياسية الدولية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لتقدم دعما إضافيا لأهمية

---

[1] عبد المنعم المشاط، " الإطار النظري للأمن القومي العربي " في: عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي: أبعاده ومتطلباته**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص 18.

* ضمن مفاهيم الأمن القومي تعني: السيادة، الاستقلال، الحرب.

[2] مجدي صبحي، " البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي"، في عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي: أبعاده ومتطلباته**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993)، ص. 489.

الموضوعات والقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية، حيث أصبح موضوع الاقتصاد هو بالفعل موضع الأمن القومي. وهنا ارتبط مفهوم الأمن القومي بالعامل الاقتصادي حيث:

أ. عرَّف كروز وناي الأمن الاقتصادي بأنه: " غياب التهديد الحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية ".

ب. عرَّف فوستمر **Vostemar** : " أن للأمن القومي ثلاثة أسس وهي الأساس الاقتصادي، الأساس السياسي، القوة العسكرية ".

عموما يعد مفهوم الأمن القومي مفهوم مركب يحتوي على عديد من المتغيرات العسكرية، السياسة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إذا كانت متغيرات الأمن القومي متعددة فنجد أن المتغيرات الاقتصادية تحتل أهمية خاصة في هذا المفهوم حتى أن هناك من يرى أنها تؤدي دور المتغيرات المستقلة ذات الأولوية في التفاعل بين مختلف المتغيرات حيث خاصة في فترات السلامية تبرز دور المتغيرات الاقتصادية على غيرها.

ثانيا. تعريف الاستراتيجية القومية :

تعتبر الاستراتيجية القومية أساس توجيه موارد الدولة لتحقيق الأهداف المطلوبة، وتشمل التخطيط والاستخدام والتنسيق والتطوير، لجميع موارد وإمكانيات الدولة في مرحلة السلم والحرب، وعلى ذلك فإن تساوت دولتان في الموارد والإمكانيات فإن الدولة ذات الاستراتيجية الأفضل والأنسب، تكون أكثر قوة وكفاءة من الدولة الأخرى، وفي هذا السياق فإن القوة القومية للدولة هي مزيج من الموارد والإمكانيات والاستراتيجية القومية، وللأهمية هذه الأخيرة (الاستراتيجية القومية) في قوة الدولة نحاول من خلال هذا العنصر التطرق لتعريفها كما يلي:

1. ومن وجهة نظر ليدل هارت: تعتبر الاستراتيجية القومية هي توجيه وتنسيق كل إمكانيات البلاد أو أعضاء الحلف بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب.[1]

2. أما أندرية بوفر **Andrea Bouffre** : وضع بوفر الاستراتيجية القومية، على رأس الاستراتيجيات الأخرى وأخضعها للسياسية القومية للدولة، علاوة ذلك ربط الاستراتيجية القومية بالحرب الشاملة، مما جعلها أقرب إلى مجال القومي، وعرفها بأنها: " الفن المنطقي للاستخدام القوى لتحقيق الإرادات".[2]

- **أبعاد الاستراتيجية القومية:**

أ. مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية والتي تصاغ على طرق ومبادئ الأمن القوي واعتباراته.

ب. ضرورة توافر القيادة القادرة على إدارة هذه الخطط.

ت. إن هذه المبادئ ليست مطلقة، وإنما تتحدد على أساس القوة الدولة المتاحة، وقدراتها القومية.

[1] خليل حسين وحسين عبيد، مرجع سابق، ص. 18.

[2] المرجع نفسه، ص. 22.

ث.إن تلك المبادئ والخطط تتشكل عن طريق النظام الدولي المعاصر.

ثالثا. العلاقة بين المفهومين: (الاستراتيجية القومية والأمن القومي)

من خلال مفهوم الأمن القومي ومفهوم الاستراتيجية القومية نستنتج ما يلي:

1.تعددت مفاهيم الأمن القومي ومنها أنه يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقة، ممكنة للنهوض، والتقدم والازدهار. وعلى الرغم اختلاف. فإن هناك اتفاقا جماعيا، على أن التقدم التكنولوجي، الذي يسود العالم المعاصر. قد غير كثيرا من المفاهيم السائدة في الماضي ولم يبقى الأمن القومي يستند على القوة العسكرية وحدها باعتبارها العامل الوحيد لحماية وتحقيق الأمن القومي، بل تعداها إلى مجالات أخرى متعددة تشمل القوة القومية الشاملة.

2.في تعريف بسيط للأمن القومي هو جميع الإجراءات التي توفر الاستقرار داخليا، وحماية المصالح خارجيا، مع استمرار التنمية الشاملة، التي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرضا للشعب.

3.ومن ذلك نجد أن الاستراتيجية القومية تجسيد مفهوم الأمن القومي، كما أن الاستراتيجية القومية بما تتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكونات الأمن القومي.

4.من خلال الغاية القومية التي تشكل الاحتياجات الضرورية للدولة من حماية كيان الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها وأمنها بشقيه العسكري والاقتصادي من جهة وتحقيق الأهداف القومية بدعم الأمن القومي للدولة بكل أبعاده ترسم الاستراتيجية القومية للدولة[1] .في الأخير نصل إلى أن العلاقة بين الاستراتيجية القومية والأمن القومي هي علاقة ترابطية.

المطلب الثالث: علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن الطاقوي

يعد الأمن الطاقوي من مفاهيم الأمن القومي حيث هناك ثلاث اتجاهات واضحة لتعريف الأمن القومي، كل اتجاه منها له منظوره الخاص في تحديد المفهوم. رغم الاختلافات الظاهرة في تعريف المفهوم التي شملت في اختلافها أيضا اختلافا في تحديد هوية التهديدات، الموجهة إليها وهوية أولئك المقصود أين يردعهم الأمن القومي بأدواته واستراتيجيته التي هي أيضا محل خلاف. ويركز **الأول** على الأمن القومي كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية. ويهتم الاتجاه **الثاني** بالجانب التنموي لحيويته في إطاره الاقتصادي الاستراتيجي، حيث يجد مفهوم الأمن الطاقوي أحسن تعبير له وهذا ما يهم في الدراسة، أما لاتجاه **الثالث** يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن القومي.

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والاستراتيجية والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي، الذي يخص الدول العظمى والكبرى (الدول الصناعية). وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الاستراتيجية في درجات الأمن القومي. وأصبحت إحدى ركائز الأمن القومي ما عرّف بالأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية

[1] خليل حسين وحسين عبيد، مرجع سابق، ص. 18.

الاقتصادية" كما وضع تعريف لسيادة الاقتصادية باعتبارها أكثر أبعاد الأمن القومي خطورة وأهمية وبأنها: «القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي»

لقد ارتبط مفهوم الأمن القومي في هذا الاتجاه، ذو المنظور الاقتصادي بالحرب، ووضع كسابقه اختيار صعبا بين السلاح والغذاء، فيما بينما عارض البعض ارتفاع نفقات التسليح ونظم الدفاع عن الدولة، ورأى آخرون خاصة الدول المصدرة للسلاح أنها غير ذلك حيث توفر عمالة وتضع في شرايين الاقتصاد القومي، عائدات مهمة، وتطور الصناعة الوطنية فضلا عن الاستثمار ما بعد البيع بتوريد مستلزمات الإصلاح والصيانة التدريب والذخائر والتطوير. وقد رفضت الدول النامية مرة أخرى باعتبارها الأكثر تضررا من هذا المفهوم، الاعتراف بهذا الاتجاه قولا ومارسته فعلا من دون الشق الأخير، الخاص بمنافعه التصديرية واقتصر على تكديس الأسلحة لصالح الأغنى والأقوى التي تهتم بتأمين الموارد الاقتصادية الاستراتيجية لدى الدول النامية (الموارد الخام) أو في المناطق القريبة للاستفادة من موقعها الجغرافي[1].. وتعكس حالة الشح الاقتصادي والتنافس على الموارد من ضمن البواعث المحتملة للمخاطر والصراع والعنف وهنا تبرز قضية الأمن الطاقوي ضمن أجندة الأمن الدولي

وانطلاقا من العلاقة الترابطية بين الأمن القومي والاستراتيجية القومية، وبالنظر إلى الترابط كمفهوم يعني وجود عناصر حيث التفاعل بينها يتوقف على وجودها مع بعضها، أي أن هناك علاقة ترابط بين عناصر التفاعل. مثلا وجود الأمن الطاقوي كشريان للأمن الاقتصادي الذي هو أحد أبعاد الأمن القومي ضروري في الاستراتيجية القومية التي هي أساس توجيه موارد الدولة لتحقيق الأهداف المطلوبة، وتشمل التخطيط والاستخدام والتنسيق والتطوير، لجميع موارد وإمكانيات الدولة في مرحلة السلم والحرب، مما يعني أن الطاقة هي أحد موارد الدولة التي تعمل الاستراتيجية القومية على التخطيط والتنسيق والتطوير لاستخدامها، ومن ثم هناك علاقة بين الأمن الطاقوي والاستراتيجية القومية.

وخلاصة القول في هذا المبحث الذي نسعى من خلاله تفكيك بعض المصطلحات المترابطة في تفاعلاتها والتي تشكل لنا في النهاية فهما عميقا يستعان به في صيرورة البحث لأن استراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي، هذه العبارة مرتبطة بعدة مصطلحات من خلالها البحث فيها وجدنا أنه انطلاقا من الحالة التنافسية والصراعية لمكونات النظام الدولي(الدول، المنظمات الدولية، الشركات العابرة للقارات)فضلا عن حالات التحالف والتعاون، أن الدول تسعى جادة لمعرفة النوايا الحقيقية للدول الأخرى، حتى تتصرف على أساس هذه النوايا. وقد تكشف دولة ما استراتيجية دولة أخرى فتوجه الدولة الأخرى كل إمكانياتها لإحباط استراتيجية الدولة الثانية، وبالتالي فهناك بعض الدول تعلن عن استراتيجيات غامضة، تحتمل أكثر من تفسير ، وهناك بعض الدول تعلن عن استراتيجيات غير حقيقية بهدف التمويه والتظليل، وهناك بعض الدول من تحيط باستراتيجياتها بقيود أمنية صارمة حفاظا على

[1] " أسس ومبادئ الأمن الوطني "، مقاتل الصحراء، تاريخ الاطلاع في 2015/03/15 على الساعة 14:15، على الرابط:
www.moqatel.com/wfprog/GetURL.exe?ID=3217&type=2

سريتها، وبالتالي فإن درجة الأمن مطلوبة للاستراتيجية، ويجب أن تتناسب مع طبيعة الاستراتيجية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سواء كانت هذه الأهداف متعلقة بالأمن الطاقوي بصفة خاصة، أو الأمن القومي بكل أبعاد عامة، فضلا عن الموارد والوسائل المخصصة للاستراتيجية.

المبحث الثاني: عوامل بروز مفهوم الأمن الطاقوي

يتمحور المبحث حول تطور مفهوم الأمن الذي نتيجة التحولات التي طرأت على السياسة الدولية والتي أدت إلى بروز مفاهيم جديدة للتكيف وتلك التحولات. ومفهوم الأمن الطاقوي ليس بمعزل عن هذه البيئة (البيئة الدولية) وتطوراتها. وفي مطالب ثلاث سيتم مناقشة تطور مفهوم الأمن وعوامل بروز الأمن الطاقوي كالآتي:

المطلب الأول: أبعاد تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: التعريف بالطاقة ومصادرها وأنواعها

المطلب الثالث: تعريف الأمن الطاقوي

المطلب الأول: أبعاد تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، وحماية مصالحها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به. وعليه يتم في هذا المطلب التعرض إلى مجموعة التعريفات للأمن وعلى ضوء هذه التعريفات نستشف أبعاد تطور مفهوم الأمن في العلاقات.

أولا. المفهوم اللغوي للأمن: الأمن هو نقيض الخوف وحسب المعجم الوجيز، بغية الطمأنينة والأمان وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة. ومن مفهوم الأمن نستخلص أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف، وأن الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين وأداء ما علينا من التزامات.[1] وبالتالي الأمن هو إحساس الفرد أو الجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قيمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي.

وفي اللغة الأجنبية ترجع كلمة الإنجليزية **Security** إلى اصلها اللاتيني **Securus** /Securitas المستنبطة من الكلمة **Sune. Cura** حيث تعني بدون و **Cura** والتي أصلها **Curio** اضطراب ومنه تعني **Sine.Cura** بدون اضطراب.

كما ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي **Oxford** بمعنيين:

المعنى الأول: حيث أن الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط منها.

- يجب أن يكون الأمن دائما.
- يجب أن يكون الأفراد محميين من التهديدات.
- يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة:

- وسيلة للحفاظ على المكانة والقوة.

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 13.

- هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
- هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر.[1]

ثانيا. المفهوم الاصطلاحي للأمن: أما في المعنى الاصطلاحي فقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، ونظرا للاختلافات التي تمتاز بها البيئة الأمنية للمفكرين وأيضا اختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى على الساحة الدولية، صعب من تحديد مفهوم عام للأمن لذلك فيما يلي نتناول العديد من التعريفات التي صاغها دارسو العلاقات الدولية للتعرف على دلالة مصطلح الأمن.

يعرف ميكائيل ديلون **Michael Dillon** الأمن على أنه مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة لتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره[2] ولهذا لا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن حسب ميكائيل ديلون.

أما كينث والتز **Kenneth Waltz** فقد تصور الأمن ضمن الدراسات الأمنية إذ عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد.[3] وحسب هذا التعريف نجد أن الأمن هنا عرف بناء على التهديد.

وعرف ريتشارد أولمن **Richard Elman** على ان الفعل أو الحدث:

- يهدد بطريقة كارثية في مدة زمنية قصيرة مستوى حياة سكان الدولة.
- يهدد مجموعة من الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما. أو أمام مستوى التنظيمات والتكتلات الخاصة.[4] وفي هذا التعريف إشارة إلى الأمن القطاعي الذي يعني التهديدات تمس قطاع معين، كالاقتصاد، الاجتماعي...الخ وفي هذا التعريف يشترك مع تعريف باري بوزان **Barry Buzan** عام 1998 الذي عرف الأمن على أنه: العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.[5] سواء كانت التهديدات الناتجة عن قوى التغيير عسكرية أو غير عسكرية ومن هذا المفهوم تم الحديث عن المفهوم الموسع للأمن عبر القطاعات الخمسة التي تحدث عنها باري بوزان (الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي).

وضمن هذه الاختلافات التي ترجع إلى الانتماءات النظرية للمفكرين تطور مفهوم الأمن في ضوء أبعاد شهدت توسعا تجاوز التهديدات العسكرية إلى تهديدات غير عسكرية لا تقل أهمية، وتنوعت هذه التهديدات بين تهديدات سياسية، تهديدات اقتصادية، اجتماعية، كما أنها أدخلت وحدات تحليل جديدة غير الدولة القومية.

---

[1] Michael Dillon, **Politics of Security,** (London: Routledge, 1996), P. 121.
[2] Ibid., P. 121.
[3] Petter Hough, **Understanding Global Security,** (London: Routledge, 1ed, 2004,) P. 07.
[4] Ibid., P.07
[5] Johm Baylis and Steve Smith, **Globalization of World Politics**, (New York: Oxford University Press, 2end ed, 2001), P. 255.

تاريخيا وفي فترة الحرب الباردة سيطرت نظرة المدرسة الواقعية للأمن على الدراسات الأمنية لأنها قدمت تفسيرا للحروب ومعوقات التعاون معتمدة على حجج منها التنافس النووي بين المعسكرين الشرقي والغربي، ويعود هذا التنافس حسب الواقعيين إلى غياب التعاون في هذه الفترة، وغياب قوة مركزية دولية بحيث ركزت الواقعية على الدولة القومية في النظام الدولي فوضوي تحكمه الصراعات بين وحداته. لذا كان سعي الدول الوحيد هو البقاء عن طريق القوة العسكرية لتعظيم الأمن.[1]

ووفقا لهذا الطرح نجد أن الوقعيين ربطوا مفهوم الأمن ببقاء الدولة وحمايتها، إذ تعتبر القضايا الأمنية العسكرية هي قضايا السياسة العليا **Politics High** **وما** عداها من القضايا هي قضايا السياسة الدنيا **Politics Low** وبالتالي الأمن هنا هو أمن الدولة. **Security State**.

لكن التحولات التي شهدتها العلاقة بين القطبين الكبيرين في فترة الحرب الباردة (الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة الأمريكية) كانت السبب الرئيسي في تضييق مفهوم الأمن وسيطرة المفاهيم العسكرية على الدراسات الأمنية.

ومع استقلال العديد من دول العالم الثالث وزيادة الاهتمام بالقضايا الدولية الجديدة كالتنمية والتخلف وبناء الدولة دفع بالعديد من الباحثين إلى إيجاد صيغ جديدة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية ووحدة التراب وبقاء الدولة وإيجاد مناخات اقتصادية للرخاء والحفاظ على الانسجام الاجتماعي.[2]

وخلال فترة السبعينات ومع التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية لم تعد الدولة المحور الرئيسي في العلاقات الدولية بل هناك قرارات وسلوكيات تعود لجهات أخرى من غير الدول كالمؤسسات والمنظمات الدولية. وفي هذا السياق ظهر كتاب روبرت مكنمارا جوهر الأمن **Security Essence** يؤكد الأبعاد غير العسكرية للأمن رابطا التنمية بالأمن وبذلك أضاف بعدا جديدا للأمن يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية دون التخلي عن البعد العسكري ودوره، وفي هذا الإطار تبلور الطرح الليبرالي للأمن الذي يعتبر أن التهديدات الأمنية لا تستهدف الدولة وحدها بل ربما تشمل المجتمع الدولي ككل وهنا تجدد الحديث عن الأمن الجماعي **Security Collective** الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام الدولي.[3] كما أن التهديدات حسب الطرح الليبرالي ليست خارجية فقط بل قد تكون داخلية. وقد تزامن هذا الطرح مع أزمة حظر النفط العربي عام 1973 بحيث أصبحت هناك تهديدات غير عسكرية يكون تأثيرها وعواقبها أكبر بكثير من التهديدات العسكرية، وبالتالي تم تبني البعد الاقتصادي للأمن وتهديداته رسميا في الأوساط الأكاديمية والواقعية على حد سواء.

---

[1] عمرو عبد العاصي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص. 28.

[2] المرجع نفسه، ص. 29.

[3] المرجع نفسه، ص.30.

بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير موازين القوة وطبيعتها، بمعنى إن القوة لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا والتعليم والنمو الاقتصادي والاعتماد المتبادل والمعلومات أضحت تلك العوامل أحد محددات قوة الدولة، أي تهديد لها يمثل تهديدا جليا لأمن الدولة، وبعد إضافة أبعاد جديدة للأمن غير عسكرية التي أصبحت بدورها محل اهتمام العديد من الدراسات نظرا لارتباط هذه المفاهيم بالأمن القومي للدولة ومن بين هذه المفاهيم مفهوم **الأمن الطاقوي** الذي يتم التفصيل فيه في المطلب الثالث من هذا المبحث بعد تفكيك المصطلح والتعرض لمفهوم الطاقة وأنواعها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تعريف بالطاقة ومصادرها وأنواعها.

يعد عنصر الطاقة ذا أهمية كبيرة نظرا لتأثيره على السياسة الخارجية للدول سواء في حالة توفره أو ندرته، ويتم في هذا المطلب التطرق لمفهوم الطاقة وأنواعها ومصادرها تمهيدا لبروز مفهوم الأمن الطاقوي وكيفية صيغة استراتيجيات من اجل تحقيقه لاسيما عند القوى الصاعدة.

أولا. تعريف الطاقة: يكتسي موضوع الطاقة أهمية كبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو المستوى الاستراتيجي للأمن، لذا حظيت الطاقة بعدة مفاهيم من قبل الباحثين والمختصين والمفكرين ومن خلال ذلك يمكن إلقاء الضوء على البعض منها.

الطاقة كلمة ذات أصل لاتيني " **Energia** " ويوناني " **Energeia** " وهي تعني " قوى فيزيائية تسمح بـ الحركة ". والطاقة هي القدرة على الشيء، ونقول طاقة طوقا وأطاقه، والاسم الطاقة.[1]

أوردت الأدبيات الاقتصادية والسياسية عدة تعريفات بحيث تعد الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة، وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المختلفة وغير ذلك من الأغراض.[2]

كما تعتبر الطاقة وسيلة رئيسية يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر، كما أنها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الحقب التاريخية لحياة الإنسان على الأرض. ومنها يمكن قياس مدى تقدم الإنسان من قدرته على التحكم بالطاقة واستغلالها ومصادرها بالصورة التي تعطي أفضل النتائج.[3]

ويعرف ماكس **Max** بلانك الطاقة بأنها " مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي"، وهي بهذا المعنى كيان مجرد لا يعرف إلا من خلال تحولاته.[4]

---

[1] هشام حريز، **دور انتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014) ص. 70.

[2] كسيرة سمير، عادل مستوي، " الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر– رؤية تحليلية وآنية ومستقبلية– " 3، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد: الرابع عشر، سنة 2015، ص. 148.

[3] المرجع نفسه، ص. 149

[4] وهيب عيسى ناصر، " مستقبل الطاقة العربي المتجددة "، **مؤتمر**: الطاقة العربي السابع، (القاهرة، 2002)، ص. 22.

وكتعريف شامل الطاقة هي: الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر وسعادة ورفاء أمثلكما أنها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الحقب التاريخية لحياة الإنسان على الأرض ومنه قياس مدى تقدم الانسان من قدرته على التحكم بالطاقة واستغلال مصادرها بالصورة التي تعطي أفضل النتائج.[1]

ثانيا. مصادر الطاقة: تنقسم الطاقة المستعملة في الوقت الحاضر حسب مصادرها إلى مصادر متجددة ومصادر غير متجددة.

1. **مصادر الطاقة غير المتجددة:** يطلق على مصادر الطاقة غير المتجددة بالوقود الأحفوري، حيث تعتبر مصادر ناضبة وهي المصادر التي تنتهي مع مرور الوقت وبزيادة استهلالها تتمثل فيما يلي:

أ. **الفحم:** ظهرت أهمية الفحم الحجري كمصدر للوقود في عنصر الثروة الصناعية في أوروبا الغربية ومنها انتشر استعماله إلى بقاع أخرى من الأرض، حيث يتوفر مخزون منه، ومع اكتشاف البترول وتوافر العديد من المزايا فيه والتي لا تتوافر في الفحم انخفضت نسبة مساهمته في إمدادات الطاقة. فبعد ان كان يمثل حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي للطاقة عام 1950 بلغ حوالي ربع إمدادات الطاقة في عام 1990 لكن هذا الانخفاض لم يأخذ نمطا واحدا في مناطق العالم المختلفة.[2]

ويوفر الاحتياطي العالمي من مخزون الفحم، حيث هناك احتياطات ضمن محفوظة في أماكن من الناحيتين السياسية والأمنية، إذ توجد في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة واحتياطات كبيرة جدا، كما تمتلك الهند والصين وروسيا احتياطات ضخمة من الفحم أيضا، إذ تمثل حوالي ثلثي الاحتياطات من هذه المادة المهمة.[3]

وتقدر احتياطات الفحم المؤكد في العالم نهاية 2009 بما يقرب من 826 مليار طن ويقدر عمر هذه الاحتياطات بحسب معدلات الإنتاج السائدة حاليا حوالي 199 سنة ويتركز ما يقارب 90% من احتياطات الفحم في العالم في ثمان دول وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، أستراليا الهند، أكرانيا، كازخستان وجنوب أفريقيا)[4]

ويكتسي الفحم أهمية كبيرة في تزويد سكان العالم بالطاقة باعتباره ثالث أهم مصادرها بعد النفط والغاز الطبيعي، ويمثل الشكل رقم (1) حصص العالم من إنتاج الفحم لسنة 2010.

---

[1] هشام حريز، مرجع سابق، ص. 71.

[2] رمضان مقلد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001) ص. 75.

[3] زياد عبد الرحمان على الكواري، **السياسة الدولية والاستراتيجية: منطق تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2016) ص. 16.

[4] المرجع نفسه، ص. 17.

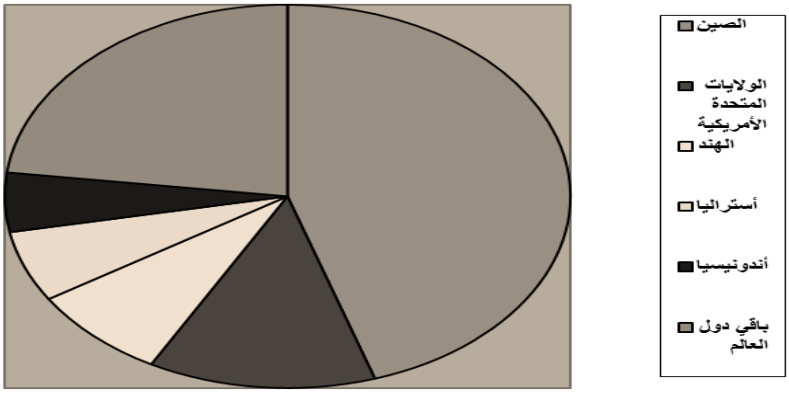

المصدر:

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

زياد عبد الرحمان على الكواري، **السياسة الدولية والاستراتيجية: منطق تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2016) ص. 21.

ب.**النفط:** يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشار، وهو عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاستعمال ويتكون من خليط من التركيبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين وتعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط 50% – 98%.

ويساهم اليوم النفط بحوالي 48% من استهلاك الطاقة العالمي وبالرجوع لسوق النفط العالمية نجد أنها مرت ثلاث مراحل أساسية منذ بداية اكتشاف النفط في آخر القرن التاسع عشر كما يلي:

– **المرحلة الأولى:** هي المرحلة التي تميزت بالسيطرة شبه تامة للدول المتقدمة وشركاتها منذ مرحلة تاريخ بدء اكتشاف النفط حيث بداية السبعينات من القرن العشرين. [1]

– **المرحلة الثانية:** وبدأت مع بداية معارضة بعض دول منظمة الأوبيك لسياسات الشركات النفطية الكبرى في عملية تسعير النفط منذ عام 1970 واتجاه بعض هذه البلدان إلى تأميم النفط أو إلى المشاركة النفطية. [2]

– **المرحلة الثالثة:** تميزت بالسيطرة شبه ثابتة من قبل الدول المستهلكة منذ 1984 حتى 1998 وشهدت هذه المرحلة تدهورا في نفوذ الأوبيك وانخفاض أسعار النفط.

[1] زياد عبد الرحمان على الكواري، مرجع سابق، ص. 21.

[2] Bp Statistical Review of world Energy, June 2011, see on 20/02/2016 at 23:11, available online at: **www.bp.com**.p.41.

ج. **الغاز الطبيعي:** يقع الغاز في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الأهمية في الاستهلاك العالمي من الطاقة غير المتجددة بعد الفحم والنفط إذ يشكل الغاز ما نسبته 24% من مجمل الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية.

للغاز دور بارز في تأمين احتياجات العالم من الطاقة، فمواصفات الغاز ووفرة احتياطاته، تمنحه دورا رئيسيا في سناريوهات الطاقة كافة ولا سيما فيما يتعلق بتوليد الكهرباء. وبهذا يعد الغاز الطبيعي في الوقت الراهن الوقود المثالي في الاستعمال لما يتصف به من خصائص إذ يتوفر بكميات كبيرة كما يتمتع بتركيبة كيميائية وبطاقة حرارية عالية ولا يتطلب عمليات معالجة كثيرة مقارنة مع الفحم الحجري والنفط الخام فهو خالي من الشوائب وهو ما يعطيه خاصية الاحتراف النظيف.[1]

2. **مصادر الطاقة المتجددة:** قبل التطرق لمصادر الطاقة المتجددة توجب تقديم تعريف لهذا النوع من الطاقة ثم البحث في مصادرها.

أ. **مفهوم الطاقة المتجددة:** تعني تلك الطاقة المولدة من مصدر غير تقليدي مستمر ولا ينضب ويحتاج فقط تحويله من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بواسطة تقنيات العصر، يعيش الإنسان في محيط من الطاقة غير المحدودة بحيث لا يستطيع الإنسان أن يستخدم إلا جزءا ضئيلا منها فأقوى المولدات على الإطلاق هي الشمس ومساقط المياه وحدها قادرة على أن تنتج من القدرة الكهرومائية ما يصل إلى 80% من مجموع الطاقة التي يستهلكها الإنسان.[2]

إذن الطاقة المتجددة هي تلك الموارد الطبيعية التي تتجدد، أو التي لا يمكن أن تنضب، ومصدرها مختلف عن مصادر الطاقة الناضبة (بترول، فحم، غاز طبيعي)[3]

وقد تعددت التعريفات للطاقة المتجددة بناء على اهتمام مختلف الهيئات الدولية والحكومية الناشطة في مجال المحافظة على البيئة كما يلي:

- **تعريف وكالة الطاقة الدولية:** (IEA)تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعية التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.[4]
- **تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ:** (IPCC) الطاقة المتجددة هي كل طاقة يكون مصدرها الشمس، جيوفيزيائيا أو بيولوجيا والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة معادلة أو اكثر من نسب استعمالها، وتتولد من التيارات المتتالية والمتواصلة في الطبيعة كطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة باطن الأرض، حركة المياه، طاقة المد والجزر في المحيطات وطاقة الرياح، وتوجد العديد من

---

[1] زياد عبد الرحمان علي الكواري، المرجع سابق، ص. 35.

[2] أحمد مداحي، "فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة " حالة الجزائر" **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد: الرابع، سنة 2015، ص. 112.

[3] خبابة عبد الله وآخرون، "تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة، تحديات التنفيذ، دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي بألمانيا"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، عدد: العاشر، 2013، ص. 43.

[4] " وكالة الطاقة الدولية"، تاريخ الاطلاع في 2016/05/12 على الساعة 16:00، على الموقع:

www.ieg.org

الآليات التي تسمح بتحويل هذه المصادر إلى طاقات أولية كحرارة والطاقة الكهربائية وإلى طاقة حركية باستخدام تكنولوجيات متعددة تسمح بتوفير خدمات الطاقة من وقود وكهرباء.[1]

– **تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة: (UNPE)** الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت في الطبيعة تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، طاقة باطن الأرض.[2]

ب. مصادر الطاقة المتجددة: هناك عدد كبير من صادر الطاقة التي تم تطوير استخداماتها كبديل عن الطاقات الناضبة ولا تزال الأبحاث جارية للبحث عن بديل عن المحروقات ومن اهم الطاقات المتجددة كالآتي:

– **الطاقة الشمسية:** تتمثل في الضوء المنبعث من الشمس وفي الحرارة الناتجة عنها حيث استطاع الإنسان تسخيرها منذ عصور باستخدام مجموعة من الوسائل التكنولوجية التي تتطور باستمرار وتتلخص خصائص الطاقة الشمسية الطاقة في كونها أكثر مصادر الطاقة المتجددة وفرة.[3]

– **طاقة الرياح:** وهي نتاج عمل مولدات الهواء والآلات الكهربائية التي تحركها الرياح لإنتاج الكهرباء وتسمح المروحة التي تدور بفعل قوة الرياح بإنتاج الطاقة الميكانيكية أو الكهربائية في أي مكان تهب فيه الرياح بشكل جاف.[4] فطاقة الرياح بهذا المعنى هي الطاقة المستمدة من الهواء والرياح.

– **طاقة الكتلة الحيوية:** الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي.[5]

– **الطاقة الجوفية: (**طاقة حرارة الأرض الجوفية**):** هي الطاقة المستمدة من حرارة باطن الأرض.

– **الطاقة المائية:** تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة لكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس هذا إلى جانب الظروف الاقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من موارد الأخرى للطاقة، وغير ذلك من العوامل.[6]

---

[1] Edenhofer Ohman and Other, "Renevable Energy Sources and climate change Mitigatio Special", **Report** of intergovernmental panel on climate change, (Cambridge university press, USA, 2012) p. 178.

[2] " الأمم المتحدة لحماية البيئة "، تاريخ الاطلاع في 2016/08/15 على الساعة 17:00، على الموقع:

www.unpe.org

[3] عبد الرزاق فوزي، حسناوي بلبال، "إشكالية التحول الطاقوي كألية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية – عرض النموذج الألماني– "، **المؤتمر** السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية الأول، 2015. ص. 03.

[4] محمد مداحي، مرجع سابق، ص. 114.

[5] المرجع نفسه، ص. 115.

[6] المرجع نفسه، ص. 113.

– **طاقة الهيدروجين:** تعتبر خلا يا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات التصنيع كهروكيميائي **Electrochemical**يفصل الهيدروجين والأكسجين لإنتاج كهرباء يمكنها إدارة محرك كهربائي يتولى تسيير العربة. إلا أن استخدام الهيدروجين في الوقت الراهن سوف يؤدي إلى استهلاك قدر كبير من الطاقة اللازمة لإعداد بنية تحتية **Infrastructure**تشمل إنشاء محطات التزود به وغيرها من التجهيزات الضرورية لهذه المحطات.[1]

المطلب الثالث: تعريف الأمن الطاقوي

للاعتماد على تعريف معين للأمن الطاقوي توجب البحث في تاريخ التفكير وتطور المفهوم ودوافع بروزه لضبط سياق استخدام المصطلح في الدراسة وهذا ما يتم معالجته في هذا المطلب:

أولا. **جذور التفكير الاستراتيجي في الأمن الطاقوي:** يقول أحد الخبراء في الشؤون العسكرية والأمنية: "ما من شيء أكثر إثارة للصراع بين الدول في القرن الواحد العشرين، من النفط ". [2] لقد أصبح الأمن الطاقوي قضية ذات بعد استراتيجي وطني لكل المجتمعات الصناعية، حيث لا يمكنها الاستمرار بدونه، لهذا يجب توفره، ولو بتوظيف القوة العسكرية.

ترجع جذور التفكير الاستراتيجية المتعلق بأمن إمدادات الطاقة إلى الحرب العالمية الأولى. على أقل تقدير، فقد كان قرار ونستون تشرشل **Winston Churchill** بوصفه الوزير المسؤول عن البحرية البريطانية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، بالتحول إلى استخدام النفط المستورد بدلا من الفحم المنتج محليا كوقود[3]، نقطة محورية في بروز الأمن الطاقوي كقضية ذات بعد استراتيجي وطني. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، أصبحت أهمية عامل الطاقة أكثر وضوحا، فمع اعتماد المجهود الحربي بالكامل على أنواع الوقود السائل، كان لدى كل الطرفين المتحاربين هدفان استراتيجيان رئيسيان هما الدفاع عن مصادره وطرق إمداداته الخاصة، من النفط ومهاجمة مصادر الطاقة وطرق إمداداتها لدى الطرف الأخر.

ازدادت أهمية الطاقة كقضية استراتيجية بعد الحرب العالمية بعدما قابل الرئيس الأمريكي روزفلت **Roosevelt** على ظهر سفينة حربية أمريكية في قناة السويس لعبد العزيز بن سعود في عام 1945. رغم عدم الكشف عن تفاصيل المحادثات، إلا أنه يعتقد أن روزفلت عرض على ابن سعود دعما عسكريا لإخماد أي تهديد خارجي أو داخلي لحكمه مقابل الحصول على امتيازات في الوصول إلى الموارد النفطية الضخمة للمملكة، أي بعبارة أخرى أن تحصل الشركات الأمريكية لا البريطانية ولا الفرنسية على النفط وهكذا تأسست عام1947 شركة النفط الأمريكية العربية أرامكو **Aramco** لتوسيع ملكية الولايات المتحدة

---

[1] محمد مداحي، مرجع سابق، ص. 114.

[2] أيان رتليدج، **العطش إلى النفط**، تر: مازن جندلي، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص.12.

[3] كاملا برونسكي،» الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية"، في معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)، **التسلح ونزح السلاح والأمن الدولي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2007)، ص. 331.

الأمريكية لحقوق النفط السعودية وبات يوجد إدراك متنام بأن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الأمن والوصول إلى النفط يمكن تحقيقها من خلال العمليات الخاصة لشركات النفط الكبرى، وأن على الولايات المتحدة الأمريكي بدلال من التدخل المباشر في مسائل النفط، أن تركز علة المحافظة على بيئة دولية تستطيع شركات النفط الأمريكية فيها العمل بأمان وربحية وأصبحت بذلك شركة أرامكو أهم وأغلى ما طوره الأمريكيون على الإطلاق من المصالح الأمريكية في الخارج.[1]

لتبدأ أول الأزمات النفطية، وتصبح الطاقة والأمن الطاقوي كقضية استراتيجية عندما تدخلت الشركات النفطية الأمريكية بمساعدة الاستخبارات الإطاحة بمحمد مصدق رئيس الوزراء الإيراني عندما حاول تأميم المصالح النفطية والتجارية لبلاده (شركة بريتش بيتروليوم) سنة 1954، بهذا تنازلت بريتش بيتروليوم على 60% من مصالحا النفطية الفارسية لشركات النفط الأمريكية الكبرى.[2]

كان قادة الساسة والأعمال التجارية بأمريكا والدول الغربية في أوائل الستينات واثقين كل الثقة من أن السيطرة على النفط الشرق الأوسط سيكون الأساس لتلبية الاحتياجات النفطية المستقبلية لطريقة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحياة الرفاه للمجتمع الغربي الرأسمالي. وستضمن لها الأمن الطاقوي لكن لم يتخيل أولئك القادة أن الأمن الطاقوي هذا سيتهدد من خلال أزمات قادمة أولها بعد عشر سنوات مع أزمة نفط العالمية سنة 1973.

واجهه في البداية المسؤولون الحكوميون وقادة صناعة النفط والعسكريون الذين كانوا يحاولون صياغة سياسة أمنية وطنية للطاقة في أمريكا في أيام تصاعد المواجهة في الحرب الباردة معضلة محيرة مفادها أنه سيحل النفط الأجنبي محل النفط المحلي لأنه أرخص منه بكثير، وانه يتعين مستقبلا استخدام الاحتياطات النفطية لضمان الأمن الطاقوي على المدى البعيد وكان هذا التصور جوهر ما يسمى بنظرية الحفظ وان البلاد يمكن أن تصبح معرضة لأزمة جيوسياسية أو عسكرية مفاجئة إذا قطعت عنها الإمدادات النفطية الأجنبية.

وفي مواجهة الأوضاع المتضاربة حاولت الحكومة الأمريكية إيجاد تسوية لإرضاء جميع أطراف الصناعة النفطية وأعلن أنه " ينبغي أن تكون سياسة هذه البلاد هي الحد من كميات النفط المستورد بالقدر الذي يضعف الجانب الإنتاجي لصناعة النفط المحلي" وأصبح للأمن الطاقوي مدلولان:

- جادل الاتحاد البترولي الأمريكي المستقل بأن الأمن الطاقوي من الشرق الأوسط لا يمكن الدفاع عنه زمن الحرب، وأن هذه الحقول لم تكن أبعد من ست ساعات طيران من قواعد القاذفات الروسية.
- ردت شركات النفط الأمريكية الكبرى على ذلك بتفسيرها الخاص للمصطلح الأمن الطاقوي مستخدمة الحجة التي تقول إن استهلاك احتياطات النفط المحلية كان قد بات من الحدة، حيث أضحى

[1] أيان رتليدج، مرجع سابق، ص. 61- 62.

[2] المرجع نفسه، ص. 64- 65.

استنفادها وشيكا. إذا أخذنا المعدل الراهن للنضوب في الحسبان، مما يعني أن الأمن الوطني الأمريكي سيتهدد بالتأكيد لهذا السبب كان من المهم للولايات المتحدة الأمريكية الوصول للمنابع النفط الأجنبية.[1]

بعد أزمة تأميم التي جرت في إيران الذي نتج عنها انخفاض تدفق النفط بحوالي 700 ألف برميل يوميا لمدة 44 شهر وكذلك أزمة قناة السويس سنة عام 1956 والتي انخفض فيها التدفق إلى حوالي مليوني برميل في اليوم لمدة 4 أشهر، ليأتي بعد ذلك قرار الأمم المتحدة عام 162 حيث أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 1803 الذي يكرس لأول مرة حق الدول المستقلة في السيادة الدائمة ثرواتها الطبيعية بدأت من خلاله موجة التأميمات في البلدان المنتجة للنفط. خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واندلعت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 وتم حضر إمدادات النفط للولايات المتحدة الأمريكية على حد قول وزير الخارجية الأمريكي آنذاك هنري كيسينجر **Henry Kissinger** " لم يسبق أبدا أن استطاعت أمم ضعيفة عسكريا فرض هذه الشدة على النظام الدولي "[2]

في السبعينات القرن العشرين كانت هناك أحداث أدت إلى انخفاض تدفق نفط الشرق الأوسط بدأت بالثورة الإيرانية سنة 1979، وكذا غزو الاتحاد السوفيتي آنذاك أفغانستان ازداد القلق من هشاشة إمدادات النفط، لتندلع بعد ذلك الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 التي توقفت خلال إمدادات النفط من جديد بمقدار 3.3 ملايين برميل في اليوم لمدة 3 أشهر، كان رد الرئيس الأمريكي كارتر" أن المنطقة الواقعية الآن تحت تهديدات القوات السوفيتية بأفغانستان ذات أهمية استراتيجية كبرى، فهي تحوي على أكثر من ثلثي النفط القابل للتصدير في العالم "، وحسبه إن أي حركة من طرف قوة معادية للسيطرة على منطقة الخليج سينظر إليها على أنها: " اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وستواجه بأي وسيلة ومن ذلك القوة العسكرية ".

وفي سنة 1990 وبعد غزو العراق للكويت تبين أن أول أزمة تحدث في فترة ما بعد الحرب الباردة أزمة نفطية جيوسياسية على حد تعبير دانييل يرغين وأصبحت المنطقة التي كانت في الأصل حلا لمشكلة الأمن الطاقوي تهديدا محتملا لهذا الأمن، حيث أصبح التهديد حربا كاملة لأجل النفط، إذ دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى حشد القوى في خطاب قال فيه: " إن وظائفنا، وطريقة حياتنا، وحريتنا وحرية البلدان الصديقة لنا في العالم كلها ستتأثر إذا وقعت احتياطات النفط الكبرى في العالم تحت سيطرة صدام حسين. فسيصبح له نفوذ لم يسبق له مثيل في سوف النفط العالمي "، حتى هذه السنة أصبح النفط جوهر الأزمة وعامل حرج في توازن القوى العالمي.[3]

تضفي أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بعد جديدا حول الأمن الطاقوي وعن مستقبل سوق النفط العالمية، إن مصدر الإمداد أصبح واقعا تحت تهديد الإرهاب وبات التدخل العسكري خيارا واردا لضمان ألا تحدث تلك الاضطرابات، وإن حدثت يتم إخمادها فورا. كان التخوف وفق عدة سيناريوهات في

---

[1] أيان رتليدج، مرجع سابق، ص. 74.

[2] المرجع نفسه، ص. 82- 83.

[3] المرجع نفسه، ص. 91.

حالة سيطرة الإسلاميين المتصاعدة على إمدادات أوبيك، بداية من سيطرة إيران على مناطق الإنتاج أيضا وصول إيرادات النفط إلى أيدي حكومات شديدة العداء للغرب

كانت من بين الخطط الاستراتيجية الغربية لتحقيق الأمن الطاقوي بالوسيلة العسكرية هي إقامة محمية نفطية بعد غزو العراق سنة 2003، فمنذ اعتبار النفط من المصالح الحيوية لأكثر من ثمانين سنة وشأن من شؤون الجيوسياسية للقوى الصناعية، لذلك اعتبر غزو العراق المفتاح للأمن الطاقوي هذه القوى، على العموم هناك عدة عوامل ساهمت في بروز الأمن الطاقوي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– رغبة العديد من الدول حديثة الاستقلال الحصول على سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية وحريتها في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها.

– حدوث عدة أزمات طاقوية وقعت في منطق الإنتاج والاستهلاك هذا في فترة الحرب الباردة وهناك عوامل أخرى بعد نهاية الحرب الباردة نذكر منها:

– التغير في مفهوم التهديد حيث برز تهديدات جديدة دفعت بالباحثين إلى عادة تعريف للأمن ومنها برز الأمن الطاقوي.

– التزايد الاستهلاك بسبب النمو الاقتصادي المتسارع خاصة للقوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل، ...

– سياسات التخزين والمخزونات الاستراتيجية

– هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001[1]

ثانيا. تعريف الأمن الطاقوي: يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي للدول، كما يشكل شريان الاقتصاد القومي ونموه، ومن هنا باتت قضية الأمن الطاقوي مصلحة حيوية لجميع الدول لاسيما بالنسبة للقوى الصاعدة. لذلك تعددت جوانب تعريف الأمن الطاقوي نذكرها كالآتي:

1. مفهوم الأمن الطاقوي من منظور الموقع في معادلة الطاقة:

أ. مفهوم الأمن الطاقوي من منظور الدول المنتجة: إن الجزء الأهم من مفهوم هذه الدول للأمن الطاقوي، ينصب على أمن الطلب على مصادرها الطاقوية، بما يسمح استمرار ارتفاع وتيرة الطب على الطاقة وهذا من أجل:

– ضمان أكبر قدر من العائدات المالية من أسواق الطاقة كشرط أساسي لأمنها الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط (اقتصاد البيترو– دولار). مما يسمح لها بتمويل عملية التنمية، واستثمارات البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية، وتغطية النفقات العسكرية.

– إطالة المخزون النفطي للأجيال القادمة لذلك تحاول الدول النفطية للإبقاء على مستوى عرض الطاقة في الأسواق العالمية دون مستوى الطلب عليها للحفاظ على الأسعار واستقرارها عند مستويات

[1] أيان رتليدج، مرجع سابق، ص. 242– 246.

معينة. وعموما يتوقف ذلك على مدى انضباط الدول الأعضاء في الأوبك. وعلى سلوك الدول النفطية خارج الأوبك.

– ضمان بقاء الدول المستهلكة في علاقة تبعية شديدة لمصادرها الطاقوية، من أجل تمكينها من القدرة على استخدام سلاح الطاقة كأداة ضغط سياسية ودبلوماسية في سياستها الخارجية.

ب. **مفهوم الأمن الطاقوي من منظور الدول المستهلكة:** تركز أغلب الدول المستهلكة للطاقة على ضرورة استقرار أسعار النفط في مستويات دنيا عبر سياسة خفض الطلب على الطاقة، ومواجهة معضلة التبعية لمصادر الطاقة الخارجية والمخاطر التي تعرقل إمدادات الطاقة. وبناء على ذلك، تتضمن القضايا الرئيسية التي تخضع للجدال في أغلب الدول المستهلكة، في التنويع وحماية مصادر العرض وخطوط الإمدادات وسبل النفاذ إلى مصادر طاقة جديدة (وما يستتبع ذلك من تنافس بين الدول الرئيسية المستهلكة للطاقة) واستقرار أسواق وأسعار النفط، وتكوين المخزونات الاستراتيجية لمواجهة حالات الطوارئ والتوسع في إحلال الطاقات المتجددة والبديلة محل الطاقات المتجددة.[1]

ج. **مفهوم الأمن الطاقوي من منظور المتدخلين:** إن العناصر الأخرى المتدخلة في سلسلة عرض الطاقة، تفسر الأمن الطاقوي بطريقة مختلفة بالنسبة إلى الشركات التجارية. يعد المكون الأساسي للأمن الطاقوي هو: وجود نظام استثماري قانوني ومستقر في الدول المنتجة كما أن تصور الأمن الطاقوي في تغير مستمر اعتماد على هيكل سوق الطاقة ووضعية العلاقات بين المستهلكين والمنتجين، والميول السائد في العرض. والتطورات التكنولوجية وأخيرا وليس آخر وجود أزمات طاقة، أو عرض الخوف من وقوع هذه الأزمات، وإعاقة الإمدادات أو الاهتزازات في أسعار مصادر الطاقة.

2. مفهوم الأمن الطاقوي من منظور العرض والطلب على الطاقة: تعتبر الميول في العرض والطلب على الطاقة من منظور الاقتصادي، من أهم العوامل التي تؤثر في التصورات الخاصة بالأمن الطاقوي. وترجع الهواجس الحالية إلى الطلب على الطاقة على اختلاف مصادرها. ظل يرتفع بوتيرة ثابتة طوال العقد الماضي[2]. حيث يتسبب نمو الطلب على الطاقة في زيادة الوضع المتوتر للعرض في أسواق النفط. نتيجة للتوتر الذي شهدته أسواق النفط بين سنوات 2002–2008 تضاعفت أسعار النفط عدة مرات ووصلت إلى مستويات قياسية (أكثر من 140 دولار للبرميل صيف 2008). لتبدأ في الانهيار ابتداء في سبتمبر 2008 بفعل الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي وعجلت بتراجع الطلب على النفط بمستويات قياسية. ويمكن أن يكون لأي زيادة مفاجئة في أسعار النفط الخام عواقب أكثر خطورة من الزيادة البطيئة التي يمكن للاقتصاديات أن تتكيف معها مع مرور الوقت لكن في كلتا الحالتين ستضرب أسعار النفط المرتفعة القطاعات التي تعتمد على النفط. وربما يكون لها تأثير أيضا على المؤشرات الاقتصادية الكلية في بلد معين. وربما يتسبب ارتفاع أسعار النفط في زيادة

[1] أيان رتليدج، مرجع سابق، ص. 242– 246.

[2] المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

التضخم، وزيادة العجز التجاري، الإضرار بالتنمية الاقتصادية في الدول المستوردة، وبدرجة في الدول النامية التي تستورد النفط.[1]

3. مفهوم الأمن الطاقوي تبعا لتأثير العوامل الجيوسياسية: ميز ريتشارد أولمان في مقالته عن إعادة تعريف الأمن بين نوعين من القيود المفروضة على إمدادات الطاقة، **النوع الأول** بسبب ندرة المصادر من خلال النضوب الطبيعي، أما **النوع الثاني**، فعندما تفرض قيود على الإمدادات بفعل تأثيرات سياسية ويقدم بول هورنسل **Paul Hornsell** مزيدا من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة حيث يميز بين تقلبات في أسعار النفط التي تنشأ عن التغيرات التي تحدث في سياسات المنتجين، وتلك التي تنشأ بسبب عدم كفاية العرض كما حدد ثلاثة أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات[2]

أ. إعاقات لأسباب قهرية: وتنشأ بسبب عدم قدرة المنتج على تصدير إنتاجية نتيجة لظروف داخلية أو خارجية مثل الحرب.

ب. إعاقة في شكل قيود على الصادرات: وتنشأ عندما تقرر دولة منتجة أو مجموعة من الدول المنتجة فرض قيود على الصادرات لأسباب سياسية أو استراتيجية.

ج. إعاقة الحظر: وتحدث عندما تمتنع دولة مستهلكة الاستيراد من دولة مصدرة بعينها.

بصرف النظر عن مصدر الإعاقة، إذ لم يستطيع سوق الطاقة استيعاب الصدمة التي تعرض لها يمكن أن يصبح الأمن الطاقوي للدول واقتصاداتها على المحك. لكن الضرر سيتفاوت بين مختلف اقتصاديات الدول تبعا لمرونة نظام الطاقة في كل دولة. وهذا ما يجعل الأهمية بمكان بالنسبة إلى صناع السياسات. إلى السعي نحو زيادة قدرة بلادهم على التجارب المرن مع الظروف الطارئة. وزيادة الحصانة أمام انقطاع الإمدادات.

وبوجه عام لا يستطيع أن يشعر بالأمن الطاقوي الحقيقي سوى بلد الذي يمكنه حماية إمداداته الطاقوية في وقت الأزمة.

إن المخاوف المرتبطة بقضية الأمن الطاقوي، سببها مجموعة من العوامل الأكثر تعقيدا أهمها: الزيادة الحادة في الطلب العالمي على النفط، وعدم استقرار أسواق النفط وتذبذب أسعار، زيادة في متوسط الاعتماد العالمي على واردات النفط، ضعف البنية التحتية لسلسلة إمدادات الطاقة، إضافة إلى جملة من العوامل المرتبطة بالصراعات السياسية في الدول المنتجة. إضافة إلى التأثير المباشر للعوامل الطبيعية كالأعاصير...إلى جانب العوامل التنظيمية كالقيود القانونية على التنقيب في المناطق التي تتميز بحساسية...

4. البنية التحتية الأساسية القاعدية للطاقة كمحدد في مفهوم الأمن الطاقوي: يستحق القلق من الهجمات الإرهابية عناية خاصة بوصفه عنصر إضافيا في الروابط التقليدية بين الطاقة والأمن التقليدي

---

[1] كاميلا برننسكي، مرجع سابق، ص. 333.

[2] المرجع نفسه، ص. 329– 331.

فقد بينت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 أولا وقبل كل شيء أن العالم المتقدم يوفر العديد من الأهداف الفردية للإرهابيين. وربما تكون البنية التحتية للطاقة من جملة هذه الأهداف وفي الفترة التي أعقبت تلك الهجمات، وضعت غالبية الدول ومنشآت الطاقة في مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم. لاسيما منطقة الشرق الأوسط تحت الحماية، بحيث ربما لم تعد الطاقة الآن أداة حربية وحسب على غرار حظر النفط سنة 1973.

ويمكن وصف الضعف الذي يعتري قطاع الطاقة ككل بموطن ضعف العالم المتقدم ويمكن توجيه الهجمات الإرهابية نحو عناصر البنية التحتية لسلسلة عرض النفط والغاز، مثل محطات التسليم، خطوط الأنابيب التي تمتد مسافات طويلة، كذلك نحو المنشآت في البلدان المستهلكة، مثل محطات توليد الطاقة أو شبكات الطاقة أو معامل التكرير، تتضح الصعوبة في توفير الحماية من النوع العسكري أ حتى مراقبة كافة هذه الأهداف بجلاء، لكن أصبح الأمن المادي البنية التحتية للطاقة يحظى بمزيد من الاعتراف العالمي الآن بوصفه جزء هام من مفهوم الأمن الطاقوي.[1]

5. **المعايير القيمية ضمن مفهوم الأمن الطاقوي:** تدعو الدول الغربية التي لها مصالح في البلدان النفطية، إلى مزيد من قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والشفافية، والعادلة في توزيع عائدات صادرات النفط. من منطلق أن أنظمة الحكم في المناطق النفطية تقع في دائر الدول المتخلفة التي تعاني من تهميش الديمقراطية، ومن استفحال أشكال الفساد، وتغييب آليات الحكم الراشد. الظاهر أن دافع الدول الغربية هو إشاعة الاستقرار في الدول النفطية، وتجنب الفوضى الداخلية بما يضمن عد توقف إمدادات النفط وتعزيز فرص النفاذ إلى مناطق النفط الجديدة.

يكمن جوهر المعضلة الأمنية في أن أغلب الدول الصناعية المستهلكة للنفط منها ما تورط تاريخيا في الوضعية التي تعاني منها الدول المتخلفة، لازلت تربطها شبكة من المصالح المعقدة في هذه المناطق، وتقودها الشركات متعددة الجنسيات، مدعومة من طرف حكوماتها، غالبا ما تكون الدول النفطية المتخلفة مسرحا لتصادم المصالح في إطار الصراع على الموارد الاستراتيجية بين القوى الكبرى.

6. **الأمن الطاقوي مفهوم متعدد الأبعاد:**

أ. **بعد السياسة الداخلية:** رفعت الهواجس والمخاطر المحتملة من تذبذب إمدادات الطاقة من قضية الأمن الطاقوي إلى قمة هرم أولويات الدول في سياساتها الداخلية والخارجية.

ب.**البعد الاقتصادي:** يتم تقييم جدوى سياسة الطاقة، بالرجوع إلى محددات الطلب الداخلي على الطاقة. صحيح أن كفاية العرض شرط أساسي لضمان الأمن الطاقوي. إلا أنه غير كافي حيث لا بد من ضبط سوق الطاقة من حيث العرض والطلب والأسعار والمتدخلين في سلسلة التزويد بالطاقة، يمكن

[1] كاميلا برنسكي، مرجع سابق، ص. 332، 333.

النظر إلى البعد الاقتصادي للأمن الطاقوي من جانب تقليص تكلفة إنتاج الطاقة والبحث في تكنولوجيات التي تساعد على الاقتصاد في استهلاك الطاقة مما من شأنه أن يقلص فاتورة أشكال الطاقة.[1]

ت. البعد الجيوسياسي: يتم عادة نقل موارد الطاقة على مسافات طويلة من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الاستهلاكية. عبر عدة أقاليم وطرق ومنافذ عبور، يؤدي تدفق موارد الطاقة ضمن هذه المناطق إلى احتمال استهدافها وحدوث اضطرابات في الإمدادات. كما تثير النزعة نحو تأميم موارد الطاقة في روسيا مثلا، تداعيات من شانها أن تعيق عمل آليات السوق، وتجعل من القرار السياسي هو المهيمن على القرار الاقتصادي مما يزيد من احتمالات استخدام النفط والغاز كأوراق ضغط سياسية.

ث. بعد السياسة الأمنية: برز نمط من التهديدات الجديدة للأمن الطاقوي، مرتبط بالإرهاب الدولي بأعمال القرصنة البحرية، وبعدم الاستقرار السياسي، وهي التهديدات ذات صلة وثيقة بالأمن الطاقوي وتحتاج إلى تضافر الجهود لمواجهتها، عبر تقديم الدعم والإعانات للمناطق المضطربة التي تشكل مناطق حيوية في الإنتاج أو في نقل إمدادات الطاقة إن القوة العسكرية التقليدية من شأنها أن تلعب دورا هاما لحماية إمدادات الطاقة لاسيما التي تنقل لمسافات بعيدة ، كإشراك منظمة حلف الشمال الأطلسي في العمليات الرامية إلى حماية سلسلة إمدادات الطاقة والقيام بعمليات رد تدخل سريع لمواجهة تهديدات جدية في حالة الطوارئ، وتقيم المخاطر المحتملة المتولدة عن الأزمات وأثارها المحتملة من أجل تقدير حجم التهديدات واحتمال تطورها إلى صراعات شاملة تعيق الوصول إلى منابع الطاقة أو تؤثر على طرق الإمدادات.[2]

يؤكد الباحثين على قدر أهمية النفط في العلاقات الدولية تعددت المفاهيم والتعاريف للأمن الطاقوي هذا المفهوم الذي أضحى من أهم المفاهيم التي بدأت اخذ مكانة علمية ضمن المتغيرات التي جاء بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن المتتبع لتطور مفهوم الأمن يجد أن الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى الذي يشكل مضمون الأمن الوطني للدول كالحفاظ على مكانة الدولة، التوسع، وتأمين الحدود[3]

يعرف بارتون Barton الأمن الطاقوي: على أنه " الشرط الذي تكون فيه الأمة وكل أو معظم المواطنين، والأعمال التجارية قادرة على الوصول إلى المصادر الطاقوية الكافية وفق عملية مضمونة وهذا لبناء مستقبل خالي من أي خطر حقيقي لمعظم العراقيل الرئيسية في هذا القطاع "

وعند البحث في تفسير وتحليل هذا التعريف نجده ينطوي على مجموعة من النقاط الأساسية التي تشكل مضمون الأمن الطاقوي هي:

- استمرارية الإمدادات الطاقوية
- المصادر الموثوقة التي تأتي منها الموارد الطاقوية

---

[1] كاميلا برنسكي، مرجع سابق، ص. 328.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[3] حسن عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 15.

- أسعار معقولة لمصادر الطاقة[1]

هناك عدة تعريفات لأمن الطاقة نحاول نذكر أهمها: تعريف الأمم المتحدة عام 1999 بأنه:" الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، بأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقول ".

أما عن تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة UNECE 2007 في محاولة لتعريف الأمن الطاقوي بناء على أربعة أبعاد بحيث يعتبر الأمن الطاقوي بأنه: " وفرة إمدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، وبكميات كافية وهذا لتحقيق الاكتفاء الطاقوي، وعدم إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد "[2]

ومن خلال عرض مجموعة من التعاريف نجد أن هناك مشكلة أساسية تكمن في صعوبة التوصل إلى تعريف محدد للأمن الطاقوي خاصة في ظل تباين مفاهيم الدول المختلفة لمفهوم الأمن الطاقوي ليس بين كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة فحسب بل داخل كل مجموعة من تلك الدول فمثلا من الدول من تركز على فكرة الطاقة البديلة كالولايات المتحدة الأمريكية، أو تأميم قطاع الطاقة كما في روسيا، أو التركيز على فكرة الاكتفاء الذاتي كما في حالة الهند[3].

ونظرا لتعدد التعريفات يقترح كريستيان وينزر **Christian Winzer** تصنيفا ثلاثيا يقسم أصحاب التعريفات المقدمة إلى ثلاث مجموعات حسب بؤرة الاهتمام الرئيسية التي يركزون عليها:

- **المجموعة الأولى** : تضم المختصين الذين يركزون على مفهوم تواصل التموين بالطاقة Continuity of Energy Commodity، ويعرفون الأمن الطاقوي كتواصل لتموين الإمدادات الطاقوية.
- **المجموعة الثانية** : تتشكل من المختصين الذين يجعلون من مستوى الأسعار معيار للحكم على مدى تحقق امن الطاقة من عدمه ومن أمثلة ذلك تعريف مابرو: **Mabro** " يقلّ الأمن عندما تنخفض الإمدادات أو تتوقف في بعض الأماكن إلى الحد الذي يسبب ارتفاعا مفاجئا ومستداما في الأسعار المعتادة "
- **المجموعة الثالثة:** وهم الذين يهتمون بقياس تأثير العاملين السابقين (التموين، الأسعار) على أسعار الخدمات المرتبطة بالطاقة، أي تأثيرها على الاقتصاد ككل. وفي بعض الحالات على البيئة ومثال على ذلك تعريف **Al and Bho** انعدام الأمن الطاقوي يمكن أن يعرف بأنه: " غياب الرفاهية التي يمكن أن تحدث نتيجة لتغيير في السعر أو في وفرة الطاقة "[4]

---

[1] Barry Burton et Al, **Energy Security: Managing Risk in a Dynamic legal and Regulatory Environment**) Oxford University Press,2004,) P. 15.

[2] عبد القادر دندن:" الاستراتيجية الصينية الأمن الطاقة وتأثيرها على استقرارها في محيطها الاقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا – جنوب شرق آسيا"، **اطروحة دكتوراه**، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، 2013/2012) ص. 47.

[3] خديجة عرفة محمد: **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية**. (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2014) ص. 58.

[4] مرجع نفسه، ص. 52.

وعموما تجلى مما سبق ان هناك علاقة بين الأمن الطاقوي والأمن القومي. وبالنظر إلى التعريف التقليدي لأمن الطاقوي نجد أنه ارتكز على تجنب أزمات الطاقة وأزمة الطاقة Energy Crisis هي الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة، وهو ما يتزامن مع ارتفاع سريع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي والاقتصادي.

المبحث الثالث: القوى الصاعدة الظاهرة والمفهوم

تعد حالة تحول القوة ممارسة وتوزيعا ظاهرة ملازمة لتغيرات النظام الدولي نتيجة التطور في العلاقات الدولية، وعملية الصعود هذه تتطلب إمكانيات ووسائل لقياس القوة خاصة الشاملة منها للحكم على دولة ما أنها صاعدة، هذا ما يدور حوله هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم القوة

المطلب الثاني: تعريف الصعود

المطلب الثالث: تعريف القوى الصاعدة

المطلب الأول: مفهوم القوة

يعتبر موضوع القوة من المواضيع التي توجه سلوك الدول ونؤثر على ديناميكيات العلاقات بين الدول على كل المستويات لذا تطلب التفصيل فيها كما يلي:

أولا. تعريف القوة:

القوة هي القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوى الفاعلة، لذلك الأقوياء في أي موقف، اجتماعيا كان أم سياسيا أم اقتصاديا أم ثقافيا هم اللذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم وسيرون الأمور كما يرونها وفقا لمصالحهم الخاصة.

تجاوز مفهوم القوة في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية...الخ لكن أيا من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزنا بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير في التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها. أما القدرة فتصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين، وبهذا المعنى عرف روبرت دال القوة بأنها: " القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا يقومون بها لولا ذلك. "[1]

فالقدرة هي معطى موضوعي وهي موارد متاحة أما القوة فهي ممارسة عملية التوظيف السياسي لتلك الموارد، وأن الانتقال من امتلاك الموارد إلى استخدامها أي من القدرة إلى القوة، يتطلب إرادة سياسة ودور العقل البشري وفي كثير من الحالات التاريخية نجد أن الحروب قد تحددت ليس بميزان القدرات والإمكانات وحسب لكن أيضا بإرادة التصميم والعزم والمثابرة، وتلعب القيادة السياسية الحاكمة والثقافة السياسية السائدة دورا حاسما وهاما في هذا المجال.

[1] فريد ميلش، " القوة وأهميتها في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، العدد: السادس، 2014، ص ص. 67- 87.

القوة في اللغة هي ضد الضعف وهي الطاقة والتأثير، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى، والقوة إحدى المفردات الهامة التي يتوقف عندها المفكرون في كافة أنحاء الأرض وبمختلف لغاتهم حيث تبيين معناها يكاد يكون واحد في كل لغات حيث يدور في إطار مفهوم القدرة على الفعل و الاستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف وتعني أيضا التأثير والنفوذ والسلطة، والقوة اصطلاحا هي القدرة على التأثير في الآخرين، يعتبر موضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية لذا جاء تعريف القوة وتفسير مفهومها للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار.

حيث يشير فيريس بأن القوة: هي " القدرة والتأثير على الآخرين وقت الحرب والسلم "، وترى مارجريت بال أن المقصود بالقوة سواء كانت اقتصادية أو سياسية...، هي :" القدرة على تحقيق الأهداف سواء كانت بوسائل سياسية أو اقتصادية أو نفسية أو أي وسيلة أخرى"، أما نيكولاس سبيكمان **Nicholas Spekman** فيرى أن: " قوة الدولة هي القدرة على كسب الحرب " وهناك اتجاهات أخرى تعبر عن القوة من خلال تعريف موسع ليشما عناصر غير عسكرية، حيث حاول كينث والتز الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر مثل المساحة، الموقع الجغرافي، الموارد المادية والطبيعية، السكان، درجة النمو الاقتصادي، التطور العسكري، الاستقرار السياسي، الكفاءة. أما جوزيف ناي فقد أدخل عناصر أخرى مثل القيم والثقافة من خلال مفهوم القوة الناعمة وعرفها بأنها: "قدرة الدولة الحصول على ما تريد بالاعتماد على الجاذبية، بدلا من الإكراه." ويتم ذلك حسب جوزيف ناي عن طريق جعل الدول الأخرى معجبة بنموذج الدولة القوية تحاول أن تتبعه، وهناك أدخل عنصر آخر لقوة الدولة هو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والقدرة على إنتاج التكنولوجيا المتطورة عن طريق الاختراع والإبداع.

إن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير أي دولة في توجهات الدول الأخرى أو سلوكها لا يحقق أي نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت إلى إمكانيات مادية ومعنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة للتأثير إما بالإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة، ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أهمية توافر الإمكانيات كعنصر من عناصر مفهوم القوة إلى حد تبلور تيار بين محللي القوة يطرح تعريفا آخر للقوة يستند إلى كونها عملية تأثير في الإرادات، وإنما رمزا لامتلاك القدرات[1] فمن يمتلك عناصر قوة (موارد قدرات) معينة يصبح قويا، ومن لا يمتلك يعد ضعيفا على نمط ما هو متصور في التفكير العام بشأن القوة، خصوصا وأن الإمكانيات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوى. كما أن البحث عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني ففي عالم السياسة توجد ثلاث اتجاهات لتعريف القوة وهي:

[1] Randall Schweller, "The Progressiveness of Neoclassical Realism", in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., **Progress in International Relations Theory** (Cambridge, Mass, MIT Press, 2003), PP. 311-347.

– **الاتجاه الأول:** يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.

– **الاتجاه الثاني:** يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة في المجتمع.

– **الاتجاه الثالث:** يحاول أن يجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من قدرة في التقرير أو التأثير في المواقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة. أما كلية الحرب الأمريكية فتعرف القوة القومية للدولة بأنها الإمكانية والقدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، إن القوة هي الطاقة العامة لدولة كي تسيطر وتتحكم في تصرفات الآخرين[1]

وفي الفكر الاستراتيجي يقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية التأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها. وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين مصادر القوة وعملية إدارة تلك المصادر وتوظيفها، لذا فإن أيا من مصادر القوة لا يكتسب وزنا وتأثيرا بمجرد وجوده وإنما يرتبط الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

ثانيا. عناصر القوة:

تستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات. تشكل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكنها من فرض خياراتها على الآخرين، وفقا للوجهة التي تخدم مصالحها. وتظهر هذه العناصر بأشكال متعددة ومتنوعة كالمساحة الجغرافية، عدد السكان، الموارد الطبيعية، القدرات العسكرية، البنية التكنولوجية، الفعاليات الثقافية، المؤسسات السياسية والحالة المعنوية للشعوب... غيرها. ورغم تداخل هذه العناصر وتشابكها لتشكل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة فإن العبرة تكمن في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية عند تعرض الدولة لأي ضغوط خارجية، استناد إلى ذلك تتم عملية تقييم القوى ومدى تأثيرها.[2]

وبما أن القوة هي قدرة المرء على التأثير على تصرفات الأخرين وفقا لمصالحه الخاصة، فهناك بعض الصفات والممتلكات التي تخدم أغراض القوة وهي الثروة والموارد والقوى البشرية والأسلحة والحنكة السياسية. غير أنها جميعا ليست سوى أدوات للقوة، إذ أن مجرد امتلاكها لا يجعل الدولة قوية، فهي لا

[1] فريد ميلش، مرجع سابق، ص ص. 67 – 87.

[2] "باحثون سوريون، نظرية القوة في العلاقات الدولية: عناصر القوة"، تاريخ الاطلاع في 2016/06/15 على الساعة 19:12 على الموقع:

www.syr-res.com?R5238 | February 4, 2015, 11:30 pm

تكفل القوة، إلا إذا استخدمتها الدولة بطريقة تجعلها تؤثر على تصرفات الدول الأخرى. وهناك عوامل عدة للقوة، ولا يوجه عامل بعينه يمكن أن نعزو إليه القوة. إذ لا مكان هنا للحتمية.

الموقع الجغرافي: فثمة دول تحتل مواقع استراتيجية متميزة على خريطة العالم، بينما تقع بعض الدول الأخرى في مناطق معزولة، إضافة إلى ذلك هناك دول أخرى تشرف على ممرات مائية هامة وامتلاك بعض الدول لشواطئ على البحار امر ضروري أيضا في قوتها. من الجدير بالذكر أن الموقع الجغرافي اكتسب أهمية كبيرة في فترات زمنية سابقة، حيث ظهرت نظريات عدة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيك عن هذا الأمر. أيضا تلعب المساحة دورا كبيرا في قوة الدولة، فكلما كانت اتسعت المساحة ثمة إمكانية لاستيعاب أعداد أكبر من السكان، إضافة إلى إمكانية وجود موارد طبيعية.[1]

المناخ: موقع الدولة على خطوط الطول ودوائر العرض يؤثر على مناخها وعلى النشاطات الحيوية فيها كالزراعة. فهناك من قال بأن جميع الدول الكبرى في العصور الحديثة هي دول معتدلة مناخية، لكننا لا نستطيع أن ننسى الحضارتين المصرية والهندية ظهارتا في مناطق استوائية. نستطيع القول الآن بعدم وجود أهمية المناخ الكبيرة في ظل التطورات الحديثة.

الموارد: يشمل إقليم الدولة ما تحته من موارد طبيعية، وتتحدد قوة الدولة وقدراتها في استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة أو ثروات معدنية ومصادر المياه والموارد الزراعية. بلا شك إن امتلاك الدولة للثروات المعدنية داخل أراضيها بالإضافة إلى الوقود يجعلها ذات اهمية كبيرة، لما تتركه من أثر على قوة الدولة. ولكن يجب ليس فقط امتلاك المواد الخام بل القيام بتصنيع السلع، فلابد من التمييز بين استخدام الموارد الطبيعية وامتلاك هذه الموارد لأنه مالم يتم استخدامها وتنقيتها والسيطرة عليها، حيث اصبحت الموارد تاريخيا محط أنضار القوى الاستعمارية.[2]

السكان: مهما كانت قوة الجيش، فهناك حاجة دائمة إلى مؤازرة السكان له. فالعامل البشري مهم جدا في التأثير على قوة الدولة، حيث أن السكان يمثلون قوة بشرية في العمليات الحربية، وفي الانتاج الاقتصادي. ولضخامة السكان ميزة عسكرية، فمن الصعب قهر دولة كثيفة بالسكان المستقرين. وكذلك الانتاج الاقتصادي يتوقف على حجم القوة العاملة فيه، وضخامة السكان يكفل سوقا استهلاكيا هاما للمنتجين. وهو العنصر الرئيسي الذي يتحدد بناء عليه القيمة الحقيقية لعدد السكان مورد قوة أساسي لقوة الدولة. وهناك أيضا التوزيع العمري للسكان، الذي يبين قوة العمل والتجنيد في الدولة ومعدلات التقدم الاقتصادي في المجتمع، ويشير إلى بعض المشاكل السياسية المحتملة، والتوزيع الجغرافي للسكان على الأقاليم بين الأرياف والمدن، ومؤشر التنوع العرقي والديني للسكان، فوجود مشكلات عرقية أو حسابات دينية، يؤثر على التجانس الاجتماعي ويعرض الدولة لمشكلات حادة كالمطالبة بالانقسام.

---

[1] باحثون سوريون، نظرية القوة في العلاقات الدولية: عناصر القوة"، تاريخ الاطلاع في 2016/06/15 على الساعة 19:12 على الرابط:

www.syr-res.com?R5238 | February 4, 2015, 11:30 pm

[2] المرجع نفسه.

المؤسسات: هي الإطار القادر على تحويل عناصر القوة إلى قدرات وأدوات قابلة للصرف في مجال التأثير على غيرها من الدلو. واستقرار النظام السياسي عامل مهم جدا، فهناك نظم سياسية غير مستقرة بمستويات أدت إلى انهيار هيكل السلطة المركزية، وتفكك الدولة في بعض الأحيان، أو تفجر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة. وهناك نظم سياسية تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة دون مشكلات قائمة أو محتملة وتكون القرارات التي تتخذها تتصف بدرجة كبية من العقلانية. وأيضا يرتبط هذا العنصر بكفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة، وامتلاكه الكوادر التنظيمية، والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة واستخدام الموارد الأساسية لصالح الدولة. وأيضا هذا يشمل العنصر، مدى مساندة الشعب لحكومته، فالنظم السياسية بدون غطاء شعبي تصبح مهددة بالزوال وهذا فضلا عن الفوضى داخل الدولة. هذه العناصر هي تمثل في الغالب قاعدة لقوة الدولة، حيث ينظر إليها كأساس يتم الاستناد إليه لتحويل القوة الكامنة إلى قوة فعلية ظاهرة وملموسة.

ثالثا. قياس قوة الدولة:

ونظرا لتعدد في عناصر قوة الدولة من خلال التعاريف المقدمة نجد بأنه صعب مسألة قياس قوة الدولة خاصة عندما يتعلق الأمر بعناصر القوة غير المادية كما هو الحال في القوة الناعمة، رغم ذلك هناك اجتهادات لقياس قوة الدولة، قد استخدم المفكرون أدوات عدة في قياس قوة الدولة تماشيا وتطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

تحسب قوة الدولة، بتجميع كافة الإمكانيات، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية، وهو ما عرف بتجميع القوى المختلفة للدولة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والجيوبوليتيكية بكل سماتها وخصائصها (قوتها وضعفها)، ويكون الناتج النهائي محصلة كميًة تسمى قوة الدولة على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي في التأثير على غيرها.[1]

مقارنة تلك المحصلة إجمالا، أو مقارنة مفرداتها (القوة الشاملة) مع دول أخرى يمكن من قياس قوة الدولة وقدراتها في المجتمع الدولي أو مقابل خصومها. ويشترط عند قياس قوة الدولة الشاملة، ثبات معيار القياس المستخدم حتى تكون النتائج المقارنة صحيحة ذات دلالة هادفة، وهناك عدة معايير لقياس والاختلاف بينها هو اختلاف العناصر المستخدمة في القياس، نوعا وعددا، باختلاف العلماء والمنظرين. حدد العالم فوكس Fucks متغيرين لحساب القوة الدولة الشاملة من خلال العلاقة بينهما، بينما وضع العالم جيرمان مصفوفة رياضية من ستة وعشرون متغيرا. في أربعة عناصر أساسية هي: السكان، الموارد المساحة، وقوة العمل. واعتمد العالم الأمريكي ري كلاين على خمس متغيرات هي الكتلة الحيوية، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، الهدف الاستراتيجي، الإرادة القومية. ويضيف بعض الأكاديميين العسكريين متغيرين آخرين، هما القدرة الدبلوماسية، وقدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا.

[1] محمد عصام أكبر خوجة، " الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي 1990-2009، **رسالة ماجيستر**، (جامعة مؤتة: 2010)، ص.25.

1. المدارس الفكرية العالمية في تصنيف مناهج قياس قوة الدولة:

قد لا تكون معرفة العدو كافية إذ لابد أيضا من معرفة الذات، لكن المشكلة الحقيقية تكمن بالكيفية التي يمكن التوصل بها إلى تقدير سليم لإمكانيات الطرف الآخر ونواياه، أو ما يمتلكه الطرف المعني ذاته من قدرات على نحو يتيح تصور ما يمكن أن يحدث في اللقاءات الفعلية أو بمعنى قياس القوة ، لذا كانت المحاولات الأولى لوضع نظريات حساب القوة الشاملة في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي بداية عقد التسعينات أضيف التوازن والتفاعل وأدخل عاملين جديدين هما الإعلام والتقنية، وأبرز المحاولات التي أجريت لتصنيف مناهج قياس قوة الدولة في هذا الصدد ما يلي:

- **المحاولة الأولى:** وردت هاته المحاولة في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية قد صنفت هذه المحاولات ضمن ثلاثة مقاييس هي:

أ. مقاييس نظرية المباريات: قام بهذه المحاولة كل من **شابلي وشوبيك Shabli and Chubik** عام 1954، وقد بينوا من خلالها طريقة لقياس قوة الدولة من خلال تقييم توزيع القوة ضمن النسق اجتماعي يعتمد نظام الانتخاب والتصويت، ويجري فيه تحديد المخرجات أو القرار عن طريق التصويت دون اعتبار لمخرجات الأخرى.

ب. مقاييس تحديد المتغيرات: من رواد هذه المحاولة **سيمون، مارش، روبرت دال، كارترايت أوبنهام Simon, Marsh, Robert D., Cartwright, Oppenham**، وتعتمد هذه المحاولة على كميًة ودرجة التغير ودرجته لدى دولة معينة في مواجهة دولة أو دول أخرى، وأبرز التغيرات التي شملتها المقاييس (احتمال إذعان الدولة المحددة، عدد السكان فيها، عدد القيم، كمية التغير في مكانتها، مواقفها وحالتها النفسية، انخفاض حجم المخرجات والسلوكيات الصالحة والمناسبة للدولة، درجة التهديد المتوقع)[1]

ت. المقاييس الاقتصادية للقوة: تهتم هذه المرحلة بقياس النفقات وحساب الأرباح والخسائر ومن رواد هذه المحاولة **هارسيني Harcini** الذي يرى بأن القياس الكامل للقوة يتضمن تكاليف محاولة فرض النفوذ من قبل دولة ما وتكاليف رفض ما يمكن أن تؤيده دولة أخرى، وبمعنى آخر فإن المقصود بالتكاليف ليس التكلفة الاقتصادية فقط إنما التكلفة النفسية.[2]

- **المحاولة الثانية:** تتلخص هذه المحاولة في تصنيف **جيفري هارت Jeffrey Hart** والذي صنف من خلاله مناهج قياس قوة الدولة في العلاقات الدولية كما يلي:

أ. منهج السيطرة من خلال الموارد: ويركز فيه على جوانب الثروة الوطنية التي للدولة ويفترض بأن السيطرة على الموارد يمكن تحويلها إلى السيطرة على الفاعلين والأحداث.

[1] محمد عصام أكبر خوجة، مرجع سابق، ص. 25.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ب.منهج السيطرة من خلال الفاعلين: ومن رواد هذا المنهج روبرت دال حيث يحدد مفهوم القوة على أنه قدرة دولة ما على التأثير على دولة أخرى للقيام بفعل ما، لم تكن في الأصل لتقوم به دون هذا التأثير.

ت.منهج السيطرة على الأحداث والمخرجات: ومن رواد هذا المنهج كولمان، ويركز فيه قياس العمل الجماعي من خلال أن السيطرة على الموارد والفاعلين الآخرين تتحقق من الرغبة في تحقيق أهداف معينة وبما يساهم في زيادة مصالح الدولة الفاعلة.[1]

2. **كيفية حساب القوة الشاملة للدولة: يمثل** قياس القوة القومية مسألة مهمة جدا، لما لها من نتائج عملية في التحليل عبر الوطني من جهة، وأن الحساب الناجح يمكن أن يضمن حساب أكثر دقة للمفاهيم النظامية مثل القطبية، توازن القوى، تحول القوة، صعود القوى من جهة أخرى[2]، لكن هذه المسألة صعبة جدا وفي غاية التعقيد خاصة في تقويم بعض العناصر وتقديمها في صورة رقمية، مع أن هذا لم يمنع الباحثين من إيجاد عدة اتجاهات لحساب القوة القومية للدولة كما يلي:

- **الاتجاه الأول:** يعتمد هذا الاتجاه على قياس العوامل المادية للقوة بحيث:

أ. الاعتماد على قياس العوامل التي يمكن حسابها مباشرة كالقدرة العسكرية والاقتصادية.

ب.أضاف بعض رواد هذا الاتجاه للمؤشرين السابقين عنصر السكان، واكتفوا بالدخل القومي كمؤشر للقوة الاقتصادية واعتبروا أن النفقات العسكرية وحجم القوات المسلحة مؤشرين للقدرة العسكرية.

ت.كما أن البعض اكتف بعنصرين فقط وهما إجمالي الإنتاج المحلي واستهلاك الطاقة كمؤشرين للدلالة على قوة الدولة.

ث.وقام بعض الرواد بتحديد عوامل رئيسية، لها أثر بالغ على قوة الدولة هي الاقتصاد القومي ويشمل الموارد الزراعية والمعدنية والصناعية والأرض والسكان والقوة العسكرية.

ج. ويندرج ضمن هذا الاتجاه مساهمات بعض مفكرين مثل الدراسة التي قدمها جيرمان التي اعتمد فيها على أربعة عوامل لها بالغ الأثر في حساب قوة الدولة وهي (الاقتصاد القومي، المساحة، السكان القوة العسكرية). أما برايان بري فقد اعتبر درجة التقدم الاقتصادي أحسن الأدلة لقياس قوة الدولة واعتمد ذلك على عدد من الخصائص التي تشير إلى درجة التطور باستخدام الطرق الإحصائية كمية ولأكثر من تسعين دولة في العالم واختار أكثر من أربعين مقياس لقياس درجة التطور الاقتصادي. في حين سلك فوكس طريقا مغايرا لتقدير قوة الدولة حيث عدً قوة الدولة حصيلة متغيرين فقط هما الموارد والسكان والعلاقة بينهما، وقد صاغ ذلك وفق المعادلة الآتية

القوة = ٢/٣الإنتاج× السكان

[1] محمد عصام أكبر خوجة، مرجع سابق، ص. 25.

[2] Chin-Long Chan, "A Measure of National power **",** see on 25/04/2016 at 15M00, at link : **chrome-extension://mhjfbmdgcfjbbpaeojofohoefgiehjai/index.html**

واعتمد لقياس الإنتاج على إنتاج الطاقة (مقاسا بالكيلومترات) + إنتاج الصلب (مقاسا بطن).[1]

أما بعض المفكرين العرب، إذا حدد أحدهم مؤشرات أساسية لمكانة الدولة، وهي الناتج القومي الإجمالي، ومعدل المشاركة في العمل، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، معدل الوفيات والأجل المتوقع عند الحياة، القوات المسلحة، كما حدد مفكر آخر أن قياس الجوانب الموضوعية لقوة الدولة يتم من خلال ثلاثة أعاد وهي:

- ✓ مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية.
- ✓ مؤشرات امتلاك القدرة على استعمال الموارد.
- ✓ مؤشرات القدرة العسكرية.

قد وجهت بعض الانتقادات لهذا الاتجاه حيث:

- ✓ إن الوحدات الدولية (الدول) لا تملك دائما القدرة على استخدام مواردها
- ✓ لا يحدد ما هي أنواع الثروات التي يمكن تضمينها في مقياس عام للقوة الراهنة استنادا إلى الموارد الظاهرة، والقوة الكامنة التي لا يمكن التعرف عليها إلا في حالة استخدام القوة فعليا.
- ✓ يتجاهل التعامل مع ظاهرة العمل الجماعي في العلاقات الدولية، والتحالفات بين الدول، وقدرة الدولة على استثمار موارد حلفائها وتوظيفها.[2]

- **الاتجاه الثاني:** إن هذا المنهج يجمع بين العوامل المادية والمعنوية حيث:

أ. إن قوة الدولة هي نتاج لمجموعتين من العوامل المادية والمعنوية.

ب.يوجد ضمن هذا المنهج اتجاهان، الأول يدمج العوامل المادية والمعنوية معنا في معادلة شاملة والثاني يفصلهما مع الإشارة إلى أهمية العناصر المعنوية.

ت.قد تنوعت محاولات الباحثين في هذا الاتجاه فالبعض منهم حدد ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس قوة الدولة، ومنهم من حدد ستة أبعاد رئيسية لقياس قوة الدولة وآخر حددها بثمانية عناصر رئيسية.

تندرج ضمن هذا الاتجاه محاولة راي كلاين عام 1980 حيث وقام راي كلاين بوضع معادلة لحساب القوة الشاملة والتي تنص على الآتي:

القوة الشاملة = الكتلة الحرجة+ القدرة الاقتصادية+ القدرة العسكرية× (الاستراتيجية القومية + الإرادة الوطنية)، أي حاصل ضرب العوامل المادية× العوامل غير المادية. ويقصد كلاين بالكتلة الحرجة المساحة + حجم السكان، وهو بذلك يعطي للحجم السكاني أهمية كبيرة عند حساب القوة. كذلك يؤكد على الجوانب المعنوية وأثرها عند حساب القوة مثل الوحدة الوطنية ومدى الولاء الشعب للوطن والدولة. وقد قام كلاين بتطبيق هذه المعادلة على خمسين دولة وخرج منها بمقارنة لترتيبها حسب القوة.[3]

---

[1] عبد الحي وليد،" المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القرن الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 126، 1996، ص. 08-09.

[2] محمد عصام أكبر خوجة، مرجع سابق، ص. 26.

[3] محمد محمود الديب، **الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ب، س، ن)، ص. 598.

أما بالنسبة للمفكرين العرب فقد كانت محاولة جمال زهران، إذ تم طرح معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية

- **الاتجاه الثالث:** ويعتمد في حساب قوة الدولة من منظور توظيفها.

أ. القدرة على تعبئة عناصر قوة الدولة وتوظيفها في موقف أو حدث أو ظروف معينة أو في إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائي أو جماعي محدود (إقليمي) على مستوى النسق العالمي كله ومن رواد هذا المنهج سجوستدت، كولمان، كلاوس، هارالي.**Segostadt, Coleman, Klaus, Harley**

ب.ومن مميزات هذا الاتجاه أنه يطرح عنصرين مهمين هما:

✓ أن هناك موارد متوافرة، وقدرة من الدولة على توظيفها.

✓ أن هناك إطار علاقة يمثل تفاعلات حركة الدولة في المحيط البيئي لها.

ت.قام عدد من الباحثين بمحاولة قياس قوة الدولة وفق هذا المنهج ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

✓ محاولات متكاملة وتندرج تحتها محاولتان كالاتي:

❖ المحاولة المتكاملة الأولى: هي محاولة سجوستدت: والذي اعتبر أن الدولة عند ممارستها للقوة تتكون من ثلاثة عناصر، وهي عنصر الثروة وعنصر سيطرة على البيئة الخارجية، والمكانة (النسق الأول)، عناصر المناورة (القدرة على تعبئة القوة).

❖ المحاولة الثانية هي محاولة كولمان: وتركز أساسا على حساب أو قياس العمل الجماعي وتعرف بقدرة الدولة على السيطرة على الأحداث.

✓ **المحاولات الجزئية:** وتندرج تحتها محاولتان كالآتي:

❖ المحاولة الجزئية الأولى: هي محاولة كلاوس نور، كارساني والتي تنطلق من مفهوم قدرة الدولة (أ) على أن تجعل الدولة (ب) تتصرف أو تفعل شيئا بما يتفق وما تريده الدولة (أ) وليس وفقا للدولة (ب) أو رغبتها.

❖ المحاولة الجزئية الثانية: وقام بها مايكل سوليفان، وأشار إلى أن هناك مستويين للقوة أحدهما المستوى الثنائي والآخر مستوى النظام العالمي متعدد الأطراف ومن أهم الانتقادات لهذه المحاولة أنها تقتصر في قياسها للقوة على عدد من العناصر القابلة للقياس بشكل جزئي، ولم تدرج العوامل المعنوية في القياس.[1]

ولقد تعددت مناهج وأساليب قياس القوة الشاملة للدولة بهدف التوصل لرؤية جديدة تتواءم مع المتغيرات التي فرضت نفسها، وحاول كثير من المفكرين أن يضفي بجديد للتواصل مناهج البحث في هذا الموضوع الاستراتيجي المهم. على الرغم من أن الكثير من هذه الأساليب قد تتسم بالواقعية، وتقترب من الحقيقة قدر الإمكان، وإن كانت ستظل رغم ذلك نسبية وقابلة للتطور في المستقبل لأسباب التالية:

[1] محمد عصام أكبر خوجة، مرجع سابق، ص. 28.

✓ أن جميع عناصر القوة تتفاعل مع بعضها البعض، ولا يمكن تقييم أي منها بمعزل عن باقي العوامل الأخرى.

✓ ظهور عناصر جديدة طبقا للتغيرات العالمية، تنعكس وتؤثر على قوة الدولة.

✓ إن هناك متغيرات كمية يمكن قياسها بدقة، وأخرى غير كمية لا بد من أخذها في الحسبان عند قياس القوة، وهذه العناصر غير الكمية قياسها بدقة خاصة في المواقف المتغيرة.

على أساس ما تقدم بخصوص صعوبة وتعقيد عملية قياس قوة الدولة فإن هذه الدراسة لن تعمل قياسات تجريبية خاصة، وإنما ستعتمد على إحصاءات ونتائج قامت بها مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة في بحث مدى قوة الحالات محل الدراسة .

المطلب: الثاني تعريف الصعود

تعني كلمة الصعود في اللغة العربية الارتقاء والزيادة في المكانة والارتفاع، وما يتطلب ذلك من جهد.[1]

تعود فكرة استخدام مصطلح الصعود في المجالين الاجتماعي والاقتصادي إلى مبتكر الأسواق الصاعدة الباحث أنتوان فان اغتمايل **Antoine Van Agtmael** سنة 1981.[2] كما تعني كلمة الصعود في المجال التنموي الإقلاع. وبهذا تشير لفظة الصعود إلى نقطة تحول حقيقية تنقل دولة فقيرة من توازن قائم على نمو منخفض إلى توازن أفضل لنمو قوي ومستدام[3]

توسعت استخدامات مصطلح الصعود في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعد نشر بول كيندي كتاب بعنوان " نشوء وأفول القوى الكبرى"، خاصة في فترة التسعينات لتصف القفزة النوعية التي حققتها الكثير من الدول خاصة في مجال النمو الاقتصادي وحجز لها مكانة ضمن الأسواق العالمية.

تعرف سيلفيا ديلانوي **Sylvia Delanoe** الصعود بأنه: " تلك الدول التي تتقوى اليوم على أسس اقتصادية، حتى ولو اعتبرنا أنها صعدت فعلا إذا احتفظنا بالتعريف اللغوي للمفهوم "[4]

إذا ما عدنا للتطور التاريخي نجد أن الدولة التي نقول عنها صاعدة هي تلك التي أصبحت أقوى مما كانت عليه في الماضي، ومن جهة أخرى من الباحثين من يرى الدولة الصاعدة هي تلك التي تبدو أكثر انخراطا في العالم مما كانت عليه في السابق، أو ذات تأثير ونفوذ متزايد على الأحداث الدولية، وعلى ذكر الأحداث الدولية يمكن أيضا اعتبار دولة ما على أنها صاعدة إذا كانت تشكل تهديدا متزايدا لمكانة القوة أو القوى المهيمنة في النظام الدولي.

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، **لسان العرب**، الجزء الثامن، (بيروت: دار بصائر، 2013)، ص ص. 238- 241.

[2] Fiorina Jean-François, ' Géopolitique des Pays Emergents : des Puissances à la Conquête du Monde' **Comprendre les Enjeux Stratégiques-Not hebdomadaire**, No 65 5 ESC, Grenoble, 26 avril 2012-. P.09.

[3] منير مباركية، " صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية: دراسة مقارنة لحالات اليابان، الصين، الهند"، **أطروحة دكتوراه** (باتنة: جامعة باتنة1، 2016/2015) ص. 32.

[4] Fiorina Jean-François, Op., Cit., P. 01.

تتطلب مسألة الصعود تحريا سياسيا شاملا، فلا يمكن لدولة أن تصبح صاعدة ما لم تتطلع إلى الداخل أكثر من الخارج بهدف خلق سوق محلية، وبالتالي إعادة تأكيد على السيادة الوطنية وعلى الاقتصاد القومي. ويتطلب هدف السيادة الوطنية على جميع جوانب الحياة الاقتصادية تطبيق سياسات تحمي الأمن الغذائي والسيدة الوطنية على الموارد والوصول إلى الموارد خارج البلاد. وتتناقض هذه الأهداف مع أهداف طبقة الكومبرادور الراضين بنماذج النمو التي تلبي احتياجات المنظومة العالمية السائدة (الليبرالية) الدولية والإمكانيات التي تقدمها.

وفي هذا التعريف المقترح للصعود لم يتم ذكر طابع الاستراتيجية السياسية للدولة والمجتمع، رأسمالي أم اشتراكي؟ وذلك بالرغم من أنه لا يمكن إهمال هذا السؤال لأن اختيار الطبقة الحاكمة يؤثر تأثيرا أساسيا على نجاح عملية الصعود.

ترتبط عملية الصعود بالجوانب السياسية من ناحية، وعملية التحول الاجتماعي المصاحب من ناحية أخرى، فعملية الصعود لا تعبر فقط عن تماسك الداخلي لسياسة اقتصادية، وإنما تتوقف على درجة تكاملها – أو تناقضها – مع التحول الاجتماعي. والصراعات الاجتماعية– سواء بنيت على أساس طبقي أم سياسي– لا تكيف نفسها للتلاؤم مع منطق اضطلاع الدولة بعملية الصعود. فالصعود هو عبارة عن سلسلة من الخطوات المتتالية، ويمكن للخطوات الأولى أن تمهد الطريق للنجاحات التالية، أو أن تصل الدولة إلى طريق مسدود.

تمر بالمقابل ذلك العلاقة بين الاقتصاد الصاعد والاقتصاد العالمي بتحولات مستمرة، ومن هذين المنظورين المختلفين تأتي السياسات التي يمكن أن تعزز من السيادة الوطنية أو تضعفها، وفي نفس الوقت تعزز التضامن الاجتماعي أو تضعفه. فالصعود ليس مشروع اقتصادي يقاس بنمو الصادرات أو بقوتها بحت وإنما هو مشروع سياسي كلي. فالأدوات المتحكمة في الصعود بالطريقة التقليدية تقوم على: السيادة، التطور التكنولوجي، القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، الهيمنة على المنظومة المالية العالمية، الهيمنة على توزيع المعلومات، واحتكار أسلحة التدمير الشامل وبهذا إن طموحات الدول الصاعدة تدخل في صراع مع الأهداف الاستراتيجية للقوى التقليدية.[1]

يميز منير مباركية في أطروحته بين الصعود وتحول القوة والتنمية، إذ تحول القوة يعني المسار الذي يظهر من خلاله المتحدي ويتجاوز الأمة المسيطرة، وفي حالة الاستعانة بنظرية تحول القوة لتفسير عملية الصعود توجب التركيز على الفروقات بين المفهومين في النقاط التالية:

– **المدى الزماني:** صعود القوى هو ظاهرة طويلة المدى في حين أن تحول القوة يتم في فترة قصيرة، ولا يسمح للقوى الصاعدة باعتماد استراتيجية كبرى للتأثير في بيئتها.

– **فترة الحدوث:** في حين يبدأ الصعود منذ الوهلة الأولى، فإن التحول يحدث فقط في مرحلة متقدمة جدا، أي عندما تصل القوة الصاعدة إلى مرحلة الندية، وتبدأ في تجاوز القوة المهيمنة.

[1] سمير أمين، مصطلحا "الدولة الصاعدة" و " التنمية الرثة" تاريخ الاطلاع في 2016/5/12 على الساعة 22:00على الرابط" **m.ahewar.org/s.asp?aid=467764&r=0&cid=0&u..**

أما عن تداخل مصطلح الصعود مع التنمية، في كون غالبية الدول توصف على أنها صاعدة هي الدول في مرحلة متقدمة من التنمية وتحقق أداء تنمويا جيدا منذ فترة زمنية[1]. كما أن بداية الاهتمام بظاهرة الصعود ترافق مع ما يعرف بعصر التنمية في النصف الثاني من القرن العشرين. لذلك ينبغي تقديم تعريف للتنمية لإبراز أهم الفروقات بينها وبين الصعود.

تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

وبالنظر إلى التنمية من خلال اتجاهان الأولى: تعتمد على التنمية هي (عملية) على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لاعتبارها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددّة وهي تسير في اتجاه واحد. أما النظرة الثانية: فتنظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع من وراء عملية التنمية.[2]

إذا كنت التنمية عموما تنتقل بالدول من حالة إلى حالة تتحسن فيها ظروف المعيشية لأفرادها، فإن التنمية الاقتصادية و التي تعرف على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي الذي يعد الصورة الأولى للحكم على التقدم الاقتصادي والذي بدوره يعد المرحلة الأولى في الصعود.

من خلال هذا يمكن القول، أن هناك تداخل كما أن هناك فروقات بين الدولة التي تحقق مستوى جيد من التنمية، والدولة التي تعيش حالة من صعود:

- التنمية (التنمية الاقتصادية خاصة) تعتبر شرطا ضروريا مسبق للصعود بمختلف أبعاده، وهي الفرضية التي أكدت عليها غالبية أدبيات القوى الصاعدة.
- دخول الدول في تجارب تنموية ناجحة لا يعني أنها قد دخلت أو ستدخل حتما في مسار صعود، فقد لا تشكل القوة والمكانة الدولية هدفا أو غاية لها.
- التنمية ترتكز وتتوجه أصلا نحو الداخل، في حين أن الصعود إن انطلق من الداخل فهو يتوجه أكثر نحو البعد الدولي والارتقاء في مراتب القوة العالمية.[3]

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص. 37.

[2] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004) ص ص.342.340.

[3] منير مباركية، مرجع سابق، ص. 37.

عموما يمكن القول إن التنمية السريعة تساهم في عملية الصعود وتقوية طموحات الدولة تزيد من ثقة الدول الصاعدة بنفسها لحجز مكانة دولية لها.

ويذكر ميشال غلوسني في أطروحته المعنونة بـ **The Grand Strategies of Rising Power: Reassurance, Coercion, and Balancing Responses** أن عملية صعود الدول تمر بثلاثة مراحل:

أولا. بداية أو انطلاقة الصعود:

في حقيقة الأمر أنه يصعب تحديد بداية صعود دولة ما، حيث يذكر ميشال غلوسني. **Glosny** أنه عادة ما يتم تحديدها من خلال الصدمات التي تتزامن غالبا مع صعود قوة معينة ويضرب مثلا ببداية صعود ألمانيا حين غزت فرنسا. إذ يعتبر المؤرخين في نظره أن غزو ألمانيا لفرنسا سنة 1881 هو الذي جعلهم يلاحظون مدى قوة ألمانيا وصعودها قوة أوروبية.[1]

ثانيا. المسار والاستراتيجيات:

تشير التجارب التاريخية أن غالبية الدول الصاعدة تنطلق في مراحل صعودها من البعد الاقتصادي لتؤسس الأبعاد الأخرى، وذلك لزيادة قوتها الشاملة. أما بخصوص الاستراتيجيات المتبعة في عملية الصعود، فهي تختلف باختلاف مقدرات القوة من دولة لأخرى.

ثالثا. اكتمال الصعود:

وبالنظر إلى صعوبة قياس قوة الدولة وتحديد المؤشرات الحقيقية للإقرار بأن دولة ما قوية حقا وأنها وصلت للمرتبة المرجوة فإنه من الصعب التعرف على حدوث اكتمال الصعود، إلا أنه في كثير من الأحيان يعتبر اعتراف القوى الأخرى بالقوة الجديدة بأنها ضمن ناديهم أحد مؤشرات اكتمال عملية الصعود.

المطلب الثالث: تعريف القوى الصاعدة

يتطلب تعريف القوى الصاعدة التنقل بين عدة حقول معرفية كثيرة منها الاقتصادية، الاجتماعية سياسية وإعلامية، ناهيك عن المراقبين وقادة الفكر، وفي خضم هذا الزخم المتواتر والمتعاقب، والمنتشر بين عدة مستويات متنوعة من الأنشطة المعرفية كان لابد للباحث في العلاقات الدولية أن يسعى للتأصيل النظري لعبارة القوى الصاعدة.

تشير غالبية أدبيات العلاقات الدولية أن استخدامات هذا المصطلح يغلب عليها الطابع الشخصي والتبرير غير الموضوعي، لهذا ظهرت تزامنا مع هذا المصطلح عدة مصطلحات كعبارة الدول الصاعدة الاقتصاديات الصاعدة، الأسواق الصاعدة...هذا ما حذا بالباحثين طرح عدة أسئلة مثل من هي القوى الصاعدة؟ وهنا تتعقد المسألة أكثر في العلاقات الدولية بفعل الاختلاف حول تحديد مراتب القوة وخاصة خصائص القوة الكبرى والقوة العالمية وهي المراتب التي ينتهي إليها صعود القوى، هذا ما يفرض على الدراسة منهجية متكاملة لدراسة تعريف القوى الصاعدة بالتطرق إلى المصطلحات المتداخلة مع تعريف

[1] Michael A. Glosny, Op., Cit., P. 28.

القوى الصاعدة ومن ثم متى نقول عن دولة على أنها قوة صاعدة ليتوصل المطلب في الأخير إلى تعريف إجرائي للقوى الصاعدة تتبناه الدراسة.

أولا. تعريف القوى الصاعدة ومؤشرات قياس الصعود:

تتنوع تعريفات القوى الصاعدة بناء على عدة معايير، فهناك اختلافات كثيرة يطلق عليها قوى صاعدة تتجلى أكثر على مستوى الأنظمة السياسية، مستويات الدخل الفردي، مقاربات التنمية الاقتصادية، نماذج التجارة...، (القدرات **Capabilities**، القوة **Power**، النفوذ الدولي **Influence International**). ومن هذا المنطلق تعرف القوى الصاعدة **Rising Power** على أنها دولة عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوة عظمى، وأن يقر معاصروها بأنها كذلك. وقد صنفت الهند بعد عام 1974 على أنها قوة صاعدة بفضل قدراتها النووية وحجمها وعدد سكانها واقتصادها.[1]

على الرغم من الأعمال الموجودة حول القوى الصاعدة إلا أنه لا يوجد توافق حول الموضوع فلم يقدم إلا عدد قليل حول تعريف القوى الصاعدة، فهي تعني أيضا انتقال دولة من وضع قوة غير عظمى إلى وضع قوة عظمى أو كبيرة، أي من مستويات قوة دنيا إلى مستويات القوة العليا بحيث ينظر لدولة ما على أنها صاعدة سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي، من خلال بحث تلك الدولة على محاولات الحد من سلوك التوازن من قبل جميع القوى الأخرى الموجودة في نظامها الإقليمي أو في النظام الدولي.

ويمكن عرض عدة تعريفات لمجموعة من المفكرين بحيث تعرف سوزان غراتيس **Susanne Gratius** القوى الصاعدة على أنها " الدولة التي تجد نفسها في مسار تحول من مكانة دولية إلى أخرى أعلى: من القوة الصغرى إلى القوة المتوسطة، أو من القوة المتوسطة إلى القوة الكبرى، او من الكبرى إلى العالمية "[2]

كما عرفها بانار تاناك **Pinar Tank** " القوى الصاعدة هي الدول التي تعرف تنمية اقتصادية سريعة، وزيادة في نفوذها السياسي والثقافي"[3] حيث يرى بنار تانك أن القوى الصاعدة تسمى أيضا القوى الجديدة بسبب تنميتها الاقتصادية السريعة وزيادة نفوذها السياسي والثقافي.

وتعرف أمريتا نارليكار **Amrita Narlikar** القوى الصاعدة على أنها: " تلك الدول التي جعلت من نفسها فواعل تملك الفيتو **Veto-players** في النظام الدولي، ولكنها لم تكتسب لحد الآن صفة الدولة التي تضع الأجندة الدولية"[4] على الفيتو لا يعني الفيتو الرسمي في مجلس الأمن وإنما يشير إلى أن التي من دون موافقتها أي اتفاق دولي فاقد للمعنى.

---

[1] رتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الامم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، تر: عبد الرحيم علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص. 119.

[2] Susanne Gratius, "The International Arena and Emerging Power: Stabilizing or Destabilizing Force" **FRIDE Comment**(Madrid FRIDE: April 2008,) P.02.

[3] Pinar Tank, "the Concept of Rising Power ", **NOREF Policy Brief** (Norwegian Peacebuilding Resource Centre, June 2012) P. 01

[4] منير مباركية، مرجع سابق، ص. 48.

وفي إطار بحث أمتاي اتزيوني **Amitai Etzioni** حول تراجع القوة الأمريكية يقدم تعريف القوى العالمية الصاعدة على أنها: " الدول التي تعتبر على أنها دول عالمية صاعدة هي الدول التي زادت قوتها الكامن، وليس الحالية "[1] وبهذا يضيف أمتاي اتزيوني مؤشر جديد للحكم على قوة ما على أنها في حالة صعود وهو مؤشر القوة الكامنة وليس الفعلية.

ومن جهته يعرف توماس رونارد **Thomas Renard** القوى الصاعدة على أنها: " دولة – بشكل ادق فاعل – تطور قدراته وموارد متزايدة في اغلب أو كل أبعاد القوة، والتي تصبح بشكل متزايد قادرة على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية"[2]

عموما وبخصوص تبني تعريف أجرائي لا يكون إلا بعد عرض الفروقات بين مصطلح القوى الصاعدة وبعض المصطلحات الأخرى المشابهة والمتداخلة معه من أجل الحصول على تعريف إجرائي تتبناه الدراسة وفيما يلي الفرق بين القوى الصاعدة وبعض المصطلحات المشابهة

ثانيا. القوى الصاعدة وبعض المصطلحات المتشابهة أو المتداخلة معها:

يرتبط مفهوم القوى الصاعدة ببعض المفاهيم الأخرى التي يتداخل معها في بعض الجوانب ويتشابه معه في بعض المؤشرات لذا سيتم في هذا العنصر عرض بعض المفاهيم التي يمكن ان تتداخل أو تتشابه مع مفهوم القوى الصاعدة.

01. القوى الصاعدة والقوى الإقليمية:

عرف المعهد الألماني للدراسات الإقليمية العالمية القوى الإقليمية بأنها " جزء من إقليم محدد، لها ذاتية خاصة، وتعتقد بأنها قوة إقليمية، وتمارس نفوذا واضحا في كل الإقليم، استنادا لمنظورها الإيديولوجي، وتتمتع بتفوق عسكري، وسكاني، وأيديولوجي على غيرها "[3] حيث تصبح هذه القوة هي التي تحدد أجندة الأمن في الإقليم نظرا للدور الذي أقره لها من قبل الدول الكبرى.

وقد عرف الكونسوريوم الأوروبي للبحث السياسي القوى الإقليمية على أنها: " دولة تنتمي لإقليم جغرافي محدد، وتهيمن عليه اقتصاديا وعسكريا، ولديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الإقليم، ونفوذ معتبر على المستوى الدولي، كما تكون لها الرغبة في استخدام مصادر القوة ويقر جيرانها بما كقائد للإقليم"[4] وحسب هذا التعريف القوة الإقليمية هي القائد في الإقليم معين تتميز عن باقي دوله بموقع جغرافي استراتيجي، وقوة اقتصادية معتبرة مقارنة بجيرانها وأيضا نفوذ على كل المستويات.

وبناء على بروز عبارة القوة الإقليمية عام 1992 قد أعطى ستريد **Straid** أربعة ملامح لها بحيث:

- أنها دولة جغرافيا تعد جزءا من المنطقة الموصوفة.
- أنها دولة قادرة على الوقوف في وجه أي تحالف من قبل الدول الأخرى في المنطقة.

---

[1] Amitai Etzioni, "The Devolution of American Power", **The Refresher Forum of World Affai**r, Vol No 1 (winter 2013), PP. 16-17.

[2] Thomas Renard, "G20: Toward A New World Order" **Studia Diplomatica**, Vol. 13, No 2 (2010), P. 08.

[3] فيصل بولجدري، " خصائص القوى الإقليمية واستراتيجياتها"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 205، 2016، ص. 30.

[4] رتشارد نيد ليبو، مرجع سابق، ص. 119.

- لها نفوذ أوسع في القضايا الإقليمية.
- يمكنها أن تصبح قوة كبرى بالمقياس الدولي[1]

إذن القوى الإقليمية هي دولة ذات حضور إقليمي واسع على مستويات مشتركة في دوائر اهتمامها الاستراتيجي.

وبالرجوع إلى مفهوم القوى الصاعدة نجد أنه لا يوجد حط فاصل بين القوى الإقليمية والقوى الصاعدة. بحيث أن هذه الأخيرة تعتبر صاعدة بمقدار ما تمتلكه من قوة باستعمال ذلك القوة لا تعتبر كذلك إلا إذا امتلكت من القوة ما يزيد نفوذها على مستوى إقليمها الفرق فقط هو أن القوة الصاعدة هي قوى إقليمية ذات طموح عالمي.

02. القوى الصاعدة والقوى المتوسطة:

منذ أن أصبحت قضية التحول في النظام الدولي قضية مهمة في العلاقات الدولية، أصبحت الحاجة إلى تحديد مفهوم القوى المتوسطة وآلية ظهورها حاجة ضرورية، نظرا لدور الذي تلعبه هذه القوى في حاضر وستقبل العلاقات الدولية.

في السنوات الأخيرة الملاحظ لساحة الدولية يرى ان هناك قوى جديدة في الظهور قد تزعزع استقرار الدولي مدفوعة بديناميكية النمو القوية، إذ في هذه الديناميكية مستقبل العلاقات الدولية الذي يميل نحو عالم متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات ومتعدد الرهانات[2]

على الرغم من ان حقيقة ان مفهوم القوى المتوسطة لا يزال مبهما إلا انه من الممكن وضع مجموعة من الخصائص الحتمية التي تميز هذه القوة من خلال التعريفات الي قدمها الباحثين حيث يلاحظ جوردان **Jordan الدول** المتوسطة هي: دول ليست كبيرة ولا صغيرة من حيث القوة والقدرة والتأثير الدوليين. من خلال هذا نلاحظ أن مصطلح القوى المتوسطة يستخدم في العلاقات الدولية لوصف الدول التي تتمتع بمكانة قوة عظمى لمنها مع ذلك لها تأثير نسبي على الساحة الدولية، إذ يعتمد البعض على موارد القوة العسكرية لدى الدول أو على بيانات الديمغرافية والاقتصادية للتمييز بينه القوى المتوسطة والقوى الاخرى[3]

لكن المتفحص للعلاقات الدولية يجد أن العديد من الدول لها إمكانيات لا بأس بها في القوة لمن ليس لها تأثير وهنا يكمن الاختلاف من بين القوى المتوسطة والقوى الصاعدة إذ هناك فرق بينها في التأثير إذ أن القوى المتوسطة راضية بوضعها لكن القوى الصاعدة تسعى للتأثير من خلال استخدام مواردها على الأقل في منطقتها، لذا الدارس للقوى الصاعدة يركز على سلوكها الدولي ولي فقط على مواردها المادية.

---

[1] فيصل بو الجدري، المرجع سابق، ص. 30.

[2] Barbara Marque, « Nouveau Paradigme Stratégique des Puissances Moyennes », **Papier de Recherche**, Chaire InBev Baillet – L'atour Programme « Union européenne – Chine », 2010, P..08

[3] Ibid., P. 10.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة لصعود القوى والامن الطاقوي

تجتهد كل النظريات لتفسير الظواهر في العلاقات الدولية وما يطرأ عليها من تطور، وتحاول كل نظرية فهم وتفسير هذه الظواهر من خلال مبادئ وفرضيات وحجج خاصة بكل اتجاه. وتتبنى هذه الدراسة ثلاث اتجاهات لتفسير ظاهرة صعود القوى في العلاقات الدولية، وكيف لهذه القوى أن تضع استراتيجيات خاصة في نظرتها للأمن الطاقوي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نظرية تحول القوة

المطلب الثاني: الواقعية الميركنتيلية

المطلب الثالث: نظرية الاعتماد المتبادل

المطلب الأول: نظرية تحول القوة:

تعود أصول هذه النظرية إلى أعمال أبرامو فيمو كينيث أورغنسكي Abramo **fimo Keneth Organski** لفهم العلاقات الكبرى وتغير توزيع القوى في فترات السلم والحرب في فترة ما بين القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كما استفاد منها زعماء العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين لفهم التغيرات العميقة التي مر بها النظام العالمي[1]

يعتبر مقترب تحول القوة **Power Transition Approche** بأن فقدان الدولة المهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم جديد تتنامى قوته بشكل متسارع وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة، فمن أجل حدوث تحول للقوة يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات القوة تفوق تلك تمتلكها الدولة المهيمنة أو على الأقل تعادلها.[2]

وتفترض مقاربة تحول القوة أن الفواعل على المستوى العالمي يمكن تقسيمها إلى قسمين، فواعل راضين بالوضع القائم في الساحة الدولية (وهم الأطراف الذين يحتكرون القوة والمستفيدين من الوضع القائم)، و فواعل غير راضين بالوضع القائم ويرغبون في تغييره لأن مصالحهم لا تتوافق مع هذا النظام وترى أن خطر نشوب الصراع قد يحدث إذا كان هناك اتفاق بين فواعل القوة غير الراضين على الإطاحة بقوة الفواعل المستفيدة من النظام وترى أنه يمكن تجنب هذا الخطر إذا ما تم انتقال القوة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، الذي يحاول وضع أسس جديدة تضمن المصالح المشتركة للفواعل[3]

وفقا لهذه المقاربة تحولات تمر ثلاثة مراحل وهي:

- **مرحلة القوة الكامنة:** تتميز بانخفاض أو انعدام التاريخ الصناعي، ندرة المهارات الفنية، تدني المستويات المعيشة، الاعتماد على الاقتصاد الزراعي...، الخ.

---

[1] فاتح أعمارة، " دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية: مجموعة البريكس ((BRICS أنموذجا «، رسالة **ماجستير** (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2015/2014) ص. 48.

[2] مصطفى شفيق علام، " تحول القوة في العلاقات الدولية "، **مجلة البيان**، العدد: 342، 2011، ص. 322.

[3] فاتح أعمارة، المرجع السابق، ص. 49.

- **المرحلة الانتقالية:** تتميز هذه المرحلة بعدم فعالية مؤسسات الحكم، ولاءات محلية ضيقة بدلا من الولاءات القومية أو الوطنية...الخ

- **مرحلة نضج القوة:** تتميز بتغير أنماط الاقتصادي للدولة فتكون صناعية بالكامل، حيازة التكنولوجيا المتطورة، كفاءة أداء الأجهزة الحكومية...، الخ

وبناء على المراحل آنفة الذكر في إطار مقاربة تحول القوة نجد أن العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عرف بروز قوى صاعدة جديدة في آسيا وأمريكا الجنوبية وبهذا أصبحت هناك تهديدات جديدة تواجه الساحة العالمية كندرة الطاقة التي تعتبر شريان الحياة لهذه القوى الصاعدة وبهذا سعت هذه القوى إلى تأمين حقها من إمدادات الطاقة، عن البحث وتطوير استراتيجيات تحمي أمنها الطاقوي المرتبط أساسا بأمنها القومي.

وعليه يمكن القول إن نظرية تحول القوة تساعد على فهم صعود القوى الدولية الجديدة التي لها أهداف استراتيجية التي تغذي انتقال القوة من النمط الهرمي للسلطة الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى النمط الخطي للسلطة الذي تتساوى فيه جميع القوى في الاستفادة من الموارد الطاقوية العالمية.

لذا يعتبر اقتراب تحول القوة من أبرز الاقترابات المستخدمة لتحليل وتفسير ظاهرة صعود و سقوط القوى في العلاقات الدولية، إذ يمكنه أن يساعد في فهم خيارات وسلوكيات القوى الصاعدة، خاصة من جانب ما يعتبر انعكاسا لوضع وسلوكيات القوة المهيمن[1] كما يمكنه أيضا فهم كيفية تفاعل القوى الصاعدة مع النظام الدولي (قواعده ومؤسساته) التي تسيطر عليه القوة المهيمنة وحلفائها.

تغطي هذه النظرية المراحل المتقدمة فقط من الصعود، خاصة المرحلة التي تقترب فيها قوة الدولة الصاعدة من القوة المهيمنة / السيطرة، وتعتبر أن أسلوب التفاعل الطاغي في هذا المستوى هو النزاعات والحروب الكبرى أو حروب الهيمنة.

وحسب المنطق الأساسي للنظرية، القوى الصاعدة عموما غير راضية عن الوضع القائم أين تضمن القوة المهيمنة لنفسها العديد من المزايا والتنافس والصراع بين القوة المهيمنة والقوى الصاعدة، يزداد كلما ضاقت الفجوة بين القوة النسبية للطرفين، فمع تقدم مسار تحول القوة، القوى الصاعدة غير راضية تختار استخدام القوة لتغيير توجهات النظام الدولي القديم وتسريع مسار الدول، من أجل إنشاء النظام السياسي والاقتصادي والقانوني الجديد أن يوفر فوائد أكثر انسجاما مع قوتها وهيبتها[2]

ومن جهة المقابلة، القوة المهيمنة بدلا من الانتظار حتى تسقط قوتها بفعل بروز القوى الصاعدة، قد تقرر القيام بضربة وقائية، قبل أن تتجاوز قوى الصاعدة قوتها.[3] وقرار القوة المهيمنة الدخول في حرب مع القوى الصاعدة، حسب أورغنسكي، تحدده ثلاثة عوامل هي: القوة، التصنيع، الاستجابة، فالزيادة

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص. 78.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها

[3] Vincent Wei- Cheng Wang "American Perspectives, P. 02. see on 14/5/2018, at the link: **https://www.palgrave.com/cn/book/9781349950430**

السريعة في قوة الدولة الصاعدة حتى تقترب من قوة الدولة المهيمنة وحركة تصنيعها الواسعة، الاستجابة غير المرنة من القوة المهيمنة كلها ترجح حر هيمنة[1]

ومال أصحاب نظرية تحول القوة إلى اختزال قرار القوة الصاعدة في خوض الحرب في عامل القوة النسبية بين الدولتين. ومن أجل تدعيم القوة التفسيرية لنظريتهم أضافوا متغير الرضا عن الوضع القائم مصنفين القوى الصاعدة إلى دول محافظة ودول مواجهة ولكن هذا التصنيف عقد بعض الصعوبات النظرية فمن صعوبة بما كان قياس درجة الرضا للقوى الصاعدة موضوعيا. كما أن درجة الرضا وعدم الرضا تعتمد على عدة عوامل وقضايا خاصة. [2]

وعن تفاعل القوى الصاعدة مع النظام الدولي القائم، ترى نظرية تحول القوة أن الفائدة الأساسية التي ترغب القوى الصاعدة في تحقيقها هي القدرة على إعادة صياغة قواعد النظام الدولي[3] فهذه النظرية تعتبر أن النظام الدولي القائم هو بالأساس نظام أنشأته القوة المهيمنة وحلفائها، ليعكس رؤيتها ومصالحها الخاصة، ويمكنها من الحصول على عديد من المزايا وبالتالي إذا لم تكون القوى الصاعدة من المستفيدين من هذا النظام فإنها لن تكون راضية على وجوده وستعمل على تغييره بالقوة، بعد التعامل مع القوة المهيمنة التي تحميه. والمزايا الخاصة التي تقود إلى تغيير النظام الدولي عن طريق الحرب غير محددة بدقة، تلك الفوائد قد تضمن السيطرة على الإقليم، مناطق النفوذ، الوصول إلى الموارد، المكانة ضمن النظام من بين فوائد أخرى.

كما حاولت القوة المسيطرة على الوضع القائم وعدم ترك القيادة للقوى الصاعدة، كلما تزداد رغبة القوى الصاعدة في تغيير النظام السائد، فاستيعاب قوى الصاعدة نادرا ما يكون سهلا. أما القوى الصاعدة الراضية عن النظام القائم بمعاييره وقواعده ومؤسساته فلا يتوقع منها أن تخوض حرب[4]، حتى ولو بلغت الندية مع القوة المهيمنة لأنه في هذه الحالة لا يوجد هناك ربح أساسي يمكن تحقيقه عن طريق القتال. وبالتالي فإن استراتيجية تعامل القوى الرامية مع النظام الدولي القائم هي مزيد من الاندماج في هذا النظام، العمل على تعظيم مكاسبها ضمنه وحمايته من الزوال أو تغيير في غير صالحها.

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذه النظرية في مناقشة صعود القوى الكبرى والعالمية، إلا أن هذه النظرية تبرز جوانب قصور وتحديات عديدة عند معالجتها لقضايا صعود القوى:

---

[1] Lee lung- Hoom, "Power Transition Theory and Chain's Rise: A short Essay on Interpreting in the International System" **The political Cartel**, June 14, 2011, PP.05-06.

[2] منير مباركية، مرجع سابق، ص. 79.

[3] المرجع نفسه والصفحة نفسها

[4] Douglas Leneke, "The Continuation of History: Power Transition Theory and The End of the Cold War", see on 14/5/2018, at the link:
https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0022343397034001003

– تعتمد هذه النظرية على القياس الكمي لقوة، وهي مسألة جدلية معقدة ولا تعكس الحقيقة في الغالب بفعل صعوبات القياس وغياب الشفافية وأيضا تضخيم الأرقام أحيانا. وكذلك وجود القيود السياسية الداخلية التي قد تؤثر على أية ترجمة للقوة الاقتصادية المتنامية القدرات قابلة للاستخدام.[1]

– فقط في قراءة للتاريخ والعلاقات الدولية المعاصرة، يمكن أن تعطي مصداقية أكبر لتحول القوة كمحرك نظري مركزي لفهم التداعيات الدولية لصعود الاقتصادي السريع في آسيا[2]

– نظرية تحول القوة تركز غالبا على القوى الصاعدة والقائمة في وضعنا الحالي، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أما بقية القوى الصاعدة الأخرى فهي خارج التغطية رغم نموها الاقتصادي السريع.[3]

– نظرية تحول القوة تخبرنا قليلا عن الديناميكيات الإقليمية، عن طريق تضييق الانتباه إلى التنافس العالمي المفترض بين أول وثاني أكبر الاقتصاديات في العالم، وأهملت بذلك تأثير الاقتصاديات الأكثر والأسرع نموا على البيئة الأمنية الإقليمية. [4]

– لم تصل أي من القوى الصاعدة إلى مرحلة الندية مع القوة المهيمنة في عالمنا اليوم حتى يدخل تحول القوة مراحله المتقدمة، وبالتالي لا تزودنا نظرية تحول القوة بالكثير حول استراتيجيات القوى الصاعدة اليوم في أي مجال من المجالات.

– تركز على الدورات المتكررة أو أنماط الهيمنة في النظام العالمي، وبالتالي، استراتيجية القيادة من قبل الدولة المهيمنة في تأمين النظام.[5] وهو ما يعني أنها لم تكن تستهدف الإحاطة بمختلف جوانب ومراحل صعود القوى الكبرى والعالمية.

– الفشل في تطوير استراتيجيات التي تتبعها الدول في مختلف محطات دورة الهيمنة يعتبر من أوجه القصور الرئيسية لهذه المقاربة[6]

المطلب الثاني: الواقعية الميركنتيلية:

تحتاج الدراسة والبحث في استراتيجيات القوى الصاعدة لتحقيق الأمن الطاقوي إطار نظري يجمع بين القوة والثروة في تفسير صياغة استراتيجية دولة على نحو يتكيف والتحولات الدولية الراهنة، لذلك وفق تبرير علمي دقيق وقع اختيار الواقعية الميركنتيلية كإطار للتفسير. ففي ظل النسخة الجديدة للفكر الواقعي الذي يربط بين الجانبين الاقتصادي والسياسي في التفاعلات الدولية في محاولة منه لتكيف مع ثلاثة أفكار تبنتها قطاعات واسعة من النخب:

– خلال القرن العشرين انخفضت النداءات الموجهة للأسلحة نظرا لتغير الذي طرأ على مفهوم التهديد.

---

[1] Miless Kahler, The Rise of Emerging Asia: Regional pace and Global security", **Working paper** N.31-4 (Washington, DC: Peterson for International Economic may 2013), P.04.
[2] Ibidem.
[3] Ibidem.
[4] Ibidem .

[5] منير مباركية، مرجع سابق، ص. 81.

[6] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

- الاعتماد على استخدام القوة الاقتصادية لتقييد والحد ومن نفوذ الدول وسيادتها واستقلالها.
- التوجه نحو تعزيز القوة الاقتصادية من خلال سياسات التصنيع والتجارة والتقنية التكنولوجية العالية.[1]

أولا. تعريف الفكر الميركنتيلي: الميركنتيلية هي مذهب اقتصادي ظهرت بوادره ابتداء من أواخر القرن الرابع عشر وساد إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميركنتيلية لغة جاءت من Merchantبالإنجليزية والتي تعني التاجر. أما اصطلاحا فهي المذهب الذي أولى اهتماما بالمعادن النفيسة (الذهب، الفضة) باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها.[2]

شهد القرن الخامس عشر والسادس عشر تحرر العبيد من سطوة النظام الإقطاعي في أوروبا، واتجه معظم المتحررين للعمل في التجارة إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية حيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبيرة وسطوة سياسة في بلادهم. ولقد جاء التغيير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو بصورة متسارعة بحيث أدت تدريجيا إلى ثراء التجار وأدت إلى رفع أهميتهم في النشاط الاقتصادي وظهورهم كطبقة اجتماعية قوية في بلدانهم ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تطور التجارة الدولية آنذاك.

- اتصال أوروبا بالمشرق الإسلامي المتقدم وقتها.
- اكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة طريق رأس الرجاء الصالح
- اكتشاف القارة الأمريكية الغنية بالذهب، حيث كان لاكتشاف الموارد الجديدة للثروة أثر اقتصادي.
- ظهور الدولة القومية التي ساعدت على رسم سياسة للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد القومي. بما يخدم مصلحتها ويحقق لها أكبر وأكثر ثراء.
- ظهور حركة النهضة الفكرية الأوروبية التي ساهمت في تطور الفكر السياسي والاقتصادي.

كل هذه الظروف والتطورات أوجدت تعبيرا عنها في الفكر الاقتصادي التي أطلق عليها الميركنتيلية أو التجارية وكان هدف هذه الأفكار هو محاولة الكشف عن السياسة الاقتصادية الملائمة لحاجات الدول الصاعدة وقتها.[3]

ثانيا. مبادئ الفكر الميركنتيلي: يقدر علماء الفكر الاقتصادي على أن أفكار الميركنتيلية كانت تدور حول مجموعة من المبادئ وهي:

- العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معدن نفيس: إن الميركنتيليين كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما عماد ثروة الأمة وقوتها.

---

[1] Eric Heginbothan and Richard J. Samuel, "Mercantile Realism and Japanese Foreign Policy", **International security**, Vol. 22. No, 04 1998, PP. 171-203.

[2] خالد أبو القمصان، تاريخ **الأفكار الاقتصادية عبر العصور**. (ديوان المطبوعات الجامعية، 2001) ص. 13.

[3] عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001) ص ص. 16- 17.

– تحقيق ميزان تجاري موافق: من أهم المبادئ التي أعطاها الميركنتيليون أهمية كبرى هو مبدأ التجارة الخارجية أو الدولية فمن وجهة نظرهم أن العلاقة بين الثروة وما لديها من معدن نفيس علاقة قوية جدا حيث على الدول أن تستغل ما لديها من مناجم لزيادة قوتها وغن لم يكن لديها وكانت تفتقر إلى الثروة عليها أن تزيد من رصيدها عن طريق التجارة الدولية. وهذا لا يتحقق إلا بفائض في الإنتاج وبيعه بقيمة تزيد عما تشتريه من الخارج من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري.

– تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية: واضح أن منطق الميركنتيلية يقتضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فالميزان التجاري الموافق لا ينشأ من تلقاء نفسه، لابد أن يكون محلا لسياسة هادفة من الدولة.

– ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي: حيث كانت هناك مفاضلة بين الزراعة والصناعة والتجارة، فمن البديهي أن تأتي التجارة الدولية في قمة النشاطات التي تسهم في ثروة البلد فهي الطريق الوحيد لزيادة رصيد الدولة من المعدن النفيس، وقد أشار الميركنتيليين، إلى ومن ثم فلا جديد يضاف. أن التجارة الداخلية لا تزيد شيئا إلى الثروة ذلك أن ربح أحد الطرفين يشكل خسارة للطرف الآخر أما في التجارة الدولية فما يكسبه البلد يمثل إضافة صافية لثروته من حيث أن الطرف الخاسر هو بلد أجنبي، أما الصناعة فتأتي في المرتبة الثانية باعتبارها أساس الصادرات التي يأتي للبلد بالمعدن النفيس.

– زيادة حجم السكان: الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية في نظر الميركنتيليين تنحصر في قوة الدولة ومن هذا فكلما زاد حجم السكان كانت الدولة أقوى، ومن الناحية الاقتصادية فإن حجم السكان يؤدي إلى ازدياد اليد العاملة التي تساعد على نمو الصناعة.[1]

عموما يمكن أن نستنتج من خلال ما سبق نجد أن الميركنتيلية هي النسخة الواقعية للاقتصاد السياسي الدولي، وهي تبنى إفتراضتها على أولوية السياسة على حساب الاقتصاد، فحسب الميركنتيليين فإن هناك علاقة متبادلة بين الثروة (الاقتصاد) والقوة (السياسة) فكلاهما أهداف لسياسة الدولة وليس أحدهما بديل للآخر. فكما هي الثروة شرط ضروري لقوة الدولة، فكذلك القوة وسيلة لا غنى عنها لخلق ثروة.[2]

ثالثا. الواقعية الميركنتيلية لروبرت جيلبين Robert Gilpin:

يجد الباحث المتتبع لتطور الفكر الواقعي أن هناك غياب واضح للأبعاد الاقتصادية في أعمال الواقعيين التقليديين من أمثال **هانس مورغانثاو وجون هيرز وهنري كيسنجر** لأنهم اهتموا بشكل كبير وأساسي بالأمن القومي. لكن من جانب أخر اهتم الواقعيون الجدد بالعوامل الاقتصادية مدفوعين برغبتهم

---

[1] سعد نجار، **تاريخ الأفكار الاقتصادية من الميركنتيلية إلى الرأسمالية الحديثة**، تاريخ الاطلاع في 2016/4/15 على الساعة15:30 على الرابط:

https://www.4algeria.com/forum/t/220302

[2] رابح زغوني، " سياسة أمن الطاقة الأمريكية في الشرق الأوسط من منظور الاقتصاد السياسي الدول"، **ملتقى** دولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، قالمة، 2016، ص ص. 230–247.

في معالجة تقصير الواقعية التقليدية من جهة واستجابة للقضايا التي برزت في السبعينات من القرن العشرين، مثل قضايا التجارة، المال، الاستثمارات الخارجية من جهة أخرى[1]

ضمن التفكير الواقعي تعتبر الواقعية الميركنتيلية وجه من وجوه القومية ، وهي تدعو إلى حكومة تتدخل في شؤون الأسواق لتضمن المصالح الذاتية لأممها، ومن هنا يذهب الاتجاه الواقعي الميركنتيلي إلى أن القيم السياسية والمصالح هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية[2] ويفترض جيلبين أن الطبيعة الجوهرية للعلاقات الدولية لم تتغير عبر آلاف السنين، إذ تستمر العلاقات في كونها صراعا متكررا على الثروة والقوة[3]، لهذا تستند هذه الدراسة في محاولة تفسير صعود القوى واستراتيجياتها في تحقيق الأمن الطاقوي على الواقعية الميركنتيلية لأن العلاقة بين القوة والثروة هي علاقة تكاملية حيث سعي الدولة لكسب الثروة من أجل تحقيق القوة لا يتأتى إلا بتحول والصعود ، وأيضا لكسب القوة عليها تحقيق أمنها الطاقوي باعتبار الطاقة المصدر الجوهري لزيادة الثروة.

1. الواقعية الميركنتيلية واعتماد المنهج المزدوج:

يستعير روبرت جيلبين من باري بريان **Barry Brian** بأنه هناك طريقتان رئيسيتان لتفسير النظريات وهما: الأنماط المجتمعية والأنماط الاقتصادية، ويضيف بأن النظرية الاجتماعية تفترض أن يتم توضيح السلوك الفردي من خلال طبيعة النظام ومكانة الفرد في النظام الاجتماعي ذاته، أما النظرية الاقتصادية أو ما يسمى بنظرية الاختيار العقلاني فتصب اهتمامها على الفرد، وهي تفترض أن السلوك الفردي يتحدد من خلال الترشيد من أجل تلبية القيم أو المصالح المعينة بأقل كلفة ممكنة بالنسبة لهم. وهكذا فإن الترشيد حسبه مبني على أساس الكلفة أو المنفعة Cost/ Benefit [4]

انطلاقا من ذلك يعتمد روبرت جيلبين على كل من الطريقتين المجتمعية والاقتصادية في محاولة منه لتطوير نظرية حول التغير السياسي الدولي.

من جانب آخر يقول روبرت جيلبين «سنسعى إلى بلورة عملية لفهم التغير السياسي الدولي بصورة أكثر انتظاما مما هو موجود وشائع، إلا أننا لا ندعي تطوير نظرية عامة عن علاقات الدولية، وإنما بدلا من ذلك توفير إطار للتفكير حول مشكلة الحرب والتغير في السياسة العالمية وهو لا يشكل توضيحا علميا دقيقا جدا لتغير السياسي، ....»

فهناك تفاعل متبادل بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي، فمن جهة تكون الرغبة في الكسب الاقتصادي حافزا قويا للتغير النظام الدولي، وكذلك يكون توزيع القوة بين الجماعات والدول عاملا مهما في تحديد نمط الأنشطة الاقتصادية واستراتيجيات تحقيقها، لذا تعتبر الميركنتيلية العوامل والدوافع الاقتصادية عناصر عالمية موجودة في سلوك الدول. لأن القضية الأساسية في السياسة المحلية والدولية

---

[1] Robert Gilpin," the Realism of the Tradion of Political Realism": **in the Neorealistm and its Critcs**, P.308.

[2] روبرت جيلبين، **الحرب والتغيير في السياسة الدولية**. تر. عمر سعيد الأيوبي. (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009) ص. 374.

[3] المرجع نفسه، ص. 375.

[4] روبرت جيلبين، مرجع سابق، ص. 375.

في العالم ذي الموارد النادرة في قضية توزيع " الفائض الاقتصادي " من هذا يظهر أن الواقعية الميركنتيلية تعطي اهتماما للعوامل الاقتصادية في فهم وتفسير العلاقات الدولية.

ويشرح روبرت جيلبين الارتباط الدينامي بين القوة والمصالح بالقول: «إن القانون الواقعي للنمو المتفاوت يقضي ضمنيا بأنه مع زيادة القوة لمجموعة ما أو لإحدى الدول. فإن هذه المجموعة أو الدولة سوف تغريها محاولة زيادة سيطرتها على البيئة الدولية. ومن أجل تعزيز أمنها الخارجي فإنها ستحاول سيطرتها السياسية والاقتصادية على البيئة الإقليمية وستحاول تغيير النظام الدولي وفق لرؤية جماعات المصالح الخاصة بها»[1]

يرى جيلبين أن مفهوم التغيير السياسي الدولي يستند إلى مجموعة من الافتراضات المتعلقة بسلوك الدول وهي:

- يكون النظام الدولي مستقر (أي حالة التوازن) إذ لم تكن هناك دولة تعتقد بجدوى محاولة تغيير النظام.
- ستحاول إحدى الدول تغيير النظام الدولي عندما تفوق المنافع المتوقع الحصول عليها من عملية التغيير التكاليف المتوقعة لذلك.
- ستسعى إحدى الدول تغيير النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي سياسيا واقتصاديا إلى أن تصبح التكاليف الحدية لأي تغيير صافي مساوية للمنافع الحدية أو أكبر منها.
- حالما يتحقق التوازن بين التكاليف منافع التغيير تتجه التكاليف الاقتصادية اللازمة للمحافظة على الوضع القائم إلى الارتفاع بسرعة أكثر من الزيادة القدرة الاقتصادية لدعم الوضع القائم.
- إذا لم يتم حل عدم التوازن في النظام الدولي، سيتم عندها تغير النظام الدولي وستقوم حالة توازن جديدة تعكس توزيع قوة جديد تظهر على أثره قوى صاعدة جديدة.

بالنسبة للعديد من الباحثين المعاصرين في ميدان العلاقات الدولية أن هناك ثلاث تطورات عميقة الأثر توحي بإحداث تغير جوهري في طبيعة العلاقات الدولية حيث: [2]

- التطور الأول هو الثورة التقنية في فنون القتال والناجمة عن ابتكار الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات الدمار الشمال.
- التطور الثاني المستوى العالي من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الاقتصاديات القومية.
- التطور الثالث هو قيام المجتمع العالمي الذي صاحبه التغير في الشعور الإنساني وسلسلة من المشاكل العالمية

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية:** دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007) ص. 378.

[2] المرجع نفسه، ص 381.

وقد اوحت هذه التطورات للباحثين بتغيرات كبيرة في تكاليف الحرب ومنافع السلام وضرورة التعاون الدولي. وعند أخذ هذه التطورات الثلاثة سويا فإنه يعتقد بأنها غيرت العلاقات الدولية وفرضت التغير السلمي للواقع الجديد.

انطلاقا من ذلك تحدى البعض ممن ينتمون إلى تيار الليبرالية مقولات الواقعية. ويلاحظ أن الواقعية الميركنتيلية هي التي تتحدى في أغلب الحالات إلى الرد على التحدي الراهن وبصفة خاصة ما يتصل بالأبعاد الاقتصادية. والتي تميل بالبعض من أنصار العولمة إلى التركيز عليها. ويرجع هذا الظهور إلى الرافد الميركنتيلي بحكم اهتمامه حيث يهتم بالتأثير السياسي على الاقتصاد ومن ثم يفسر هيكل النظام الاقتصادي العالمي وفقا لنظيره السياسي.[1]

وبناء على ما تقدم ترى الواقعية الميركنتيلية أن الاقتصاد يخضع للسياسات الحكومية، وأن الشركات هي أدوات للسياسة الخارجية للحكومة الأمة. ووفقا لهذه النظرية فإن الاستثمارات الخارجية العملاقة لم تنشأ وتتوسع نتيجة ضرورات اقتصادية وإنما كانت سياسة اختارتها الشركات لكي تستفيد من الحوافز التي قدمتها الحكومات الأم.[2]

2. **التهديدات الأمنية الاقتصادية حسب الواقعية الميركنتيلية:** إذا كان في ظل الواقعية عامة أن التهديد لأمن الدولة يتمثل في التهديد العسكري المباشر كالتدخل وغيره، أما التهديد حسب الواقعية الميركنتيلية يتمثل في إزالة أو تراجع التصنيع وكذلك مسألة التبعية وهنا تدخل مسألة إمدادات الطاقة والأمن الطاقوي عامة، وأيضا مسألة التبعية الطاقوية التي تعتبر شريان لاستمرار التصنيع. لذا يتوقع من الدول أن تبرر تدخلاتها الاقتصادية بحجة أن الأمر يتعلق بالأمن القومي، مما يستنتج التعبئة والتضحية المرتبطة بالتعبئة العسكرية ويتطلب من ذلك وجود نخبة من الكوادر الاقتصادية، وبالنفس الأهمية بالنسبة للتقنية التكنولوجية التي تعتبر أيضا مسألة حساسة باعتبار التكنولوجيا والوصول إليها في الوقت المناسب آلية من آليات تحقيق الازدهار الاقتصادي الصناعي لذلك كل من التقنية الاقتصادية والتكنولوجيا من مسائل الأمن القومي في ظل الميركنتيلية.

وتعد مسألة التبعية من المخاطر التي قد تؤدي إلى حرمان من الوصول إلى بعض الثروات الحيوية كالطاقة، أيضا التبعية في مجال التكنولوجيا من حيث التكاليف والفرص ولابتكار تعتبر في رأي الواقعية الميركنتيلية مسائل حساسة في يستعملها القادة التكنولوجيين الذين يستخدمون قوتهم في السوق من خلال المساومات والابتزاز وأيضا رفض الإمدادات وذلك لأسباب استراتيجية.[3]

ترى الواقعية الميركنتيلية أن الأمن الاقتصادي لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، بحيث أن أي دولة ذات قاعدة تكنولوجية وصناعة قوية قادرة على تحويل نفسها من الأقزام العسكرية إلى عملاق عسكري في غضون فترة قصيرة والعكس صعب جدا فالدول ذات الجيوش الكبيرة تجد نفسها في مأزق أكثر صعوبة

---

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 381.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[3] Eric Heginbothan and Richard J. Samuel, Op., Cit., PP. 171-203.

إذا ما أرادت أن تتحول إلى قوة اقتصادية، لذلك يبدأ الصعود وتحول من قوة صغيرة إلى قوة صاعدة بالجانب الاقتصادي والتكنولوجي أولا.[1]

يعتبر سلوك التوازن الاقتصادي مخرج لمواجهة التهديدات الأمنية حسب الواقعية الميركنتيلية من خلال تعزيز الصلات مع الشركاء الأقل تهديدا من الناحية الاقتصادية، من خلال دمج الاقتصاديات الضعيفة مع الاقتصاد المهيمن حسب تشارك تريز **Charac Terize** الذي يحذوا حذو التحالفات العسكرية في ظل الواقعية وحسبه تندرج ضمن ثلاث نقاط أساسية:

- القوة: **Strength** القوة حسب الواقعية الميركنتيلية لا تتحدد دائما بالحجم أو بالسكان أو بالقدرات بل بالثروة والتكنولوجيا.

- الموقع: **Position** يعرف الموقع حسب الواقعية الميركنتيلية ببنيته الصناعية وليس بجغرافيته فالدول التي تتنافس في نفس القطاعات تميل إلى النظام إلى بعضها البعض على أنها تهديد. ففي الأسواق العالمية قد تشكل الدول تهديدا لبعضها البعض من خلال تنافس صناعاتها مثل تلك التي تتقاسم الحدود مع بعضها البعض.

- سلوك: **Behavior** تسعى الدول إلى الموازنة مع بعضها البعض خاصة مع تلك التي تعتبر قوى اقتصادية، ففي ظل الواقعية الميركنتيلية قد بعض الدول سلوكياتها تجاه بعضها البعض، ويمكن أن تحدث معضلة أمنية في التقنية الاقتصادية.[2]

رابعا. الأمن الطاقوي من المنظور الميركنتيلي:

يعد عام 1973 التاريخ المفصلي الذي فيه ظهر أثر واضح للبعد السياسي والاستراتيجي للأمن الطاقوي، فبد أن كان مفهوم الأمن الطاقوي محصورا في البعد الاقتصادي الضيق، معرفا بأنه" القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة للمستوردين الكبار، بغض النظر عن مد ما يحققه ذلك من مصالح للدول المنتجة والمصدرة، جاءت حرب أكتوبر 1973 كعلامة فاصلة فتحت موجة جديدة في مفهوم الأمن الطاقوي ليرتبط بأبعاد السياسة العليا. فأصبحت الطاقة أكثر فأكثر موضوعا للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذ قوى دولية في سياق عملية ضمان الأمن الطاقوي لتلك القوى، أو استخدام الطاقة كأداة لإدارة صراع دولي مع أطراف دولية أخرى.

لقد ظلت الدول الكبرى المستوردة والمستهلكة متحكمة في تحديد سعر برميل النفط إلى غاية سنة 1974، فقبل ذلك التاريخ لم يكن للدول المنتجة رغم إنتاجها لمعظم النفط المتاح عالميا، أي تأثير في سوف النفط، وظل برميل النفط يعرض ويباع بثلاثة دولارات حتى أكتوبر 1973، وهو منخفض، أو متدن، يخدم مصالح الدول المستوردة المستهلكة، ولم يكن يخدم مصالح الدول المنتجة المصدرة.[3]

---

[1] Eric Heginbothan and Richard J. Samuel, Op., Cit., PP. 171-203.

[2] Ibid.

[3] رابح زغوني، مرجع سابق، ص ص. 231-347.

لقد تغير هذا الوضع منذ عام 1974 حين قامت الدول العربية باتخاذ قرار غير مسبوق بفرض حظر نفطي على الدول الغربية التي كانت قد ساعدت الكيان الصهيوني عسكريا، بشكل مباشر في حرب 1973، ونتيجة لذلك حدثت طفرات كبيرة في أسعار برميل النفط، وبدأت الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي، وخارجه الاستفادة من آثار ذلك القرار، بل وتقرير مزيد من الارتفاعات في أسعار برميل النفط الخليجي، لأول مرة تم تنشيط منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك OQPEC) في المقابل أنشأت الدول المستوردة للطاقة منظمة موازية هي وكالة الطاقة الدولية التي أنشأتها الدول المستوردة والمستهلكة للنفط، في منتصف سبعينات القرن العشرين، لكي تنسق علاقات التعاون فيما بين تلك الدول حتى تستطيع مواجهة سياسات ومواقف منظمة أوابك الدول المصدرة والمنتجة للنفط.[1]

لقد أظهرت أزمة النفط العالمية سنة 1973 أن الأمن الطاقوي لا يتعلق فقط بأمن الإمدادات أن مرد الاهتمام بهذا الموضوع لا يعزى إلى اختلاف التوازن بين العرض والطلب عليه في السوق، بل يمكن أن يرد أيضا إلى التنافس الجيوسياسي وحاجة الدول للطاقة لتعزيز النمو الاقتصادي، وأنه كلما زاد اعتماد دولة ما على الخارج لتوفير احتياجاتها من مصادر الطاقة، كلما سعت لتسخير سياستها الخارجية واستخدام كافة الأدوات وتنويع مجالات التحرك في سياستها الخارجية بصياغة أفضل الاستراتيجيات بما يضمن تحقيق أمنها الطاقوي، حتى ولو تطلب ذلك تغيير بعض المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية وتطويعها بما يحقق هذا الهدف.[2] ومن ثم بدأ يرتبط الأمن الطاقوي بالأمن القومي.

يؤكد الواقعيون في هذا الصدد على أن مصادر تهديد الأمن الطاقوي التقليدية، وهم يدافعون عن النفط ولا يثقون في إمكانية الاعتماد على أي من البدائل الأخرى لتحل محل النفط، وفي دراسة استشرافية التي لأعدها معهد دراسات البيئة والطاقة في واشنطن سنة 2001 على أن النفط سيكون أحد مصادر الحروب والصراعات القادمة وذلك في ضوء تعطش الاقتصاديات الصاعدة وسعيها إلى تأمين احتياجاتها عبر التنافس على النفط، إضافة إلى أن الدول في وضعها للاستراتيجيات الطاقة الخاصة بها تتبنى مفاهيم ضيقة للأمن الطاقوي.

فبالإضافة للأبعاد الاقتصادية التقليدية للأمن الطاقوي، ارتبط المفهوم أكثر بالسياسة والتنافس الجيوسياسي والأمن القومي ليصبح من المناسب أكثر تناول المفهوم ضمن الواقعية الميركنتيلية أو حقل الاقتصاد السياسي الدولي عامة وهكذا أصبح المفهوم مرتبط بالجانبين لمصالح واستراتيجيات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

ونتيجة تغير في خريطة الطاقة العالمية تغيرت بنية منظومة عرض مصادر الطاقة وإمداداتها، وقد اتسع المفهوم ليشمل سلامة عمليات النقل الدولي، بما في ذلك تأثير تطور التكنولوجي في عمليات النقل

[1] رابح زغوني، مرجع سابق، ص ص. 231-347.

[2] خديجة عرفة، مرجع سابق، ص. 07.

اللوجيستي. وقبل ذلك تطور تكنولوجيا التنقيب والإنتاج والاستخدام، وكذلك التأثر بمشكلات الجيوسياسية أو الصراعات الاستراتيجية مع بعض أو كل الدول التي تمر بها خطوط نقل الطاقة.

المطلب الثالث: نظرية الاعتماد المتبادل

ينبئنا التاريخ أن المجتمعات والشعوب والدول لم تكن معزولة عن بعضها البعض، بل كانت في حالة من التعامل والاتصال، وأنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية ومنكفئة بنفسها عن الآخرين إذ هناك قدر من الاعتماد المتبادل بينها. لكن في الوقت نفسه لم يكن أبدا بالدرجة التي عليها الآن، لأن التقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات قد لعب دورا كبيرا في الظهور القوي لهذه الظاهرة بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

أولا. التعريف الاعتماد المتبادل:

يرى أنصار الاعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها، إلا بعد مجيء روبرت كيوهان وجوزيف ناي من خلال كتابهما " العلاقات العبر وطنية والسياسة العالمية "عام 1971 حيث حفز هذا الكتاب العديد من المنظرين الليبراليين على تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية نظرية الاعتماد المتبادل، وعلى هؤلاء نجد: ستاتلي هوفمان، ريتشارد مانسباس، بيل فيرجسون، دونالد لامبتر وغيرهم ممن تأسست لهم مقاعد جديدة في أقسام العلوم السياسية بالجامعات الأمريكية وأصبحوا من أقطاب التحليل السياسي الدولي.[1]

يحصر الليبراليون تعريف الاعتماد المتبادل أساسا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسات الدولية ومضامينها وكذا في إمكانية أن يكون عاملا محفزا ودافعا إلى السلم الدولي.

يعرف جوزيف ناي الاعتماد المتبادل بأنه: «موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم»[2] ونجد ناي وكيوهان تعريفا أخر للاعتماد المتبادل: " المعقد" (الفارق في الدرجة والكثافة)، حيث يقولان: «انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم»[3]

وهاذان التعريفان يركزان على نقطتين أساسيتين هما

– الاعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر، أو هو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (على عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد).

---

[1] رابح زغوني، مرجع سابق، ص ص. 231-347

[2] أحمد محمد أبوزيد، " تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 33، 2012، ص. 96.

[3] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

– الاعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحتة، فهو يصف حالة لسياسة الدولية تتميز بالتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد الاقتصادية ومن ورائها الاجتماعية.

تعرف نادية محمود مصطفى الاعتماد المتبادل بأنه: « ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم، كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء أو قابليتهم للتأثير بالقوى والأحداث الخارجية ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء تكلفة هذه التأثيرات الخارجية.»[1] من هذا التعريف تشير الكاتبة إلى عنصرين أساسيين يميزان وينتجان عن أية عملية اعتماد متبادل هما الحساسية **Sensitivity** والهشاشة **Vulnerability**

– فالحساسية: تعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى. وإحدى وسائل قياس هذا العنصر هي دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، مثلا إن ارتفاع سعر الطاقة في الدول المنتجة يؤدي إلى ارتفاع سعر المواد المصنعة في الدول الصناعية بصورة آلية.

– الهشاشة: تشير إلى مدى قدرة الدول على تكاليف عند تعرضها للتغيرات الخارجة، فقد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء ارتفاع النفط مثلا، لكن قد لا تكونان على الدرجة نفسها من الهشاشة، – فلربما تستطيع إحداهما – بما تملكه من قدرات وإمكانات. أن تجد مصادر طاقة بديلة تخفف اعتمادها على النفط بينما تعجز الأخرى عن ذلك.

الفرق بين الحساسية والهشاشة أن الدول تتأثر بالفعل نفسه (الحساسية) لكن تختلف ردود أفعالها (الهشاشة). ويفترض مفهوم الاعتماد المتبادل وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل والتبادل بين الدول (خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري)، وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل أو على الأقل بين الدول التي يحدث بينها تبادل كثيف. وعلى العكس من ذلك كلما انخفضت مستويات التفاعل والتبادل بين الدول كلما تنفض مستوى الاعتماد المتبادل وكلهما زادت درجة الاستقلالية. فهذه الأخيرة ما يقابل ويناقض ظاهرة الاعتماد المتبادل.

ويورد أنصار الاعتماد المتبادل مجموعة من الخصائص أو السمات ليؤشروا بها على الوجود الفعلي لظاهرة الاعتماد المتبادل وتنامي دورها في العلاقات الدولية، فمن الناحية النظرية يستندون إلى مجموعة من المعايير يحكمون من خلالها على وجود الظاهرة من عدمه، وهذه المعايير تتمثل في[2] :

- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي.
- درجة حساسية الفاعلين الدوليين.
- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.

---

[1] نادية محود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 82 1985. ص ص. 28.

[2] أنور فرج محمد، مرجع سابق، ص. 299.

- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

بينما هناك مجموعة من المؤشرات العملية التي تدلل على أن العالم بات يعرف – بالفعل – حالة متقدمة من الاعتماد المتبادل، التي من خلالها يمكن استشفاف المعايير السابقة، هي:

1. ارتباط المجتمعات بالعديد من الروابط غير الرسمية بين النخب الحكومية والمنظمات عبر القومية.

2. تتضمن أجندة العلاقات الدولية العديد من القضايا التي تتميز بتراتبية معينة في الأهمية، بمعنى قضايا الأمن العسكري لم تعد تحتل الأولوية كما كانت، بل أضحت تزامنها قضايا أخرى مثل الاقتصاد والبيئة، وحقوق الإنسان.

3. تصبح القوة العسكرية غير ذات مغزى في حل الخلافات حول القضايا الاقتصادية بين الدول التي تسود بينها حالة من الاعتماد المتبادل.

وبهذا أصبحت القوة الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية ومؤشرات ذلك كالتالي

- هناك توجه عالمي نحو تكريس سياسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- إحلال منظمة التجارة العالمية OMCكتكتل تجاري عالمي في عام 1994 محل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة GATT، حيث أوكلت لها مهمة الإشراف على التجارة الدولية.
- توسع وتنامي العولمة الاقتصادية.
- الصعود التدريجي والسريع للقوة الاقتصادية.

وكخلاصة لما تقدم يمكن إلمام أفكار الاعتماد المتبادل في النقاط التالية:

1. أهداف الدول يمكن أن تتغير حسب القضايا – المناطق.

2. موارد القوة المحددة (القضايا – المناطق) أصبحت أكثر ارتباطا، الفاعلون من غير الدولة أصبحوا أدوات أساسية.

3. يتم التأثير على الأجندة بالتغيير في التوزيع موارد القوة في القضايا – المناطق.

4. الترابط من قبل الدول القوية أصبح أكثر صعوبة بحيث جعل من القوة العسكرية غير مجدية.

5. المنظمات الدولية تضع أجندتها، وتعمل على تشكيل تحالفات، وتتحول إلى ساحات للعمل السياسي للدول الضعيفة.[1]

من خلال ما سبق (التعريفات، المؤشرات الخاصة بالاعتماد المتبادل) على حسب تعبير جوزيف ناي: على أنه «لم تعد النزاعات المسلحة واختلال ميزان القوى العسكري هما فقط مصدر التهديد الوحيد للأمن الدولي بل تعددت وتنوعت هذه المصادر وأعيد تعريف الأمن الدولي يشكل يدمج الأخطار الجديدة التي تهدده.»

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص. 295.

ثانيا. الاعتماد المتبادل وصعود القوى الدولية.

يعتبر أصحاب هذه النظرية، والمدافعون عنها، أن البيئة التي تصعد وتتفاعل خلالها القوى الصاعدة منذ النصف الثاني من القرن العشرين مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر، حيث باتت الآن أكثر تشابكا وترابطا، والدول فيها أكثر اعتماد على بعضها البعض في عديد المجالات، خاصة المجال الاقتصادي والتنموي، البيئة السابقة كانت مبنية على التجارة والمبادلات، أما المبادلات فتتجذر في الإنتاج العابر للقوميات، والذي يعتبر كسره مكلفا.

وعن تفاعل القوى الصاعدة مع البيئة الإقليمية والدولية التي تصعد ضمنها، ترى مقاربة الاعتماد المتبادل (المبنية على أساس الترابط المؤسسي والاقتصادي بين القوى الصاعدة) أن وضعا مربحا للجانبين (القوى الصاعدة والقوة المهيمنة) ممكن من خلال إدارة الصراع وعلاقات القوة المتوترة وعلى أساس الحجة الرئيسية لهذا الاتجاه وهي أن الرأسمالية بطبعها سلمية. لأن صنع المال يتطلب نظاما دوليا مستقرا.[1]

وعلى هذا الأساس فإن أنصار الاعتماد المتبادل وبحسب الترابط الذي يتكلمون عليه يعني ترابط أسواق القوى الصاعدة سيجعل من توترات ونزاعات غير مرغوب فيها وبالتالي الصعود لهذه القوى مرهون بجانب السلمي وذلك لخدمة مصالح هذه القوى.

لهذا ومما يحسب سلبا على هذه النظرية هي أن:

– اعتماد القوى الصاعدة على بعضها البعض اقتصاديا سيخفف النزاع أو بالأحرى يدفع للتعاون لكن التاريخ يثبت عكس ذلك فألمانيا وبريطانيا على رغم من اعتماد بعضهما على البعض اقتصاديا إلا أنه قد نشبت حربا طويلة بينهما.

– يشكل الاعتماد المتبادل غير المتماثل حيث تكون دولة أكثر تبعية للأخرى، وبالتالي قد يؤدي بدفع القوى الصاعدة أو القوة المهيمنة نحو السلوك السلمي.[2]

ثالثا. تحليل الأمن الطاقوي للدول من وجهة نظر الاعتماد المتبادل

نظرا للترابط الاقتصادي للأمم أصبح التحليل وفق نظرية الاعتماد المتبادل أمرا ضروريا؛ فمثلا اعتماد دولة على دولة أخرى في وارداتها الطاقوية يختلف اعتمادها على دولة أخرى في بعض المنتجات الاقتصادية غير الاستراتيجية، وهنا يقودنا للفرق بين الاعتماد المتبادل وبين الترابط البسيط. لان الدول المنتجة للطاقة تعتمد على عمليات التصدير قصد الحصول على عوائد مالية – أسواق الدول المستهلكة – قصد مواصلة عجلة التنمية الاقتصادية، وبخاصة في حالة القوى الصاعدة فإن هذه العلاقة تخلق اعتمادا متبادلا بين هذه القوى سواء كدول مستوردة أو مستهلكة للطاقة نظرا لحاجة هذه القوى للطاقة من أجل تغذية صعودها إن صح التعبير، وذلك أن نظرية الاعتماد المتبادل بطرحها لمفهومي الاعتماد

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص 91.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

المتبادل الحساس والاعتماد المتبادل القابل للعطب أو ما يعرف بالهشاشة **Sensitivity and Vulnerability Interdependence** [1]

يمكن من خلال المفهومين أن تقاس حساسية الاستيراد بتكلفة النفط الخارجي، ونسبة المجموع العالم للنفط المستورد، فمثلا نجد أن الاعتماد الحساس لبعض القوى الصاعدة كالهند مثلا على النفط الخارجي تتأثر بأسعار النفط أو بانقطاع أو انخفاض بالإمدادات النفطية من الشرق الأوسط نتيجة توترات والصراعات في المنطقة. غير أن مثلا تكون قوة أخرى صاعدة أقل حساسية إذا ما كنت تعتمد في استيرادها على مناطق أخرى أو البحث عن بدائل محلية لوارداتها الطاقوية، أي وجود لديها بدائل أخرى. أما بالنسبة لهشاشة الاعتماد المتبادل فإنها تقاس عبر بدائل مثل ما سبق وذكرنا بالبدائل وخيارات أخرى وكذا بتكلفة تحويل تلك البدائل إلى ممكنة مما يجعل تلك الدول التي تملك بدائل أقل قابلية من تلك الدول التي لا يتوافر لديها بدائل. [2]

[1] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, **Power and Interdependence**, 4th ed. (London: Longman, 2012), P. 7.

[2] محفوظ رسول، " أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 464 ص. 128.

خلاصة الفصل الاول:

يعد الضبط المفاهيمي والنظري البوصلة التي تساعد الباحث على تفكيك دراسته ومن ثم إيجاد علاقة بين ما هو موجود وما يسعى إليه من خلال معالجة إشكاليته، إذ اختارت هذه الدراسة بعد العملية التفكيكية للمفاهيم أن كل من مفهوم الاستراتيجية ومفهوم الأمن الطاقوي لهما علاقة تكاملية في ظل مفهوم الأمن القومي. وبتالي لا يتحقق ذلك إلا في ظل دولة قوية أو متحولة نحو القوة.

ويؤطر المنظرون مجموعة من النظريات لتفسير ذلك إلا ان ما اختارته الدراسة من نظريات التي تتمثل في نظرية تحول القوة والنظرية الميركنتيلية ونظرية الاعتماد المتبادل جاء في ظل تكامل تفسيري لشرح المتغيرين الأساسين في الدراسة ألا وهما القوى الصاعدة والأمن الطاقوي من خلال الجمع بين ما هو سياسي وماهو اقتصادي لتفسير سلوك الدولة.

الفصل الثاني: مقدرات القوة للدول الصاعدة (الهند، البرازيل و جنوب إفريقيا).

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لجمهورية الهند.

المطلب الأول: دراسة طبيعية

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية

المبحث الثاني: الجغرافيا السياسية لجمهورية البرازيل.

المطلب الأول: دراسة طبيعية

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية

المبحث الثالث: الجغرافيا السياسية جمهورية جنوب إفريقيا.

المطلب الأول: دراسة طبيعية

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية

المبحث الرابع: مؤشرات نحو تحول القوة في الدول (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا)

المطلب الأول: مقومات صعود جمهورية الهند.

المطلب الثاني: مقومات صعود جمهورية البرازيل الاتحادية

المطلب الأول: مقومات صعود جمهورية جنوب إفريقيا

وفقا لمقاربة تحول القوة **Power Transition Approach** فإن هناك تغير في النظام الدولي لصالح قوى قادمة بنمو اقتصادي متسارع، وإنفاق عسكري كبير، وتطور تكنولوجي واضح؛ وحسب العديد من الدراسات إن جمهورية الهند وكذا جمهورية البرازيل، وجمهورية جنوب إفريقيا من بين الدول التي شهدت تحولات على مستوى قوتها، على العديد من المستويات الاقتصادية منها و العسكرية وحتى السياسية والاجتماعية والثقافية.

تعتبر الدول الثلاث من بين العديد من القوى التي تشهد حركة متسارعة في نموها وعلاقاتها الإقليمية منها والدولية، هذا التسارع في علاقاتها وحيويتها مستمد من إمكاناتها المادية والمعنوية، هذه العناصر سيتناولها هذا الفصل من خلال أربعة مباحث، بالبحث في الجغرافية السياسية للدول الصاعدة الثلاث محل المقارنة في الأطروحة (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) بالتفصيل في قوتها الطبيعية، السياسية الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية.

في المبحث الرابع يصل الفصل إلى بحث تقييمي لقوة دول حالة المقارنة من خلال نموذج قياس قوة الدولة التي قدمها راي كلاين التي تشمل الكتلة الحرجة (المساحة والسكان)، إضافة للقوة العسكرية والاقتصادية، وأيضا الاستراتيجية القومية والإرادة الشعبية، مع العلم أننا في قياس مقدرات القوة لهاته الدول يتم الاعتماد على أرقام وإحصاءات قامت بها جهات متخصصة دوليا كصندوق النقد الدولي وبنك التنمية العالمي.

المبحث الأول: الجغرافية السياسية لجمهورية الهند.

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية لجمهورية البرازيل.

المبحث الثالث: الجغرافية السياسية لجمهورية جنوب إفريقيا.

المبحث الرابع: مؤشرات نحو تحول القوة في الدول (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا)

المبحث الأول: الجغرافية السياسية لجمهورية الهند

تعد حضارة نهر السند، التي قامت على آثارها جمهورية الهند، واحدة من أعرق الحضارات في العالم، إذ يرجع تاريخها إلى أكثر من خمسة آلاف عام، وقد ظهر فيها عدد من الحضارات، التي سادت ثم بادت وكان آخرها الإمبراطورية البريطانية التي انتهت عام 1947، إثر تأسيس جمهورية الهند المستقلة.

بعد أن نالت الهند استقلالها عام 1947 قسمت شبه القارة الهندية إلى دولة علمانية كبرى وهي الهند ودولة إسلامية صغرى هي باكستان؛ ومنذ تلك الفترة إلى يومنا الحالي والهند تبني قوتها على جميع الأصعدة لتحجز مكانة في النظام الدولي، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال التطرق للجغرافية السياسية للهند بالتعرف على مقومات قوتها في مختلف المجالات.

المطلب الاول: دراسة طبيعية
المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية
المطلب الثالث: البنية الاقتصادية العسكرية

المطلب الأول: دراسة طبيعية

تستمد الدولة نفوذها من قوتها التي تنبع من عدة معايير قياسا بإمكانيتها سواء الطبيعية أو البشرية أو الاقتصادية أو السياسية وفي هذا المطلب، سيتم التفصيل في إمكانيات جمهورية الهندية من خلال الدراسة الطبيعية لها.

أولا. الموقع والمساحة:

تقع دولة جمهورية الهند في الجزء الجنوبي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها نحو 3.165.000، وهي بالتالي تعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، وتحيط بالهند باكستان من الشمال الغربي والصين وأفغانستان وبوتان، ونيبال من الشمال، وماينمار وبنغلادش وخليج البنغال من الشرق، في حين تحدها سيرلانكا من الجنوب؛[1] وبهذا تحتل الهند وحدها ثلاثة أرباع شبه القارة الهندية.

[1] الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص. 140.

رقم الخريطة (1): الموقع الجغرافي للهند

المصدر:

" موقع مفكرة التاريخ "، تاريخ الاطلاع في 2016/11/12 على الساعة 23:00، على الرابط:

https://historymemo.wordpress.com

ثانيا. السكان:

تعد الهند ثاني اكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، وطبقا للتقديرات الأمم المتحدة لسنة 2019 تجاوز عدد سكانها 1.363.752.012 نسمة[1] أي ما يعادل 17.50% من سكان العالم.[2] حيث النمو سكاني في تزايد مستمر حسب تقديرات صندوق النقد الدولي في احصائيات سنوية فإن نسبة النمو في الهند تراوحت 2.02% و 1.58% بين 1970 و2005 إلا انه حاولت الهند من خلال عدة سياسات التخفيض نسب النمو التي وصلت سنة 2017 إلى 1.12[3]؛ هذا إن دل على شيء فإنه يدل على عزم الدولة الهندية على التقدم والتطور والتحسين.

ثالثا. الثروات الطبيعية:

الهند غنية بمواردها الطبيعية، حيث تتنوع الطبيعة فيها من الصحراء الجرداء إلى الغابات الاستوائية كما أن بها العديد من الأنهار التي تنبع من الجبال الشمالية حاملة معها الطمي إلى السهول في أسفل.

تعتبر الأرض والمياه من أهم الموارد الطبيعية في الهند، حيث إن 54.3% من أراضها قابلة للزراعة كما أنها غنية بمصادر المياه العذبة، وتغطي الغابات حوالي 21.6% من مساحتها، ويمثل قطاع الزراعة بما فيه الغابات والصيد 27.7% من الناتج المحلي، ويعمل به حوالي 67% من القوى العاملة؛ وأهم المحاصيل الزراعية هي قصب السكر، والأرز، والقمح، والقطن، والجوت، والخضراوات، والتوابل.

ويسهم قطاع الصناعة بـ 26.3% من الناتج الإجمالي المحلي، ويعمل به حوالي 13% من القوى العاملة؛ والهند غنية بالثروة المعدنية حيث يوجد بها الفحم والحديد الخام والبوكسيت والنحاس والبترول والغاز الطبيعي والرصاص والذهب والفضة والزنك، وأهم المصنوعات هي الغزل والنسيج والحديد والصلب والآلات ومعدات النقل والأسمدة وتكرير البترول والكيماويات وأجهزة الكمبيوتر.

ويساهم قطاع الخدمات بحوالي 46% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به حوالي 20%؛ من وأهم صادرات الهند هي: الأحجار الكريمة والحلي والآلات الهندسية والمنسوجات القطنية والمنتجات البحري والجلود والشاي والفواكه والخضراوات والأدوات الكهربائية القوى العاملة، بلغ متوسط دخل الفرد 450 دولار، والوحدة النقدية هي الروبية الهندية، وأهم وارداتها: البترول ومنتجاته، الكيماويات غير العضوية

---

[1] " تقديرات صندوق النقد الدولي "،2015، تاريخ الاطلاع في 15 /08/ 2017 على الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2015/pdf/ar15_ara.pdf

[2] حسن سعد عبد الحميد، التهديد الاقتصادي للهيمنة الأمريكية " تكتل دول البريكس أنموذجا" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية و الإستراتيجية.14 /2017/09 على الساعة 08:47 على الرابط:
http://democraticac.de/?p=22038

[3] " تقديرات صندوق النقد الدولي" "2018، تاريخ الاطلاع في 26 /02/ 2019 على الساعة 09:00 على الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2015/pdf/ar15_ara.pdf

الحديد والصلب، الأسمدة، والبلاستيك، وأهم الدول التي تتبادل معها التجارة هي الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، والمملكة العربية السعودية، وبريطانيا، وبلجيكا، وروسيا[1].

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

تلعب البنية الاجتماعية والسياسية للدولة دورا هاما في استقرارها وقوتها، حيث تنظيم عمل المؤسسات داخل المجتمع تنبع من المكونات الاجتماعية التي تفرض نمط سياسي معين، كل ذلك سيتم التطرق له في هذا المطلب كالآتي:

أولا. البنية الاجتماعية:

بناء على التعداد السكاني لسنة 2017، يشكل الهندوس 82% من السكان بينما تتوزع النسب الباقية على المسلمين اللذين يشكلون حوالي 13% من سكان الهند والمسحيين الذين يمثلون 2.3% والسيخ 1.9% والبوذيين 0.7%، إضافة إلى أقليات أخرى تعتنق الديانات الأخرى كالديانة الزرادشتية (الفارسية) قد أتت من فارس، أيضا اليهودية التي تمتد جذورها إلى ساحل الليفانت.[2]

والملاحظ للتركيبة الاجتماعية الموجودة في الهند أنه لا يوجد هناك توترات ساخنة بين الأديان ذات الجذور الضاربة في التربة الهندية، إذا ما انتقلنا إلى البعد الاجتماعي نجد أن المجتمع الهندي مقسم على أساس الطبقية رغم أن الطبقة (الكاست Caste) ظاهرة هندوسية بامتياز، ما يزال التمييز الطبقي جليا بين أغلب شرائح المجتمع الهندي، كما لا يزال الداليت وهم أدنى طبقة في المجتمع الهندي منبوذين في كثير من أرجاء الهند، وفي بعض الأحيان يتحول التمايز الطبقي إلى منهج عنيف كلما ازداد تأكيد الطبقات لهوياتها في المجتمع الهندي.[3]

وبالتعدد العرقي في الهند جاء تعدد اللهجات التي يتحدث بها الهنود إلا أن اللغة الهندية هي اللغة الرسمية حسب ما ورد في الدستور، والتي يتحدث بها حوالي 40% من السكان.

[1] رجاء سليم، الهند...معلومات أساسية، تاريخ الاطلاع في 15 /05/ 2018 على الساعة 20:00 على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/157e9c53-8f88-47ca-86d3-5a8a688f62cc

[2] محمد ضياء الحق وآخرون، **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود**، (مركز الجزيرة للدراسات: سلسلة دراسات القوى الصاعدة، 2009)، ص. 09.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 10-15.

تعد الهند تاريخيا دولة عريقة حضاريا، حيث تعاقبت على هذه الأرض الكثير من القوميات والإمبراطوريات المستعمرة كان آخرها الإمبراطورية البريطانية التي انتهت عام 1947، إثر تأسيس جمهورية الهند المستقلة.[1]

وفي حوالي 1500 ق. م. جاءت قبائل هندية آرية من المناطق الجنوبية من روسيا حاليا وسكنت الهند، حيث كانت مميزة عن الشعوب الأصلية بلون بشرتها ولغتها، وتنظيمها الاجتماعي وقيمها من حيث استعمالها الأدوات الزراعية والصناعية...، وقد استأثرت على أجزاء الهند الشمالية.[2]

وبعد ذلك وبالضبط سنة 530 ق. م. غزا الفرس الهند حيث تأسست إمبراطورية هندية خالصة تدعى (موريا) حوالي عام 324 ق. م. و بعد 508 سنوات أي بين 320 ق. م. و 500 م قامت إمبراطورية أخرى في الشمال الهندي عرفت بإمبراطورية (غوبتا) وتعتبر هذه الفترة العصر الذهبي في تاريخ الهندي لأنها عرفت نهضة أدبية وفلسفية وفنية عالمية.[3]

وبعد فترة دامت حوالي خمسة قرون أين عرفت الهند نزاعات بين ممالكها الصغيرة التي مهدت الطريق للفتوحات الإسلامية التي توجت بتأسيس مملكة إسلامية في أحد أجزاء الهند.

غزا المغول دلهي عام 1398 م. ووضعوا حدا للسلام والعصر الذهبي للسلطة الإسلامية، أما عن العهود الأوروبية في التاريخ الهندي فقد بدأت مع إرسال الملك البرتغالي البحار البرتغالي فاسكو دي غاما إلى الهند عام 1408 م. ليجد ممر عن طريق رأس الرجاء صالح، ونتيجة نجاح البرتغاليين في عبور المحيط الهندي أقاموا إمبراطورية تجارية جديدة في هذا المحيط، و بها أصبحت (جوا) عاصمة البرتغاليين، بعد زوال البرتغاليين من الهند حيث وجد البريطانيين منعطفا جديدا عام 1786 بعد سيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية على الاقتصاد الهندي والتي على موجب ذلك وبالضبط في عام 1858 تولت الحكومة البريطانية مقاليد الحكم في الهند بدل من الشركة وعين حاكم عام في الهند، وعلى إثر هذا الاستعمار المباشر للبريطانيين تكونت ما يسمى بالقومية الهندية وتشكلها بداية مع ظهور حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي تأسس عام 1885 الذي أصبح عام 1905 تنظيما مناضلا من أجل تحرير والاستقلال والذي مثل هذا الحزب اللبنة الأولى للبنية السياسية في جمهورية الهند الحديثة.

---

[1] محمد محمد أحمد فطافطة، " سياسة الهند الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (1947-2005) "، **رسالة ماجستير**، (جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات الدولية، 2006)، ص. 43.

[2] المرجع نفسه، ص. 44.

[3] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ثانيا. البنية السياسية:

خضعت الهند للاستعمار البريطاني لمدة ثلاثة قرون (1750-1947) وقد كانت الهند في ظل الحكم البريطاني مقسمة إلى

-الولاية الإماراتية.
-الهند البريطانية.

لقد نمت في الهند خلال الحكم البريطاني فئات من المثقفين أسسوا حزب المؤتمر الهندي **Indian National Congress** عام 1855 بعد حركة العصيان التي قامت بها تنظيمات شعبية هندية وعلى إثر ذلك أصدرت بريطانيا وثيقة هندية **The Indian Act** أجريت بموجبها انتخابات تشريعية استطاع من خلالها حزب المؤتمر الحاكم ثماني مقاطعات من أصل إحدى عشر مقاطعة.[1] (محاولة اضافة معلومات عن نظام الحكم في فترة الحكم البريطاني)

حسب الدستور الهندي الذي اعتمد في 1950/01/26 الهند هي جمهورية سيادية علمانية ديمقراطية استوحت نموذجها البرلماني من النظام البرلماني البريطاني، حيث أن جذور التجربة الديمقراطية الهندية تعود إلى المرحلة الاستعمارية.

1. المؤسسات الحكومية:

وبالعودة إلى النظام السياسي في الهند هو كباقي الأنظمة السياسية يتكون من ثلاثة سلطات رئيسية هي:

أ. السلطة التنفيذية: ويمثل السلطة التنفيذية رئيس الدولة ومجلس الوزراء

- **رئيس الدولة:** يشكل منصب الرئيس في الهند أعلى سلطة تمثيلية في هرم السلطة، وصلاحياته شرفية فقط، ويماثل دوره دور الملك في بريطانيا، لكن الخبرة الهندية تشير إلى نجاح بعض الرؤساء في الحصول على بعض السلطات وممارساتهم أحيانا نفوذا مهما في القرارات الحكومية؛[2] ينتخب الرئيس الهندي لمدة خمس سنوات يتم انتخابه بواسطة مجمع انتخابي يتكون من الأعضاء المنتخبين لمجلس البرلمان والجمعيات التشريعية للولايات، كما ينص الدستور الهندي في مادته (63) على ضرورة وجود نائب للرئيس الذي يتم انتخابه من خلال مجمع انتخابه يتكون من أعضاء مجلس البرلمان، ولا يمنح له أي صلاحيات في ظل وجود الرئيس.

[1] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 341.

[2] محمد محمد أحمد فطافطة، مرجع سابق، ص. 52.

– **مجلس الوزراء:** ينص الدستور الهندي في مادته (74) على وجود مجلس وزراء ويرأسه رئيس للوزراء لمساعدة رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء في الجمهورية الهندية هو مركز السلطة التنفيذية في النظام السياسي الهندي، رئيس الجمهورية حر في اختيار الشخص الذي يتولى منصب رئيس الوزراء، إلا أن العمل قد جرى على تكليف قائد الحزب أو الجبهة التي تحصل على اكبر عدد من المقاعد في البرلمان بتشكيل رئاسة الحكومة شريطة الحصول على ثقة مجلس الشعب.[1] ورئيس الوزراء يملك أغلب السلطات التنفيذية ويختاروه نواب الحزب الحاكم أو أحزاب التحالف التي تملك الأغلبية البرلمانية.

ب. السلطة التشريعية: تتمثل السلطة التشريعية في جمهورية الهند بمجلسين هما مجلس الشعب مجلس الولايات.

– **مجلس الشعب (لوك صابجا):** حيث ينتخب الشعب الهندي أعضاء هذا المجلس بالاقتراع المباشر، ويحق لكل هندي أكمل 18 سنة في التصويت لاختيار أعضاء هذا المجلس في دورة انتخابية مدتها خمس سنوات ويتألف هذا المجلس من 545 عضو يتم انتخابهم في دوائر انتخابية موزعة على كافة أرجاء البلاد.

– **المجلس الأعلى (راجيا صابجا) أو مجلس الولايات:** ويتألف من 250 عضو يتم انتخابه من قبل أعضاء المجالس التشريعية على مستوى الولايات، وليس عبر انتخاب مباشر من قبل الشعب.

إن مجلس الشعب له نفوذ أكبر من مجلس الولايات، ولا يمكن إقرار قانون جديد في الدولة دون تقديم مشروع قانون يناقشه كلا المجلسين كما أنه لا يصبح أي قانون ساري قبل التصديق عليه من قبل رئيس الدولة.

تتألف الجمهورية الهندية من نظام فيدرالي، كما أن البرلمان يمثل الدولة على المستوى القومي فكذلك لكل ولاية مؤسستها التشريعية المشكلة من مجلسين نيابيين، يسمى المجلس النيابي على المستوى الولاية بالمجلس التشريعي، كما يسمى رئيس الحكومة على مستوى الولاية بالوزير الأول (رئيس وزراء الولاية)، كما أن للهند رئيس فإن لكل ولاية حاكم عام.

بينما يتم انتخاب المجالس النيابية كل خمس سنوات فإن المجالس التشريعية دائمة، أو ما يعرف بالأجهزة البيروقراطية ذات تأثير ونفوذ على اختيار أعضاء المؤسسات البيروقراطية على مستوى الهند تشرف وبالمثل هناك اتحادية على مستوى كل ولاية تقوم باختيار مسؤولي العمل الحكومي.

ت. السلطة القضائية: يعتبر نظام القضاء الهندي مزيج بين النظامين الأمريكي والبريطاني وقد تعرض النظام القانوني الذي تعمل به المحاكم لتعديلات منتظمة أصدرها البرلمان ومجالس الولايات. أما القوانين الأحوال الشخصية (مثل الزواج، العلاقات الأسرية، الميراث) فلم يصدر بموجبها قانون موحد ولا تزال هذه القوانين متباينة تبعا لديانة الفرد ومعتقداته.

[1] محمد محمد أحمد فطافطة، مرجع سابق ص. 53.

توجد على قمة النظام القضائي في الهند محكمة هندية عليا مقرها العاصمة نيودلهي ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء المحكمة ورئيسها بناء على توصية من رئيس الوزراء ، ويناط بها عدة وظائف أهمها النظر في الخلافات القائمة بين الولايات المختلفة بين أي ولاية والحكومة المركزية، استئناف بعض القضايا الخاصة بالحقوق المدنية، كما أن أهم هذه الوظائف تفسير مواد الدستور، حيث أن لها الحق في إلغاء قوانين يصدرها البرلمان، إذ تأكد لديها مخالفة هذه القوانين للدستور، وتعتبر أحكامها نهائية وملزمة.[1]

ويلي المحكمة العليا في الهيكل التنظيمي عدد كبير من المحاكم مصنفة حسب مستوياتها، وتقوم هذه المحاكم التي يعين قضاتها من قبل الحكومة بالنظر إلى استئناف القضايا ولإجراءات القانونية.[2]

2.المؤسسات غير الحكومية:

أ. الأحزاب السياسية: تأخذ الهند بنظام التعددية الحزبية، ويشترط لتكوين الحزب حصوله على 3% من الأصوات كحد أدنى على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، وتعرف الهند العديد من الأحزاب السياسية حيث هناك 20 حزب وطني وأهمها ثلاثة أحزاب ناشطة على المستوى القومي، وهم الحزب المؤتمر الوطني، حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي، والحزب الشيوعي، كما يوجد بالهند 30 حزب ناشطة على المستوى الإقليمي في مختلف الولايات والمقاطعات، كما انه يوجد العديد من الأحزاب التي تعتبرها الحكومة غير شرعية كحزب جبهة التحرير كشمير والجبهة المتحدة لتحرير أسام، وفيما يلي أهم ثلاثة أحزاب ناشطة على المستوى الوطني:

- **حزب المؤتمر Indian National Congress** :ويعتبر اعرق حزب في الهند أنشئ عام 1885 ليطالب بالارتقاء الوظيفي لفئة المثقفين العاملين في الجهاز الإداري البريطاني، وقد شارك في جميع خطوات الاستقلال، وهو شبيه بالعديد من الأحزاب في الدول النامية مثل حزب المؤتمر في اندونيسيا وحزب جبهة التحرير في الجزائر ،ولكن يتميز عنهم بكونه حزب يؤمن بالقيم الديمقراطية. أنتج حزب المؤتمر اغلب القادة السياسيين في الهند.

الطابع العلماني للحزب ودعمه للطبقات الدنيا حيث كان في السنوات الأولى ذو توجهات اشتراكية وفي نفس الوقت كان يشجع الاستثمارات الفردية، اكسبه شعبية جارفة خلال 47 سنة الأولى من قيام الهند الحديثة[3].

[1] محمد محمد أحمد فطافطة، مرجع سابق، ص. 53.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[3] Politique de L'Inde ; Obtenue en Parcourant, à l'August 2, 2017 à l'heure 22:10, sur le lien: **http://wikipidia.org/wiki/Potique-de l'inde.**

إلا انكشاف العديد من قضايا الفساد، والمشاكل الاجتماعية والثقافية التي عرفتها البلاد، أدت إلى ترجع شعبيته لصالح أحزاب أخرى، كما عانى الحزب من انشقاقات عديدة، حيث انشقت عنه العديد من الأحزاب على المستويين المحلي والقومي.

- **حزب بهارتيا جاناتا:** أو حزب الشعب الهندوسي ،وأسس هذا الحزب عام 1980 بعد سقوط تحالف حزب جاناتا بال وهو سليل لتقليد قومي انشأ قبل الاستقلال معارض للمهاتما غاندي*، ويستمد هذا الحزب دعمه السياسي من منطقة Hindi belt (وفي منطقة في شمال وشرق البلاد يسكنها أغلبية هندوسية)[1].

يدعو هذا الحزب إلى تهنيد الهند، وفرض اللغة الهندية على جميع المواطنين ويسعى لان يسود الهندوس وحدهم دولة الهند، ويعتبر أي ديانة أخرى مجرد ضيوف ،بل أهم ما ركز عليه في حملاته الانتخابية في السنوات الأخيرة هي توحيد القانون المدني ليصبح ساري على جميع المواطنين (مسلمين وهندوس) حيث أن المسلمين في الهند يحكمون بقانون مدني خاص بهم، ويدعو لبناء معبد هندوسي على ارض المسجد المدمر، كما يرفض أي تسوية لازمة كشمير منذ انتخابات 2004 يعتبر حزب المؤتمر أول حزب في المعارضة.[2]

- **الحزب الشيوعي الماركسي:**

تأسس هذا الحزب عام 1964 عقب انقسام الحزب الشيوعي الهندي، وحظي بدعم العمال في الريف والحضر الهندي، واستطاع أن يؤسس قواعد تصويتية في العديد من ولايات الهند، ومع مرور الزمن خفف هذا الحزب من نبرته الإيديولوجية، وخاض الانتخابات متحالفا مع أحزاب يسارية أخرى حيث وصلت حكومة الجبهة اليسارية في البنغال عام 1977 إلى السلطة بقيادة الحزب الذي ينتقد الأحزاب الطائفية بشدة خاصة بهاراتيا جاناتا، الذي يدعو صراحة إلى تهنيد الهند وفرض اللغة الهندية على الجميع ويعمل على أن يسود الهندوس وحدهم.[3]

---

*موهانداس كرمشاند غاندي (Mohandas Karamchand Gandhi)؛ (2 أكتوبر 1869 – 30 يناير 1948) كان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائداً للساتياغراها وهي مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، التي تأسست بقوة عقب **أهمسا** أو اللاعنف الكامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. غاندي معروف في جميع أنحاء العالم باسم **المهاتما غاندي**.

[1] Chaumont jacques ; l'Inde en Mouvement, au 16 Aout 2016 : une Chance à Saisir pour la France .Obtenu en Parcourant, à l'heure 20:00, sur le lien**:**
http://www.senat.fr/rap/R98-476/r98-476.html.

[2] Politique de L'Inde ; Obtenue en Parcourant, à l'August 2, 2017 à l'heure 22:10, sur le lien:
http://wikipidia.org/wiki/Potique-de l'inde.

[3] فايز فرحات محمد ،" الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، 2001، ص. 60.

ب. جماعات الضغط والمصالح: إن المجتمع الهندي لا يقتصر على الأحزاب السياسية فحسب وإنما يشاركها في ذلك تنظيمات المجتمع المدني التي تسعى إلى التأثير على السياسة العامة، وتلعب دورا هاما مؤثرا في الحياة السياسة. وفي هذا الصدد سيتم ذكر أهم هذه التنظيمات وهي:

- **جماعات رجال الأعمال:**

نظمت الرأسمالية الهندية عدة هيئات للدفاع عن مصالحا سواء على المستوى القومي أو المحلي. ومنها اتحاد غرف الصناعة والتجارة الهندية ومنظمة المنتجين الصناعيين في كل الهند. وقد تنامى دور هذه الجماعات بعد بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الهند عام 1991. وهذه الجامعات تدعو إلى توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص ليشمل كل مجالات النشاط الاقتصادي، مع تخفيف القيود على حركته، وتحديد نطاق القطاع العام في مجالات محددة، وقد رأت هذه الجماعات في عملية الإصلاح الاقتصادي في الهند خطرا يهدد مصالحها. لذا فقد عارضتها لأنها كانت مستفيدة كثيرا من النظام الاقتصادي الذي كان قائما قبل بدء هذه العملية، والمتمثل في الحمائية الاقتصادية.[1]

- **نقابات العمال:**

يوجد في الهند أربع اتحادات كبرى لنقابات العمال، وكان دورها محدود التأثير، خصوصا في فترة تبنى الهند للنظام الاقتصادي المخطط، الذي يسيطر عليه الدولة، إلا أنه مع بدء تطبيق سياسة لإصلاح عام 1991 ازدادت قوة هذه النقابات، وقامت بدور مؤثر في معارضة هذه السياسة.[2]

- **جماعات المصالح الدينية:**

يوجد لأتباع الديانات في الهند، جماعاتهم التي تدافع عن مصالحهم المختلفة فهناك جماعات الهندوس وأخرى للدفاع عن حقوق المسلمين، كذلك جماعات المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت، وإلا أن الجماعات الهندوسية في أقوى هذه الجماعات تأثيرا على صانع القرار الهندي، نظرا لكثرة وشدة المتعصبين لهذه الديانة، ولحاجة الأحزاب السياسية لأصواتهم في الانتخابات.

من جهة أخرى شهدت الهند خلال ثمانينات القرن العشرين ظهور حركات الاجتماعية الهامة كالحركات النسوية المطالبة بتحسين أوضاع المرأة في المجتمع، أيضا ظهرت جمعيات حماية البيئة و التي عرقلت بعض المشروعات الاقتصادية، والسياسات التي رأت أنها تتعارض مع مبدأ الحفاظ على البيئة.[3]

---

[1] محمد محمد أحمد فطافطة، مرجع سابق، ص. 56.

[2] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه والصفحة نفسها.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية:

عملت الهند كأي دولة تسعى للحفاظ على أمنها القومي إلى المزاوجة بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية في تحصيل ذلك منذ استقلالها وفي هذا المطلب يتم تبيان مكامن القوة الاقتصادية والعسكرية لدولة الهند كما يلي:

أولا. البنية الاقتصادية:

تعتمد درجة ازدهار الدول وتقدمها في الأساس على قوة اقتصاد تلك الدول، وتعد الهند من الدول التي نجحت في تحقيق تقدم بنيتها الاقتصادية، مما أثر إيجابا على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[1] حيث الملاحظ لدولة الهند سنة 1947 يوم استقلالها يجد أنها ورثت من المستعمر البريطاني بلدا متخلفا يعتمد 85 % من سكانه في معيشتهم على القطاع الزراعي، بل إن هذا القطاع كان بدائيا وتسوده أكثر الأنظمة تخلفا في العالم، أما القطاع الصناعي المتواضع، فقد كان مجردا من المشاريع الرأسمالية ويعتمد في حركته البطيئة على آليات مستوردة من الغرب، ولا ينتج سوى بعض السلع الاستهلاكية على الرغم من امتلاك الهند العديد من الموارد الأولية الاستراتيجية مثل النفط، الفحم، الحديد، والمنغنيز.[2]

اليوم وبعد مرور أكثر من نصف قرن على ذلك المشهد الكئيب، نرى أمامنا مشهدا هنديا مغايرا في العالم والتفاصيل كلها تبدأ من أزمة المدفوعات في عام 1991 وسياسات الإصلاح البنيوي التي فرضها صندوق النقد الدولي مقابل منح مساعدات مالية، أسهمت في تسريع اعتماد استراتيجية نمو جديدة تقوم على تحرير الاقتصاد و الانفتاح الدولي، تجذرت في الثمانينات الإصلاحات الحكومية التي قادها مانموهان سينغ **Mamohan Singh** * ترجمت إلى عملية خصخصة كبرى، وانضمام الهند إلى منظمة التجارة العالمية OMC وزيادة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي فضلا عن إصلاحات في شروط تمويل الاستثمارات.[3]

---

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، مهند عبد الواحد النداوي، **التجربة الهندية في إفريقيا**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)، ص. 22.

[2] عبد الله المدني،" كيف نجحت الهند في ما اخفق فيه العرب؟ " **مجلة حوار العرب**، العدد 4، مارس 2005، ص ص. 86-89.

* مانموهان سينج: هو رئيس الوزراء السابق للهند ولد في 26 سبتمبر 1932 بمدينة مومباي بالهند تولى رئاسة الوزراء من 22 مايو 2004 إلى 21 مايو 2014. ويعتبر أول سيخي يتولى المنصب.

[3] باسكال ريغو، **البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، تر: طوني سعاد، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص ص. 67-71.

الجدول رقم (1) بيانات بمؤشرات لتطور للاقتصاد الهندي1990-2016

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.53%	7.57%	3.84%	9.28%	10.25%	8.01%	7.10%
الصادرات السلع والخدمات	7.12%	10.25%	13.13%	19.83%	22.59%	%19.94	19.17%
الواردات السلع والخدمات	8.54%	12.15%	14.05%	22.66%	27.09%	22.25%	20.63%
نسبة إجمالي الاحتياطات من نسبة إجمالي الدين الخارجي	6.73%	24.37%	40.59%	113.72	103.11%	73.78%	79.29%
المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي	27.16%	28.19%	27.94%	37.97%	38.23%	32.49%	30.17%
التجارة السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي	13.19%	18.38%	20.31%	29.97%	34.80%	31.59%	27.57%

المصادر:

1" بنك التنمية العالمي"، في 02 ماي 2018على الساعة 15:00 ، على الرابط

https://ar.actualitix.com/country/zaf/ar-south-africa-gdp-per-capita.php

2 باسكال ريغو، **البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، تر: طوني سعاد،(لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2015)، ص ص. 61-7

ويمثل الجدول رقم (2) نسب تطور الاقتصاد والنمو منذ 1991 إلى غاية سنة 2017.

السنة	النسبة
1991-1992	%0.89
1994-1995	%6.1
2004	%9.2
2005	%9
2007	%9.4
2008	%7.4
2009	%7.5
2010	6.82
2011	6.41
2012	6.70
2013	8.07
2014	18.63
2015	11.21
2016	17.26
2017	10.07

المصدر:

1. يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى: في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، مرجع سابق، ص. 124.
2. بيانات من البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 2019/02/23 على الساعة 15:00 على الرابط: **https://data.albankaldawli.org/topic?/locations=IN&view=chart**

بحسب معطيات الجدولين السابقين ، والمؤشرات المطروحة في كلاهما نجد أن الاقتصاد الهندي في تطور مستمر من 1991 الذي بلغت نسبة نموه 0.89% لتصل سنة 2010 إلى ما يقارب 7 % و2017 إلى 10.07%. كما يعد لنصيب الفرد *وفق القدرة الشرائية* مؤشر مهم على استقرار الدولة اقتصاديا وفيما يلي تطور لنصيب الفرد وفق القدرة الشرائية بحسب الأسعار الجارية للدولار.

* **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** هو مقياس لإجمالي الناتج في بلد يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مفيدًا بشكل خاص عند مقارنة بلد إلى آخر، لأنه يظهر الأداء النسبي للبلدان، ويشير ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو في الاقتصاد ويميل إلى عكس الزيادة في الإنتاجية.

* **القدرة الشرائية:** تتمثل في كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تتحصل عليها من الدخل الممنوح أو المتاح والذي يتمثل في معظم الاحيان في الأجرة الشهرية للفرد أو العائلة ويتم قياس القدرة الشرائية : مؤشر القدرة الشرائية = (مستوى الدخل/ مستوى الأسعار)×100، وتتأثر القدرة الشرائية كما يلي:

- عندما يرتفع الدخل وتبقى الأسعار على حالها تتحسن.
- عندما ترتفع الأسعار مع بقاء الدخل على حاله تتدهور.

الشكل رقم (2) نصيب الفرد من الدخل القومي وفق القدرة الشرائية بحسب الأسعار الجارية للدولار 1991-2016

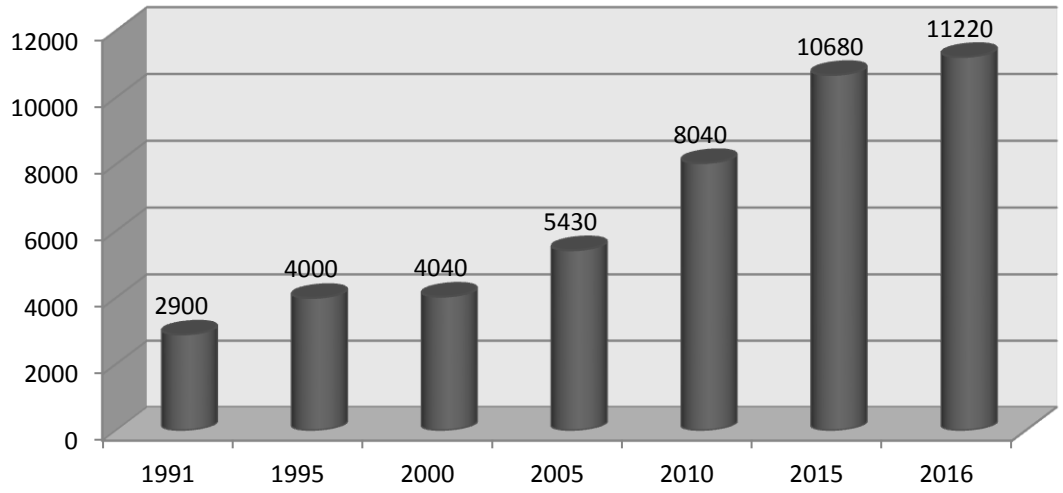

المصدر:

" **صندوق النقد الدولي** "، تاريخ الاطلاع في 2018/05/02 على الساعة 16:15 على الرابط:

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

تتيح الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من الدخل القومي وفق القدرة الشرائية تقييم البلد إذ تعتبر من المؤشرات التي تستخدم لتقييم تقدم الدول وقوتها والشكل رقم يدلل على تحسن واضح لسكان الهند من خلال الدخل في السنوات الاخيرة الذي بلغ بين 1991 و2000 حوالي 2900 و4040 بحسب الأسعار الجارية لدولار مقارنة بسنة 2015 الذي بلغ فيه نصيب الفرد بحسب القدرة الشرائية من الدخل القومي* 10680 وبلغ سنة 2016 ما قدره 11220؛ هذا إن دل على شيء فإنه يدل على ان الهند في سعي مستمر لبناء وتعزيز قوتها بالاعتماد على المجال الاقتصادي.

ثانيا. البنية العسكرية:

فعلى الرغم من أن الهند تعتبر ثالث قوة عسكرية في العالم بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية من حيث حجم قواتها المسلحة الذي يتجاوز مليونان ومئتي ألف جندي بالإضافة إلى امتلاكها للرادع النووي بعد تفجيراتها النووية في ماي 1998 فإن قدرتها على توظيف قدراتها و إمكاناتها العسكرية خارج حدودها الإقليمية لا تزال محدودة نتيجة احتفاظها بقوات عسكرية على الجبهتين أساسيتين لها هما: الصين وباكستان من ناحية، وضعف قدراتها البحرية والجوية طويلة المدى من ناحية ثانية، واعتمادها

* **الدخل القومي:** هو جملة الأجور والأرباح والفوائد والقيم لجميع السلع المنتجة والخدمات المقدمة في سنة معينة لدولة ما، أو هو مجموع دخول الأفراد والهيئات في خلال مدة معينة تقدر عادة بسنة. وذلك من أجل اعطاء صورة واضحة للاقتصاد القومي وقدرته الانتاجية وما يطرأ عليها من تغيير على مر السنين في ظروف الرواج والكساد وفي أحوال السلم والحرب، وتعني بالإنجليزية National Product.

على الخارج في إمداداتها العسكرية من ناحية ثالثة.[1] ويمثل الجدول رقم (3) القوة العسكرية التقليدية الهندية.

الجدول رقم (3) القوات العسكرية الهندية التقليدية

الموضوع	القوات المسلحة الهندية	الموضوع	القوات المسلحة الهندية
سن الخدمة	17 سنة	طائرات حرب الغواصات	50 استطلاع بحري و6 عمودية بحث وانقاذ و13 اتصالات و20 تدريب
اللائقون للخدمة من 16 إلى 45 سنة بالمليون	164	الغواصات	19
القوات العاملة بالألاف	1.325.000	الفرقاطات	12
القوات الاحتياطية	1.155.000	حاملات الطائرات	1
القوات البحرية	58.350	مدمرات	8
القوات الجوية	127.200	الطرادات	5
الدبابات والعربات المدرعة	5000	سفن الإنزال	19
هاونات	1000	الإجراءات المضادة الألغام	17 كاسحة
مدافع دفاع جوي	2400	زوارق الدورية ساحلية	38
الطائرات	1350	سفن استناد وسفن متنوعة	26
طائرات هجومية		26	
طائرات عمودية	160	طيران البحرية	37 مقاتلة و72 عمودية مسلحة

المصادر:

1. القوات المسلحة الهندية، موسوعة المقاتل، تاريخ الاطلاع في 2017/12/15 على الساعة 23:00 على الرابط

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal Modn1/India/Sec09.doc_cvt.htm

2. يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص. 125

تولي الهند اهتمام خاص لمسألة الإنفاق العسكري،* شأنها في ذلك شأن أي دولة تسعى للحفاظ على أمنها القومي، حيث يشكل الإنفاق العسكري الهندي على العموم حوالي 80% من مجموع إنفاق بلدان

[1] باسكال ريغو، مرجع سابق، ص. 61-65.

* **الانفاق العسكري هو:** يمكن تعريف الإنفاق العسكري لأمة ما، أو لدولة، بأنه الميزانية أو الموارد المالية المخصّصة لتعزيز القوى المسلحة لهذه الدولة أو الأمة وصيانتها وديمومتها، وتعكس هذه الميزانية كيفية ومدى تدارك التهديدات والمخاطر التي تواجهها، أو حجم الوسائل والقوى التي تنوي استخدامها لذلك، كما أنها تعطي فكرة حول كمية النفقات التي تنوي صرفها في السنوات القادمة، لشراء السلاح، أو زيادة القوات.

جنوب آسيا، ويمثل الشكلان(2) و(3) الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي، والإنفاق العسكري من نسبة إنفاق الحكومة والمركزية من 1990-2016.

الشكل رقم (3) الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي لجمهورية الهند1990-2016

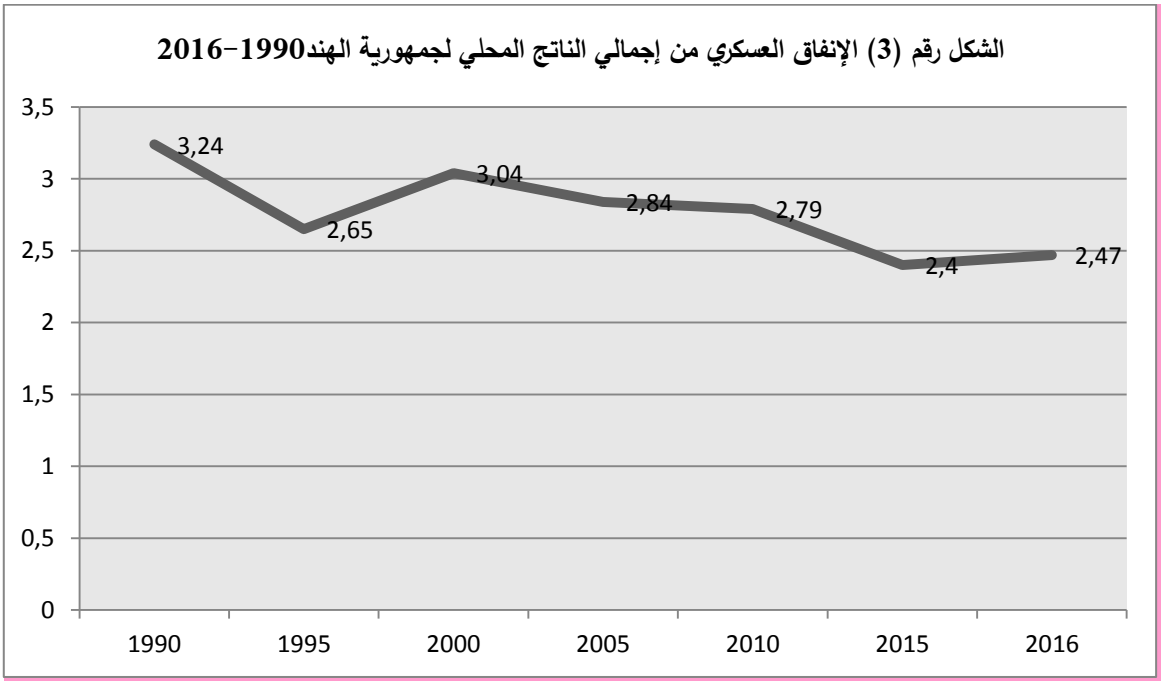

المصدر:

شانون ن. كايل، هانزم. كريستنسن، " الإنفاق العسكري"، **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2014، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص ص 229-393

قد تغير الإنفاق العسكري الهندي من 2004 و2013 حيث قدر سنة 2.8 % من إجمالي الناتج المحلي و 2.5% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي كما يبينه الجدول التالي

الجدول رقم (4) الإنفاق العسكري بحسب منزلة نسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي 2004-2013

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الهند	2.8	2.8	2.5	2.3	2.6	2.9	2.8	2.6	2.5	2.5

المصدر:

شانون ن. كايل، هانزم. كريستنسن، مرجع سابق، ص ص 229-393

ويقدر بالدولار الانفاق العسكري الهندي حوالي بـ 41.3 مليار دولار في عام 2010، وارتفع إلى 41.7 مليار دولار سنة 2011، ليصل 47.4 مليار دولار سنة 2013[1] كما هو مبين في الجدول رقم (5).

[1] شانون ن. كايل، هانزم. كريستنسن ، " الإنفاق العسكري "، في **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2014، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص ص. 229-393.

الجدول رقم (5) الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي الثابت 2004-2013 والجاري لسنة 2013

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013(بالسعر الجاري للسنة(
الهند	33879	36054	36225	36664	41585	48963	49159	49634	49059	49091	47378

المصدر:

شانون ن. كايل، هانزم. كريستنسن، مرجع سابق، ص ص 229-393

الجدول رقم (6) الإنفاق العسكري بالعملة المحلية 2004-2013 (مليار روبية)

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الهند	965	1035	1102	1190	1518	1993	2146	2373	2573	2845

المصدر:

شانون ن. كايل، هانزم. كريستنسن، مرجع سابق، ص ص 229-393

الشكل رقم (4) الإنفاق العسكري من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية 1990-2013

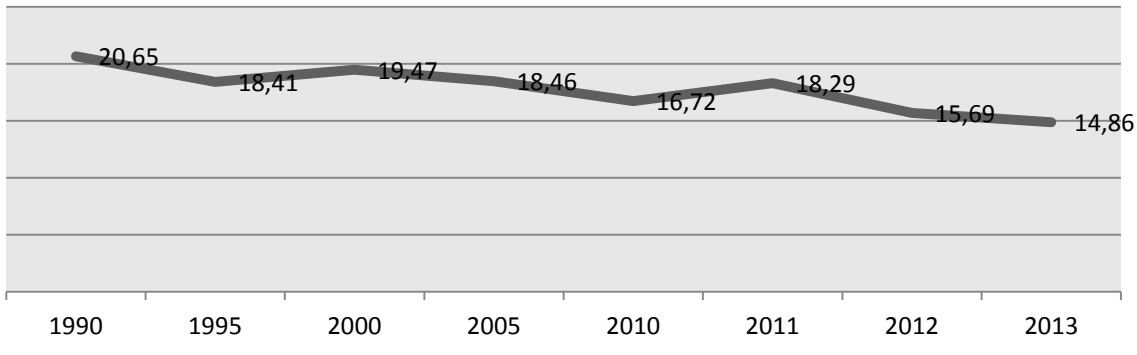

المصدر:

شانون ن. كايل و هانزم كريستنسن، مرجع سابق، ص ص. 229-393

فيما يخص القوات النووية الهندية حسب إحصاءات 2014 فهي من 90 إلى 110 رؤوس حربية وهي المخزون الإجمالي، وقد أجرت الهند أول تجربة نووية سنة 1994[1] كما سبق الذكر.

تبرز مدى قوة الدولة من خلال سلوكها ونفوذها الإقليمي والدولي، التي تدعم طموحها للتأثير في ديناميكية علاقاتها، **الهند** وعلى أرض الواقع تسعى بصريح العبارة مدعومة بما تملك من قدرات إلى

[1] شانون ن. كايل و هانزم. كريستنسن، " القوات النووية في العالم"، في **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، الكتاب السنوي ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 393.

الحصول على منصب دائم في مجلس الأمن لتنصب نفسها كممثلة للعام النامي، كما صنفت الهند من أكبر الدول المساهمة في قوات الأمم المتحدة كما دعت في العديد من المناسبات الدولية انطلاقا من قوتها الاقتصادية لإصلاح نظام الحصص في الصندوق النقد الدولي، طالبت أيضا بتهيئة السوق العالمية التي سمحت للبلدان النامية بالاستفادة من مزاياها النسبية في الزراعة والصناعة والخدمات.

المبحث الثاني: الجغرافية السياسية لدولة جمهورية البرازيل الاتحادية

نالت البرازيل استقلالها عام 1882، بعد ثلاثة قرون من الاحتلال البرتغالي، وأصبحت تتمتع بنظام ملكي حتى عام 1888، حين إلغاء الرق، فأعلن الجيش في السنة التي بعدها في عام 1889، تحول البرازيل إلى جمهورية وقد ظلت البرازيل تخضع سياسيا لمصدري القهوة البرازيلية، حتى 1930، عندما تقلد القائد الشعبي جيتوليو فارغاس **Getudio Vargas** السلطة في البرازيل.

وتعد البرازيل أكثر دول أمريكا الجنوبية سكانا وأكبرها مساحة. وقضت البرازيل أكثر من نصف قرن تحت الحكم العسكري حتى عام 1985؛ حينما قامت السلطة العسكرية سلميا بتسليم السلطة للحكام المدنيين، واستمرت البرازيل في تحقيق النمو الصناعي والزراعي والتنمية الداخلية، وبفضل استغلال البرازيل بما تتمتع به من موارد طبيعية هائلة، وقوى عاملة ضخمة، أصبحت البرازيل قوة اقتصادية كبرى في أمريكا اللاتينية وزعيمة إقليمية، كل هذه المعطيات تعمل على تأهيل البرازيل لتصبح في عالم القوى الصاعدة وهذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال البحث في الجغرافية السياسية للبرازيل والعمل تقدير مقومات القوة لديها.

المطلب الاول: دراسة طبيعية

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية العسكرية

المطلب الأول: دراسة طبيعية

إن لدراسة الطبيعية للدولة تعرِّف الباحثين على مدى قوة الدولة ومكانتها الدولية، لهذا يعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها، إضافة إلى كبر المساحة يوجد النمو الديمغرافي كل هذه العوامل لها دخل كبير في تحديد مدى قوة الدولة وهذا ما يفصل فيه هذا المطلب بدراسة طبيعية لجمهورية البرازيل.

أولا. الموقع والمساحة:

تقع البرازيل في الجزء الشمال الشرقي لأمريكا الجنوبية بين دائرتي 05º شمالا و 33º جنوبا وبين خطي طول 34º و 73 º غربا، وتحدها شمالا فنزويلا وكولمبيا وغويانا وسورينام، وجنوبا الارجنتين والأورغواي، وغربا البيرو وبوليفيا وبارغواي، وشرقا من الشمال الشرقي المحيط الأطلسي؛ وتعتبر البرازيل بلد قارة إذ تقدر مساحتها بـ 8.547.404 كلم^2 فهي خامس دولة في العالم من حيث المساحة.[1]

[1] Gauteng Province Porvincial Treasury, **Republic of South Africa South Africa's Position BRICS Quartery bulletin**,(January – March 2013).P.11

خريطة رقم (2): الموقع الجغرافي للبرازيل

المصدر:

موقع المرسال، تاريخ الاطلاع في 19 أفريل 2018على الساعة 17:15، على الرابط:

https://www.almrsal.com/post

ثانيا. السكان:

أما التعداد السكاني فقد بلغ في البرازيل حسب إحصاءات التي نشرها الأمم المتحدة لسنة 2018 بـ 211 مليون نسمة؛[1] حيث النمو سكاني في تزايد مستمر حسب تقديرات الصندوق النقد الدولي في احصائيات سنوية فإن نسبة النمو في البرازيل تراوحت 2.54% و 1.17% بين 1970 و2005 إلا انه وبناء على عدة سياسات انخفضت النسب النمو التي وصلت سنة 2017 إلى 0.78%[2]

ثالثا. الثروات الطبيعية:

تعتبر البرازيل من الدول الغنية بالثروات الطبيعية حيث بلغ إنتاجها من النفط الخام حوالي 2.633 مليون برميل يوميا حسب تقديرات 2011، ووصلت صادراتها من النفط حوالي 533.200 برميل يوميا حسب إحصاءات 2009 ويقدر الاحتياطي المحقق من النفط الخام ب. 13.99 بليون برميل طبقا لتقديرات 2012، أما فيما يخص النفط المكرر فقد بلغ إنتاجه 2.008 مليون برميل يوميا بحسب تقديرات 2008 وارتفعت صادراتها إلى 164.300 برميل يوميا بحسب تقديرات 2008، وفيما يخص الغاز الطبيعي فتمتلك البرازيل 24.07 بليون متر مكعب طبقا لتقديرات 2011 مقابل احتياطي يقدر بـ 416.9 بليون متر مكعب طبقا لتقديرات 2012.[3]

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

يعتبر الاطار الاجتماعي والسياسي المؤسسي أحد أهم مؤشرات قوة الدولة ونفوذها وهذا ما يتم التعامل معه في هذا المطلب من خلال العناصر التالية:

أولا. البنية الاجتماعية:

يتكون المجتمع البرازيلي من مجموعة من الأعراق حيث يمثل البيض ذوي الأصول البرتغالية والايطالية والهولندية والألمانية والاسبانية حوالي 54 % في حين تمثل سلالة الملاتو الناتجة عن تزاوج البيض و الأفارقة ذوي البشرة البنية السلالة الثانية التي تسمى بالكابوكلوز وهي سلالة ناتجة عن تزاوج البيض والهنود السكان الأصليين هاتين السلالتين تمثل 39% أما سلالة الكافوكوز الناتجة عن تزاوج

[1] بيانات الامم المتحدة، تاريخ الاطلاع 2019/02/26 على الساعة 11:30 على الرابط :
https://www.sbs.com.au/yourlanguage/arabic/ar/article/2017/04/28/worlds-population-reaches-75-billions?language=ar

[2] "تقديرات صندوق النقد الدولي" "2018، تاريخ الاطلاع في 26 /02/ 2019 على الساعة 09:00 على الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2015/pdf/ar15_ara.pdf

[3] النظام الاقتصادي البرازيلي، موسوعة المقاتل، في 25 أفريل2018 على الساعة 18:00، على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Brazil/Sec05.doc_cvt.htm

الأفارقة والسكان الأصليين اي الهنود تمثل 6% اضافة الى السود أحفاد الأفارقة والمهاجرين الآسيويين والعرب يمثلون حوالي 01%.

يبلغ عدد السكان الأصليين في البرازيل حوالي 200 ألف نسمة أي ما يعادل 0.1% من إجمالي السكان، بينما تشير التقديرات أنه عندما وصل الاستعمار البرتغالي للبرازيل كان حوالي سنة 1500 م كان يقدر عدد سكان البرازيل الأصليين آنذاك بحوالي 6 ملايين وكانو ينتمون إلى مجموعات عرقية أهمها: التيوبي **Tupi** والجوراني **Gurani**، والجي **Je** والأرواكس **Arawaks** والكاريب **Caribs**.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للأعراق الرئيسية في البلاد فإن الجنوب يشهد تركز عاليا للبيض، بينما يعتبر الجنوب الشرقي منطقة مختلفة الأعراق مثله مثل الإقليم الشمالي الشرقي أما الإقليم الشمالي والشمالي الغربي حيث حوض الأمازون فالتأثير العرقي فيه للسكان الأصليين.

تمثل المسيحية المذهب الكاثوليكي العقيدة الأساسية في البلاد مما يجعل البرازيل أكبر دولة كاثوليكية في العالم؛ وتشير بعض الإحصاءات إلى أنه نحو ثلاثة أرباع السكان يعتقدون ذلك المذهب في مقابل 15% المذهب البروتستانتي و1.5% يتبعون ديانات روحانية محلية، و 1% يعتقدون ديانات وثنية ونحو 1% يعتقدون الإسلام.[1]

تشكل اللغة البرتغالية اللغة الرسمية للبلاد مع السماح باستخدام اللغات المحلية للسكان الأصليين في بعض المناطق، فضلا عن لغات المهاجرين في التجمعات السكانية الإيطالية والألمانية والعربية، لأن البرازيل الدولة الوحيدة الناطقة بالبرتغالية في أمريكا الجنوبية التي غالب دولها يتكلمون الإسبانية مما جعل للبرازيل خصوصية حضارية متميزة في الهوية الثقافية.

ثانيا. البنية السياسية:

تعد البنية السياسية لأي بلد مؤشر قوي يدل على مدى استقرار الدولة وقوتها وفي ما يلي البحث في البنية السياسة للبرازيل كقوة الصاعدة في الساحة الدولية:

1. المؤسسات الحكومية:

أ. **السلطة التنفيذية:** البرازيل جمهورية فيدرالية يحكمها رئيس ويشغل في ذات الوقت رئيس الحكومة ويساعده نائب، يجري انتخابات الرئيس ونائبه في ورقة اقتراع واحدة عبر انتخاب شعبي لمدة أربع سنوات قابلة لإعادة الانتخاب مرة واحدة.

[1] عاطف معتمد وآخرون ، **البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية**، (مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة ملفات القوى الصاعدة، 2010)، ص. 18-17.

ب.السلطة التشريعية:

تتألف الهيئة التشريعية (الكونغرس) من مجلسين واحد للشيوخ يضم 81 مقعد حيث يمثل 27 وحدة إدارية بمعدل 3 أعضاء عن كل ولاية والمنطقة الفيدرالية بالعاصمة، ويتم انتخابهم لمدة ثماني سنوات عبر آلية اقتراع شعبي كل أربعة سنوات لتجديد أعضاء المجلس بدءا باقتراع ثلث الأعضاء وبعد أربعة سنوات اقتراع الثلثين الباقين، أما مجلس النواب ويضم 513 عضو يتم انتخاب أعضائه لفترة أربع سنوات.

ت. السلطة القضائية:

إن أعلى هيئة قضائية هي المحكمة الفيدرالية العليا التي تتألف من 11 قاضيا برتبة وزير يعينهم رئيس البلاد مدى الحياة (بشرط مصادقة مجلس الشيوخ) فضلا عن محكمة العدل العليا والمحاكم الفيدرالية الإقليمية يعين فيها القضاة مدى الحياة أيضا.[1]

2. المؤسسات غير الحكومية:

تتميز الحياة الحزبية البرازيلية بالنضج والحيوية ويتصدر المشهد حزب الحركة الديمقراطية، حزب العمل، الحزب الجمهوري، الحزب الشعبي الديمقراطي، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعي، حزب الشعب المسيحي وغيرها من الأحزاب ذات البرامج الليبرالية، والديمقراطية اليسارية والمحافظة فضلا عن جماعات معارضة واتحادية وعمالية وجماعات ضغط دينية.

إداريا تتكون البرازيل من 26 ولاية و منطقة فيدرالية واحدة تظم العاصمة برازيليا تنقسم كل ولاية إلى عدد من البلديات، يوجد بالبرازيل 5564 بلدية يمكن القول حسب معدل حسابي تنقسم كل ولاية إلى حوالي 214 بلدية.

تتمتع كل ولاية بحكم ذاتي ولكل ولاية حاكم عام ومجلس تشريعي يتم انتخاب أعضائه بشكل مباشر من قبل الناخبين وللولاية أيضا محكمة قضائية مستقلة، وغير أن هذه المحاكم ليست لديها صلاحيات سن التشريعات والقوانين التي تأتيها رأسا من الحكومة الفيدرالية.[2]

أما البلديات فمثلها مثل الولايات تتمتع بصلاحيات إدارية ذاتية الحكم، لكل بلدية عمدة ومجلس تشريعي منتخب لكن ليس لهم حكم قضائي وإنما تتجه قضائيا نحو الولاية.

تتجمع الولايات وما تتضمنه من بلديات في خمسة أقاليم: الشمالية، الشمالية الشرقية، الوسط-الغرب، الجنوبية الشرقية، الجنوبية غير أن هذه الأقاليم ليس لها أي صفة إدارية أو قانونية أو سياسية.[3]

---

[1] عاطف معتمد وآخرون، مرجع سابق، ص. 18.

[2] المرجع نفسه والصفحة ونغسها.

[3] المرجع نفسه والصفحة ونغسها.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية

يحدد العامل الاقتصادي والعسكري في توجيه و قيادة الدول والمجتمعات نحو حياة أفضل وقت السلم ويساهم في تقدير قيمة الدول وقت الحرب، ومن أهمية هذين العاملين في قوة الدول يعمل المطلب هذا على تفحص الجانب الاقتصادي والعسكري لجمهورية البرازيل كما يلي:

أولا. البنية الاقتصادية:

منذ عام 1947 إلى غاية 1980 نما الاقتصاد البرازيلي بـ 6.4% سنويا حيث أظهر قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو 8.6% سنويا خلال نفس الفترة؛ وذلك لاستبدال الواردات عن طريق استراتيجية التصنيع، وقد ساهم القطاع الصناعي في هذه الفترة في الناتج المحلي من 19.3 % إلى 31.3% كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(7) القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي كنسبة من إجمالي القيمة الحقيقية المضافة في البرازيل 1947-2010

	1947	1960	1970	1980	1990	2000	2010
الزراعة	20.7	17.5	11.6	10.1	6.3	5.6	5.5
التصنيع	19.3	25.6	27.4	31.3	20.7	17.2	14.6
الخدمات	54.1	50.0	25.6	63.6	63.6	66.7	67.0

المصدر:

André Nassif, Carmen Feigo and Eliane Araujo, Structural Change and Economic Development: is Brazil catching Upar Flling?, United nations Conference on Trade and Development, **Discussion Paper** , N 211, 2013, PP. 01-36

يلاحظ من خلال الجدول أن الهيكل الإنتاجي ومساهمة القطاعات الثلاث قد تغيرت على مدى السنين الماضية، ولتعميق الملاحظة نجد مشاركة الصناعة في الاقتصاد البرازيل مصحوبا بتنويع واسع في هيكل الإنتاج الصناعي الذي أدى بدوره إلى تنويع الصادرات، ويعود ذلك إلى الكثافة التكنولوجية المطبقة في عملية الإنتاج.[1]

عرف الاقتصاد البرازيلي طفرة نوعية خلال مراحل تطوره بين فترات النمو المتذبذب و فترات تسارع في النمو وأخرى نمو بطيء إلى درجة العجز،[2] بحيث ظل الاقتصاد البرازيلي في فترة التسعينات متغيرا حيث كانت الأسواق غير مستقرة وتضخم مالي كبير، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي مما جعل باتخاذ

[1] André Nassif, Carmen Feigo and Eliane Araujo, 'Structural Change and Economic Development: is Brazil catching Upar Flling?', United nations Conference on Trade and Development, **Discussion Paper** , N 211, 2013, PP. 01-36.

[2] European commission , ' Brazil Country Strategy, Paper 2007-2013', pp. 08-09 in 17 march, at 22:15 see on at link :
https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-brazil-2007-2013_en.pdf

الحكومة البرازيلية مجموعة من الإصلاحات الهيكلية (القيام بسياسة مالية صارمة، اعتماد نظام الصرف العائم ...،)؛ ونتيجة لذلك وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 4%، بعد نجاح السياسة الإصلاحية في الاقتصاد، البرازيل لم تجدد اتفاقيتها مع صندوق النقد الدولي، ووصل الاقتصاد البرازيلي سنة 2001 إلى تاسع اقتصاد عالمي، بعد ذلك تصبح سنة 2003 من أكبر الدول التي تمتلك عمالة قوية وموارد ضخمة،[1] ووصل نموها الاقتصادي سنة 2004 إلى نحو 5.2 % وبذلك احتل الاقتصاد البرازيلي المرتبة الرابعة عشر عالميا وساهمت بنسبة 0.9 % من التجارة العالمية.[2]

منذ عام 2003 والبرازيل تتبع تنمية اجتماعية سريعة خرج من خلالها الملايين من البرازيليين من حالة الفقر، وقد ساهمت في هذه النتيجة الإصلاحات الحكومية على مدار السنين، مع أنه شهد الاقتصاد البرازيلي في الفترات الأخيرة نموا متذبذبا وصل سنة 2014 إلى 0.2%؛ وهو أقل معدل منذ عام 2009 الذي بلغ فيه الإنتاج الصناعي 3.2% عام 2014 والعمالة الصناعية 3.2 %.

منذ أن توجهت البرازيل نحو اقتصاد السوق واقتصادها يعرف التذبذب في النمو والجدول التالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية من 2005 إلى 2014

الجدول رقم (8) نسب المؤشرات الاقتصادية للبرازيل من 2005-2014

	2005	2010	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	%3.1	%7.6	%2.7	%0.1
الاستثمار المباشر من الناتج المحلي الاجمالي	%1.7	%2.4	%3.4	4.1%
الصادرات	%9.6	%11.7	%2.1	%1.1-
الواردات	%7.5	%33.6	%7.5	%1.0-

من الجدول نلاحظ أن البرازيل دولة مفتوحة وتشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد عملت البرازيل أيضا على تشجيع المنتوجات المحلية لتشجيع الصادرات بدل الاستيراد،[3] وعن أحدث المعطيات الاقتصادية للبرازيل لسنتي 2016 و2017 نجملها في الجدول رقم (9)

[1] 'Brazil case study analysis of national strategies for sustainable development', This Case Study in an Unedited**, Paper forina**t, June 2004, PP. 01-14.
[2] Ibidem.
[3] " Bti 2016, Brazil Country ", **Repor**t, in 02 march 2016 at 19:00, see on the link :
https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2016/pdf/BTI_2016_Brazil.pdf

جدول رقم (9) نسب المعطيات الاقتصادية لسنتي 2016-2017

	2016	2017
الناتج الاجمالي المحلي	3.5	0.5
الاستثمار الأجنبي المباشر	16.4	16.3
الرصيد المالي	2.5-	2.1-
الحساب الجاري	12.31-	1.45-

المصدر:

"Growth strategy 2017, G20 Germany", see on 25/02/ 2017 at 22:00 in the link

https://www.bundesfinanzministerium.de/Content/DE/Downloads/G20

الجدول رقم (10) يمثل مؤشرات التطور الاقتصادي البرازيلي 1990 – 2016

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
نمو الناتج المحلي الإجمالي	% -3.10	%4.41	%4.11	%3.20	%7.52	%-3.76	%-3.59
الصادرات السلع والخدمات	%8.19	%7.37	%10.18	%15.24	%10.78	%12.88	%12.48
الواردات السلع والخدمات	%6.96	%9.26	%12.45	%11.84	%11.77	%14.06	%12.12
نسبة إجمالي الاحتياطات من نسبة إجمالي الدين الخارجي	%8.30	%32.20	%13.61	%28.56	%81.61	%65.59	%67.18
المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي	%18.91	%14.21	%12.51	%17.09	%17.95	%14.42	%13.85
التجارة السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي	%11.67	%12.81	%17.41	%21.99	%17.81	%20.51	%18.30

المصادر:

1 بنك التنمية العالمي، في 15 مارس 2018 على الساعة 17:02، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/

2 "World Atlas- Statistics by Country" in 16 April 2018 at 15:05, in the link

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capi

يعد الناتج الإجمالي المحلي أهم مؤشر على قوة الدولة اقتصاديا، وفي الشكل التالي تطور الناتج المحلي للفرد البرازيلي بالدولار من 2000- 2015:

الشكل رقم (5) الناتج المحلي الإجمالي للفرد البرازيلي بالدولار 2000-2015

المصدر:

"World Atlas- Statistics by country", see on 23/25/2018 at 23:00 in the link:

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

ويعد نصيب الفرد من الدخل القومي للدول مؤشر مهم على استقرار الدولة وقوتها ولذلك يمثل هذا الشكل تطور نصيب الفرد على مدار عشريتين كالتالي

الشكل رقم (6) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفق القدوة الشرائية بالأسعار الجارية للدولار 1991-2016

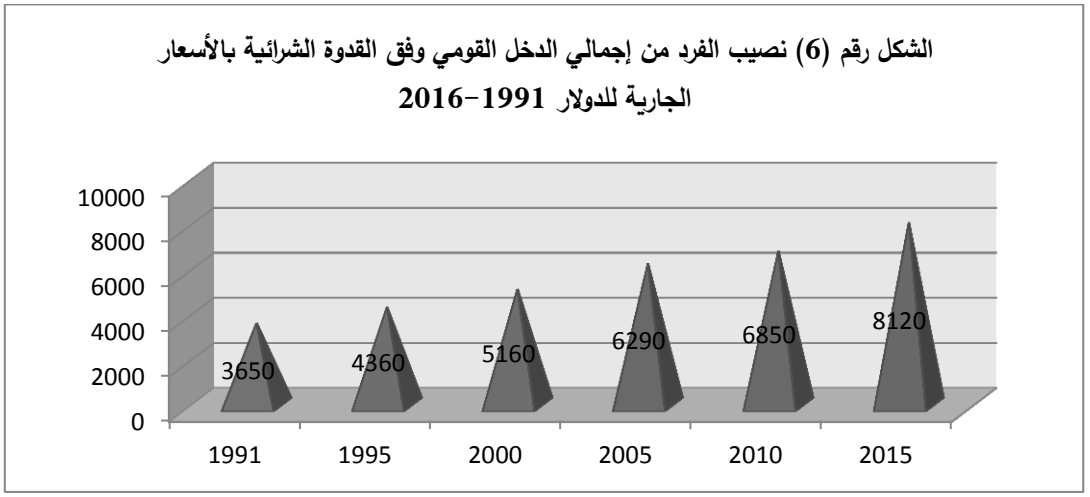

المصدر:

"World Atlas- Statistics by country", see on 23/25/2018 at 23:00 in the link:

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

ثانيا. البنية العسكرية:

تعتبر القوات العسكرية البرازيلية من أكبر القوة العسكرية بأمريكا اللاتينية، إذ تتكون من القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية، إذ وتعد القدرات العسكرية لدولة من بين المؤشرات على قوتها، وفي ما يلي بعض المؤشرات المهمة بلغة الأرقم لندلل على قوة البرازيل عسكريا في أمريكا اللاتينية ومواطن الضعف.

الشكل رقم (7): نسبة الإنفاق العسكري من االناتج الإجمالي المحلي لجمهورية البرازيل الاتحادية 2016-1990

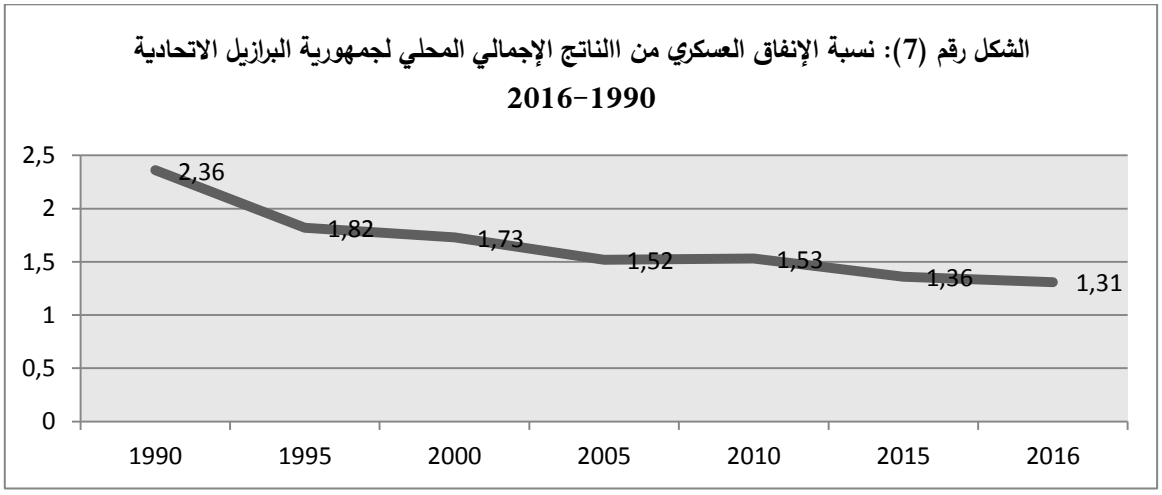

المصدر:

"World Atlas- Statistics by country", see on 23/25/2018 at 23:00 in the link :

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

الشكل رقم (8) نسبة الإنفاق العسكري من إنفاق الحكومة المركزية لجمهورية البرازيل الاتحادية 2016-1990

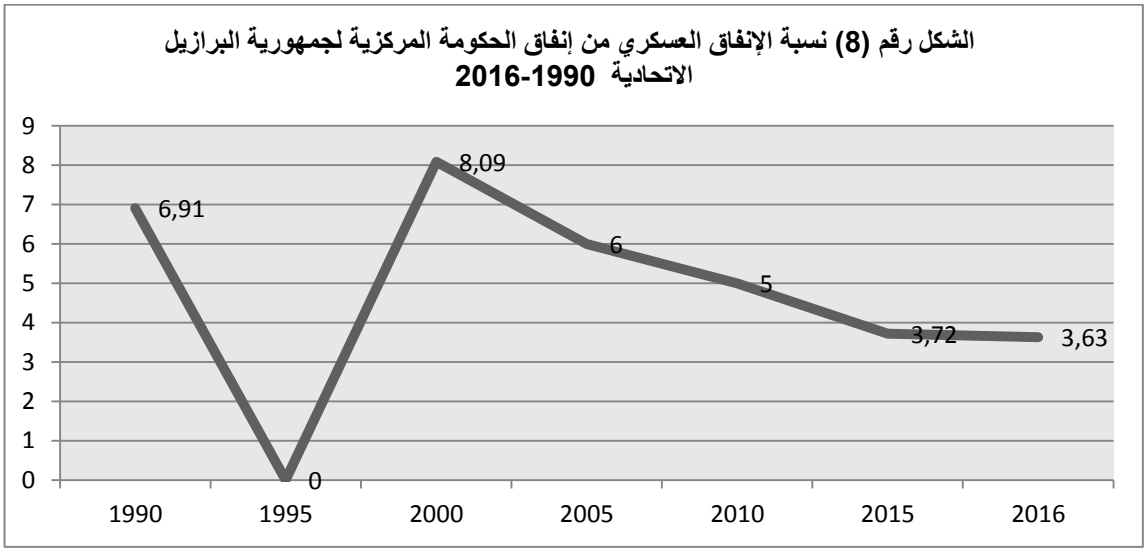

المصدر:

"World Atlas- Statistics by country", see on 23/25/2018 at 23:00 in the link:

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

نلاحظ من خلال الشكلين رقم (7) و(8) أن البرازيل بعد أن توجهت إلى الحكم المدني كما هو معروف تاريخيا منذ 1985، انخفضت قليلا ميزانية الانفاق العسكري، لأن الدولة توجهت لتعزيز قوتها الاقتصادية بسبب ما عرفته هذه الاخيرة من ضعف خاصة في فترة التسعينيات عندما لجئت الدولة إلى الصندوق النقد الدولي بسبب التضخم، أي أن الميزانية المركزية ولم تتأثر بالإنفاق العسكري يعني الأولوية للاقتصاد.

جدول رقم(11) الإنفاق العسكري للبرازيل

المرتبة		البلد	الإنفاق 2013(مليارات الدولارات بحسب س ص ص)	التغير بين 2004 و2013 (في المئة	الحصة من إجمالي الناتج المحلي (في المئة)		الحصة العالمية 2013 (في المئة	الإنفاق 2013(مليارات الدولارات مكافئ القوة الشرائية
2013	2012				2013	2004		
002	10	البرازيل	31.5	48	1.4	1.5	1.8	34.8

المصدر:

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ، ص. 394.

الجدول رقم (12) الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي الثابت 2004-2013 والجاري لسنة 2013

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2013 بالسعر الجاري للسنة
البرازيل	24494	26503	27442	29596	31489	34335	38129	36932	37650	3615	31456

المصدر:

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص. 394

الجدول رقم (13) الإنفاق العسكري بحسب منزلة نسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي 2004-2013

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البرازيل	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.6	1.6	1.5	1.5	1.4

المصدر:

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق، ص. 394.

كانت البرازيل دولة منعزلة ذاتيا، إلا انه بعد مجيء الرئيس لولا دي سيلفا* حدد أولويات سياسته الخارجية بالتوجه إقليميا في أمريكا الجنوبية، تسعى البرازيل بشكل متزايد من خلال عمليات الوساطة بين دول أمريكا الجنوبية لفرض نفسها كقوة اقليمية طموحة.

وقد تجسدت قوة البرازيل المتنامية بداية في التعاون في العديد من المجالات خاصة في اطار مأسسة التعاون الاقليمي في العديد من المجالات حيث اهمها السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي* التي تعتبر البرازيل لاعب مهم في تمديده خاصة في فترة ولاية دي سيلفا؛ ومن خلال هذه القاعدة الاقليمية بدأت البرازيل تؤسس لدبلوماسية عالمية من أجل ان تحصل على منصب دائم في مجلس الامن وكناطق رسمي باسم دول الجنوب

* **لولا دي سيلفا:** لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (ولد في 27 من أكتوبر 1945، رئيس البرازيل الخامس والثلاثون. انتخب رئيسًا بعام 2002، ثم أعيد انتخابه سنة 2006. تسلم الرئاسة للمرة الأولى في 1 من يناير 2003 وحتى 1 من يناير 2011. اختير كشخصية العام في 2009 من قبل صحيفة لوموند الفرنسية، وصنف بعد ذلك في السنة التالية حسب مجلة "تايم" الأمريكية كالزعيم الأكثر تأثيرا في العالم] كما لقب بأشهر رجل في البرازيل من الجيل الحديث، بل ولقب بأشهر رجل في العالم] قدم دا سيلفا العديد من برامج الإصلاح الاجتماعي لحل مشكلة الفقر، من خلال وقف عمليات تصنيع الأسلحة، وقد لعب دا سيلفا دورًا هامًا في تطورا لعلاقات الدولية ، بما في ذلك البرنامج النووي لإيران ومشكلة الاحتباس الحراري، ووصف بأنه "رجل صاحب طموحات وأفكار جريئة من أجل تحقيق توازن القوى بين الأمم.

***السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي:** شير إلى المنطقة الجغرافية المكونة من المناطق الواقعة في أقصى جنوب أمريكا الجنوبية المنطقة تضم كل من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي، وبعض الأجزاء من باراغواي وجنوب البرازيل والتي تشمل الولايات البرازيلية ريو غراندي دو سول، وسانتا كاتارينا، وبارانا وولاية ساو باولو.

المبحث الثالث: الجغرافية السياسية لدولة جنوب إفريقيا

جمهورية جنوب إفريقيا إحدى دول القارة الإفريقية والتي تقع في الطرف الجنوبي منها، يتنوع شعبها فهو خليط من أصول أوربية وإفريقية وهندية، فتوجد به العديد من الأجناس والألوان المختلفة، وكان هذا نتيجة لخضوعها للاستعمار الهولندي ثم للاستعمار البريطاني، وهو الأمر الذي عانى منه السكان الأصليين للبلاد من الأفارقة نتيجة للتميز العنصري، وسياسات القهر والاستعباد التي مارستها القوات الاستيطانية.

وتعد دولة جنوب إفريقيا من الدول النامية متوسطة الدخل، ولكنها غنية بمصادر الثروة الطبيعية مثل الذهب حيث تعد جنوب إفريقيا من أكثر البلدان إنتاجاً له ويعمل في مناجم الذهب مئات الآلاف من العمال، هذا بالإضافة لعدد من المعادن الأخرى مثل الألماس، المنجنيز، الكروم، البلاتينيوم، كما تتميز جنوب إفريقيا بالمساحات الشاسعة من الغابات والتي تعد مصدر هام لصناعة الأخشاب، كما تتوفر جميع أنواع الفواكه والخضروات الدائمة والموسمية، هذا بالإضافة لشهرتها بزراعة وتجارة الورود حيث تعد المنافس الأول لهولندا ويرجع ذلك إلى استيطان الهولنديين بها لعدد من القرون.

المطلب الاول: دراسة طبيعية

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية العسكرية

المطلب الأول: دراسة طبيعية

تعد العوامل الطبيعية من أكثر العناصر استقراراً في بناء قوة أي دولة، فالدولة ذات النمو الديمغرافي أو ذات المساحة الواسعة، أو ذات طبيعة جغرافية متنوعة الموارد كل هذه تلعب دور هام في تحديد قوة الدولة كما هو الحال في دراسة جنوب إفريقيا كما يلي: [1]

أولا. الموقع والمساحة:

تقع دولة جنوب إفريقيا جنوب خط الاستواء في اقصى جنوب القارة الإفريقية ويحدها من الشمال عدد من الدول هم: ناميبيا، بوتسوانا، زيمبابوي، موزمبيق، سوازيلاند، وتمتد سواحلها الشرقية والجنوبية على المحيط الهندي، بينما تمتد سواحلها الغربية على المحيط الأطلنطي، وتقع دولة ليسوثو بالكامل داخل دولة جنوب إفريقيا تماما مثل الفاتيكان التي تقع داخل روما، أما موقعها الفلكي فهي محصورة بين دائرتي عرض 23–35 درجة جنوب خط الاستواء، وتقدر مساحة دولة جنوب إفريقيا بـ: 1.219.050 كلم. [2]

---

[1] محمد صادق اسماعيل، **تجربة جنوب إفريقيا: نيلسون مانديلا...والمصالحة الوطنية**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2014)، ص 11.

[2] باسكال ريغو، مرجع سابق، ص 35.

خريطة رقم (3): الموقع الجغرافية لدولة جنوب إفريقيا

المصدر:

موسوعة الجزيرة تاريخ الاطلاع في 2015/12/12 على الساعة 16:30 على الرابط:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18

ثانيا. السكان:

يقدر عدد السكان في دولة جنوب إفريقيا حسب الإحصاءات الرسمية لسنة 2014 بـ 54 مليون نسمة، وقد تطور التعدد السكاني في دولة جنوب إفريقيا بشكل متزايد حيث كان عدد السكان سنة 2000 حوالي 44 مليون نسمة، وبهذا يكون قد زادت الدولة بحوالي 10 ملايين نسمة خلال ما يقارب 11 سنة.[1] (جدول لتطور السكان)، سكان دولة جنوب إفريقيا مزيج من السود الذي بلغ تعدادهم حوالي 93.136.200 مليون نسمة أي بنسبة 79.3% والبيض حوالي 4.472.100 ما نسبته 9% والملونين الذين يبلغون حوالي 4.4433.100 أي بتقدير 2.6% أما الآسيويين الذي بلغ تعدادهم 1.279.100 نسمة والذين تعود أصولهم لشبه القارة الهندية.[2]

ثالثا. الثروات الطبيعية:

قبل التطرق لما تحتويه دولة جنوب إفريقيا من ثروات توجب تناول مظاهر السطح في هذه الدولة والمناخ السائد ثم محاولة تقديم إحصاءات لما تحتويه من ثروات طبيعية، وبذلك قسم الجغرافيون دولة جنوب إفريقيا إلى خمسة أقاليم كالآتي:

1. **الهضبة:** تغطي الأجزاء الداخلية من البلاد، حيث تحيط بها الجبال من مختلف الجهات وتفصلها عن الساحل، وتصل بعض المرتفعات إلى 3,350م فوق سطح البحر في سلسلة جبال دراكنزبرج الواقعة إلى جهة الشرق، وأعلى نقطة تصل إلى 3,375م عن قلعة شامبين، وتحتل منطقة الهايفلد كل الهضبة ماعدا الركنين الشمالي الغربي والشمالي الشرقي من الهضبة، ويتراوح ارتفاعها بين 1.200 و1.800م، وهي أراض مستوية مغطاة بالأعشاب؛ وفي منطقة ويتوانزراند، حول جوهانسبرج يوجد أكبر حقل للتنقيب عن الذهب في العالم، ويربي المزارعون الأبقار، ويزرعون الخضراوات والفواكه والذرة الشامية والقمح والبطاطس، وإلى الشمال من السهول، يتغير المناخ إلى الجفاف، وتكون الأعشاب قليلة، ويزرع الفلاحون الحمضيات والذرة الشامية والتبغ، وتعيش الحيوانات البرية مثل الفيلة وحمر الوحش والأسود وحيوانات أخرى في متنزه كروجر الوطني، الذي يعد أهم المناطق السياحية جذبًا للسياح في إفريقيا.
2. **منطقة الساحل:** تمتد من الجنوب الشرقي للساحل من موزمبيق حتى منطقة جبال الكاب، ويصل ارتفاع المنطقة إلى 600 م فوق سطح البحر، وتزرع هذه المنطقة الموز والحمضيات والخضراوات.
3. **منطقة جبال الكاب:** تمتد من الساحل حتى صحراء ناميب، وتقع في هذه المنطقة مناطق جافة تشتهر بزراعة العنب وتربية المواشي.
4. **صحاري كلهاري:** تمتد حتى بتسوانا، ويعيش في هذه المنطقة بعض الصيادين الذين يتجوَّلون في المنطقة بحثًا عن الطعام سواء كان نباتيًا أو حيوانيًا.

[1] فاتح أعمارة، مرجع سابق، ص. 59.

[2] محمد صادق، مرجع سابق، ص. 11.

5. **صحاري ناميب:** تقع صحراء ناميب على طول المحيط الأطلسي باتجاه جبال الكاب وتمتد حتى ناميب.

فيما يخص الأنهار فيوجد بدولة جنوب إفريقيا عدة أنهار، أطول الأنهار في جنوب إفريقيا هو نهر الأورانج الذي ينبُع من ليسوتو ويصب في المحيط الأطلسي، حيث يصل طوله إلى 2,100كم، ثم نهر ليمبوبو وطوله 1,500كم؛ وهو يبدأ في جوهانسبرج ويمر بشرقي جنوب إفريقيا وموزمبيق وينتهي في المحيط الهندي بطول 1,500كم، بالإضافة إلى العديد من الأنهار القصيرة.

أما عن المناخ السائد في دولة جنوب إفريقيا نجد أن البلاد تقع جنوب من خط الاستواء؛ لذا فإن فصول السنة معاكسة للتي تسود نصف الكرة الشمالي، وتتمتع البلاد بمناخ معتدل ومشمس، ولكن تفاوت الارتفاع واتجاهات الرياح والتيارات البحرية يؤدي إلى بعض الاختلافات؛ فعلى سبيل المثال تتمتع جبال الكاب بمناخ دافئ وجاف وشتاء بارد وممطر؛ أما منطقة الساحل فحارة ورطبة في الصيف، ومشمسة وجافة في الشتاء، والهضاب الشرقية حارة في النهار ومعتدلة ليلاً في فصل الصيف، أما في فصل الشتاء فيكون النهار معتدلاً والليل باردًا، وتنخفض درجات الحرارة عادة إلى دون الصفر خلال الشتاء في الهضاب، ويتراوح تساقط الأمطار بين 65 و 100 سم في العام في حين أن الصحراء نادرة المطر.[1]

يسود جنوب إفريقيا مناخ معتدل بصفة عامة، فيما عدا أقصى الجنوب الغربي للبلاد حيث تهب عليه الرياح الشرقية التجارية من المحيط الهندي، ونظراً لوقوع جنوب إفريقيا إلى الجنوب من خط الاستواء فإن فصول السنة بها تكون معاكسة لتلك التي تسود النصف الشمالي من الكرة الأرضية، ويتنوع المناخ تبعاً لتنوع الارتفاعات واتجاهات الرياح والتيارات البحرية، فتتمتع جبال الكاب بمناخ دافئ وجاف في الصيف ومناخ بارد وممطر في الشتاء، أما منطقة الساحل فحارة ورطبة في الصيف ومشمسة وجافة في الشتاء والهضاب الشرقية حارة في النهار ومعتدلة في الليل في فصل الصيف ومعتدلة في النهار وباردة في الليل في فصل الشتاء، وتنخفض درجات الحرارة عادة إلي دون الصفر خلال الشتاء في الهضاب، ويتراوح تساقط الأمطار فيها ما بين 65 – 100 سم في العام، وتقل الأمطار على الساحل الجنوبي، وتندر في منطقة الصحراء.[2]

ونظرا لتعدد مظاهر السطح في دولة جنوب إفريقيا هذا التنوع خلق عندها ثروة طبيعية جعلها من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية والتعدينية.

[1] منتدى جغرافية العالم، تاريخ الاطلاع 2017/07/05 على الساعة 15:15، على الرابط:
http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab14548/

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية

تتميز الدولة القوية من خلال بناؤها الاجتماعي وتأطير ذلك من خلال مؤسساتها السياسية، لهذا للبنية السياسية والاجتماعية دور كبير في قوة الدولة في جنوب إفريقيا كما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا. البنية الاجتماعية:

يتكون المجتمع في دولة جنوب إفريقيا من أربعة عرقيات متمايزة تاريخيا حيث؛ السود يكونون أكبر مجموعة بين سكان جنوب إفريقيا ويمثلون حوالي 79% والبيض والذين يمثلون حوالي 11% والملونين الذين يمثلون حولي 09 % والآسيويين09 % إلا أنه لا توجد مجموعة نقية، حيث تتعدد حالات الاختلاط لدى كل مجموعة وأثناء فترة التفرقة العنصرية كان الأشخاص يصنفون بناء على مظهرهم.[1]

أما فيما يخص اللغة يوجد في دولة جنوب إفريقيا احد عشر لغة رسمية هي: الأفريكانية والإنجليزية والنديبيل والكوهسا والزولو والسوتو الجنوبية والسوتو الشمالية والتسوانا والسوازي والفندا والسانجان تسونجا. ويتحدث بلغة الزولو نحو 8,25 مليون نسمة بينما يتحدث 6,5 مليون نسمة بلغة الكوهسا وتأتي اللغة الأفريكانية في المرتبة الثالثة إذ يتحدث بها نحو 5,5 مليون نسمة ويفهم اللغة الإنجليزية السود الأعظم من السكان، وتطبع الوثائق الحكومية بلغتين على الأقل من اللغات الرسمية، وقد دخلت الإنجليزية البلاد عام 1820م مع وصول المستوطنين البريطانيين الرواد إلى جنوب إفريقيا، وتطورت اللغة الأفريكانية من اللغة الهولندية وامتزجت بها بعض الكلمات من اللغات الأوروبية الأخرى والآسيوية والإفريقية، يوجد في جنوب إفريقيا أحدى عشر لغة رسمية معترف بها في الدستور، ولكن اللغة السائدة هي اللغة الإنجليزية، وللسكان الأصليين حوالي 10 لغات وحدهم.[2]

ثانيا. البنية السياسية:

يجمع النظام السياسي الجنوب إفريقي بين الجمهوري والرئاسي معا وهو يتسم بدرجة ملحوظة من المؤسسية التي ترجع إلى عدة أسباب سواء طبيعة الخلفية الأوروبية التي سادت في هذا المجتمع قبل انتهاء النظام العنصري أو بسبب تقاليد وتاريخ الحزب الحاكم ممثلا في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC الذي يقوم بدور محوري في الحياة السياسية وهو بمثابة ملمحا واضحا للسياسة الداخلية الجنوب أفريقية وهو الدور الذي يعكس التاريخ النضالي للحزب الحاكم ضد الفصل العنصري، وكذلك الغلبة العددية للأغلبية السوداء.

[1] منتدى جغرافية العالم، تاريخ الاطلاع 2017/07/05 على الساعة 15:15، على الرابط:
http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab14548/

[2] حنان عز العرب خالد، **صنع السياسة العامة في برلمان جنوب إفريقيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص. 48.

وبعد التحول الديمقراطي وبالضبط في عام 1994 تم إنهاء نظام الحكم العنصري وتم إقرار أول دستور دائم للبلاد عام 1996 نظم النشاط السياسي للبلاد على أساس ديمقراطي كالاتي :

01 . السلطة التنفيذية:

أ. **رئيس الدولة:** ينتخب من قبل الشعب وهو قمة السلطة التنفيذية في البلاد حيث يتم انتخابه بواسطة المجلسين الوطني والبرلماني، ويرأس مجلس الوزراء ومدة حكمه خمس سنوات في كل فترة على ألا يستمر الرئيس أكثر من فترتين.

ب.**الحكومة:** تولت حكومة الوحدة الوطنية في ماي 1994 حكم البلاد خلال انتخابات ديمقراطية تقوم على التمثيل النسبي وأعضاء الحكومة مسؤولين مسؤولية فردية وجماعية أمام البرلمان.

ت.**مجلس الوزراء:** يقوم الرئيس بختيار نائب له، يقوم بالتشاور معه لتعيين مجلس الوزراء ويحدد سلطاتهم ومهامهم كما يعين نواب الوزراء من بين أعضاء البرلمان.[1]

02. السلطة التشريعية:

وينقسم البرلمان في دولة جنوب إفريقيا إلى مجلسين وهما:

أ. **المجلس الوطني: National Assembly** ويبلغ عدد أعضائه 400 عضوا وينتخب العضو لمدة خمس سنوات عن طريق التصويت العام.

ب.**المجلس القومي: National Council of Prouinces (NCIP)** يشارك في العملية التشريعية ويهدف إلى تحقيق المشاركة الديمقراطية والالتحام بين المصالح القومية ومصالح الأقاليم ويتكون من 45 عضوا دائما و 31 مندوبا خاصا ويتم انتخاب رئيسا له، يختار كل إقليم من الأقاليم التسع لجنوب إفريقيا عشرة ممثلين عنه ومن بينهم ستة دائمين وأربعة ممثلين خاصين عنه مع الحرص على تمثيل أحزاب الأقلية في المندوبين عن كل إقليم.

03. السلطة القضائية:

تمثلها المحكمة العليا بالإضافة إلى المحاكم العادية والمحاكم الدستورية والقضاء مستقل يقوم بتنفيذ الدستور والقانون ولا يمكن لأي سلطة أن تتدخل في أحكامه.

04. الأحزاب السياسية:

نشأت الأحزاب في دولة جنوب أفريقيا في ظل الفصل العنصري على أساس لوني أو عرفي أو اثني فنجد أحزابا بيضاء واخرى إفريقية سوداء، وقد كانت الأحزاب السوداء محضورة طيلة نظام الفصل العنصري، بناء على دستور 1996 دخلت جنوب إفريقيا عصرا جديدا من الديمقراطية يدعمها الدستور

[1] منتدى جغرافية العالم، تاريخ الاطلاع 2017/07/05 على الساعة 15:15، على الرابط:
http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab14548/

الدائم للبلاد، بحيث يكفل هذا الدستور حرية تشكيل الأحزاب والانضمام إليها والمشاركة في النشاطات السياسية للأحزاب،[1] وفيما يلي بعض أسماء الأحزاب السياسية الناشطة على الساحة السياسية في جنوب إفريقيا:

أ. **حزب المؤتمر الوطني الإفريقي:** هو الحزب الحاكم في جنوب إفريقيا منذ انتهاء نظام الفصل العنصري تأسس سنة 1912 تحت اسم المؤتمر الوطني الإفريقي المحلي.

ب. **الحزب الوطني الجديد:** كان يعرف باسم الحزب الوطني تغير اسمه مع نهاية 1997 حكم جنوب إفريقيا 40 سنة من 1948 إلى غاية 1994.

ت. **حزب الوحدة الوطنية:** تأسس عام 1959 عن طريق المنشقين من المؤتمر الوطني الإفريقي المتأثرين بكر الإفريكانست التي تروج لفكرة عودة الأرض لأصحابها الأصلين.

ث. **حزب الحرية إنكاثا:** يستمد دعمه من الناطقين بلغة الزولو والذي يبرز نشاطه أكثر في المناطق الريفية.

ج. **منظمة شعب أزانيا:** أفكاره مستمدة من حركة الوعي الأسود تأسس سنة 1978 عن طريق اتحاد ثلاث منظمات تؤمن بنفس الفلسفة.

هذه أبرز الأحزاب الناشطة في فترة ما قبل انهاء نظام الفصل العنصري، وبعد انتهاء نظام الفصل العنصري وبروز الدستور الجديد ظهرت مجموعة من الأحزاب الجديدة كتجسيد للديمقراطية نذكر أهمها:

أ. الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي
ب. حزب جبهة الحرية
ت. التحالف الديمقراطي
ث. لحزب الديمقراطي المسيحي المتحد
ج. جبهة الأقلية
ح. الحركة الديمقراطية المتحدة
خ. التحالف الفيدرالي
د. حزب الأفريكانرز
ذ. حزب الديمقراطيين المستقلين[2]

[1] حنان عز العرب خالد، **مرجع سابق**، ص. 48.
[2] المرجع نفسه، ص. 75-81.

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية

يضفي العامل العسكري والاقتصادي للدولة هيبة كبيرة على الساحة الدولية، فالعامل العسكري هو الذي يضفي على عوامل الجغرافيا والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية تلك الأهمية الفعلية في عملية بناء قوة الدولة، ولا شك أن اعتماد القوة القومية على الإعداد العسكري هو من الوضوح إلى الحد الذي لا يتطلب الكثير من الشرح والتحليل وهذا ما يتم التطرق له في هذا المطلب.

أولا. البنية الاقتصادية:

بني اقتصاد جمهورية جنوب إفريقيا على النظم الغربية الحرة وتساهم الدولة في امتلاك بعض الشركات الضخمة أو نسب مئوية من رؤوس الأموال عن طريق القطاع العام، تعتبر جمهورية جنوب إفريقيا من أكثر دول إفريقيا نموا وازدهار، فهي بلاد غنية بالموارد الطبيعية ومتقدمة جدا في قطاعات البنى التحتية والاتصالات وانتاج الطاقة والمال حيث تحتل سوقها للأوراق المالية الرقم السابع عشر في العالم من حيث الحجم.[1] يعتبر اقتصاد جمهورية جنوب إفريقيا هو حجر الزاوية في قوة الدولة وقدراتها على القيام بدور القوى الإقليمية الفاعلة فهي تمتلك أكبر اقتصاد متقدم في إفريقيا، حيث يقدر الناتج الإجمالي لها بـ 44% من إجمالي الناتج في إفريقيا.[2]

تتميز جمهورية جنوب إفريقيا بصناعة التعدين(أكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهي أول منتج عالمي للعديد من المعادن، كما تشكل الزراعة أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص التجارة الخارجية نجد أن صادرات السلع والخدمات في جنوب إفريقيا ارتفعت سنة 2012 إلى 108.6 مليار دولار[3] وفي الشكل رقم 5 والشكل رقم 6 يبرز تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار، ثم تطو الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بحس القدرة الشرائية.

[1] محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 95.

[2] محمد عاشور مهدي، جنوب إفريقيا ونيجيريا.. أدوار إقليمية جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 169، 2007، ص. 62-67.

[3] باسكال لريغو، مرجع سابق، ص ص. 85-95.

الشكل رقم (9)الناتج الإجمالي المحلي لجمهورية جنوب إفريقيا 2000-2015 بالدولار

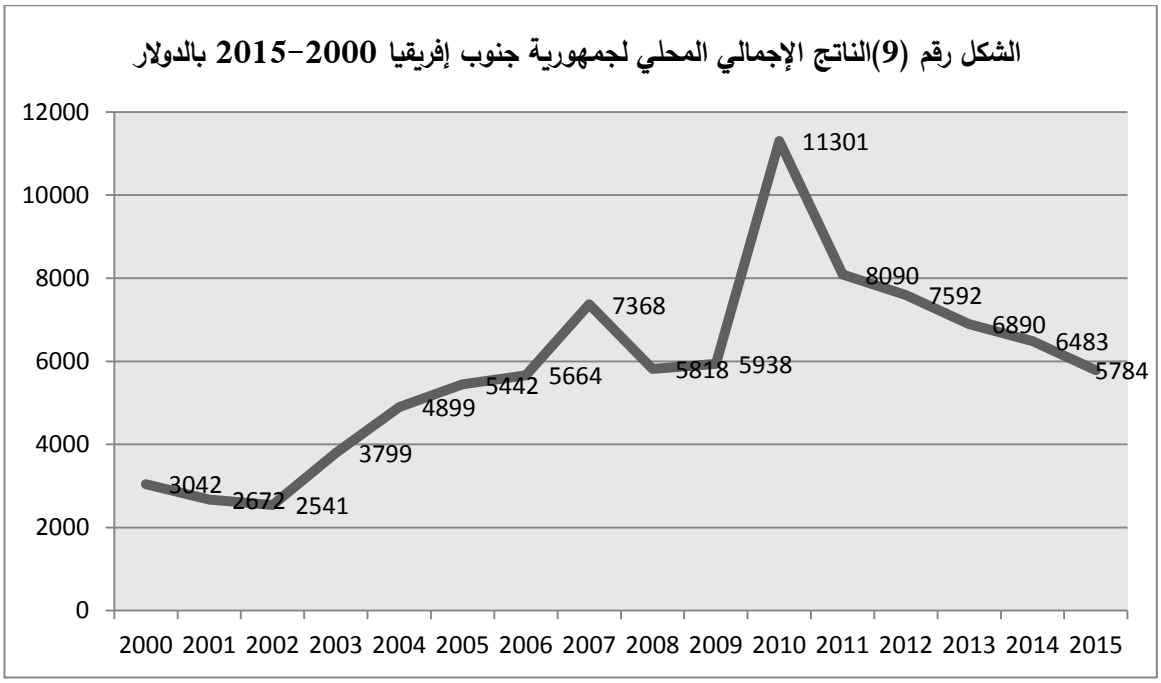

المصدر:

' World Atlas- Statistics by country', see on 14/12/2017, at 22:15 in the link

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

شهد الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية جنوب إفريقيا فترات من الصعود والنزول المفاجئ خاصة بعد سنة 2010، ليستمر في النزول إلى غاية 2015، تعتبر مسألة مؤشر الناتج المحلي مهمة جدا لمعرفة مدة الانشطة الاقتصادية للدولة وتحديد توقعات لاقتصادها.

الشكل رقم (10) تطور الناتج المحلي الإجمالي بحسب القدرة الشرائية في جمهورية جنوب إفريقيا 2000-2014 بالدولارات

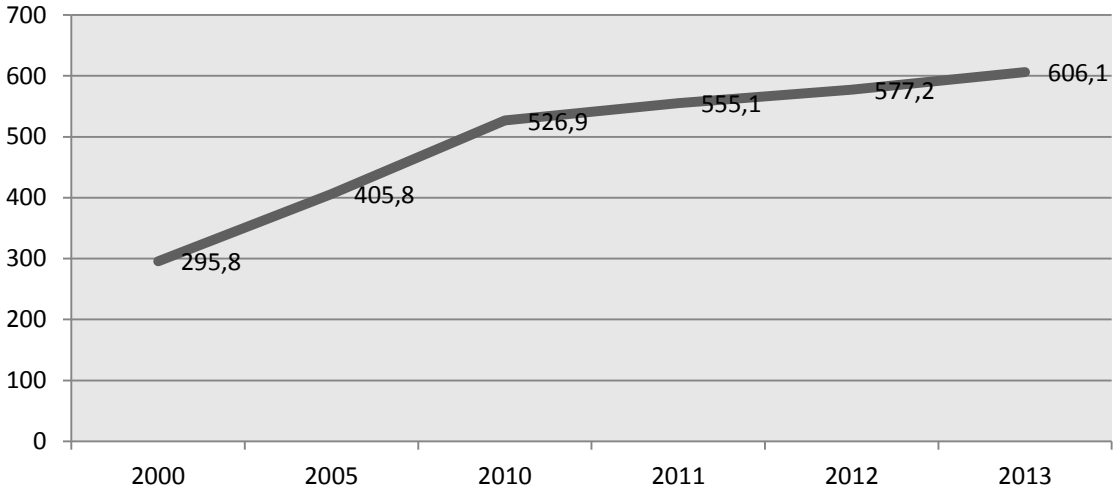

المصدر:

باسكال ريغو، مرجع سابق، ص ص. 85-95.

ويبين الشكل رقم (10) تطور نصيب الفرد من الدخل القومي وفق القدرة الشرائية بحسب أسعار الجارية للدولار لجمهورية جنوب إفريقيا: على الرغم من التذبذب الذي عرفه الناج المحلي الإجمالي للدولة إلا ان القدرة الشرائية للدولة كانت مستقرة تقريبا مما لم يؤثر بشكل سلبي على المواطن.

وعن مساهمة جمهورية جنوب إفريقيا في الناتج الإجمالي العالمي من 2000-2014 يوضحه الجدول رقم (14)

2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000
%0.7	%0.7	%0.7	%0.7	%0.7	%0.7	**%0.7**

المصدر:

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق.

الجدول رقم (15): مؤشرات تطور الاقتصادي جمهورية جنوب إفريقيا من 1990-2016

	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	0.31 -%	3.11%	4.15%	5.27%	3.03%	1.29	0.27
الصادرات السلع والخدمات	23.49%	22.13%	27.15%	28.61%	30.37%	30.26%	12.48%
الواردات السلع والخدمات	18.18%	21.47 %	24.27%	26.70%	27.37%	31.45 %	30.11%
نسبة إجمالي الاحتياطات من نسبة إجمالي الدين الخارجي	/	17.60%	30.28%	46.10%	40.42 %	33.23%	32.30%
المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي	20.74%	17.56%	16.23%	15.19%	18.01%	16.30%	16.12%
التجارة السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي	36.30%	37.56%	43.76%	44.21%	50.14%	58.59%	

المصدر: " البنك العالمي للتنمية" ،تاريخ الاطلاع في: 04/02/ 2017 على الساعة 18:16 على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

من خلال الجدولين الأخيرين نلاحظ أن جمهورية جنوب إفريقيا تعمل على تقوية اقتصادها وانعاشه من خلال المؤشرات المعتمدة ومن خلال مساهمتها في الناتج الاجمالي العالمي بنسبة 0.7%

ثانيا. البنية العسكرية:

تمتلك جمهورية جنوب إفريقيا واحد من أكبر الجيوش الإفريقية وأكثرها تنظيما وتسليحا في منطقة الجنوب الإفريقي، الأمر الذي يؤهلها لتلعب دور إقليمي فاعل في مهام حفظ السلام وفرضه عند اللزوم [1]

وتعتبر مسألة الإنفاق العسكري ضرورية في تقييم قوة الدولة عسكريا واهتماماتها، خاصة نسبة الإنفاق من الميزانية المركزية للدولة، ويبن الشكل رقم (8) تطور ميزانية الأنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية جنوب إفريقيا والشكل رقم (9) نسب تطور الإنفاق العسكري من الميزانية المركزية للحكومة من سنة 1990 إلى غاية 2016 بالدولار كالتالي:

اللشكل رقم (11) نسب الأنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي 1990-2016

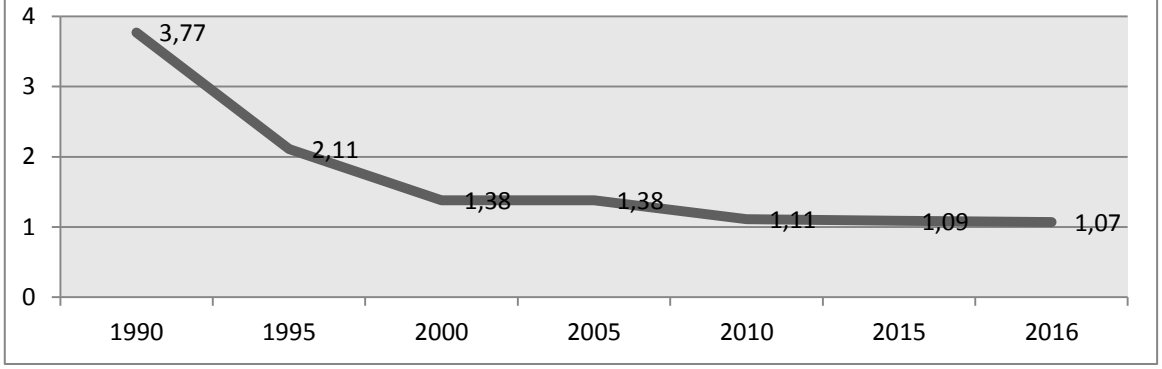

المصدر:

باسكال لريغو، مرجع سابق. ص. 85-95.

الشكل رقم (12) الإنفاق العسكري من انفاق الحكومة المركزية 1990-2016

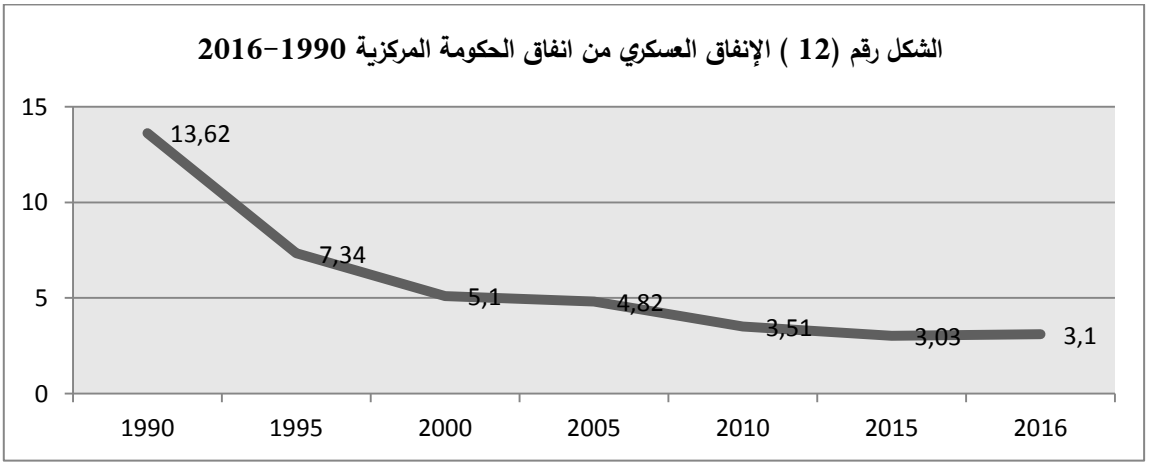

المصدر:

باسكال لريغو، مرجع سابق. ص. 85-95.

[1] باسكال لريغو، مرجع سابق. ص. 85-95.

من خلال الشكلين نلاحظ أن الدولة بعد أن كانت تهتم بمسألة الانفاق العسكري إذ كانت نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته 3.77% سنة 1990 لينخفض سنة 2016 ليصل ما قدره 1.7%، أيضا نسبة الانفاق العسكري من انفاق الحكومة المركزية قد انخفض من 13% سنة 1990 إلى ما نسبته 3.1 % سنة 2016، إن دل هذا على شيء فإنه يدل على التوجه الدولة لتعزيز قوتها الاقتصادية من جهة أيضا يدل على استقرار الدولة مما أصبحت ليت بحاجة للإنفاق العسكري مثل ماكنت سابقا أي فترة سياسة التمييز العنصري وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي انعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والعسكري في جمهورية جنوب إفريقيا، والدليل على ذلك يبين الجدول الموالي الانفاق العسكري بالعملة المحلية وبالدولار أي الميزانية التي كانت مخصصة له انخفضت.

الجدول رقم (16) الانفاق العسكري بالعملة المحلية

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2004
جنوب إفريقيا	مليون راند	20201	23511	23819	25180	27801	31324	30442	34331	37889	40243

المصدر:

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق.

الجدول رقم (17) الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي الثابت 2004-2013 والجاري لسنة 2013

البلد	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	بالسعر 2013 الجاري للسنة
جنوب إفريقيا	4190	4092	4593	4487	4396	4602	4594	4834	4894	4108	4594

المصدر:

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مرجع سابق.

عموما جمهورية جنوب إفريقية ضمن إقليم جنوب الصحراء الكبرى لا تعبر صراحة على طموحها الاقليمي، ذلك لما يميز الحذر الشديد لصانعي السياسة فيها، انطلاقا من الخلفية التاريخية لمشكلة التمييز العنصري، مع انها ضمنيا تعد جنوب إفريقيا لاعب مهم في اقليمها لما قدمته في العديد من المرات من خلال عمليات التعاون متعددة الأطراف في اطار الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (**SACU**)*

*__الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية:__ Southern African Custom Union أو اختصارا: SACU اتحاد جمركي يجمع خمس دول من أفريقيا الجنوبية، تأسس في العام 1910 ويضم كل من : جنوب أفريقيا، بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا وسوازيلاند. وهذا الاتحاد هو أقدم اتحاد جمركي لا زال يعمل في العالم.

والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (**SADC**)* على المستوى الإقليمي الفرعي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (**NEPAD**) على المستوى القاري، وفي قضايا الأمن والدفاع الإقليمين كذلك من خلال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي.

تلعب جنوب أفريقيا دوراً بارزاً في تطبيق منهج أفريقي كامل لحل النزاعات من خلال الاتحاد الأفريقي، بما أن تهديدات الفوضى تشكل تهديداً لسلامتها، وقد تعيق تواجدها الاقتصادي المتزايد في القارة، فقد اضطرت جمهورية جنوب إفريقيا بشكل متزايد للعب دور مهم في حفظ السلام داخل الاتحاد الأفريقي، وكان اهتمامها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي الذي كان الاستعداد والقدرة على توفير قوات حفظ السلام أحد السبل لإظهار أنه يمكن أن يتحمل هذا النوع من المسؤوليات الدولية وفوق كل المسؤوليات الإقليمية المرتبطة بلعب دور بارز في الأمم المتحدة. وبدأت عمليات الانتشار الرئيسية عندما أرسلت جنوب إفريقيا 651 جنديا إلى بوروندي في عام 2002 و 1268 إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2003، وفي الوقت الحالي، تساهم قوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا (SANDF) في حوالي 3400 جندي في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في القارة الأفريقية.

بكل المعايير السابقة تعتبر جنوب إفريقيا قوة صاعدة ذات طموح لتجسد صوت الدول العالم ثالثية وترتقي بمكانتها الدولية من خلال تفاعلاتها بناء على قدراتها المادية باعتبارها أكبر وأكفأ اقتصاد في أفريقيا.

* **تجمع تنمية الجنوب الإفريقي** أو ما يعرف بـ "**SADC**": تجمع اقتصادي أفريقي لعبت الأوضاع السياسية عاملًا قويًا في تأسيسه؛ بسبب النظام العنصري الذي كان حاكمًا –آنذاك– لدولة جنوب أفريقيا، وتواكبت فكرة تأسيسه مع فترة تصاعد حركات التحرر الأفريقية ونيل معظم الدول الأفريقية لاستقلالها من المستعمر الأوروبي.

المبحث الرابع: مؤشرات نحو تحول القوة في الدول (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا)

بناء على تعدد مناهج قياس القوة، وتعقيد وصعوبة عملية القياس في حد ذاتها كما سبق وذكرنا ذلك في الشق النظري، فإن في هذا المبحث يتم التطرق إلى تقييم مقدرات القوة للدول الصاعدة حالة الدراسة انطلاقا من مناهج قياس قوة الدولة التي قدمها الباحثين؛ وذلك بتبني عناصر القوة التي اعتمد عليها، لأن حساب قوة الدولة يضمن دقة أكثر للمفاهيم خاصة مفهوم صعود القوى الذي هو موضوع الدراسة، وكما سبق القول ونظرا لتعقيد عملية حساب القوة وخاصة في تقويم بعض العناصر وتقديمها في شكل أرقام فإننا لا نقوم في هذه الدراسة بحساب قوة الدول حالات المقارنة وإنما نعتمد على تقييم مقدرات قوتهم بناء على ما قدمته مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية العالمي، وبما أن موضوع دراسة يتعلق باستراتيجيات القوى الصاعدة في تحقيق الأمن الطاقوي فإن تركيز البحث يكون على القوة المادية لهذه الدول، وبالضبط الاعتماد على العناصر التي قدم راي كلاين عام 1980 إذ يرى أن القوة الشاملة للدولة هي الكتلة الحرجة+ القدرة الاقتصادية+ القدرة العسكرية× (الاستراتيجية القومية + الإرادة الوطنية)[1]، أي يرى كلاين العوامل المادية ضرب العوامل غير المادية هي محصلة قوة الدولة، ويعطي راي كلاين أهمية لسكان والمساحة في اصطلاح أطلق عليه الكتلة الحرجة، وفي المطالب الثلاثة بهذا المبحث فإنه يتم تقييم عناصر القوة التي قدمها كلاين على مقدرات القوة لكل من جمهورية الهند جمهورية البرازيل، جمهورية جنوب إفريقيا كالتالي:

المطلب الأول: مقومات صعود جمهورية الهند

المطلب الثاني: مقومات صعود جمهورية البرازيل الاتحادية

المطلب الثالث: مقومات صعود جمهورية جنوب افريقيا

المطلب الأول: مقومات صعود جمهورية الهند

إن لعوامل قوة الدولة دور كبير في تحديد مكانتها على الساحة الدولية، وتحديد مدى اعتبارها قوة صاعدة، والهند على غرار دول العالم لها إمكانيات مادية ومعنوية معتبرة انطلاقا من المباحث السابقة في تقدير قوة جمهورية كإحدى حالات الدراسة.

انطلاقا من مصطلح الكتلة الحيوية التي اعطاها كلاين أهمية في قوة الدولة نجد أن جمهورية الهند من هذا المعيار تعتبر قوة يؤهلها هذا العنصر لأن تكون صاعدة، فجمهورية الهند تحتل موقع استراتيجي متميز على خريطة العالم، تتربع الهند على مساحة قدرها حوالي 3 ملايين كيلومتر مربع مما جعلها تنفتح على أهم الممرات البحرية التي تمر عبرها ثروات عالمية كبيرة، من جهة خليج البنغال ومن جهة ثانية المحيط الهندي، وبحر العرب ، وتبلغ حدودها 16000 كيلومتر ، مما جعل الجزء الأكبر منها سواحل

[1] محمد عصام أكبر خوجة، مرجع سابق، ص. 26

ذات أهمية استراتيجية في التجارة والنقل العالمي؛ وبهذا الهند قوة جيوبوليتيكية بارزة تجعل منها قوة مستقبلية صاعدة.

وفي الشق الثاني من الكتلة الحيوية هو أهمية السكان، إذ يمثل العامل الديموغرافي في الهند وزنا جوهريا في قوتها، إذ يوفر عنصر السكان في الهند العمالة اللازمة لإدارة شؤونها، وكذلك يوفر لها جيشا قويا اعتبرت الهند ثالث جيش في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتبعا للمقولات التقليدية. فإنه كلما زاد حجم السكان (وقلت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة عموما.

وبناء على الاستراتيجية القومية و الإرادة الوطنية، نجد أن جمهورية الهند على الرغم من التعدد في المجتمع نجد إن الإرادة الشعبية كلها تعمل لقيم واحدة وهي الاستراتيجية القومية لتقدم الهند بأتباع نموذج علماني كهوية قومية لكل الهنود، وقد تجاوزت القيم الهندية الحدود الجغرافية لجمهورية الهند، بل وصلت إلى محاولة أن تكون الناطق الرسمي باسم دول العالم الثالث، إذ ظهرت بمظهر المدافع عن حقوق دول الجنوب خاصة في المحافل الدولية خاصة بالمطالبة بمقعد دائم بمجلس الأمن أيضا في مؤتمر **كانكون** الوزاري، حيث نجحت الهند في إفشاله بسبب عدم تقديم دول الغربية لتنازلات العمل الزراعي، وبهذا الصدد الهند تتبنى استراتيجية الاندماج الانتقائي في التجارة العالمية.[1]

أما بشأن القوة الاقتصادية، لا تعتبر دولة ما صاعدة إلا إذا اكتسبت قوة اقتصادية معتبرة، وتعد العند من بين الدول التي حققت تقدما ملحوظا في بنيتها الاقتصادية، ومن منطلق قياس القوة الاقتصادية وبالاعتماد على مؤشر نصيب الفرد وفق للقدرة الشرائية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي، أيضا مؤشرات تطور الاقتصاد الهندي من سنة 1990 إلى غاية 2016 نجد أن جمهورية الهند حققت مكانة اقتصادية دولية استمدتها من مواردها الاقتصادية من جهة وإرادة شعبها سياسيا واقتصاديا على المضي قدما، إذ كل هذا يعبر عن مدى قوتها وترتيبها في سلم القوى الدولي، على الرغم من التحديات التي تواجهها.

عسكريا وحسب عنصر الإنفاق العسكري وحجم القوات المسلحة الهند دولة قوية عسكريا على المستوى الإقليم، فالإضافة إلى أنها قوة نووية فإنها ثالث جيش بالعالم من حيث التعداد.

ويعد العامل التكنولوجي أهم عامل داعم للقوة الهندية، إذ استطاعت الهند الدخول في عمق الثورة الصناعية الثالثة وهي ثورة المعلومات من خلال الأعداد الهائلة للفنيين والتكنولوجيين وشركات التكنولوجيا المعلومات، إذ تعد الهند ثاني أكبر تجمع من العلماء والمهندسين فتوجد بها 380 جامعة إضافة إلى مراكز البحث، إذ ينظم إليها كل عام 2.5 مليون خريج جامعة كقوة عمل، ويعد التطور في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات من ابرز معايير القوة في العالم التي ساهمت هذا العامل في التطور

[1] عبد الرحمان عبد العال، "الهند... مقومات الصعود وتحولات السياسية الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**"، عدد 167، 2007، ص. 108-115.

الاقتصادي للهند، إضافة إلى مساعدة هذا التطور التكنولوجي على تقدمها في مجال الصواريخ وتكنولوجيا الأقمار الصناعية، لم يتم توظيفه عسكريا إلا أنه تم التحكم بمهام الاستطلاع والسيطرة ودعم برنامج الصواريخ الباليستية، كما أنها بفضل التطور التكنولوجي أصبحت الهند خامس دولة تصل إلى المدار القمري بمساعدة أمريكية و أوروبية، الهند قوة تكنولوجية عالمية بكل المعايير.[1]

المطلب الثاني: مقومات جمهورية البرازيل الاتحادية

تعد البرازيل خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 8.5 مليون كم2، أي ما يقرب من نصف مساحة أمريكا الجنوبية، هذه المساحة الشاسعة أضفت ميزة على البرازيل لتساعدها لأن تصبح قوة صاعدة في ظرف وجيز، إذ مثل التنوع الطوبوغرافي للتضاريس في البرازيل مورد هام للعديد من الثروات ساهمت إيجابا في تقدم البرازيل في الترتيب الدولي للقوة.

أما على المستوى الديموغرافي تحتل البرازيل المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث عدد السكان فيقدر عدد السكان البرازيل حوالي 200 مليون نسمة، فعلى الرغم من تنوع العرقي في البرازيل إلا أنها تعتبر مثال للتعايش بين أجناسها مما دفع بالشعب لتعاون في سبيل التقدم، كما يحدد العامل الديموغرافي قوة الدولة سواء عسكريا أو اقتصاديا كما وسبق الذكر.[2]

اقتصاديا وبناء على مؤشرات التطور الاقتصادي من 1990 إلى غاية 2016 وبالاعتماد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد وفق للقدرة الشرائية، تعتبر البرازيل قوة اقتصادية عالمية، إذ بفضل سياستها لإصلاحية في مجال الاقتصاد أصبحت البرازيل من بين عشرين اقتصاد عالمي، وبناء على تعريف القوة الاقتصادية التي تعني امتلاك الدولة للمقومات الاقتصادية الأساسية لنموها وتطورها سواء من الناحية التجارية، أو الصناعية، أو حتى على الصعيد الزراعي، أو على صعيد استغلال الثروات والمقدرات الطبيعية فيها، مما يُحقق لها الاكتفاء الذاتي، ويُحسن المستوى المعيشي للأفراد، ويحقق الرفاه الاقتصادي، ويرفع مستوى الدخل الفردي والقومي كذلك، إلى جانب إمكانية الاستثمار خارج البلاد والمساهمة في حجم الإنتاج في السوق العالمي، وتحقيق مفهوم القوة السياسية، وحجز المكانة الاعتبارية بين الدول.[3]

والبرازيل من بين الدول التي وفرت لها مساحتها ثروات طبيعية هائلة، بفضل السياسات الإصلاحية للحكومة حققت البرازيل نمو اقتصادي معتبر وطفرة نوعية في مجال التصنيع خاصة عندما فتحت الباب

---

[1] يونس مؤيد يونس، مرجع سابق، ص. 130.

[2] محمد عبد الله يونس، البرازيل: قطب دولي جديد في 15 ماي 2018 على الساعة 19:08 على الرابط:
https://archive.islamonline.net/?p=432

[3] فاطمة مشعلة، القوة الاقتصادية في العالم،2017/03/14 على الساعة 22:45 على الرابط:
http://mawdoo3.com/

للمستثمرين، إلى أن أصبحت جنة المستثمرين، أو كما تسمى بأرض المستقبل قوتها الاقتصادية أهلتها لتحز مكانة في سلم ترتيب القوى الدولية.

عسكريا البرازيل دولة تولي أهمية للإنفاق العسكري وتطوير قوتها العسكرية على غرار بقية دول العالم الطموحة إلى مكانة دولية تسعى من خلالها النفوذ إلى مناطق تمثل مصالح استراتيجية لصناعتها واقتصادها.

المطلب الثالث: مقومات جمهورية جنوب إفريقيا.

تحتل دولة جمهورية جنوب إفريقيا موقعا استراتيجيا مهما على الخريطة العالمية، فبالإضافة على إطلالتها البحرية الواسعة على المحيطين الهندي شرقا وجنوبا، والأطلسي غربا، ولقد ساعدت هذه الجغرافيا الحيوية على نشاط السكان وتعدادهم، هذه الميزة التي وفرت لها يد عاملة مؤهلة على مستويات عدة من النشاطات الاقتصادية، جعلت هذه الأرضية الخاصة جمهورية جنوب إفريقيا من بين الدول الرائدة في العديد من الثروات ذات الأهمية العالمية خاصة الذهب، بفضل موقعها الاستراتيجي أصبحت جمهورية جنوب إفريقيا قوة جيوبوليتيكية مؤهلة لأن تصبح قوة صاعدة دوليا.

سياسيا على الرغم من سنوات المعاناة التي تعرضت لها جمهورية إفريقيا خاصة سياسية التمييز العنصري إلا أن هذه الدولة تعتبر نموذجا عالميا يحتذى به في المصالحة والتعايش التي اكتسبت قوتها من الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة في فترة التسعينات .

اقتصاديا جمهورية جنوب إفريقيا استغلت ثرواتها لتطوير اقتصادها ومحاولة تجاوز التحديات التي تواجهها، فبفضل توفر جنوب إفريقيا على ثروة معدنية كبيرة ساهمت تجارة التعدين في قوتها الاقتصادية وأصبحت الاقتصاد الأول إفريقيا، مما جعلها قوة اقتصاديا تطمح لمكانة دوليا.

عسكريا جمهورية جنوب إفريقيا تعتبر من الأكثر الجيوش الإفريقية تنظيما يعول عليه في حفظ السلام وفرضه بالمنطقة، وبهذا هي قوة عسكرية إقليمية؛ هذا كان من منطلق تحليل مسألة الإنفاق العسكرية بجمهورية جنوب إفريقيا.

خلاصة الفصل الثاني: مقارنة بين القوى الثلاث من خلال ممارسة نفوذها

إن القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها فمفهوم القوة شامل يستند إلى مجموعة من العوامل ومنها العوامل الاقتصادية وسياسية وعسكرية وبشرية تؤثر في بعضها البعض وتعد من العوامل التي تلعب دور كبير في عملية الصعود من جهة وأيضا حتى تصبح قوة الدولة فعليا يجب أن يكون لها تأثر ونفوذ في الواقع، خاصة في حالة مواجهة التحديات التي قد تعيق صعودها وإحرازها مكانة دولية.

يمكن تعريف الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا كقوى صاعدة تؤكد على هيمنتها في المناطق المحصورة جغرافياً ودورها كصانعي سلام إقليميين من خلال القوة التي تمتلكها الدول الثلاث سواء القوة الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية أو الثقافية أو حتى الاجتماعية، وذلك لإبراز مدى قوتها ونفوذها على المستوى العالمي، ووفقا لهذه القدرات يحدد السلوك الخارجي لهذه الدول سواء اقليميا أو سلوكها الدولي.

اعتماد على منطلق المقارنة بين القوى الثلاث من خلال سلوكها الاقليمي والدولي المدعوم بقدراتها المادية الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا كل منها لها دبلوماسية صاعدة ذات أصوات مسموعة في المحافل الدولية، فكل الدول الثلاث هي لا تسعى لأن تغير الوضع القائم في النظام الدولي مباشرة لكنها لا تريد أن تصنف مع البقية.

من ناحية أخرى لدى البرازيل وجنوب إفريقيا وجهة نظر مشتركة فيما يخص مسألة نزع السلاح بعد التخلي عن برامج الأسلحة النووية لكل منهما،[1] وهذا يضع دولة الهند مقابل البرازيل وجنوب إفريقيا في نقطة مفارقة، فالهند النووية لها وجهة نظر مختلفة حول موضوع نزع السلاح فهي دولة غير موقعة على معاهدة **نزع السلاح** إضافة إلى استعدادها الدائم لتدخلها في إقليمها متى استدعت المصلحة القومية الهندية خاصة في ظل التحدي الباكستاني على عدة اصعدة.

ختاما تدرك كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا أنها لا تستطيع المنافسة مع القوى العظمى المهيمنة لذلك يستند سلوكهم الدولي ليس على قوتهم المادية فقط بل على نفوذ دبلوماسية الدول الثلاث من اجل لفت الانتباه إلى مكانتهم الدولية.

[1] Daniel Flemes, Op., Cit., P. 09.

الفصل الثالث: الأمن الطاقوي في الدول الصاعدة: المقدرات والاستراتيجيات.

المبحث الأول: رهان الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الهندية.

المطلب الأول: مصادر الطاقة الهندية

المطلب الثاني : تحديات الأمن الطاقوي الهندي

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الوطنية الهندية:

المبحث الثاني: أهمية البعد الطاقوي في القضايا الأمنية البرازيلية.

المطلب الأول: الامكانيات الطاقوية في البرازيل

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه الأمن الطاقوي في البرازيل

المطلب الثالث: خطوات العمل على تحقيق أمن الطاقة في البرازيل

المبحث الثالث: محركات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا.

المطلب الأول: تحليل الوضع الطاقوي بجنوب إفريقيا

المطلب الثاني: تحديات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا:

المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

المبحث الرابع: الأمن الطاقوي في عالم متعدد القوى.

المطلب الأول: ترتيبات سوق الطاقة عالميا

المطلب الثاني: الطاقة و وتحدي الممرات البحرية

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي من منطلق شبكة الطاقة العالمية

يشمل مناقشة مفهوم الأمن الطاقوي، موجة معقدة من فهم السياسات، إنه يتطلب فهم الطلب على الطاقة، وإمدادات الطاقة، العلاقات الوطنية من جهة والعلاقات الدولية من جهة ثانية، كما يتطلب الأمر النظر إلى الطاقة بطريقة متكاملة بسبب التنافس بين مختلف أشكال مصادر الطاقة الأولية وشركات الطاقة المختلفة، من الأسهل بالنسبة لمعظم الاقتصادات أن تنظر إلى الأمن الطاقوي من بعد واحد، وهو أمر يركز أساسا على العرض، **لكن الأمن الطاقوي له جوانب عديدة، ولا يمكن تحقيق الأمن الطاقوي على المدى القصير والطويل إلا إذا تم النظر إليه استراتيجيا** من وجهات نظر مختلفة؛ وتتراوح وجهات النظر هذه من فهم واختيار الاستراتيجيات الصناعية والتطويرية المناسبة، واستراتيجيات النمو، وخطط التخطيط المكاني واستراتيجيات النقل والمعايير، والتكنولوجيات، والشركاء، وخيارات إمدادات الطاقة وغيرها، من هذا يعالج في ظل الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: رهان الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الهندية

المبحث الثاني: أهمية البعد الطاقوي في القضايا الأمنية البرازيلية

المبحث الثالث: محركات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

المبحث الرابع: الأمن الطاقوي في عالم متعدد القوى

المبحث الأول: رهان الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الهندية

إن تحقيق الطموحات السياسية للقوى الصاعدة الراغبة في أخذ مكانة ضمن الساحة العالمية، مرهون بمدى قدرتها على تطوير بنيتها التحتية الاقتصادية لتتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي، ولتوفير الموارد اللازمة لممارسة مسؤولياتها المحلية والإقليمية والدولية وهذا الأمر مرهون بدوره بمدى قدرة هذه الدول على تأمين الموارد الطاقوية اللازمة لضمان استمرار نموها الاقتصادي.

فالأمن الطاقوي لم يعد مجرد شعار جغرافي بل هو حقيقة لا جدال فيها للتنمية الاقتصادية الحيوية في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن كل دولة تحاول تطوير استراتيجيتها الخاصة لمعالجة هذه المشكلة، إلا أن هناك إدراكًا متزايدًا للحاجة إلى معالجة الأمن الطاقوي من منظور ترابطي.

ويعود الطلب المرتفع على الطاقة في الهند إلى النمو الاقتصادي والسكاني المتزايد، ولتلبية التطلعات المتزايدة لجمهورية الهند، عليها مواجهة التحديات الكبرى لضمان إمدادات طاقة موثوقة ومستدامة وذات أسعار معقولة، ولتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الهند عمدت الحكومة على صياغة العديد من الخطط والاستراتيجيات على مدى عقود، وفي هذا المبحث يتم معالجة الأمن الطاقوي في الهند انطلاقا من فهم تحديات الطاقة لبناء خطط واستراتيجيات كما يلي:

المطلب الأول: مصادر الطاقة الهندية
المطلب الثاني: تحديات الأمن الطاقوي الهندي
المطلب الثالث: الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الهندية

المطلب الأول: مصادر الطاقة الهندية

رغبة منها في أن تكون مستقلة طاقويا تسعى الهند إلى تنويع مصادر الإمداد لتقليل اعتمادها على الطاقة من الخارج، انطلاقا من التركيبة السكانية والنمو الاقتصادي فإن احتياجات الهند من الطاقة تتزايد باطراد؛[1]حيث يتم توفيرها بالكامل تقريباً من الخارج، لأن انتاج التنقيب المحلي في الهند قليل نسبياً، أما تلك التي يتم استغلالها حاليًا، في بومباي العليا في حقول النفط وحقول النفط في ولاية أسام، فهي قديمة على الرغم من الآمال في أن كميات كبيرة من غاز حوض كريشنا – جودافاري قد تصبح متاحة، بالنهاية لا توجد احتمالات قريبة الأجل في أن تصبح الهند أقل اعتمادا على النفط والغاز المستورد.[2]

[1] Alexandre Chennevast and Others , ' L'Inde Puissance Rayonnante ', at 15/12/2017at 22:00, see on in the link: **www.infoguerre.fr/documents/inde_puissance_rayonnante.pdf**

[2]Asia Centre Centrasia.eu, 'Sécurité énergétique en Chine et en Inde', **Research Paper**, Asia Centre Centrasia.eu, April 2014, P. 01-14.

أولا. وضعية إنتاج واستهلاك الطاقة في الهند:

تبرز الهند اليوم كعملاق طاقوي جديد على الساحة العالمية، فباعتبارها احد الاقتصاديات الصاعدة واحدة مما بات يعرف بدول البريكس، وهي الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والتي يزداد تأثيرها عالميا وتتمثل في البرازيل روسيا الهند الصين وجنوب أفريقيا، أصبحت الهند ضمن الدول التي يؤثر استهلاكها المتزايد للموارد الطاقوية على ازدياد معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة.

بسبب تضافر عدد من العوامل المؤثرة مثل النمو الاقتصادي و تغير نمط المعيشة وعوامل أخرى تزايد استهلاك الطاقة في الهند وتزايد معه الاهتمام بهذا المجال...، فخلال العشريتين الماضيتين تزايدت التحديات في وجه سياسة الطاقة الهندية، وتبرز هنا قوتين رئيسيتين تهيمن على القرارات في سياسة البلاد الطاقوية وتتضح تحديات جادة في وجه صناع القرار؛ يتعلق الأمر هنا بعاملي: الطاقة والنمو من جهة، والطاقة والفقر من جهة ثانية، ففيما يخص **العامل الأول** فهو يطرح إشكاليات تخص الحاجة لتوفير طاقة تجارية كافية لتحريك عجلة النمو، والحد من الاستهلاك غير العقلاني، وتحسين قدرة البلاد على التعامل مع الأسعار، أما **العامل الثاني** فيفرض على الهند ضغوطات ناتجة عن عدم المساواة الكبيرة في استهلاك الطاقة، والحاجة لتسيير عملية الانتقال من مصادر الوقود التقليدية إلى مصادر أخرى أنظف وتوفير الحاجيات الطاقوية اللازمة للحد من الفقر وتوفير الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة للمواطنين.[1]

ما تملك الهند من مصادر طاقوية محلية لا تكفي لتلبية حاجات أمة طموحة لريادة العالمية، إذ يعد التحدي الطاقوي من أكبر المشكلات التي تواجه جمهورية الهند؛ حيث تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية سنة 2014 أن استهلاك الوقود الأحفوري (الوقود الأحفوري يشمل الفحم، النفط، الغاز الطبيعي) في الهند في تزايد مستمر؛ النسب يبينها الشكل التالي حيث نمو استهلاك الهند من الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي منذ 1990 إلى غاية 2014.

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص. 211.

الشكل رقم (13) استهلاك الهند من طاقة الوقود الأحفوري 1990-2014

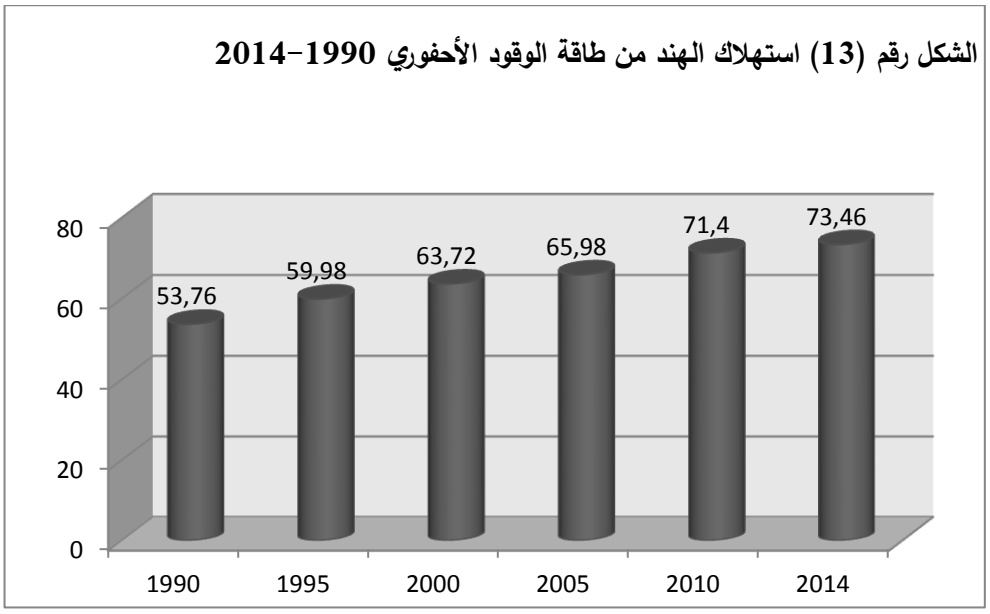

المصدر:

" بيانات من وكالة الطاقة الدولية "، تاريخ الاقتباس 02 ماي 2018 على الساعة 17:15على الرابط:

http://www.iea.org/stats/index.asp

من الشكل رقم (13) يعد استهلاك طاقة الوقود الأحفوري التي لاتزال المصادر الرئيسية للطاقة عالميا في تزايد مستمر في الهند بعدما كانت سنة 1990 53.76 % وصلت سنة 2014 إلى 73.46 %، تعد الهند اليوم في المرتبة الرابعة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم، باستحواذها على ما نسبته 3.7% من الاستهلاك العالمي ومن المتوقع ان يتضاعف إجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين بحلول عام 2030، جل هذا الاستهلاك مصدره الاستيراد إلا فيما يتعلق بالفحم التي تعتبر الهندي دولة ذات احتياطي كبير.

ثانيا. الجوانب المحلية في مصادر الطاقة الهندية:

وبالحديث عن مصادر الطاقة الرئيسية إذ تعتبر الهند محدودة الانتاج من هذه المواد الحيوية ذات أبعاد متعددة؛ إذ يمثل الفحم أكبر مصدر للطاقة في الهند حيث تملك حوالي 60 مليار طن من احتياطات الفحم حسب احصاءات 2012،[1] لكن استهلاكها المتزايد الذي بلغ حوالي 600 مليون طن سنويا هذه الأرقام تجعل الهند الخامسة عالميا من حيث الاحتياطات ومقابل ذلك الثالثة عالميا من حيث الاستهلاك.

أما فيما يخص إنتاج النفط ومشتقاته؛ في الهند أول اكتشاف للنفط كان سنة 1867 في ولاية أسام بعد حوالي عقد من اكتشاف النفط في الولايات المتحد الأمريكية، بعد استقلال الهند تشكلت وزارة البترول

[1] Raymond E. Vickery, Jr. **India Energy the Struggle for Power**, (Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2014), P. 15-28.

والغاز الطبيعي لتنظيم الطاقة في الهند من حيث الإنتاج والتكرير والتوزيع والتسويق والاستيراد والتصدير بقي الانتاج الهندي للنفط ضئيل جدا إلى غاية 1974 أين تم اكتشاف حقول جديدة في ما يعرف اليوم بمدينة بومباي يقدر انتاج النفط في الهند حسب احصاءات 2012 بـ 2016 مليون طن في حين يقدر الاستهلاك الهندي لنفط حسب احصاءات نفس السنة بـ 845 مليون طن سنويا، مما يدل على أن 80 % من الاستهلاك النفطي في الهند يأتي من الخارج،[1] وبالتالي الهند تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث الاستهلاك والاستيراد لنفط.

وعلى خلفية مصادر الطاقة في الهند يشكل الغاز الطبيعي مصدر أخر مهم من مصادر الطاقة في الهند؛ إذ تعترف الهند بالفجوة الكبيرة بين الحاجة للغاز الطبعي من أجل توفير الطاقة الكهربائية وبين الانتاج المحلي أي أن الهند تعاني من عجز في هذه المادة قدر حوالي 65 %، يقدر انتاج الهند للغاز الطبيعي حوالي 6% بريا في حقول بومباي وحوالي 24% بحريا موزعة بين حوض كريشنا وجودافاري بخليج البنغال لكن هذا لا يلبي استهلاكها في تلبي احتياجاتها من الاستيراد.[2]

ثالثا. الجوانب الدولية لمصادر الطاقة الهندية:

ولقد أدت زيادة النمو الاقتصادي الهندي في العقد الماضي إلى زيادة احتياجاتها من الطاقة بشكل حاد، فالهند تحتل المرتبة الرابعة من حيث الطلب العالمي على البترول، وتسد حوالي 70% من احتياجاتها من الاستيراد الخارجي.

تكمن مصالح الهند الطاقوية بعيدة المدى في تكوين تحالفات وشراكات ثنائية وإقليمية وعالمية ويمتد التعاون بين الأطراف في قيام كل طرف بالتنقيب في أراضي الطرف الآخر إضافة إلى تبادل الخبرات والإمكانات في مجالات البحوث والتطوير والتقانة ومعايير السلامة والتدريب، ويمكن البحث في هذا العنصر على المصادر الطاقوية للهند بالخارج من خلال علاقاتها الدولية في هذا المجال كالآتي:

1. **منطقة الخليج العربي:** تلبي منطقة الخليج العربي ثلثي حاجة الهند من النفط، وتعد السعودية كبرى مزودي الهند من النفط الخام؛ حيث تلبي 25% من احتياجاتها السنوية، وقد ارتبطت العلاقات الثنائية بين الهند و المملكة العربية السعودية فمن العلاقات التجارية إلى شراكة استراتيجية خاصة بعد زيارة الملك السعودي السابق عبد الله بن عبد العزيز للهند سنة 2006.[3]

إضافة للمملكة العربية السعودية تعد إيران شريك رئيسي للهند في مجال الطاقة في الخليج، فهي تحتل المرتبة الثالثة بين كبار مزودي الهند بالنفط بعد المملكة العربية السعودية ونيجيريا؛ حيث تتزود

---

[1] Raymond E. Vickery, Jr, Op., Cit., P. 28-45.

[2] Ibidem.

[3] أحمد تلميذ، " التنافس العالمي على موارد الطاقة: منظور هندي" ، في **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة، (**أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص. 381.

الهند من إيران بـ 2.5 مليون طن سنويا، هذا فيما يخص النفط أما بالنسبة لمسألة الغاز الطبيعي وقعت الهند في 2005 على اتفاق مع الشركة الإيرانية القومية لتصدير الغاز لنقل حوالي 7.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المكرر للهند سنويا على مدار 30عاما.

وبالحديث عن كيفية حصول الهند على الطاقة من المنطقة؛ تعتبر أنابيب النفط من أهم الوسائل التي تحصل عن طريقها الهند على النفط وهناك عدة مشاريع في هذا المجال التي دخلت الكثير منها حيز التنفيذ أهمها:

أ. **خط أنابيب قطر-باكستان-الهند:** يمكن لخط أنابيب غاز بطول 1،670 كم (أكثر من 1000 ميل) من حقل الشمال القطري الممتد عبر ميناء ديبا في الإمارات العربية المتحدة أن يجلب الغاز إلى كراتشي عبر طريق بحري من المفترض أن يكون خط الأنابيب مجديًا تقنياً وأنه سيتفوق على إيران كخيار بديل هو نقل الغاز الإيراني على طول الطريق إلى الهند عبر باكستان؛ حيث سيؤدي ذلك إلى خفض التكاليف وفتح سوق أكبر، ومع ذلك وبسبب الضعف المالي وعدم اليقين بشأن نمو الطلب في المستقبل يبدو أن باكستان أقل حماسًا بشأن المشروع.[1]

ب. **خط أنابيب إيران والهند:** هناك أربع طرق رئيسية لجلب الغاز من الخليج الفارسي إلى الهند:

- بعيدا عن الشاطئ، من الخليج الفارسي إلى خليج عمان والهند.
- على اليابسة وفي البحر، من إيران على طول الساحل الباكستاني إلى الهند.
- على الشاطئ، من محطة حقل الغاز الإيراني في أصالة إلى الحدود الباكستانية و من خلال باكستان إلى الهند.
- شحن الغاز الطبيعي المسال من إيران إلى الهند بواسطة الناقلات (البيانات الأولية لدراسات الجدوى الخاصة بخط أنابيب تحت البحر في الجرف الباكستاني أظهر عائقًا فنيًا كبيرًا عندما يصل خط الأنابيب إلى المنطقة التي يصب فيها نهر إندوس في بحر العرب، ومن المتوقع أن تكون التكلفة المتوقعة لنقل الغاز أعلى 4 مليار دولار من الطريق البري.)

إلا انه كانت هناك بعض المؤشرات الإيجابية في الماضي القريب فيما يتعلق ببناء خط أنابيب غاز بري من إيران إلى الهند عبر باكستان، وتؤكد باكستان للهند أنها لن تعطل إمدادات الغاز على سبيل المثال؛ ومع ذلك فعلى الرغم من أنه قد وجد أن خيار خط الأنابيب البري هو الأكثر نجاعة من الناحية الاقتصادية (3 مليارات دولار لنقل 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا بتكلفة تشغيل منخفضة)، هناك جوانب أمنية خطيرة للهند تحتاج إلى النظر فيها بشكل شامل، أشار الجانب الإيراني إلى اقتراحه بإنشاء كونسورتيوم دولي لتنفيذ المشروع لضمان ذلك ضمان توريد الغاز للهند.[2]

2. **إفريقيا:** تعد نيجيريا ثاني أكبر مزود للهند بالنفط الخام بعد المملكة العربية السعودية، إذ تلبي نحو 12 % من احتياجات البلاد السنوية، وتحققت أول مساهمة للهند بحصص نفطية في إفريقيا من

[1] Sajal Ghosh," Energy Security Issues-India", **Article in ResearchGate**, 2016, P. 01-27.
[2] Ibidem.

خلال الاستحواذ على حصة نسبتها 25% في شركة النيل الأعظم في السودان، التي تزود بنحو ثلاثة ملايين طن من النفط، ويبلغ مجموع استثمارات الهند في قطاع الهيدروكربونات في السودان بحوالي ملياري دولار أمريكي.[1]

3. **آسيا الوسطى:** لم يكن المدرك الهندي لوسط آسيا في السنوات العشر الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة واضحا جدا ومحدد الأبعاد والأهداف، لكن بعد تبلور التصورات ووسائل واستراتيجية الانخراط مع البيئة الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية والجيواقتصادية في أذهان القادة السياسيين اتجهت الهند لآسيا الوسطى لأهميتها لها.[2]

إذ تعد منطقة آسيا الوسطى من المناطق الغنية طاقويا عالميا حيث تقدر احتياطيات النفط والغاز المثبتة في منطقة بحر قزوين بحوالي 29 مليار برميل و 9.3 مليون متر مكعب على التوالي.[3]

الجدول رقم (17) موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى

	احتياطات النفط			احتياطات الغاز		
الدول	المؤكد	الممكن	المجموع	المؤكد	الممكن	المجموع
أذربيجان	3.6-11	27	31-38	0.3	1.0	1.3
كزخستان	10-16	85	95-101	1.5-2.4	2.5	4-4.9
تركمنستان	1.4-1.5	32	34	2.8-4.4	4.5	7.3-8.9
اوزبكستان	0.2-0.3	1	1	2.1-2.5	1	3.1-3.5
المجموع	15.4-29	163	178-191	6.7-9.6	9.3	16-18.9

المصدر:

Sajal Ghosh," Energy Security Issues-India", **Article in ResearchGate**, 2016, P. 01-27

ولحصول الهند على موارد نفطية من هذه المنطقة هناك مشروع خط أنابيب لنقل الطاقة حيث:

أ. **خط أنابيب تركمانستان- أفغانستان- باكستان- الهند:** إن خطوط الأنابيب التي يبلغ طولها 2000 كيلومتر والتي اقترحها في البداية يونوكال، ثم مصرف التنمية الآسيوي لاحقا، قابلة للحياة اقتصاديا وينبغي أن تصبح حقيقة بعد نهاية نظام طالبان في أفغانستان، وسيقوم خط انابيب أولي بطول 1400 كيلومتر بنقل الغاز من تركمانستان الى ملتيال في باكستان والذي يمكن تمديده لمسافة 600 كيلومتر الى نيودلهي، وتقدر تكلفة الغاز المنزلي بحوالي 2.4- 3 دولار لكل وحدة.[4]

[1] أحمد تلميذ، مرجع سابق، ص. 385.

[2] كاظم هاشم نعمة، السياسة الأسيوية: الهند في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة، (عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 603.

[3] Sajal Ghosh Op .Cit., P. 01-27.

[4] Ibidem.

ب. **أوزبكستان–تركمنستان–كازاخستان–روسيا–الصين–الهند:** لقد فكرت شركة **ONGC** في بناء خط أنابيب من شأنه أن ينشأ في روسيا وتمر عبر تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان، إلى كاشي في غرب الصين، ثم على طول خط وقف إطلاق النار العسكري مع الصين إلى نهر **Siachen** الجليدي في كشمير، ثم أخيرا إلى الهند؛ ومن المتوقع أن يدخل خط الأنابيب المقترح الهند من خلال لاداخ في كشمير أو هيماشال براديش قبل المضي قدما في دلهي.[1]

وبما أن الهند بحاجة ماسة لموارد الطاقة في آسيا الوسطى سعت لتعزيز علاقتها مع دول المنطقة في شتى المجالات لزيادة نفوذها بالمنطقة، وقد وقعت مع العديد من الدول عدة اتفاقيات في مجال الطاقة منذ 2006 مع طاجكستان، اتفاقات الطاقة التي تسمح للشركات الهندية بأن تستكشف مناطق محددة دون الحاجة إلى عطاءات للتوزيع المتساوي للعائدات في حالة الاكتشاف.[2]

4. العلاقة مع روسيا: تعتبر علاقة الهند بروسيا تاريخيا وثيقة جدا في شتى المجالات إلا أنه في مجال الطاقة تعتبر اهم باعتبار روسيا من الدول المهمة في إنتاج الطاقة، حيث وقعت شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية، وهي شركة تابعة لشركة النفط والغاز الطبيعي **(ONGC)**، اتفاقية مع شركة روسنفت الروسية لشراء 20 % من أسهم مشروع سخالين، وبلغ إجمالي الاستثمار الهندي 2.8 مليار دولار، ووصل أول مصدر للطاقة من سخالين إلى الهند في ديسمبر 2006؛ حيث تحاول الهند تأمين وارداتها من الطاقة عن طريق الحصول على الودائع، في 25 يناير 2007 وقعت روسنفت و **CGSB** اتفاقية لإنشاء مجموعتي عمل مشتركتين لزيادة التعاون في مجال الطاقة بين البلدين.[3]

المطلب الثاني : تحديات الأمن الطاقوي الهندي

اعتماد الهند على 70 % من إمدادات الطاقة على الخارج هو الصورة المجملة للتحديات التي تشكل جوهر الدوافع الرئيسية للأمن الطاقوي في الهند، أول التحديات تبدأ من خلال مدى قدرة صانع القرار الهندي على الوصول إلى موارد الطاقة الرئيسية من جهة وأيضا مدى قدرته على تحمل التكاليف لتوفير الطاقة لجميع المواطنين من جهة أخرى؛ صانع القرار الهندي أمام تحديات متعددة الأبعاد إذ يبحث محليا في كيفية مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة نتيجة النمو السكاني الكبير؛ يبحث أيضا في كيفية تلبية كل حاجات النمو الاقتصادي السريع، ويبحث أيضا في المنافسة الإقليمية والدولية في استهلاك الموارد الرئيسية للطاقة أمام ارتفاع استهلاك بلاده وكيفية المواءمة مع انعكاسات هذا الاستهلاك على الجوانب البيئية والأمنية على حد سواء داخليا ودوليا، ويمكن تعداد التحديات التي تواجه الأمن الطاقوي الهندي من خلال عدة مستويات نجملها في عدة عناصر كالآتي:

---

[1] Sajal Ghosh Op. Cit., P. 01-27.
[2] Marc-André Billette, « Le Triangle Stratégique Chine -Russie -Inde: Possible Contrepoids à L'hégémonie Américaine? **», Mémoire**, (Universite Quebec a Monteral, 2008), P. 54-62.
[3] Ibid., P. 62-66.

أولا. الجوانب المحلية لتحديات الأمن الطاقوي في الهند:

يشكل نقص في عدم التنسيق المركزي بين مؤسسات قطاع الطاقة وإدارات ذات صلة أول تحدي إذ هناك خمسة أقسام بالهند مهتمة بمصادر الطاقة: الفحم، الكهرباء، النفط والغاز الطبيعي، الطاقات المتجددة، وقسم الطاقة الذرية، وبالإضافة إلى ذلك يتعين على الإدارات الأخرى التعامل مع قضايا الطاقة بطريقة أو بأخرى مثل إدارة البيئة أو وزارة المالية.[1]

كما يعتبر النظام الفيدرالي من المشاكل التي تقوض الأمن الطاقوي في البلد إذ هناك 28 ولاية بالإضافة إلى ذلك، هناك سبعة أقاليم تابعة للاتحاد، ذات حجم متواضع، بما في ذلك دلهي (إقليم العاصمة الوطنية) مع وضع معين، ويسكنها حوالي 16 مليون نسمة؛ هذه الأقاليم لديها أيضا شركات التوزيع من هيئاتها التنظيمية الخاصة ومن الواضح أن حكومات الولايات في خط المواجهة في حالة السخط الشعبي (النقص، السعر، وحتى الاحتجاجات ضد بعض عمليات التعدين أو الطاقة)[2] كل هذا يجعل من الحكومة المركزية قد تخطو خطوات متذبذبة ومحسوبة في بعض الحالات، بالإضافة إلى الدور المتزايد الأهمية للمدن الحضرية 2011؛ التي يمكن لبلدياتهم التأثير على اختيارات الطاقة المحددة.

أيضا مسألة تواجد قطاع الطاقة بين تدخل القطاعين العام والخاص والثقة المهزوزة بينهم إذ القطاع العام منذ الاستقلال إلى غاية عام 1990 يعتبر محتكر الكبير للقطاع، إلا أنه بعد الاصلاحات الاقتصادية دخل القطاع الخاص بقوة في مجال الطاقة .

على الرغم من التحديات المحلية هذه في جانب الهيكل أو غيره إلا أن المصلحة القومية للهند فوق كل اعتبار لهذا أكبر تحديات الأمن الطاقوي توجد خارج الحدود القومية للدولة.

ثانيا. الجوانب الإقليمية لتحديات الأمن الطاقوي في الهند:

يخلق التنافس الاقتصادي والاستراتيجي انعكاسات أمنية في شتى المجالات بما في ذلك مجال الطاقة، والهند على غرار دول العالم لها نظام إقليمي يتميز بالتعاون أحياناوالتنافس وربما الصراع أحايين أخرى وفي ما يلي يتم البحث في التحديات الإقليمية التي يمكن أن تواجه تحقيق الأمن الطاقوي للهند:

1. التوترات التقليدية بين الهند وباكستان، بالإضافة إلى الصراع مع كشمير، مصدرها بشكل خاص في حقيقة أن إسلام أباد تمنع الهند من الوصول إلى طرق التجارة والطاقة الهامة في آسيا الوسطى؛ هذا يطرح مشكلة متنامية للهند شيء من منظور إمدادات الطاقة، بالنظر إلى النمو احتياجات الطاقة السريعة للغاية، والبلاد هي دائما أكثر تعتمد على استيراد الطاقة، النفط والذي يمثل حاليا ربع استهلاك الطاقة الأولية، يأتي بالفعل70 % من الخارج، في المقام الأول من الخليج الفارسي، الحصة المستوردة يقدر

[1] Asia Centre Centrasia.eu, Op., Cit., PP. 01-14.
[2] Ibidem.

بحوالي 90%، ستكون آسيا الوسطى مصدراً بديلاً للطاقة ذات أهمية استثنائية للهند، و في انسجام مع مفهوم باكستان للعمق الاستراتيجي، إسلام آباد تحاول منذ سنوات توسيع نفوذها في أفغانستان من خلال دعمها طالبان الأفغانية والجماعات الإسلامية الأخرى، وقد استجابت الهند من خلال بناء علاقات وثيقة مع إيران، ونظام كرزاي في أفغانستان ودول آسيا الوسطى، وذلك بهدف تجاوز باكستان من خلال فتح طرق إمدادات بديلة والسماح بتسليم النفط عبر الموانئ الهندية. [1]

2. أما الصين التي تعد ثاني أسرع الأسواق استهلاكا للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي التحدي الأول إقليميا للهند والمنافس الأكبر لتحقيق الأمن الطاقوي في الهند، فالصين في العديد من المرات تعمل على اقصاء شركات النفط الهندية عن المنافسة في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فمثلا كانت الشركة الهندية تتهيأ لشراء حصة من النفط الانغولي وبعد قيام الحكومة الهندية بتأمين مبلغ 200 مليون دولار فقط من أجل تقديمها كقرض لأنغولا على أمل أن يساعد هذا على تأمين لشراء تلك الحصة، تدخلت الصين وقدمت قرضا بـ 2 مليار دولار للحكومة الانغولية، مما أدى بانهيار العرض الهندي.[2] كما تعمل الصين على التطويق التدريجي للهند، من خلال تطوير موانئ في المحيط الهندي والعمل على نشر قوة بحرية في المضايق والممرات التجارية مما يحد من حركة الهند ويزيد من قلقها أيضا من خلال توسيع نفوذها في الدول المجاورة للهند.[3]

3. أما التحدي الإقليمي الثالث للهند يعود إلى توتر العلاقات بين الهند وبنغلاديش السياسية، حيث تعارض بنغلاديش مشروع خط أنابيب بورما – بنغلاديش – الهند الذي سيزود الهند بالطاقة، وهنا لا تزال الهند تعاني من عدم الثقة بجيرانها اللذين يسعون غالبا لتسييس إمدادات الطاقة.[4]

ثالثا. الجوانب الدولية لتحديات الأمن الطاقوي في الهند:

وانطلاقا من اعتماد الهند على الاستيراد لتلبية حاجاتها الطاقوية والتي أغلبها تأتي من منطقة الخليج العربي وإفريقيا وكذلك من آسيا الوسط ومن مختلف بقاع الأرض، هذا ما يجعل كل ما يجري في مناطق إمدادات الطاقة للهند ينعكس مباشرة على الأمن الطاقوي في الهند وفيما يلي سيتم تناول كل التحديات التي يمكن ان تواجه تحقيق الأمن الطاقوي للهند خاصة تلك التحديات القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا باعتبارها الممول الرئيسي لدولة الهند طاقويا.

---

[1] Daniel Möckli, **L'inde: une Puissance Émergente Placée Devant de Grands Défis**, Politique de sécurité: analyses Center for Security Studies du CSS, N° 73, 2010, P. 01-05.

[2] نجم الدين عبد الله عباس، مستقبل التنافس الصيني – الهندي وأثره في العلاقات الإقليمية والدولية، **رسالة ماجستير**، (جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص. 40.

[3] S. Rajeev, 'India's Energy Security', **Working Paper**, IIMB. , NO. 305, 2010, P. 01-24.

[4] Elspeth Thomson, "Southeast Asia's Energy and Security Challenge", in the, Christopher Len Alvin Chew**, Energy and Security Cooperation in Asia Challenges and Prospects**, Institute for Security and Development Policy, 2009, P. 21-41.

تشكل مسألة الأمن في المناطق المنتجة للطاقة شأن مهم للدول المستهلكة على وجه الخصوص فمثلا منطقة الخليج العربي باعتبارها المصدر الرئيسي لتلبية حاجات الهند الطاقوية فكل ما يجري فيها ستؤثر مباشرة على مصالح الهند الاستراتيجية والأمنية، وباعتبار ايران ممول مهم بالنسبة للهند أيضا شكلت التوترات التي بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران عائق امام الهند من خلال مفاوضاتها حول خط انابيب الطاقة التي عرفت المفاوضات شكل حذر مع ايران.[1]

كما تمثل مسألة البيئة والتغيرات المناخية والضغط الدولي نتيجة ذلك، تحدي طاقوي للهند وذلك لارتباط الاستهلاك الكبير للطاقة بالبيئة والمناخ[2] الهند وباحتلالها المرتبة الرابعة عالميا في استهلاك الطاقة وايضا تعتمد اعتماد شبه كلي على الوقود الأحفوري وبالضبط الفحم والنفط اللذين يسببان انبعاثات الكربون وتلوث الهواء وتغيرات مناخية كبيرة، شككت تحديات اخرى للأمن الطاقوي خاصة مع ارتفاع تكلفة التوجه نحو طاقات متجددة نظيفة.

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الهندية:

يسعى صانع القرار الهندي إلى تحقيق الأمن الطاقوي لبلده مواجها التحديات على جميع الأصعدة باستراتيجية ينطلق فيها من منظوره للأمن الطاقوي.[3]

أولا. ظهور مفهوم الأمن الطاقوي في الهند: برزت الملامح الأولى حول ضرورة مفهوم الأمن الطاقوي في الهند في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، في سياق النمو الاقتصادي القوي، حيث استمر الطلب في الزيادة وكان العرض بالفعل تحت قيود خطيرة، وإدراكًا من القادة في الهند لمواردهم المحدودة في هذا المجال، بدأوا بالقلق من أن قطاع الطاقة سيواجه نقصًا متكررًا ويصبح عقبة أمام النمو الاقتصادي.

وفي الوقت ذاته كانت الدولة قد خفضت تقديرات احتياطاتها من الفحم في حين كان يعتقد أن لديها احتياطات قبل 200 عام، أشارت التقديرات الجديدة إلى فترة استحقاق تتراوح بين 30 و 35 سنة وهنا كان الشعور بأن استهلاك الفحم أربعة أضعاف بحلول عام 2030، من 500 مليون طن في عام 2006 إلى 2 مليار طن في عام 2030، أما فيما يتعلق بإنتاج الغاز فلم يكن الأمر أكثر طمأنة كانت البلاد تتوقع الكثير من حوض كريشنا جودافاري، الذي اكتشف في عام 2002 في ولاية اندرا براديش، ولكن بعد أن بلغ ذروته في عام 2010، انخفض الإنتاج بحدة، وفي هذا السياق بالتحديد، يهيمن عليه توقع احتياجات أكبر من أي وقت مضى والخوف من النقص.

---

[1] Elspeth Thomson, Op., Cit., P.21- 41.
[2] Devindar Kumar, "Securing India's Energy Future" **Research Paper**, Centre for Defence and Strategic Studies CDSS., 2012, P. 13.
[3] Asia Centre, Op. Cit., P. 01-14.

نظرا لهذه الظروف تم تعريف الأمن الطاقوي من قبل اللجنة للخطة في سياسة الطاقة المتكاملة لعام 2006 وهي: "**القدرة على ضمان إمدادات الطاقة الحيوية لجميع مواطنينا، قدرتها على الدفع، وتلبية مطالبها الحقيقية للحصول على طاقة نظيفة وسهلة الوصول لتلبية احتياجاتها المتنوعة وبأسعار تنافسية في جميع الأوقات وبمستوى محدد من الثقة، في ضوء الصدمات والاضطرابات التي يمكن توقعها بشكل معقول**[1]"

بالنسبة للهنود، فإن التحدي أكبر حيث أن الطاقة التجارية الخاصة بهم تعتمد هيكليا على الموارد الأحفورية، إذ يشكل أكبر ثلاث أنواع من الوقود الأحفوري ما يقرب من 92% من الطاقة التجارية الأساسية المستهلكة في عام 2011 (53% من الفحم، 29% من النفط و 10% من الغاز الطبيعي) ويتوقع تقرير سياسة الطاقة المتكاملة أن هؤلاء الثلاثة يجب أن توفر المصادر 73% على الأقل من الطاقة التجارية في 2030، ويمثل الشكل رقم (14) تشكيلة الطاقة الهندية كالآتي:

الشكل رقم(14) تشكيلة الطاقة في الهند سنة 2012

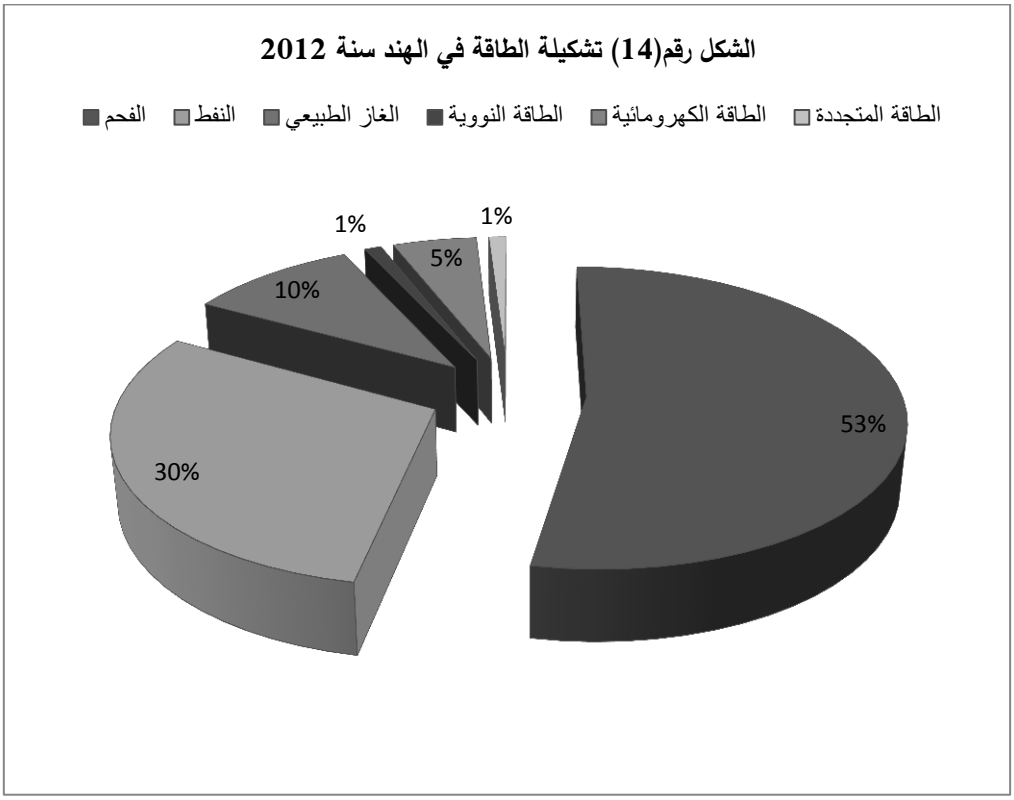

المصدر:

Asia Centre, « Sécurité Energétique en Inde : Quelle Stratégie », **Asia Centre**, 2013, P. 01-07.

ووفقا لشكل أعلاه إن الاستهلاك الطاقوي في الهند في ارتفاع مطرد، وهذا ما يجعل القادة والاستراتيجيين في الدولة التفكير في كيفية تحقيق الأمن الطاقوي للبلاد وفق استراتيجيات يجب أن تكون مدروسة تتواءم وتحديات الواقع.

[1] Asia Centre, « Sécurité Energétique en Inde : Quelle Stratégie », **Asia Centre**, 2013, P. 01-07.

ثانيا. استراتيجية الأمن الطاقوي من وجهة نظر عسكرية وسياسية ذات بعد إقليمي:

إن قضية الأمن الطاقوي هي مسألة بقدر ما تهم الاقتصاديين فهي تهم خبراء الاستراتيجيات الأمنية الوطنية فموارد الطاقة تعمل على دعم القوات العسكرية والصناعة العسكرية بالدرجة الأولى التي من شأنها حماية ودعم الاقتصادات المدنية والوطنية والاقتصاد العابر للحدود.

1. **ركائز الاستراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي في الهند:** تقوم دبلوماسية الطاقة الهندية على أربعة ركائز وفق مدارس فكرية محددة وهي:

أ. **مدرسة الاكتفاء الذاتيSelf–Sufficiency**: تحاول الهند العمل على مستويات متعددة من خلال فتح سوق الطاقة المحلي للعديد من اللاعبين، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة؛ من خلال تبني مبادئ عقلانية نسبياً لتسعير الطاقة؛ من خلال وضع إطار تنظيمي موثوق به لتسعير الطاقة؛ عن طريق التنويع وراء النفط للوصول إلى مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والغاز الطبيعي؛ ومن خلال التركيز بشكل أكبر على أنشطة الاستكشاف مع حدودها تحاول الهند زيادة كفاءة الوقود عن طريق خفض الدعم الحكومي لجميع المنتجات البترولية.

يقترح كريت باريك على الهند ان تتبنى استراتيجية من خطوتين لتعزيز كفاءة الطاقة حيث:

- **كفاءة الطاقة بأنها "خط الدفاع الأول"**: تحاول الهند منذ حدوث النمو المتسارع لاقتصادها التعامل مع قطاع الطاقة بشكل استراتيجي حيث عملت الهند على تطوير قطاعها الطاقوي بغية تحقيق الأمن الطاقوي وفق مجموعة من الخطط والوسائل منها كفاءة الطاقة وتنويع مصادرها، ويمثل الجدول التالي مجموعة من الوثائق التي تكشف عن مدى، الأهمية المتزايدة للطاقة في البلاد – وهي أهمية برزت في تخفيف حاد في العقد الماضي فقط؛ واثنان، مجموعة الوزارات / الإدارات التي تشارك في الوقت نفسه في قطاع الطاقة – مما يدل على الطبيعة غير المترابطة في كثير من الأحيان والمتداخلة في كثير من الأحيان من جهود الحكومة الهندية لوضع جدول الأعمال ووضع استراتيجية للطاقة.[1]

[1] Sajal Ghosh, Op. Cit., P 01-27.

الجدول رقم (18) وثائق سياسية تعبر عن رؤية الهند سياسة تتعلق بالطاقة

	الوثيقة السياسية	السنة	الوزارة المسؤولة
01	الرؤية الهيدروكربونية 2025	2001	وزارة البترول والغاز الطبيعي
02	سياسة الطاقة المتكاملة	2006	لجنة التخطيط
03	خطة العمل الوطنية بشأن تغير المناخ (NAPCC)	2008	وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة
04	السياسة الوطنية للوقود الحيوي	2008	وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة
05	بعثة جواهر لال نهرو القومية للطاقة الشمسية **(JNNSM)**	2010	وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة

المصدر:

Devika Sharma, "Energy in India's National Security Strategy", Prepared for the IDSA **Workshop** on National Security Strategy, 2010, P. 01-24.

بصرف النظر عن هذه الوثائق؛ هناك وزارات أخرى تشارك أيضًا في العمل المتعلق بقطاع الطاقة وتوضح تقاريرها السنوية أو وثائقها بالتفصيل خططها وجدول أعمالها لمعالجة الأمن الطاقوي في الهند وتشمل هذه وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الطاقة، وزارة الموارد المائية، إدارة الطاقة الذرية ووزارة الفحم وقد سعت الإجراءات والسياسات الهامة، مثل قانون الكهرباء لعام 2003 وسياسة ترخيص الاستكشاف الجديدة **(NELP)** في جولتها التاسعة إلى جعل قطاع الطاقة أكثر شفافية ووديًا في السوق وكفاءة واستنادا إلى هذه الوثائق والتصريحات السياسية، ويمكن وضع الهيكل المؤسسي لقطاع الطاقة في الهند معا كما هو موضح في الشكل (15).

شكل (15) الهيكل الهندسي لسياسة الطاقة في الهند

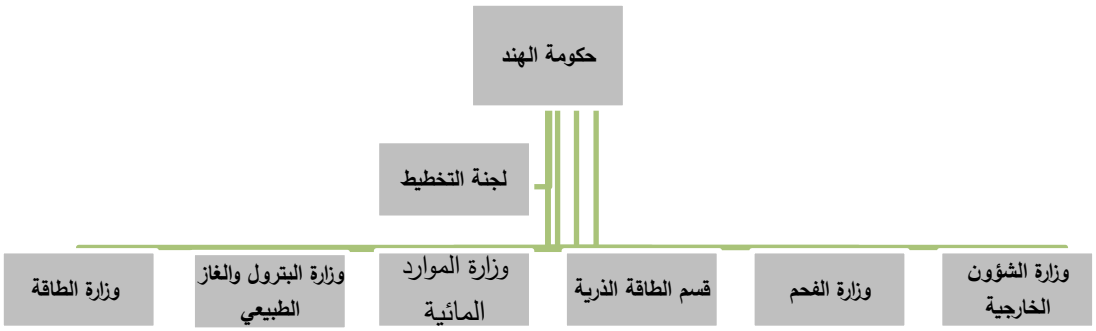

المصدر:

Devika Sharma, Op. Cit., 2010, P.01-24.

ويساعد تحليل هذه الوثائق والخطط المتوقعة التي حددتها الوزارات المختلفة لنفسها على تحديد الخطوط الأساسية لاستراتيجية الهند في مجال الطاقة، فضلا عن إبراز أولويات البلد المتطورة والتوسع في قطاع الطاقة.

- **تعزيز مصادر الطاقة المتجددة:**

ب. **مدرسة التعاون مع الدول الآسيوية** « **Cooperation with Asian States** » : تحتاج بلدان جنوب آسيا إلى رأس المال والطاقة لدفع النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة بطريقة مسؤولة بيئيًا حيث تتمتع المنطقة بموارد طاقة غير مستغلة، لكن تطويرها، وتوزيعها واستخدامها بكفاءة يتطلب التعاون والتجارة بين الدول في هذه المنطقة، وفي إطار اعتماد الهند على إقليمها طاقويا في منطقة عنق الزجاج كما يسمى استراتيجيا هناك تعاون رباعي بين الهند ونيبال وبوتان وبنغلاديش لنظام نقل طاقوي تعاوني وفي إطار تعاون بين الهند وإقليمها قامت شركة الهند بأعمال البترول في سريلانكا كجزء من اتفاق بين شركة النفط الهندية وشركة سيلان النفطية في سريلانكا، كما تعمل الهند إقليميا ضمن منظمة السارك* SAREC بحيث العمل على مفهوم سوق الطاقة المتكاملة في جنوب آسيا وتروج له من خلال إنشاء آلية للتواصل يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص التأثير على سياسة الطاقة الإقليمية وأنماط الاستهلاك والإصلاح القطاعي في جميع أنحاء جنوب آسيا، في هذا السياق من الضروري بناء نموذج لتسهيل مشاريع الطاقة القابلة للحياة.[1]

أيضا أهم القضايا الاستراتيجية التي تعتمد عليها الهند إقليميا من خلال أمن الممرات البحرية، وبما أن 70 % من موارد الطاقة الهندية تأتي من الخارج لذا تعتبر هذه المسألة مهمة في استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي في الهند؛ حيث تعمل الهند على ضمان أمن الطرق البحرية بين مضيق ملقا وأرض مضيق هرمز كما ينبغي اتخاذ ترتيبات أمنية مناسبة للإنتاج والتنقيب عن النفط في أعماق البحار وفي أعماق البحار في الإقليم الهندي لأن المرء لا يستطيع أن يستبعد إمكانية نشوب حرب أو أنشطة إرهابية.

ت. **مدرسة أسواق الطاقة العالمية** **'Greater Integration Into The Global Energy Markets':**

إن إنشاء خلية الأمن الطاقوي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والتي تم ترقيتها إلى قسم كامل في عام 2009، هو اعتراف بأهمية الطاقة باعتبارها مصدر قلق للسياسة الخارجية، على الرغم من أن الهند لا تملك وثيقة استراتيجية تحدد المجال الاستراتيجي الطاقوي للبلاد إلا أن الخطط والترتيبات على المستوى المحلي ينمو على البعد العالمي لوجهة نظر الهند للأمن الطاقوي.

إذ إن ارتباط الهند طاقويا بشبكة العالمية من الممولين من الشرق الأوسط وإفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية، واستثماراتها الدولية حتى ولو كانت ضئيلة ومحدودة إلا انها جزء من خطط الهند لتحقيق أكبر

* رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعروفة اختصار باسم Association for Regional Cooperation (SAARC): تضم كل من الهند، باكستان، بنغلادش، نيبال، سيريلانكا، بوتان.

[1] Sajal Ghosh, Op. Cit., P 01-28.

قدر ممكن من التأمين للموارد الطاقوية على المديين المتوسط والبعيد،[1] ويمكن رؤية مدى انتشار الهند عالميا لتلبية مصالحها الطاقوية من خلال الجدول رقم (19)

الجدول (19)شركاء الطاقة الحاليين والمحتملين للهند

النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	اليورانيوم/الطاقة النووية	الطاقة المائية
المملكة العربية السعودية	قطر	زمبابوي	ناميبيا	البوتان
ايران	عمان	موزمبيق	جنوب إفريقيا	نيبال
العراق	ايران	جنوب إفريقيا	موزمبيق	سريلانكا
الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	استراليا	النيجر	
نيجيريا	الجزائر	اندونيسيا	منغوليا	
مصر	نيجيريا	كزاخستان	كزاخستان	
أنغولا	ليبيا	فنزويلا	روسيا	
الجزائر	الفيتنام	الولايات المتحدة الأمريكية	طاجكستان	
السودان	ماليزيا	بوتسوانا	كندا	
ليبيا	مينمار		البرازيل	
الغابون	بنغلاديش		اوكرانيا	
غينيا	روسيا		الولايات المتحدة الأمريكية	
ماليزيا	اوزبكستان		المملكة المتحدة	
روسيا	تركمنستان		اليابان	
كزاخستان	استراليا		كوريا الجنوبية	
اذربيجان			ملاوي	
البرازيل			استراليا	
فنزويلا				

المصدر:

Devika Sharma, Op. Cit., 2010, P.01-24

وكما يتضح من الجدول (2)، فإن تنويع مصادر الاستيراد هو في صميم الاستراتيجية الهندية لتحقيق الأمن الطاقوي، كما أدى تنويع مصادر الوقود إلى إقامة شراكات جديدة للطاقة في البلد، في سياق اليورانيوم والطاقة النووية على سبيل المثال، وقعت الهند اتفاقات نووية مدنية مع ست دول، هي الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وناميبيا ومنغوليا وكازاخستان، كما عرضت دول مثل كندا والبرازيل وجنوب إفريقيا

[1] Devika Sharma, "Energy in India's National Security Strategy", Prepared for the IDSA **Workshop** on National Security Strategy, 2010, P.01-24.

وغابون تقديم اليورانيوم إلى الهند في المستقبل؛ لقد كانت الطاقة بمثابة الحافز للهند لبناء شراكات جديدة مع الدول، بينما في حالات أخرى، قدمت قوة دفع لإعادة تنشيط الروابط القديمة، خاصة مع روسيا وبعض الدول الأفريقية.

كما انضمت الهند إلى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة **(IRENA)** التي أنشئت في عام 2009 كما انضمت لشراكة آسيا والمحيط الهادئ حول التنمية النظيفة والمناخ**(APP)** وذلك بهدف توسيع استخدام الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم و ينظر إلى هذه العضويات المتعددة كوسيلة لتمكين الهند من إقامة شراكات مع الدول الأعضاء الأخرى على مستوى متعدد الأطراف وتسريع تطوير ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة، كما يعتمد الأمن الطاقوي في الهند على تنويع شركاء الهند في مجال الطاقة بقدر ما يعتمد على ضمان طرق آمنة وموثوقة لضمان توريد وارداتها من الطاقة.

إذ الهند ترتبط ارتباطا وثيقا بتنويع الطرق وتحديد الطرق الآمنة لجلب الطاقة إلى الهند هو الاعتراف بأن الهند يجب أن تلعب دورا أكبر في الأمن البحري للمحيط الهندي إذ شاركت في "دور تعبيد الممرات البحرية"؛ الهند لديها بالفعل سلسلة من التدريبات المشتركة مع إندونيسيا "كجزء من 200 ميل بحري مسار تغذية الطاقة، وفي 2009 انضمت الهند إلى إندونيسيا وجزر المالديف للقيام بدوريات في مياه المحيط الهندي لحمايتها من القرصنة هذا من شأنه أن يبشر الهند جيدا للعمل داخل منطقة المحيط الهندي الحرة.[1]

كانت استثمارات الأسهم في حقول النفط والغاز في الخارج جانباً حاسماً آخر من استراتيجية الأمن الطاقوي في الهند، وعلى الرغم من أن هذه الأعمال تجارية في طبيعتها، فقد أقرت الحكومة بالدور الذي يمكن أن تلعبه في سياق توفير الأمان لأمن الطاقوي في الهند، لا سيما في الوقت الذي توجد فيه أزمة دولية مرتبطة بالطاقة أو ارتفاع مفاجئ في الأسعار.[2]

ث. **مدرسة الحرية للجميع**

فإن دور الهند المتنامي في مجال الطاقة هو مشاركتها المتنامية في مختلف الأطر المؤسسية المرتبطة بالطاقة – من الإقليمية إلى متعددة الأطراف، جنبا إلى جنب مع البلدان ذات التفكير المماثل مثل **IBSA / BRICs / SCO** (منظمة شانغهاي للتعاون)، ظلت الهند تؤكد على أهمية الطاقة كحلبة حيث يمكن تحديد وتطوير المزيد من التكاملات، لقد شاركت الهند بالفعل في منتدى الطاقة الدولي **(IEF)** وتسعى لتوسيع تفاعلها الحالي مع وكالة الطاقة الدولية ومعاهدة ميثاق الطاقة.

وتقوم الاستراتيجية الهندية على العموم لتحقيق الأمن الطاقوي على أربعة محاور رئيسية هي:

- تعزيز كفاءة الطاقة لتقليل الطلب المحلي.
- تنويع مصادر التوريد وأنواع الطاقة المستوردة للحماية من مخاطر السوق.

[1] Devika Sharma, Op. cit., P. 01-24.
[2] Ibidem.

- تقليل الاعتماد على الواردات من خلال تطوير منتجات بديلة محلية، بما في ذلك الطاقة المتجددة و النووية.
- تشجيع الشركات الهندية الكبرى المملوكة للدولة للحصول على رواسب النفط والغاز البحرية.

المبحث الثاني: أهمية البعد الطاقوي في القضايا الأمنية البرازيلية

تعد البرازيل من بين كبار مستهلكي الطاقة دوليا تحتل المرتبة الثامنة في ذلك، أما من حيث الانتاج فهي تحتل المرتبة العاشرة، ويتوقع أن يرتفع انتاج الطاقة البرازيلي سنة 2035 إلى 115% مقابل ذلك ينمو الاستهلاك إلى نسبة 72 %، وضمن التغير الاقتصادي الذي يحدث في البرازيل وما يحتاجه من موارد طاقوية إضافة إلى أهمية الأمن الطاقوي بالنسبة لاستراتيجيات التنموية، تعمل البرازيل على وضع استراتيجيات وخطط وسياسات وطنية لتحقيق الأمن الطاقوي لمواجهة التحديات التي يمكن أن يطرحها مورد الطاقة على جميع المستويات.[1]

وفي هذا المبحث يتم معالجة الأمن الطاقوي في البرازيل انطلاقا من فهم تحديات الطاقة لبناء خطط واستراتيجيات كما يلي:

المطلب الأول: الامكانيات الطاقوية في البرازيل
المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه الأمن الطاقوي في البرازيل
المطلب الثالث: خطوات العمل على تحقيق الأمن الطاقوي في البرازيل

المطلب الأول: الامكانيات الطاقوية في البرازيل

حتى عام 1930 كان هناك نشاط ضئيل للغاية في الأمازون، وتم استيراد كل النفط المستخدم في البلاد، وقد أعطت الجهود المبذولة في هذا المجال نتائج مخيبة للآمال، ولم يُسمح للشركات الأجنبية بالعمل في البلاد، وكانت جميع أنواع نظريات المؤامرة متداولة في ذلك الوقت لتبرير عدم العثور على النفط. أدى ذلك إلى موجة قوية من القومية وإنشاء شركة مملوكة للدولة **Petro bras**، في عام 1952 للتنقيب عن النفط.[2]

في البداية كان لدى **Petro bras** قسم تقني قوي تحت إشراف مواطن أمريكي **Walter Link** حيث قام بعمل تخطيط واسع لترسبات النفط المحتملة، وأوصى بدراسات واستكشاف في الخارج، حتى أوائل السبعينات، لم يتم اتباع نصائحه، وظلت البلاد تعتمد بشكل كبير على واردات النفط إلى أن وصلت التكلفة فجأة من 2.90 دولار للبرميل إلى 11.65 دولار للبرميل خلال أزمة النفط عام 1973.

[1] Isabel Galiana, "Brazil Perspectives Energy", **Report,** Post-2015 Development Agenda, pst-2015 Consensus, 2015, PP.01-13.
[2] José Goldemberg, **Ph.D**., 'Brazil's Energy Story: Insights for US Energy Policy' in Energy Security: The Brazilian Example and Implications for US Policy**,** Project Dan Glickman, the Aspen instituted (Washington DC: V.27,N 2, 2012), PP.11-15.

ارتفعت فاتورة استيراد النفط – 80% منها مستوردة – من 600 مليون دولار في عام 1973 إلى 2.5 مليار دولار في عام 1974، أي ما يقرب من 32% من جميع الواردات البرازيلية و 50% من جميع العملات الصعبة التي تلقتها البلاد من الصادرات.

كانت الاستجابة للأزمة بالبدء في الحفر البحري، مما أدى على الفور إلى زيادة في الإنتاج وتسارع إنتاج الإيثانول، كانت الفكرة هي تقليل استهلاك البنزين وبالتالي تقليل واردات النفط، إذ تم تحديد أهداف الإنتاج في 3 مليارات لتر من الإيثانول في عام 1980 و 10.7 مليار لتر في عام 1985.

أدى نجاح الحفر البحري إلى التوسع في " بتروبارس" والتغييرات في القانون التي سمحت بمشاركة الشركات الأجنبية (تصل إلى 49%)، لم تكن "خصخصة" صريحة للشركة، بل هي فرصة لجذب رأس المال اللازم للاستثمارات مما أدى إلى اكتشاف حقول النفط الكبيرة Pré-Sal على مسافة تزيد عن 5 كيلومترات تحت مستوى سطح البحر وتحت طبقة من الملوحة بطول 2 كيلومتر إلى مزيد من الحفر عند الحدود التكنولوجية في هذه المنطقة، مما يوفر مخاطر وتحديات جديدة ولكن أيضًا فرصًا جديدة[1] إذا نجحت، يمكن أن تحول أنشطة Pré-Sal البرازيل إلى مصدر رئيسي للنفط في 5–10 سنوات، يبلغ الإنتاج الحالي حوالي مليوني برميل في اليوم ويمكن أن يصل إلى 5 ملايين برميل في اليوم.

أولا. إمدادات الطاقة الأولية:

لقد أدى اكتشاف احتياطيات النفط في منطقة ما قبل الملح في البحر إلى توليد استثمارات كبيرة وطموح لتحويل البرازيل إلى دولة مصدرة رئيسية للنفط، ولذلك من المرجح أن يظل البترول وقودًا أساسيًا في مزيج الطاقة البرازيلي في المستقبل المنظور؛[2] حيث عام 2012 أنتجت البرازيل 2.7 مليون برميل في اليوم **(bbl / d)** من الوقود السائل، منها 78 % نفط خام.

في الآونة الأخيرة اعتبرت البرازيل قوة رائدة ناشئة في قطاع النفط في العالم؛ حيث حدث تغيير جذري عندما قامت بتروبراس بعدد كبير من اكتشافات حقول النفط والغاز في المياه العميقة، وقد حدثت هذه الاكتشافات في الغالب في أحواض كامبوس وسانتوس التي تقع على بعد 200 إلى 300 كم خارج ساحل ساو باولو وإسبريتو سانتو وريو دي جانيرو.

[1] José Goldemberg, Op., Cit., P. 11-15.
[2] Swedish Agency For Growth Policy Analysis, 'Energy Policy in Brazil'**, Report**, Swedish Agency For Growth Policy Analysis, 2014, PP.01-38.

خريطة رقم (4): توزيع الموارد الطاقوية في البرازيل

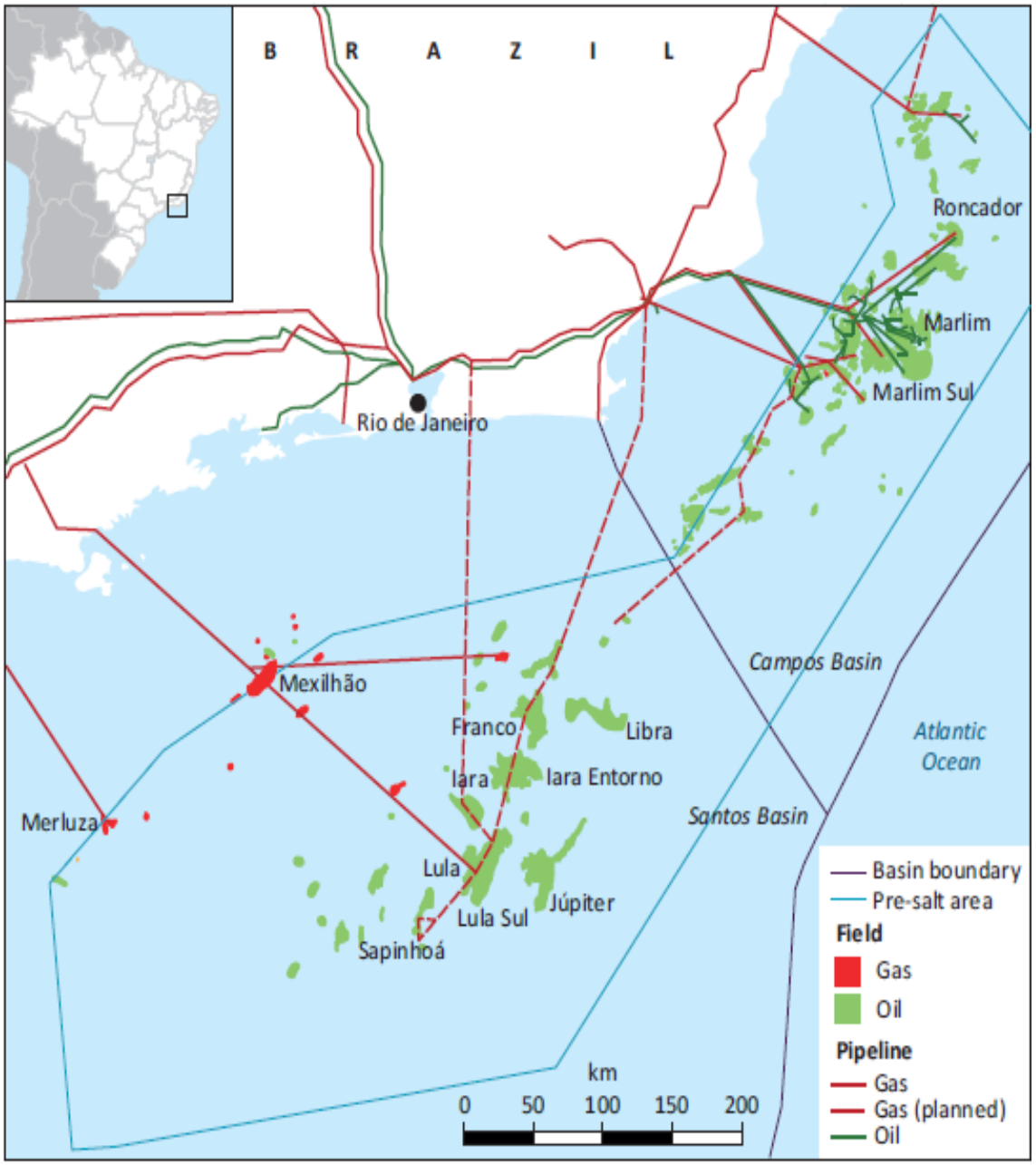

المصدر :

Swedish Agency For Growth Policy Analysis, 'Energy Policy in Brazil', **Report,** Swedish Agency For Growth Policy Analysis, 2014, P. 16.

اعتبارا من عام 2012، بلغ احتياطي البرازيل من النفط والغاز 18.2 بليون برميل من النفط المكافئ ولكن مع استكشاف التقدم قبل الملح، من المتوقع أن تنمو هذه الاحتياطيات.

ثانيا. استهلاك الطاقة:

ازدادت وتيرة النمو في كل من النشاط الاقتصادي والطلب على الطاقة في البرازيل بشكل ملحوظ منذ بداية القرن: من عام 2000 إلى عام 2011، كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي أعلى بنسبة مئوية كاملة من العقد السابق (3.5% مقابل 2.5%).[1] ظلت مصادر النفط والمصادر المتجددة (لا سيما الطاقة الحيوية والطاقة الكهرومائية) هي السائدة في مزيج الطاقة الأولية، وكان التغيير الكبير الوحيد خلال العقدين الماضيين هو نمو الطلب على الغاز الطبيعي، الذي زاد حصته من 2 % في عام 1990 إلى أكثر من 10% اليوم،[2] ويمثل الشكل التالي استهلاك الطاقة الوقود الأحفوري في البرازيل منذ 1990 الى غاية 2014. حسب احصاءات قام بنك التنمية الدولي.

الشكل رقم)16(استهلاك الوقود الاحفوري في البرازيل من 1990-2014

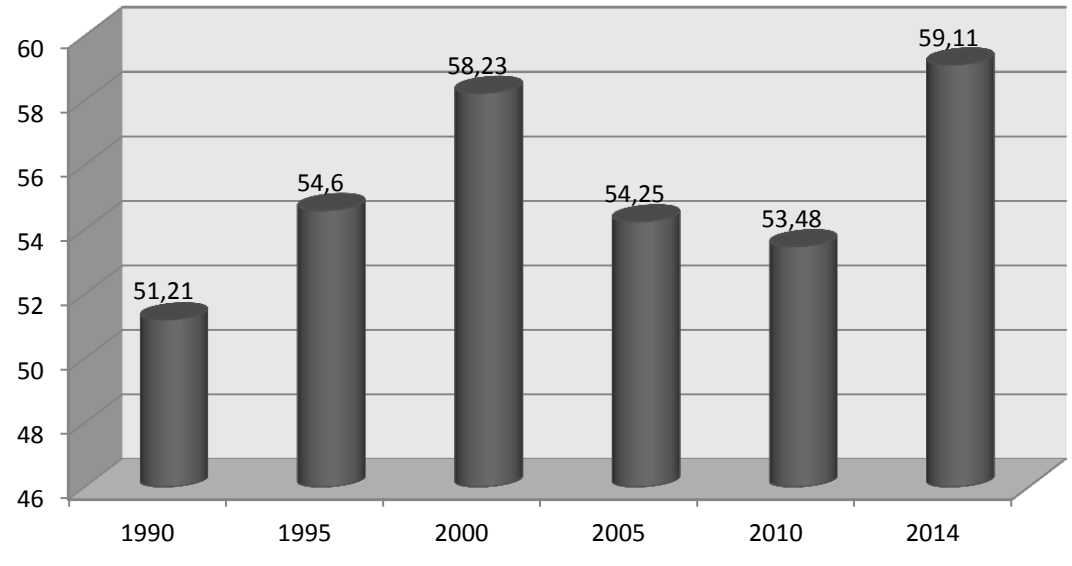

المصدر:

احصاءات بنك التنمية الدولي، تم الاقتباس في 16 جوان 2018، على الساعة 18:22 على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.COMM.FO.ZS?view=chart

يعود الارتفاع المتزايد لاستهلاك الوقود الأحفوري في البرازيل الى التحول لقطاع الصناعات التحويلية الذي استحوذ وحده على ما نسبته 35% من الاستهلاك الكلي للطاقة يليه قطاع النقل الى ما نسبته 31% من المتوقع أن يستمر استهلاك الطاقة بشكل عام في اتجاه تصاعدي.

[1] Swedish Agency For Growth Policy Analysis, Op,. Cit., P. 20.
[2] Ibid., P. 08.

المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه الأمن الطاقوي في البرازيل

على الرغم من وفرة موارد الطاقة، يدفع المستهلكون النهائيون في البرازيل سعرًا مرتفعًا بشكل عام لخدمات الطاقة؛ ويعود ذلك الى معدل الضرائب الثقيلة؛ كما يعد النقل والتوزيع من التحديات الظاهرة للطاقة حيث في الكثير من الاحيان يتم انقطاع الطاقة على اكثر من 90 مليون مواطن ويعود ذلك الى هشاشة قطاع النقل على مستويات عديدة.

كما يعد مشكل التطوير والابتكار من أكبر التحديات حيث تحتل البرازيل مرتبة متدنية نسبياً في استثمارات البحث والتطوير وعلى نطاق أوسع، تشمل المشاكل ما يلي: استثمارات منخفضة نسبياً في البحث والتطوير والابتكار (من القطاعين العام والخاص على السواء)؛ تركيز إقليمي كبير للبحث والتطوير، بالإضافة إلى التركيز القوي للبحوث على الجامعات الفيدرالية العامة؛ والتعاون القليل جدًا بين الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.[1]

المطلب الثالث: خطوات العمل على تحقيق الأمن الطاقوي في البرازيل

تسعى البرازيل على غرار القوى الصاعدة الطموحة لتحقيق الأمن الطاقوي لتعزيز قوتها كما يتم في هذا المطلب:

أولا. السياسة الوطنية البرازيلية للأمن الطاقوي: بداية منذ أن بدأت الحكومة البرازيلية في تنفيذ خطط للتصنيع المنهجي في ثلاثينيات القرن العشرين، اعتبرت الطاقة والبنية التحتية عنصرين أساسيين للتنمية الوطنية البرازيلية، فيما يتعلق بالطاقة، تم تعزيز هذا الهدف في الخمسينات، عندما قام الرئيس فارغاس، خلال ولايته الأخيرة، بإنشاء بتروبراس والإلكتروبراس، أدت أزمة النفط في السبعينيات الحكومة البرازيلية إلى السعي نحو المزيد من الاكتفاء الذاتي والتنويع لتقليل من الاعتماد على النفط، الذي لا يزال عمليا مستورد في تلك الفترة.[2]

وفي أوائل عام 2013، أطلقت البرازيل خطة للطاقة*مدتها 10 سنوات تهدف إلى توسيع إنتاج النفط إلى أكثر من 5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2021، كما تضع الخطة أهدافًا لصادرات النفط بأكثر من 2.25 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2021.[3]

---

[1] Swedish Agency For Growth Policy Analysis, Op. Cit., P. 29.

[2] Marianne L. Wiesebron, " Brazilian Energy Security: Brazil's Strategies in the Regional Context", **Instituto Universitario Invastigacion Ortega y Gasset, Centro de Estudios Brasileños Ortega y Gasset**, V. 03, N02, PP.01-07.

* للمزيد اطلع، على الرابط:

http://www.iei-la.org/admin/uploads/nopa/sergiobajay.pdf

[3] Swedish Agency For Growth Policy Analysiss, Op. Cit., 2014, PP.01-38.

ثانيا. التكامل الإقليمي كاستراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي: ولتحسين الأمن الطاقوي، تعمل الحكومة البرازيلية على زيادة التعاون في مجال الطاقة داخل المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز والكهرباء في أمريكا الجنوبية هي منطقة ذات وفرة في مصادر الطاقة،[1] وفي هذا الإطار اقترحت فنزويلا خط أنابيب غاز من فنزويلا إلى الأرجنتين، يشمل البرازيل وبوليفيا.

وبالنسبة للتعاون الاقليمي كاستراتيجية لتحقيق الأمن الطاقوي في البرازيل، تعتبر فنزولا وبوليفيا هما الشريكان الرئيسان للبرازيل في مجال الطاقة والأرجنتين شريك ثالث بدرجة أقل ويبرز ذلك فيما يلي:

1. البرازيل وفنزويلا: كان القادة الأوائل الذين يناقشون قواهم المشتركة هم رئيسا البرازيل وفنزويلا **فرناندو هنريك كاردوسو FH Cardoso ورافائيل كالديرا**، اللذين كانا بالفعل في عام 1995 وقد تم توقيع أول اتفاقية ثنائية بين البلدين في عام 2002، عندما كان فرناندو **هنريك كاردوسو** لا يزال رئيسًا: اتفاق تعاون من أجل الاستكشاف المشترك واستغلال النفط والغاز، ثم تم بناء مصفاة لتكرير النفط في **بيليم دو بارا**، وتم تركيب محطات البنزين بأسعار أقل من أسعار السوق في شمال شرق البرازيل، وهي منطقة متخلفة اقتصاديًا، في حين أنها مأهولة بالسكان، لا يقيد شافيز نفسه في تلك الفترة في الاتفاقيات الثنائية لكنه يحاول تعزيز الاتفاقيات الإقليمية، حيث يتم تسليم النفط بأسعار مثيرة للاهتمام وضد ظروف مالية من أجل المزيد من الاتفاقيات مع ميركوسور ستساعد على زيادة الأمن الطاقوي البرازيلي والإقليمي.

2. البرازيل وبوليفيا: قامت بتروبراس باستثمارات ضخمة في بوليفيا، ومن خلال شركة بوليفاريانا دي ديستريبوسيون – إي دي بي، تسيطر على 25% من سوق الوقود المحلي وتدير أيضاً مصفاتين رئيسيتين للبلد، بالشراكة مع شركة بوليفاريانا دي ريفينيسيون –إي بي آر؛ علاوة على ذلك، بوليفيا هي المورد الرئيسي للغاز للبرازيل، التي أصبحت وقودًا مهمًا بشكل متزايد لهذا البلد، وقد شكل بناء خط الأنابيب من سانتا كروز إلى جنوب شرق البرازيل، الذي انتهى بحلول عام 1999، مساهمة حاسمة في الوصول إلى الغاز بشكل أسهل بكثير، بوليفيا لديها ثاني أكبر احتياطي للغاز، بعد فنزويلا في أمريكا الجنوبية.

تعتمد البرازيل على 50% من الغاز من بوليفيا، بينما تنتج البرازيل نفسها النصف الآخر، قامت بتروبراس باستثمارات ضخمة في بوليفيا وكان لديها نية لاستثمار 5 مليارات دولار إضافية في المستقبل القريب، ولكن فقط إذا حصلت الشركة على ضمانات حول استثماراتها؛ هذا الأمر غير مؤكد في الوقت الحالي بعد عرض القوة بقوة بإرسال قوات، لتأميم إيفو مورواليس حقول الغاز الطبيعي وخطوط الأنابيب والمصافي في الأول من مايو 2006، الغاز كان قضية ساخنة في بوليفيا لبعض الاحيان في الواقع فإن نية **سانشيز دي لوسادا** لبيع الغاز إلى المكسيك والولايات المتحدة، مع الاستفادة من ميناء تشيلي، كلفته وظيفته كنتيجة لانتفاضة شعبية، لقد طالب البوليفيون، الذين لا يتطلعون دائمًا مع الشيليين منذ حرب المحيط الهادئ (1879–1884)، الذين كلفهم وصولهم إلى المحيط، بتأميم شركات الغاز، أحد

[1] Marianne L. Wiesebron, Op., Cit., PP.01-07.

الموضوعات في المنبر الانتخابي لمورالیس، وتحتاج بوليفيا، أفقر دولة في أمريكا الجنوبية، إلى استثمارات أجنبية، ولا تملك الحكومة أي أموال للحصول على تعويضات جدية، وقالت إنها لا تعتزم دفع تعويضات للشركات التي حصلت على 180 يوماً للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة، في حين أن الإجراء كان له محتوى سياسي وطني، إلا أن حقيقة أن العقود مع البرازيل والأرجنتين مواتية مقارنة بأسعار السوق الفعلية، فهي تمثل أكثر أو أقل من نصف سعر السوق الفعلي، السعر يزيد الحكومة البوليفية تقترح أن تبقي الأسعار تحت أسعار السوق هذه ولكن بطبيعة الحال، سيكون السعر النهائي أقل من الزيادة المقترحة في هذه اللحظة؛ وعد البوليفي بعدم حدوث أي توقف في عمليات التسليم، ولا ينبغي للدول أن تقلق بشأن هذا الحساب. [1]

[1] Marianne L. Wiesebron, Op., Cit., PP.01-07.

المبحث الثالث: محركات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

يعتمد الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا على توفير الطاقة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ومتطلبات إدارة البيئة، أو القدرة على تحمل تكاليف الخدمات وتشجيع الاستثمارات المطلوبة لضمان العرض المستدام.

ونظرا لعدم قدرة المصادر المحلية والبدائل المتاحة وحدها على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي للدولة، مما يؤدي إلى استيراد نفط خام أكثر من 90 % من احتياجات جنوب أفريقيا، هذا المستوى العالي من الاعتماد على النفط الخام المستورد يكشف للاقتصاد إلى الأحداث المحتملة التي إما أن تؤدي إلى قطع الإمدادات أو يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط مما يقوض النمو الاقتصادي والتنمية، توسيع التنوع في العرض والتدابير من جانب الطلب والحفاظ على المخزون الاستراتيجي قد تكون الاستراتيجيات المثلى هي التي ستعزز الأمن الطاقوي؛ هذا المبحث يعالج الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا انطلاقا من فهم تحديات الطاقة لبناء خطط واستراتيجيات كما يلي:

المطلب الأول: تحليل الوضع الطاقوي بجنوب إفريقيا
المطلب الثاني: تحديات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا
المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

المطلب الأول: تحليل الوضع الطاقوي بجنوب إفريقيا

تمتلك جنوب أفريقيا موارد طاقة محلية محدودة باستثناء الفحم؛ إذ تسمح موارد الفحم الكبيرة للبلاد بتسليم الفحم إلى المحيط الهادئ وسوق فحم البخار الأطلسي، وعلى الجانب الآخر، يجب تغطية استهلاك النفط والغاز بالواردات.[1]

تلبي جنوب افريقيا حوالي 30% من حاجياتها الطاقوية من الوقود السائل من الإنتاج الاصطناعي المدعوم بموارد وفيرة من الفحم والغاز الطبيعي وإنتاج المكثفات البحرية ودعماً للأمن الطاقوي وميزان المدفوعات، لا تزال هناك حاجة إلى الحفاظ على مستوى معين من الإنتاج من المصادر المحلية على الرغم من أن مستوى إنتاج 50% من المصادر المحلية سيكون هدفاً طموحًا، إلا أنه يوصى بصيانة المستوى الحالي بنسبة 30%،[2] رغم كل هذا إن اقتصاد جنوب افريقيا لا يزال يعتمد على الواردات

[1] Nikki Fisher, **South Africa**, Anglo American (South Africa), 2015,PP. 01-13.
[2] Annexure B , 'Energy Security Master Plan - Liquid Fuels (for public Comment', (the Dame Department minerals and Energy Republic of south Africa, Energy Security Master Plan - Liquid Fuels, PP.01-56, at 12:30 at 12/12/2017, see on In the link:
http://www.sapia.org.za/pdf/legislation/Energy%20Security%20Master%20Plan%20-%20Liquid%20Fuels%20-%202007.pdf

الطاقوية خاصة من خلال واردات النفط الخام، ويمثل الشكل التالي نسب استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري في جنوب افريقيا من 1990 إلى 2014.

االشكل رقم (17) نسب استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري في جنوب افريقيا 1990-2014

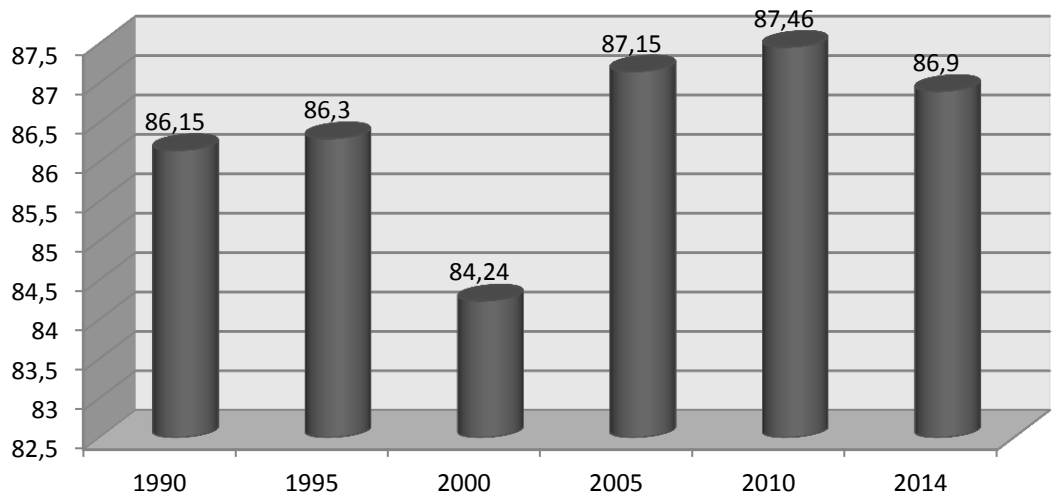

المصدر:

احصاءات بنك التنمية الدولي، تم الاقتباس في 16 جوان 2018، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.COMM.FO.ZS?view=chart

يلاحظ من الشكل إذا كانت جنوب افريقيا تلبي فقط 30% من حاجياتها الطاقوية وهي تستهلك حوالي 88% من الطاقة الأحفورية هذا المعدل من 1990-2014 فإن جنوب افريقيا تعتمد بشكل كبير على الواردات الطاقوية لتلبية حاجاتها الاقتصادية المتزايدة سنويا لذلك عليها خلق استراتيجيات فعالة لتحقيق أمنها الطاقوي.

جنوب افريقيا دولة تعتمد على الفحم اعتماد كبير خاصة في مجال الطاقة الكهربائية، تمتلك جنوب افريقيا إضافة على توفرها على احتياطي معتبر من الغاز البحري الذي يوفر كمية لابأس بها من الغاز المسال حوالي مخزون لعشرون سنة مع أنها تعتمد على حالي 75% من الغاز المستورد، أما عن الاحتياطات النفطيات الموجودة لا توفر سوى جزء ضئيل من الطلب، ويمثل الشكل رقم 20 امدادات الطاقة في جنوب إفريقيا.

الشكل رقم (18)امدادات الطاقة في جنوب افريقيا 2012

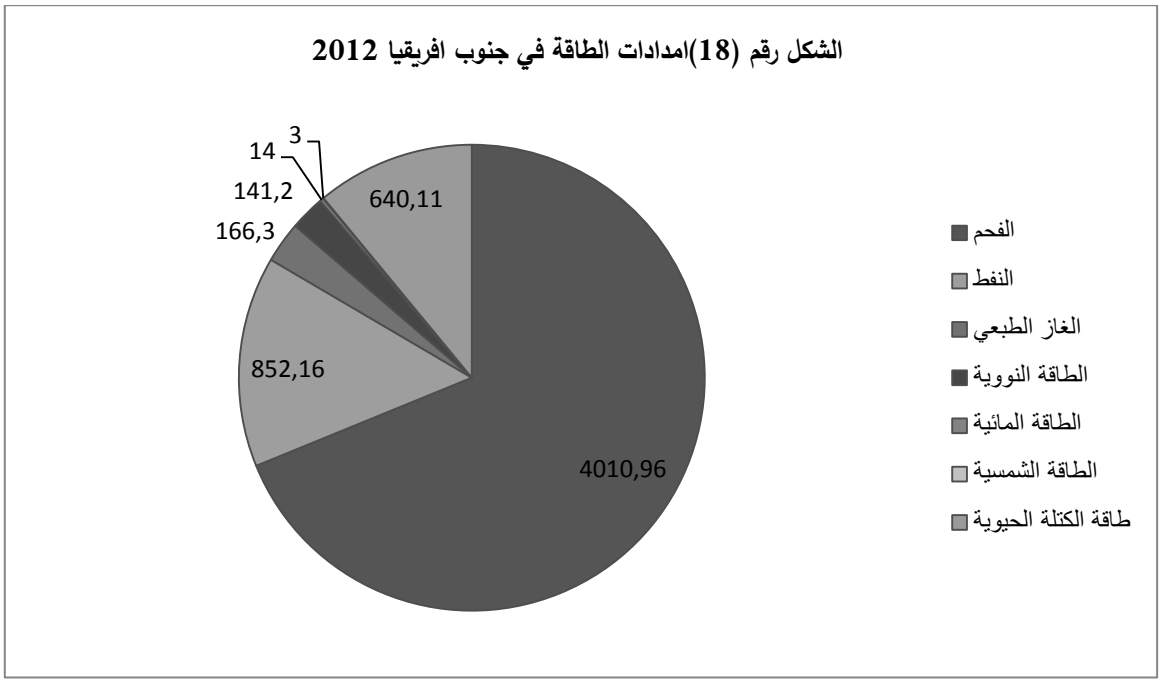

المصدر:

Richard Halsey and others, "Energy Sector Transformation in South Africa", **Report**, Project 90 by 2030**,** at 22/12/2017 at 13:15 see on in the link:
http://90by2030.org.za/misereor-energy-project/

يلاحظ من الشكل رقم 18 أن هناك تنوع في الطاقة في جنوب افريقيا إلا أنه لاتزال جنوب افريقيا الوقود الأحفوري يهيمن، ويساهم بنسبة 80% على إمدادات الطاقة الأولية والفحم بدرجة كبيرة مما يخلق لها تحديات كبيرة ليس فقط في تأمين الإمدادات بل وايضا في مخرجات هذه الطاقة وانعكاساتها على المناخ.

المطلب الثاني: تحديات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا:

بالعودة لما سبق نجد أن المصادر المحلية الطاقوية في جنوب إفريقيا لا تلبي الطلب المحلي لهذا تعتمد على الاستيراد في تحقيق الكفاية الطاقوية، إذن هذا سيعرض البلاد إلى تحديات قد تصل إلى انقطاع الامدادات مما يعرض الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا للخطر.

يمثل النفط الخام حوالي 17 % من احتياجات جنوب أفريقيا من الطاقة الأساسية حوالي 86 % من واردات النفط الخام تأتي من ثلاث دول: المملكة العربية السعودية (36%) وإيران (34%) ونيجيريا (16%)، ترتبط جنوب افريقيا لعوامل خارجة عن سيطرتها مثل صدمات أسعار النفط وتوقف العرض بسبب العوامل السياسية والعوامل الخارجية الأخرى.[1]

[1] Jabavu Clifford Nkomo, "Energy security and liquid fuels in South Africa", **Journal of Energy in Southern Africa** , Vol 20 No 1, 2009, PP.20-24.

كما يعد عدم الاستقرار السياسي التي عانت منه القارة الافريقية خاصة بعد 2011 من بين التحديات التي هددت الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا التي تستورد النفط الخام من الشرق الاوسط الذي يعد المصدر الاول للطاقة في جنوب افريقيا (المملكة العربية السعودية، إيران)، تهددت امدادات الطاقة لجنوب افريقيا بسبب الأزمة السياسية في مصر سنة 2011، حيث مصر تسيطر على أهم الممرات البحرية للطاقة وهي قناة السويس فإن الانقطاعات في نقل النفط بسبب الاضطرابات السياسية لها عواقب عالمية، وسجلت اتجاهات مماثلة خلال ثورات "الينابيع العربية" في عام 2011، والتي شهدت استقالة الرئيس مبارك، مما أدى إلى هروب المستثمرين، وتقلبات في الأسعار العالمية للنفط وانقطاع في العرض العالمي.

لا تقتصر هذه التأثيرات على الأمن الطاقوي على الدول المنتجة للنفط فقط فجنوب أفريقيا وهي دولة غير منتجة للنفط لقد خلقت الكثير من عدم الاستقرار لقطاع الطاقة في الجنوب الأفريقي في السنوات الأخيرة إذ شهدت جنوب أفريقيا بعض أكثر الإضرابات العمالية وأعمال الشغب عنفاً في الفترة التي استضافت جنوب أفريقيا ثاني أعلى مؤشر جيني السادس في العالم ومستويات دخل أساسية متفاوتة بشكل غير متكافئ، ولديها نسبة عالية من المظاهرات المدنية والاضرابات العمالية التي تستهدف الحكومة التي تكافح من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، كما أدى إضراب عمال المناجم في ماريكانا في عام 2012 إلى 31 حالة وفاة، وإصابات عديدة وإغلاق مؤقت للألغام، بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بإغلاق المناجم، جادل الاقتصاديون بأن الإضراب كان له تأثير "مدمر" على الاقتصاد بأكمله والذي يعتمد على صادرات التعدين بنسبة 70% من إيراداته، حرض الإضراب على الذعر المستثمر والمضاربات الاقتصادية واسعة النطاق والتي بدورها تسببت في تقلب الأسعار وعدم الاستقرار في بورصة جنوب أفريقيا، وكان الأثر الرئيسي للتدخل هو الشروع في إضراب سائق الشاحنة، مما أدى إلى توقف تسليم البضائع عبر البلاد، وعلى الأخص النفط والفحم؛ تسببت الانقطاعات وإغلاق الوقود في نهاية المطاف في حدوث نقص واسع في الكهرباء في جميع أنحاء البلاد، والتي تستخدم الفحم كسلع رئيسية لتوليد الكهرباء؛ تسبب النقص في المنتجات البترولية في اضطرابات في النقل العام والخاص؛ استنفدت أجهزة الصراف الآلي الأموال النقدية وذهبت رفوف المتاجر الكبيرة فارغة ونظرًا لأن الموانئ البحرية في جنوب إفريقيا تخدم أيضًا البلدان غير الساحلية في إفريقيا الجنوبية، فقد أدى الإضراب إلى حدوث نقص في جميع أنحاء المنطقة، وعلى الأخص في زامبيا وزمبابوي وناميبيا التي تعتمد بشدة على واردات جنوب إفريقيا. كل هذه الأحداث تؤثر سلباً على الاقتصاد الإقليمي الذي يعتمد على تصدير موارده من الطاقة.[1]

[1] " Energy Security and Regional Integration in Africa: Challenges and Opportunities for Economic Growth", PP.01-13, at 22/08/2018, see on in the link:
https://www.afdb.org/uploads/tx_llafdbpapers/Energy_Security_and_Regional_Economic_Integration_1377240932.pdf.

ومما سبق يعد **عدم الاستقرار السياسي** يولد بيئة غير آمنة لتجارة الطاقة بكفاءة، مما يعوق العمليات الاقتصادية والصناعية الضرورية لاستخراج وتجارة سلع الطاقة في السوق العالمية.

المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

تخضع استراتيجيات تحقيق الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا إلى ركيزتين أساسيتين هما : **الأولى** هي الخطة الطاقوية المتكاملة*، و**الثانية** هي خطة الموارد المتكاملة.[1] وقد شهدت سياسة الطاقة في جنوب إفريقيا تحولًا جذابًا بعد انتخابات 1994؛ لقد وجد هذا التحول تعبيراً في عملية تطوير سياسة شاملة للطاقة في إصدار الكتاب الأبيض*عن سياسة الطاقة في جمهورية جنوب إفريقيا في ديسمبر 1998 وعلى الرغم من مرور حوالي عقدين لا يزال هذا الكتاب يشكل الأساس لسياسة الطاقة في جنوب أفريقيا.

بما أن جنوب إفريقيا دولة تفتقر إلى مصادر الطاقة الأساسية وتلبي حاجياتها من الاستيراد فهي تعمل على استراتيجية مهمة في تحقيق الأمن الطاقوي وهي تأمين الامدادات من خلال التنوع، حيث نجحت جنوب أفريقيا مؤخراً في إدخال الغاز المنقول من موزامبيق إلى السوق المحلية، على الرغم من أن إعادة الاستخدام المعروفة تحد من إمكانات هذا المصدر إلى مساهمة بنسبة 4% من إمدادات الطاقة الأولية.[2]

قد حددت جمهورية جنوب إفريقيا مجموعة من الاهداف كخيارات استراتيجية لتحقيق أمنها الطاقوي من خلال:

- ضمان حصول جنوب أفريقيا على مصادر طاقة موثوقة ومعقولة التكلفة ونظيفة وكافية ومستدامة لتلبية طلب البلد.
- خلق بيئة تشجع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة.
- ضمان وجود أسعار طاقة مستقرة / ميسورة التكلفة.
- التأكد من أنه عند تصميم قطاعات الطلب على الطاقة ، مثل النقل ، يتم إيلاء الاعتبار الواجب لاستمرار توفر مصادر طاقة معينة.
- ضمان وجود نهج حكومي متكامل للتعامل مع الطاقة.
- تعزيز التنوع في إمدادات الطاقة.
- تقليل استخدام الطاقة من خلال تدخلات كفاءة الطاقة.
- تعزيز اقتصاد جنوب أفريقي تنافسي.

---

* للمزيد اطلع ، على الرابط: http://www.energy.gov.za/IRP /irp%20files /IRP2010_2030_Final8Report_20110325.pdf

[1] Nikki Fisher, Op., Cit., PP. 01-13.

* للمزيد اطلع، على الرابط: http://www.energy.gov.za/files/policies/whitepaper_energypolicy_1998.pdf

[2] Hilton Trollip, 'Global Energy Security South African Energy Policy & G8 Petersburg Declaration on Global Energy Security', **FES Briefing Paper**, 2007, PP.01-12

- التأكد من استعداد جميع أصحاب المصلحة للتعامل مع أي انقطاع في الإمدادات قد يحدث، يعتمد تحقيق أمن التوريد على عدد من العوامل، بما في ذلك قدرة موردي الصناعة على توفير القدرات والنواتج المطلوبة، من ناحية، والقدرة على تحمل هذه القدرة والنواتج من قبل العملاء من ناحية أخرى،[1] وبالتالي فإن النتائج المرجوة للاستراتيجية هي:

1. على المدى القصير تأمين إمدادات كافية من الطاقة بأسعار معقولة لمواصلة النمو الاقتصادي والتنمية.
2. على المدى المتوسط تمكين صناع السياسات والقرارات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن هذه النتائج المركبة المعقدة للطاقة.
3. على المدى الطويل ضمان أن التخطيط الاستراتيجي والنمو والتنمية اللاحقة مستدامة.

تعد ادارة الطلب على الطاقة جزء رئيسي من استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي التي تتطلبها جميع قطاعات الاقتصاد في جمهورية جنوب إفريقيا؛ حيث يعتبر القطاع الصناعي أكبر مستخدم للطاقة وأكبر مستخدم للكهرباء، وحتى بدون تغيير الاستراتيجية الصناعية والإنمائية للبلد، لا يزال بالإمكان تحقيق وفورات كبيرة في استهلاك الطاقة، ولذلك يوصى بأن يتم تعزيز كفاءة الطاقة بقوة في جميع قطاعات الاقتصاد في الطلب على الطاقة كجزء من استراتيجية أمن الطاقة.[2]

يدفع النقص المؤكد للبترول مستقبلا إلى اقامة مخزونات استراتيجية بترولية كجزى من استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا لذا تعتمد جنوب افريقيا على الاحتفاظ بمخزونات نفطية كبيرة.

[1] Annexure B - Energy Security Master Plan - Liquid Fuels (for public Comment), the Dme Department Minerals and energy Republic of south Africa, Energy Security Master Plan - Liquid Fuels, PP.01-56. In the link:
http://www.sapia.org.za/pdf/legislation/Energy%20Security%20Master%20Plan%20-%20Liquid%20Fuels%20-%202007.pdf
[2] Ibid., P. 17.

المبحث الرابع: متطلبات الأمن الطاقوي في عالم متعدد القوى

يعد ملف الطاقة من أهم الملفات التي ستؤثر في رسم خريطة القوى العالمية المستقبلية ومدى صعودها، فقدرة أي قوة عالمية على تأمين الطاقة لمصانعها في الحاضر والمستقبل تحدد حجم مقعد هذه القوة في الساحة السياسية الدولية، وذلك اكتسى الأمن الطاقوي أهمية ذات أبعاد إقليمية ودولية بسبب إمدادات الطاقة وطرق النقل عبر المضايق والممرات البحرية من جهة والترتيبات الخاصة بسوق الطاقة من جهة ثانية، ونظرا لارتباط موضوع الطاقة بالشبكة العالمية للتفاعلات الدولية جاء هذا المبحث كاطار للتحليل موضوع الأمن الطاقوي في ظل نظام عالمي متعدد القوى المتفاعلة بينها بحكم طبيعة الموضوع وتشابكه في المطالب التالية:

المطلب الأول: ترتيبات سوق الطاقة عالميا
المطلب الثاني: الطاقة والممرات البحرية
المطلب الثالث: الأمن الطاقوي من منطلق شبكة الطاقة العالمية

المطلب الأول: ترتيبات سوق الطاقة عالميا

تدخل السوق الطاقوية ضمن ما يعرف سوق احتكار القلة التي تتميز بوجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجم كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد السياسية الانتاجية أو السياسة السعرية و السياسية التنافسية. فكل واحد مهمو(من المنتجين) له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو خفض حجم انتاجه.[1]

تعود ترتيبات السوق العالمية للطاقة إلى **ثلاث متعاملون استراتيجيون** في العالم، لذلك فإن التوازن في اطار هؤلاء المتعاملون **يشكل مكونا رئيسيا للسوق العالمية للطاقة التي تعتبر احد اهم ركائز الأمن الطاقوي العالمي، خاصة في ظل تعدد القوى الصاعدة** ويمكن تحديد هؤلاء المتعاملون كالآتي:

أولا. الشركات العالمية للطاقة: شهدت السوق العالمية للطاقة مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى مكونين بذلك ما عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع وهي: إكسون، شوفرون، موبيل، تكساسو، غولف، شل، بريتش بترليوم الخمسة الأولى أمريكية والسادسة هولاندية – بريطانية، والسابعة بريطانية. سيطرت هذه الشركات مدة طويلة على الصناعة النفطية من خلال الانتاج والتصفية و التوزيع

[1] وحيد خير الدين، " أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – راسة حالة الجزائر– " **رسالة ماجيستير**،(جامعة محمد خيضر بسكرة: ، 2013/2012)، ص. 100-108.

مشكلة بذلك هيمنة واسعة على سوق الطاقة إلا أن سلطتها تناقصت قليلا بعد توجه الدول المنتجة للنفط نحو التأميم.[1]

ثانيا. منظمة الأوبك: Organization of Petroleum Exporting Countries: لقد كان انشاء منظمة الاقطار المصدرة للنفط هو أحد ردود الفعل الأساسية للتصدي للاحتكار شركات النفط الكبرى حيث تأسست عند انعقاد مؤتمر بغداد 1960 لمواجهة تخفيضات الأسعار 1959-1960 المقررة من قبل الشركات البترولية رغم أن فكرة توحيد الدول المنتجة والمصدرة للبترول سبقت ذلك بعدة سنوات.

ثالثا. منظمة الطاقة الدولية: International Energy Agency: انشئت منظمة الطاقة الدولية سنة 1974 كرد فعل على سيطرة أوبك على سوق البترول سنة 1970-1974 من أجل احداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول لصالح الدول المستهلكة.[2]

بالإضافة إلى التفاعل الذي يحدث بين المتعاملون الرئيسيون في سوق الطاقة تتأثر هذه الأخيرة بالأوضاع السياسية في الدول المنتجة وما حولها من جهة وبالعرض والطلب من جهة ثانية. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أن اغلب الأسواق اليوم هي أسواق مستقلة قائمة على التوقعات وتقييم المخاطر وارتفاع الأسعار وانخفاضها التي تؤثر مباشرة على تحقيق الأمن الطاقوي.

كما أن لمسألة الاحتكار هاجس كبير تخافه الدول الصاعدة التي تخشى ان تسيطر دولة واحدة على أغلب مصادر الطاقة لتصبح أكثر نفوذا وتأثيرا.[3]

وفي اطار **تعدد القوى في النظام الدولي وتأثير ذلك على تحقيق الأمن الطاقوي العالمي خاصة في ظل صعود النجم الصيني والعملاق الهندي كقوتين اقتصاديتين هائلتين ليضيف لأبعاد سوق الطاقة بعدا جديدا** فخلال عقدي السبعينات والثمانيات ازداد طلب البلدين على الطلب على مصادر الطاقة من نفط وغاز وفحم بفعل نموهما المتسارع.[4] بالإضافة إلى قوى اخرى تستهلك الطاقة بشكل كبير كالصعود الواضح لجنوب افريقيا، هذا كله بالإضافة للقوى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي). تعددت القوى في النظام الدولي جعل من المنافسة في سوق الطاقة محتدمة مما قد تشكل تحدي في تحقيق الأمن الطاقوي في عالم متعدد القوى.

---

[1] خميسة عقابي، " النفط في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة حالة الجزائر 1990-2014" ، **رسالة ماجيستير**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014) ص. 54.

[2] المرجع نفسه ص.53-56.

[3] " أمن الطاقة العالمي: مقدمة دراسة تحليلية"، في 27 جانفي 2015، على الساعة 22:00على الرابط:
alshwaikh.blogspot.com/2015/01/blog-post.html

[4] زاوية حلام،" دور اقتصادات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-" ، **رسالة ماجيستير**، (جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012)، ص. 39-40.

المطلب الثاني: الطاقة وتحدي الممرات البحرية

قامت في عام 1869 أول ناقلة في العالم بنقل النفط من الو. م أ إلى أوربا ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، تضاعفت أعداد وقدرات ناقلات النفط البحرية بشكل هائل في كل سنة يتم نقل حوالي 62% من كميات النفط التي يتم إنتاجها في العالم عبر ناقلات النفط البحرية، فيما يتم نقل 38% الباقية عبر الأنابيب والقطارات أو حتى الشاحنات للمسافات القصيرة نسبيا.[1]

وتظم سوق النقل البحري حاليا حوالي 4042 ناقلة بحرية في الخدمة، ماهو ضخم جدا لدرجة أنه يتسع لنقل أكثر من 2 مليون برميل وعدد هذه الناقلات حوالي 396، ويمكن أن تستخدم أيضا كمركز تخزين مؤقت للنفط، ولناقلات النفط العملاقة هذه طرق بحرية خاصة بها فهي تتبع طرق نقل بحرية تنحصر في مجملها في ثلاث مسارات مهمة وهي:

- مسار الى الولايات المتحدة الامريكية وأمريكا الشمالية والجنوبية عبر رأس رجاء الصالح.
- مسار إلى جنوب شرق آسيا عبر مضيق ملقا.
- مسار إلى أوربا عبر قناة السويس.

وفي عام 2013 سجلت تجارة النفط عبر الناقلات نمو هو الأعلى لها على الإطلاق، ولا شك أن الممرات أن الممرات البحرية العالمية مليئة بالمضايق والرؤوس والقنوات، فهناك حوالي 200 موقع من هذه المواقع حول العالم تتضمن جيوستراتيجية توزيع النفط بحري. المرور عبر ستة نقاط اختناق بحرية رئيسية في العالم وهي: مضائق هرمز، باب المندب، ملقا، البوسفور، قانتي السويس وبنما.[2]

ويتم فما يلي تقديم جيوبولتيكس أهم الممرات البحرية للطاقة: يتم دراسة الممرات البحرية للطاقة حسب التقسيم المناطقي كالتالي:

أولا. ممرات الشرق الأوسط:

1. **مضيق باب المندب:** يقع مضيق باب المندب بين إرتيريا واليمن وجيبوتي. يشرف على خط نقل الخام إلى البحر الأحمر وقناة السويس انطلاقا إلى الخليج العربي نحو أوروبا والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية متجها من الجنوب إلى الشمال بالاتجاه الشمالي الجنوبي يغذي لآسيا أيضا، ويعبر

[1] علي حسين باكير، " تحولات الطاقة وجيوبولتيك الممرات البحرية: " ملقا " نموذجا : في 11 أكتوبر 2018، 23:00 على الرابط: **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201468182026313365.html**

[2] علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الابعاد والانعكاسات، (بيروت: دار المنهل، 2010)، ص. 171.

يوميا في هذا المضيق حوالي 3.5 مليون برميل من النفط الخام كما يمكن من خلاله التحكم بالوصول إلى قناه السويس.[1]

2. **قناة السويس:** تشكل قناة السويس الموجودة شمالي مضيق باب المندب، المنفذ الثاني إلى البحر الأحمر، بوابة رئيسية بين الشرق والغرب حيث تعتبر قناة السويس إحدى أكبر الطرق العالمية فهي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر بواسطة البحيرات المالحة وهي بحيرة التمساح، بحيرة المرة الكبرى وبحيرة المرة الصغرى وبحيرة المنزلة، وبما أنها تسمح للفن بتجنب طريق رأس رجاء الصالح فهي تقصر المسافات بين أوروبا وآسيا، إذ يعبر القناة حوالي 1.5 مليون برميل يوميا من النفط متجها بصورة أساسية نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يأتي معظمه من المملكة العربية السعودية[2]

3. **مضيق هرمز:** يربط مضيق هرمز الخليج العربي ببحر عمان في المحيط الهندي، تحده الإمارات العربية المتحدة وعمان من جهة وإيران من جهة أخرى، ويعبر هذا المضيق يوميا من 15 إلى 16 مليون برميل يوميا من الخام، بهذا يعتبر أهم نقطة عبور في العالم من حيث الكمية، يغذي هذا الممر أوروبا وآسيا و أمريكا بالنفط المستخرج من الخليج العربي.[3]

ثانيا. المضايق التركية:

1. **مضيق البوسفور والدردنيل:** يربط كل من المضيقين البحر الأسود بالبحر الأحمر، ويقعان بجانبي بحر مرمرة، حيث يربط مضيق الدردنيل بحر إيجه ببحر مرمرة، وفي الشمال مضيق البوسفور يربط بحر مرمرة بالبحر الأسود، تمر يوميا في هذين المضيقين ما يزيد عن 3 ملايين برميل من الخام باتجاه أوروبا الجنوبية والغربية.

ثالثا. من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ:

01. **قناة بنما:** تربط قناة بنما التي دشنت سنة 1914 مدينة باناما على المحيط الهادئ بمدينة قولون على البحر الكاريبي؛ أهمية هذه القناة الاستراتيجية تستفيد منها الولايات المتحدة الأمريكية حوالي نصف مليون برميل يوميا، لكن ما ينظر له الاستراتيجيون أن هذه القناة ستكون ذات أهمية أكبر في تصدير النفط من فنزيلا إلى آسيا مستقبلا.[4]

رابعا. المضايق التي تهم الدول الصاعدة في آسيا:

1. **مضيق ملقا:** يعتبر مضيق ملقا من أهم الممرات الاستراتيجية المائية في العالم، يقع المضيق بين كل من ماليزيا وإندونيسيا كما تقع سنغافورة على طرفه وهو يربط بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ؛ الأمر الذي يجعله مركز تقاطع تجاري بين أوروبا و آسيا في المحيط الهادئ

---

[1] فليب سبيل لوبير، **الجغرافيات السياسية للبترول**، تر: نجاة الصليبي الطويل،(أبو ضبي :هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة 2011)، ص. 49.

[2] المرجع نفسه، ص. 50.

[3] المرجع نفسه، ص. 51.

[4] المرجع نفسه، ص. 52.

ويشكل مضيق ملقا حوالي 40% من تجارة العالم، كما يشهد مرور ما بين 80% 90% من واردات النفطية للدول الآسيوية الصاعدة، وتتواجد خلف هذا المضيق منطقة بحرية جيوستراتيجية كرابط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا وهي بحر الصين الجنوبي.[1]

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي من منطلق شبكة الطاقة العالمية

اتباعا لعدة معايير إن القدرات أو الامكانيات القومية للدولة من موارد طبيعية يؤثر على علاقاتها الخارجية بالدول الاخرى، كما تؤثر على مكانة الدولة في النظام الدولي ومدى قدراتها على تأثير في القرارات الدولية ونشاط سياستها الخارجية، اضافة الى تأثيرها على علاقات التعاون او الصراع الدوليين مع أن هذا التأثير ليس مطلقا، وهذا يرجع لكون مصادر الطاقة تشكل محورا مهما في التجارة الخارجية للدول التي ينتج عنها علاقات عديدة بين الدول، فالتوزيع غير المتساوي لمصادر الطاقة بين الدول جعل من الدول التي تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة ولديها فائض في انتاجها، هذا الفائض تتوقف عليه عمليات التنمية الاقتصادية في دول اخرى تعاني عجز في موردها الطاقوي.

فدول الخليج مثلا تمثل ثلثا الاحتياطي النفطي العالمي، كما أن قارة آسيا تمثل ربع الطلب على النفط العالمي خاصة مع تزايد النمو الاقتصادي ومعه تزايد استهلاك هذه المادة الحيوية من قبل الدول الصاعدة كالصين والهند...، هذا ما جعل خلل بين هيكل النظام الدولي وتوزيع مصادر الطاقة، فهناك دول كبرى في النظام الدولي ليس لها امكانيات طاقوية كافية، وهذا سنعكس على سير العلاقات الدولية من جهة على الامن الدولي من جهة ثانية، وذلك خلال سعي هاته الدول الى تحقيق الامن الطاقوي عن طريق عدة وسائل التي قد تجعل من التنافس قد يتحول الى صراع في العلاقات الدولية .

وبهذا أصبحا قضية الأمن الطاقوي من قضايا الأمن القومي والسياسات العليا للدول فهي لا تتعامل مع العجز في هذا المورد على انه امر محلي بل تتعامل معه على انه امر قد يؤثر على مكانتها في النظام الدولي، وبهذا يمكن للدول التي تعاني من عجز في الموارد الطاقوية ان توظف ادوات تحرك في سعيها المستمر للحصول على الطاقة تجعل من الدول المصدرة تابعة لها. وعدم السماح لهاته الدول ان تستخدم هذا المورد الاستراتيجي كورقة ضغط في العلاقات الدولية.

وبهذا شاعت عدة مصطلحات في اوساط الأدبيات السياسية مثل مصطلح حرب الموارد **War on Resources** وحرب الطاقة **War over Energy** خاصة خلال ثمانينات القرن العشرين، وتاريخيا كان قبل ذلك حيث ان اليابان دفعت للحرب العالمية الثانية بعد ان فرضت هولاندا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية حظرا للنفط عليها عام 1941.[2]

وهناك امثلة كثيرة مثل ما قامت به الولايات المتحدة الامريكية بدعم انقلاب عسكري ضد الرئيس الفنزويلي هوجو تشافيز، وبهذا استخدمت هاته القوى العديد من الادوات المرنة والصلبة لضمان تدفق

[1] علي حسين باكير،، دبلوماسية الصين النفطية: الابعاد والانعكاسات، مرجع سابق، ص. 171.

[2] K. R.Singh, " Energy Insecurity and Military Misadventures in the Persian Gulf Region" in **S**, Vol, 94, 2007,P.296

النفط بدءا من التدخل العسكري المباشر الى نشر قوات عسكرية الى البحث عن استراتيجية التنوع **Diversity** أي تنوع مصادر الحصول على الطاقة وتنويع الادوات المستخدمة للحصول عليها وتنويع بدائل الطاقة التقليدية وبهذا انعكس التوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة على سير العلاقات الدولية وترجمته بعض الاحداث الدولية التي مكن ذكر امثلة منها كالاتي:

- التدخل في الشرق الاوسط بعدة اشكال مثل حرب الخليج الاولى والثانية ايضا وضع قواعد عسكرية في المنطقة،...
- الازمة النفطية سنة 1973 وما نجم عنها من انقطاع الإمدادات النفطية.
- كما انه من الاساليب المرنة في الحصول على الطاقة نجد الاستثمار الصيني في كل من افريقيا وامريكا اللاتينية.
- توقيع اتفاقيات خاصة بالاستكشاف والانتاج.

وانطلاقا ما تقدم حول الأمن الطاقوي في ظل شبكة عالمية معقدة للتوزيع الجغرافي للطاقة (مجموعة متنوعة من المواقع المحلية، الإقليمية، الدولية)، أصبح موضوع معقد يمس كل التعاملات الدولية في شتى مجالاتها سواء السياسة الدنيا أو العليا للدولة. لذلك التحديات صارت أكثر تعقيدا فبعض المخاطر تم التعرف عليها ووضع استراتيجيات (سواء كانت هذه الاستراتيجيات ناجحة او غير ذلك) لمعالجتها. في حين أن البعض الآخر من التحديات لا يمكن التنبؤ بها على سبيل المثال، التقلبات في أسعار الطاقة أو حدوث الكوارث الطبيعية (المعروفة غير معروفة)، أو بعض المشاكل السياسية الظرفية.

خلاصة الثالث: المشهد الطاقوي العالمي ضمن مقارنة بين القوى الصاعدة الثالث

إن قضية الأمن الطاقوي من أبرز القضايا الرئيسية التي تثير الجدل والنقاش في الساحة الدولية، فلا يكاد يخلو محفل من المحافل الدولية إلا وكانت الطاقة ضمن محاور البحث، ومن خلال ذلك أصبحت الطاقة عموما والأمن الطاقوي خصوصا ضمن أولوية استراتيجيات الدول كافة والدول الصاعدة على وجه التحديد فتزايد الطلب على هذا المورد الحيوي خاصة بعد احتلال العراق 2003 اين ازداد استهلاك الدول وايضا برزت قوى جديدة تفتقر إلى هذه المادة لتمويل اقتصاداتها ذات النمو السريع.

وفي ظل محدودية العرض خصوصا الطاقات الناضبة اضافة إلى التوترات السياسية ومشاكل الارهاب اصبحت الدول الصاعدة بحاجة استراتيجيات جادة لتحقيق أمنها الطاقوي؛ إلا أن ما يلفت الانتباه خاصة بعد ما تم بشيء من التفصيل التعرف على بعض استراتيجيات الدول الصاعدة محل البحث (الهند، البرازيل جنوب إفريقيا)، إن الدول الصاعدة واعدة بشكل خاص لشرح أنماط مشتركة في استراتيجيات وسلوكيات السياسة الخارجية للقوى الثلاثة، كما يتجلى ذلك في منتدى حوار الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا **(IBSA)** وتضطلع كل من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بجهود من أجل صياغة استراتيجيات ناجحة لضمان على الأقل القليل من الاستقرار الطاقوي ولو على المدى القصير التي تسمح بدعم استقرارها الداخلي من جهة وتعزز دورها الاقليمي والدولي من جهة ثانية.

القوى الثلاث الطموحة بحاجة ماسة لتدعيم صعودها بالطاقة، ونظرا للتحديات التي تواجهها إقليميا استراتيجياتها تنطلق من محاولتها لنهج الحل التعاوني لسد مطبات الاقليمية لتكون القاعدة الجوارية مستقرة مما يعزز البعد الاستراتيجي لمواجهة التحديات الطاقوية ذات البعد الدولي.

ختاما ونظرا لشبكة الترابطية لموضوع الأمن الطاقوي بسبب التوزيع الجغرافي لهذه المادة الحيوية تسعى القوى الثلاث باستراتيجياتها إلى التأثير على ديناميكية العلاقات الدولية التي اغلبها تنافسية حتى وإن كانت ظاهريا تعاونية، على الرغم من أن استراتيجيات القوى الثلاث في الغالب استراتيجيات منفردة عندما يتعلق الموضوع بالأمن الطاقوي.

الفصل الرابع: تداعيات استراتيجيات القوى الصاعدة على ديناميكية العلاقات الدولية

المبحث الأول: مجموعة البريكس بين الواقع والتغيير الدوليين

المطلب الأول: مجموعة البريكس، التعريف و آليات العمل

المطلب الثاني: استجابة دول البريكس على السياسات الأمنية

المطلب الثالث: التعاون بين دول بريكس في تطوير قطاع الطاقة

المبحث الثاني: الدبلوماسية الصاعدة لتكتل الإبسا

المطلب الأول: تكتل الإبسا، التعريف والسياق

المطلب الثاني: الخطاب المشترك لدول تكتل الإبسا

المطلب الثالث: تدعيم التحالف من خلال التعاون القطاعي

المبحث الثالث: القراءات المستقبلية للأمن الطاقوي في الدول الصاعدة محل المقارنة.

المطلب الأول: توقعات الأمن الطاقوي الهندي

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية للأمن الطاقوي في البرازيل

المطلب الثالث: سناريوهات التخطيط للأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

المبحث الرابع: آفاق مخرجات تحقيق الأمن الطاقوي على البيئة الدولية

المطلب الأول: توقعات الطلب العالمي على الطاقة

المطلب الثاني: العلاقة بين البيئة و الاستهلاك

المطلب الثالث: سناريوهات الاستهلاك العالمي لمزيج الطاقة 2050

يعد ضمان القدرة على الوصول إلى الطاقة أحد الشروط الأساسية لاستمرار التفاعلات الدولية، وقد لعبت القدرة على الوصول إلى الطاقة بشكل وافر وبتكلفة مناسبة دورا مهما في نمو النشاط الإنساني واتساع نطاقه وصعود الدول عبر التاريخ؛ ويمكن ملاحظة أنه في مراحل الثورة الصناعية الأولى، كان التباين في القدرة على الوصول إلى الطاقة وتوظيفها بشكل فعال أحد العوامل الرئيسية التي حددت تباين نمو الأمم والدول في تلك المرحلة، وفي صراعها لاحقا على المستعمرات، إما لضمان وصول كل منها لمصادر طاقة رخيصة نسبيا، أو حتى الحيلولة دون إتاحتها بشكل يسير، أو بتكلفة منخفضة للأطراف المنافسة. ومع تغير بعض عناصر هذا المشهد التنافسي، واتساع درجة التكامل الاقتصادي العالمي وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين اقتصادات العالم المختلفة، واعتماد النمو العالمي على إتاحة فرص النمو لمختلف اقتصادات العالم، بات التعاطي مع قضية ضمان الوصول إلي الطاقة قضية عالمية، هذا ما يتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال البحث في تداعيات استراتيجيات تحقيق الأمن الطاقوي لدى القوى الصاعدة على ديناميكية العلاقات الدولية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مجموعة البريكس بين الواقع والتغيير الدوليين

المبحث الثاني: الدبلوماسية الصاعدة لتكتل الإبسا

المبحث الثالث: القراءات المستقبلية للأمن الطاقوي في الدول الصاعدة محل المقارنة.

المبحث الرابع: آفاق مخرجات تحقيق الأمن الطاقوي على البيئة الدولية

المبحث الاول: مجموعة البريكس بين الواقع والتغيير الدوليين

تهتم دول البريكس بتمويل التنمية في بلدان أعضائها إضافة إلى تمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية وكان ذلك تزامنا مع الأزمة المالية العالمية 2008 أين توقفت أغلب مشاريع التنمية نظرا للعجز المالي العالمي ونظرا لانخفاض اسعار البترول الذي يعتبر المصدر الأول للطاقة، ولأن عملية صعود الدول تتطلب عدة آليات تحتاج إلى تعاون عدة أطراف، سعت مجموعة البريكس إلى هذا من خلال نظرتها المشتركة لما يجري على الساحة الدولية من أحداث قد تعوق طموحاتها في الصعود، وأيضا إن دول البريكس تعلم علم اليقين أن الطاقة هي اللاعب الحيوي في تقدم مسيرة هذه الدول فالهند والصين أكبر مستهلكين والبرازيل وروسيا اكبر مصدرين، وجنوب افريقيا كدولة إفريقية ذات نفوذ. ارتأت المجموعة إلى البحث وتطوير آليات للعمل في اطار هذا التكتل كما نرى في هذا المبحث من خلال المطالب التالية

المطلب الأول: مجموعة البريكس، التعريف و آليات العمل

المطلب الثاني: استجابة دول البريكس على السياسات الأمنية الغربية

المطلب الثالث: التعاون بين دول بريكس في تطوير قطاع الطاقة

المطلب الأول: مجموعة البريكس، التعريف و آليات العمل

عرفت الساحة الدولية بعد 2001 ظهور العديد من التكتلات والتحالفات الدولية تسعى لتحقيق مصالح دولها مبنية على اساس غير ايديولوجي كمجموعة البريكس واحدة من هذه التكتلات هذا ما يعالجه هذا المطلب:

أولا. تعريف بمجموعة البريكس: تعود كلمة البريكس تاريخيا إلى سنة 2001 حين صاغ رئيس مجموعة " غولدمان ساكس" جيم أونيل، مصطلح " بريك **BRIC** " لوصف مجموعة من الاقتصادات الصاعدة المكونة من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، والتي أصبحت تدريجيا قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، وبمرور السنوات، أدى الصعود الاقتصادي المتزايد لهذه الدول إلى شيوع المصطلح.[1]

تشكل مجموعة البريكس الانطلاقة الأولى لتغيير الأنماط القديمة في ممارسة السياسة المالية العالمية، وبالرجوع إلى الترتيب الزمني التاريخي نجد المفاوضات بشأن تشكيل مجموعة لبريك بدأ عام 2006 أين عقد أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول مجموعة البريكس بمدينة برهص. ثم عام 2008 وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة الثمانية الكبار، وشارك في هذه القمة

[1] مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، " قمة البريكس: محاولة لتحول جيو اقتصادي"، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، 2015، ص. 03، تاريخ الاطلاع في 2016/04/05 على الساعة 09:26 على الموقع:
www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/...1530

كل من رؤساء: روسيا الاتحادية، جمهورية الصين الشعبية، البرازيل، ورئيس وزراء الهند، واتفق الرؤساء على مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية، بما فيها التعاون القطاعي وحل المسألة الغذائية.[1]

ويمكن التعبير أكثر عن مجموعة البريكس بطريقة مرتبة زمنيا، حيث كلمة البريكس تعني الحروف الأجنبية الأولى للدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا(بدأت المجموعة بالدول الأربع الأولى ثم انضمت إليها جنوب أفريقيا عام 2010 أين أصبحت تسمى بريكس بدلا من البريك سابقا) ويمكن أن يطلق على تجمع البريكس أيضا اسم " 5 ر" إشارة لأسماء عملات الدول الأعضاء(ريال البرازيلي، الروبل الروسي، روبية الهندية، رنمينبي الصيني، راند الجنوب إفريقي)[2]

عموما مجموعة البريكس تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل؛ حيث لا يوجد رابط مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو غيره، كما انه لا يربطها رابط جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أنه هناك تباينا واضحا في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات العالمية، كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية، ولا يتعرض للقضايا أساسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الاقتصادي العالمي من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[3]

ثانيا. دور مجموعة البريكس ضمن العلاقات الدولية السائدة: تعتبر قمة **بتسبرغ** في سبتمبر 2009 نقطة تاريخية مهمة كشفت أن هناك المزيد من دول العالم تتطلع إلى القيام بدور أكثر نشاطا في الحكم العالمي، إلى جانب الاقتصادات التقليدية المنضوية تحت مسمى مجموعة السبعة، هذه مجموعة بريكس تتشكل وتظهر معالمها وتتفاعل سياستها ونشاطها ضمن **الدبلوماسية الاقتصادية** وتتقارب وجهات نظر أعضائها بحيث أخذو من التحولات الناتجة عن العولمة المزيد من الدبلوماسية الاقتصادية للعمل على المفاوضات التجارية في إطار عالم متعدد الأقطاب[4].

فمثلا توسع الاستثمار الصيني في أفريقيا وإقامة شراكات استنادا على البراغماتية دليل على توسيع الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة، أيضا بروز بشكل واضح تجلى في علاقة روسيا بالاتحاد الأوروبي من خلال مشاريع الهيكلة حول أنابيب الغاز التي تمول بها روسيا شمال وجنوب أوروبا؛ هذه

---

[1] صباح قدوري،" مجموعة – البريكس– الاقتصادية، وتحديات المستقبل"، الحوار المتمدن، 2014، تاريخ الاطلاع في2016/04/05 على الساعة 10:00 على الرابط:

http://www.ahewar.org/dabat/show.art.asp?t=0aid=42393

[2] راهما تشلاني، "البريكس: لبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

[3] فارس سعد، " عندما تقول دول البريكس لا لأمريكا" تاريخ الاطلاع في 2016/03/02 على الساعة 11:00على الرابط:

http://www.al-binaa.com-/?aetucle=24297

[4] Alexander Kateb, ' la Diplomatic Economique des Nouvelles Puissance ',**ResearchGte** 2010 , P. 11.

الأمثلة أوضحت لنا البعد المزدوج للدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة من خلال الأدوات المسخرة من قبل الدولة لخدمة السلطة السياسية، من هذا المنطلق بنت مجموعة البريكس دبلوماسيتها الاقتصادية على مد عقود، من اجل التكامل بين أعضاء مجموعة البريكس مثلا روسيا والصين دولتين لهما حق الفيتو حيث يتم استخدامه في الحصول على بعض الحقوق الدولية، هذه الدول اتخذت من مسار الدبلوماسية الاقتصادية الآلية الأبرز في التعاملات الدولية من خلال ثلاث تصورات كما نرى فيما يلي:

1. التصور الأول: موازنة أساسية بين القوى الصاعدة والمؤسسات الدولية

يذكر هذا التصور أن القوى الصاعدة أو تكتلات القوى الصاعدة مثل البريكس أو الإبسا (الإبسا تكتل يضم البرازيل جنوب أفريقيا الهند) تسعى لزيادة القوة والنفوذ؛ وينطوي المفهوم التقليدي للموازنة على محاولة مقصودة إعادة توزيع كلا من القيم المطلقة والنسبية في أمور الدولة، وبالتالي الآلية المركزية لصعود القوى يحتاج إلى تامين الصعود النسبي للقوى الإقليمية الصاعدة مقارنة مع منافسيهم، وهذا الصعود بالمفهوم التقليدي من منظور خلق التوازن، أي تأكيد الاختلاف الأساسي المكرس في النظام الدولي.[1]

يبرز هذا التصور داخل المؤسسات الدولية في شكل الموازنة اللينة ويعني ذلك أن عمق القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية يجعل من تحقيق التوازن غير واقعي بل على العكس ذلك دفع بالقوى إلى زيادة الإنفاق العسكري لدرجة الإنهاك، وهذا التصور رأى أن آلية الموازنة اللينة في المؤسسات الدولية يشجع على التعددية القطبية؛[2] يمكن أيضا لتوازن اللين أن يؤدي إلى تقوية الاقتصاد، بالإضافة إلى أن التوازن اللين يوجد ما يسمى بالتوازن المؤسسي حسب هذا التصور بحيث يسعى هذا التوازن إلى ربط الدولة المستهدفة بالمؤسسات الدولية للحد من سلوكها (التوازن المؤسسي الشامل) ويمكن أيضا استبعاد الدولة المستهدفة من المؤسسات الدولية (التوازن المؤسسي الحصري)[3]على سبيل المثال لما حاولت المؤسسات الدولية من فرض عقوبات على روسيا حين تدخلت في شبه جزيرة القرم التي عارضته أغلبية دول الأعضاء دول البريكس في إطار التكامل داخل هذه المجموعة، وفقا لهذا التصور نرى إن الدول الصاعدة تسعى إلى تحقيق مكاسب نسبية في إطار قوة علائقية.

2. التصور الثاني: القوى الصاعدة عائقا للمؤسسات الدولية

على خلاف تصور السابق إن **هذا المنظور مستمد من نظرية الاستقرار بالهيمنة ونظرية تحول القوة** وهذا التصور يرى أن وصول القوى الجديدة ذات الأهمية في النظام الدولي، يؤدي لا محال إلى تراجع المؤسسات الدولية بحيث صعود القوى خاصة في جانبها الاقتصاد يكون عائق أمام الأداء الفعال للمؤسسات الدولية.

---

[1] Mathew d. Stephen, "Rising Regional Power and International Institution": the Foreign Policy Orientations of India, and brazil and south Africa, global society, **University of Sussex library** , vol. 26, 2012, P. 294.
[2] Ibid.,P.294.
[3] Ibid.,P.295.

والفرضية التي بنى عليها هذا التصور أفكاره مستمدة من وجود علاقة بين سيادة الهيمنة على النظام الدولي وتوفير السلع العامة وظيفة المؤسسات الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار الدولي يجب أن تبقى السيطرة بيد الاقتصاد الليبرالي العالمي الذي لديه قدرة على الانفتاح ويوفر إمكانية أكبر للنهوض لان القوى الصاعدة في نظر هذا التصور بقدر أهميتها فهي تميل إلى التصرف كما أنها مستفيدة بالمجان هي التي تزعزع الاستقرار لأنها تفتقر لاستراتيجيات كافية لتحقيق الاستقرار الدولية وبالتالي هي عائق للنظام؛[1] وهذا يدل على أن محاولة القوى الصاعدة في إعادة توزيع القوة يدعم فرضية التوازن من حيث العلائقية والمؤسسية فيزيد من تقويض الإجماع على الهيمنة، بالمقابل أيضا إن الصعود يؤدي حتما إلى تراجع قوى أخرى.

3. التصور الثالث: استقطاب القوى الصاعدة إلى المؤسسات الليبرالية الدولية

يذكر هذا التصور طموحات إعادة التوزيع من الدول الصاعدة يعني التغيرات لبعض الهيكل للمؤسسات الدولية وذلك تماشيا مع قدرات هذه الدول الحديثة دون المساس بمبادئ الليبرالية الأساسية وبالتالي حسب هذا التصور لا يوجد تناقض بين السلطة السياسية للمؤسسات والصعود قوى الجديدة ويستمد **هذا التصور حجته الأولى من النظرية الوظيفية للمؤسسات الدولية والحجة الثانية مستمدة من التحليل التاريخي لمبادئ الليبرالية التي تنطلق من العولمة التي فرضت على القوى الصاعدة تبني الليبرالية** وبالتالي فرضية التعاون ضرورية، ويخلص هذا التصور أن حوافز القوى الصاعدة تؤدي إلى استقطابها ضمن المؤسسات الدولية سلميا.[2]

عموما إذا ما أسقطنا هذه التصورات الثلاث على دول مجموعة البريكس نجد أنها تعزز دورها في المحافل الدولية من خلال قدراتها الاقتصادية التي نمت بين 2001- إلى غاية اليوم وكذلك من خلال قدراتها العسكرية العالمية، خاصة الصين وروسيا والهند نظرا لامتلاكهم القوة النووية التي تساهم في إيجاد توازنات عسكرية ويعاد شبح الحرب وتعزيز نهج السلم في العلاقات الدولية، كما أن لتوحيد العملة بين دول مجموعة البريكس في التعامل التجاري ما هو إلا دليل على لعب هذه القوى دور في العلاقات الدولية ووزنها على الساحة الدولية، وذلك عن طريق فرض إدارة جديدة لسير العلاقات الدولية بعيدا عن الدولار الذي فرض على العملات الدولية من قبل من جهة وأيضا دليل واضحا على منافسة صندوق النقد الدولي في سياستها تجاه الدول النامية والصاعدة من جهة أخرى.

وعلى الصعيد السياسي نجد أن مجموعة البريكس قد اتخذت عدة مواقف في مناسبات عديدة اتفقت على مواقف موحدة بشأن القضايا الدولية الرئيسية وعلى سبيل المثال أكدت مجموعة البريكس في إعلان الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سعيا لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصادات الصاعدة، كما أنها عارضت عسكرة النزاع في سوريا.

[1] Mathew d. Stephen, Op., Cit., P. 295.
[2] Ibid., P. 298.

المطلب الثاني: استجابة دول البريكس على السياسات الأمنية

يشغل بال دول البريكس في القرن الحادي والعشرين ثلاث أنواع من السلوكيات الغربية وهي: تكنولوجيا الأسلحة والاستراتيجيات العسكرية ذات الصلة، استراتيجيات إدارة الصراعات الدولية والابتكارات في عقيدة السياسة الخارجية؛ حيث إن اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على نشر الدفاع الصاروخي بواسطة التقدم في مجال التكنولوجيا العسكرية، إضافة إلى أبعاد استراتيجيات إدارة الصراعات الدولية التي غالبا ما تدفع إلى العزلة السياسية أو فرض عقوبات اقتصادية، أو التدخل المباشر بناء على البند السابع للأمم المتحدة، كل هذه السلوكيات تقلق دول البريكس، خاصة شعار حماية المدنيين مثل ما حدث في ليبيا، **حيث ترى دول البريكس خاصة الصين وروسيا والهند أن هذه الشواغل الإنسانية كلها ستار اخفاء الإجراءات للحصول على " المزايا الجيوسياسية " لضمان الوصول إلى " الموارد الاستراتيجية** " أو لتثبيت " الحكومات العميلة في البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية "[1]، **ولضمان مصالح الدول الصاعدة ارتأت هذه الأخيرة إلى الاستجابات الجماعية في اطار تكتل البريكس، لأن الاستجابة الفردية كما رأينا في الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق الأمن الطاقوي صعبة للغاية بحكم أن الطاقة هي شبكة عالمية مرتبطة بمناطق الانتاج إلى مناطق العبور، إلى غاية الاستهلاك كل هذه النقاط الثلاث محفوفة بالمخاطر.** هكذا كانت ردود أفعال دول البريكس للتطورات المزعجة للتكنولوجيا والاستراتيجية والعقيدة المسلحة للدول الغربية في أربع فئات رئيسية:

أولا. التدابير غير المتكافئة: بداية دول البريكس لاتزال في بداية مشوار الصعود إذا ما نظرنا من وجهة نظر نظرية تحول القوة، لذا كانت الاستجابات متفاوتة وغير متكافئة كل دولة من هذه الدول انطلقت مما يمكنها ان تكون متفوقة فيه، **فروسيا** انطلاقا من قوتها العسكرية المعتبرة على سبيل المثال قامت بإطلاق صاروخ باليستي يعتبر فعال في اختراق الدفاعات الصاروخية، كما نشرت عدة صواريخ في قاعدتها جيب كالينيجراد، أيضا عملت روسيا على تقديم دعم دبلوماسي وامدادات حكومة بشار الأسد في سوريا **أما من الناحية الصينية** فقد برعت في تطوير استجابات على الرغم من أنها غير متكافئة مع التفوق التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها عملت وسائل فعالة لمواجهة الهيمنة البحرية الأمريكية على مياه المحيطات المتاخمة للصين، أيضا دعمت كل من روسيا والصين محاولات حماية ايران من تشديد العقوبات الاضافية التي فرضتها الأمم المتحدة، بذلك محاولين في كل المحافل الدولية التذكير وتشديد في القاء اللوم على دول الناتو وتحميله المسؤولية عما يجري في لبيا، **أما في الهند** باعتبارها دولة ذات سمعة في مجال البحث العلمي فقد شددت على في وضع تدابير تقييدية ضد المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج ففي 2013 تم اتخاذ هذا الإجراء بعد موجة من النشاط البيئي الذي يعارض بناء محطة للطاقة النووية ومع ذلك فإن التعليق العام للحق في تلقي الأموال من

[1] Mikhail Troitskiy, ' Les Approches des Pays BRICS à la Sécurité Multilatérale ',**ASPJ Afrique & Francophonie,** 2e Trimestre 2015, PP. 89-104.

الخارج قد أثر على أكثر من 700 منظمة غير حكومية هندية، معظمها لم يشارك في النشاط المناهض للأسلحة النووية.[1]

ثانيا. القيود القانونية والأخلاقية: تسعى الهند بدورها إلى إضفاء الشرعية على امتلاكها للأسلحة النووية خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تدعو إلى إلغاء الأسلحة النووية كشرط لتخليها عن امتلاكها للأسلحة النووية، حيث تصر الهند على قبولها في معاهدة عدم الانتشار على أساس "غير تمييزي"، أي كدولة حائزة للأسلحة النووية، أما من ناحية روسيا والصين لطالما اعتمدتا على استخدام الفيتو خاصة عندما تعلق الأمر بالتدخل في سورية، كما رفضت روسيا والصين والهند الاعتراف بكوسوفو كدولة مستقلة، في هذا القرار، كانت الصين والهند مدفوعتين بالدرجة الأولى بسبب الإحجام عن إرساء سابقة للانفصال الناجح بينما كانت روسيا مدفوعة في الأساس بتعاطفها مع صربيا والميل إلى موازنة الولايات المتحدة.[2]

باستخدام استراتيجية القيود القانونية، يجب على الفاعل الحفاظ على درجة من المشاركة الشاملة، لا تستطيع الدولة استغلال أي قيود في الأمم المتحدة أو حتى مجموعة أصغر من حلفائها، إذا لم تكن تلك الدولة متورطة مع العالم؛ على الرغم من أن الفاعل المعزول دوليا (أو المعزول ذاتيًا) سيكون قادرًا دائمًا على تقديم استجابة غير متكافئة للخصوم، فإن استراتيجية القيود القانونية مستحيلة التنفيذ أو غير فعالة لمثل هذا الفاعل، إذا تحرك بلد نحو العزلة (الذاتية)، فإنه يفقد خيار القيود القانونية.

ثالثا. استراتيجيات متماثلة: قامت روسيا بتقليد التدخل الغربي من خلال الانخراط في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وشبه جزيرة القرم، واعترفت بها بعد الصراعات التي شاركت فيها موسكو، استخدمت موسكو أيضًا مبدأ التكافل لتبرير إسقاط قواتها في شبه جزيرة القرم وتهديد استخدامها ضد أوكرانيا في أعقاب ثورة فبراير 2014 في كييف، تستمر الصين في المطالبة بتايوان وتوسع تفسيرها الخاص للقانون البحري الدولي إلى البحار المتاخمة، ومجالات التدخل الخاصة بها ممكنة في ظل ظروف معينة وتستمر الهند بدورها في تطوير أسلحة نووية بينما تبقى خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مدعية أن العضوية وعدم العضوية في معاهدة عدم الانتشار هما في الواقع خياران مقبولان على قدم المساواة ولا شيء أكثر أخلاقية من ذلك[3]

رابعا. التعاون مع الغرب: هناك أمثلة عديدة لتعاون الثنائي خاصة بين دول البريكس والدول الغربية.

المطلب الثالث: التعاون بين دول بريكس في تطوير قطاع الطاقة

في اطار العلاقات البينية داخل البريكس، سيتعين على الصين منع الهند مساحة أوسع لتوقيع امتيازات وحتى مشاريع مشتركة من أجل نزع فتيل التوترات في المحيط الهندي الذي يعتبر ممر طاقوي مهم لكلا البلدين بحيث من خلال ذلك يتم تطوير فهم أوسع وأكثر واقعية للأمن البحري، وبناء على الاستثمار الصيني في البرازيل، تبقى هذه الاخيرة لاعبا مهما في مجموعة البريكس، حيث ان الصين

[1] Mikhail Troitskiy, Op., Cit., PP. 89-104.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

متورطة فعليا في شركة بتروباس البرازيلية إلا أن الفاصل الحقيقي يكمن في الاتفاق بين روسيا والصين من أجل حل نزاع الأسعار.[1]

من منظور دول البريكس في اطار تعاون جماعي ففي مجلس الخبراء الصناعي الأول والثاني أعرب رؤساء الإدارات الصناعية عن التزامهم بتعزيز تطوير العلاقات الصناعية الشاملة وكذلك تعزيز حجم الإمدادات المتبادلة من المعدات الحديثة والتكنولوجيات الجديدة في مجالات مثل التعدين، التصنيع الميكانيكي، الأدوية، علم المعادن، صناعة الطائرات، صناعة السيارات، معدات السكك الحديدية التقنيات الموفرة للطاقة، الصناعات منخفضة الكربون، معدات النفط والغاز، بناء السفن، تكنولوجيا المعلومات، الهندسة الكيميائية والسلع الرأسمالية؛ حيث منحت الهند برئاسة رئيس الوزراء ناريندرا مودي موافقتها بأثر رجعي لمذكرة تفاهم وقعت بين الهند ونظرائها **BRICS** (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) لتعزيز وتطوير التعاون في توفير الطاقة وكفاءة الطاقة، استنادا إلى مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ومن رغبة في تعزيز **BRICS** للطاقة عن طريق وإقامة آليات التعاون فيما بينها وقيادة هذا التعاون على المستوى العالمي.[2]

ستكون دول البريكس في طليعة الابتكارات متعددة الأطراف وبناء المؤسسات في مجال حاسم في الإدارة العالمية، وتعزيز الطلب على إدارة الطاقة وتطوير تكنولوجيا الطاقة وتطبيقها، ينبغي على الصين والهند أن تلعب دوراً قيادياً في تعزيز إدارة الطلب على الطاقة في المبادرة، وقد تم تحديد أسعار الطاقة والإطار المناخي، والطاقة غير التقليدية باعتبارها قضايا الطاقة التي لها أكبر تأثير وأكبر قدر من عدم اليقين بالنسبة لجنوب أفريقيا، الصين / الهند، كفاءة الطاقة وفقر الطاقة هي القضايا التي تحتاج إلى عمل، وفي هذا الصدد، تؤدي عضوية جنوب أفريقيا في بلدان بريكس إلى إجراء مقارنة أكبر مع أداء هؤلاء الشركاء، وعلى وجه الخصوص، تعد الصين والهند نموذجين محتملين للبلدان النامية، إذ يواصل قادة الطاقة الاعتقاد بأن كفاءة الطاقة تمثل تأثيرًا كبيرًا وفرصة عدم اليقين منخفضة، على الرغم من أن التسليم حتى الآن كان مخيباً للآمال، فيما يتعلق بفقر الطاقة، انتقلت القضية إلى موقع أكثر بروزاً، وأكثر توافقاً مع بقية إفريقيا وتعكس القلق المتزايد حول تقديم الخدمات في جنوب أفريقيا.[3]

كان سعر الطاقة بالفعل مشكلة في عام 2014؛ حيث أصبحت تنافسية أسعار الصناعة موضوعًا أكثر ملاءمة **أولا.** لأن هناك ضغوطا متزايدة لتخصيص الفواتير المرتفعة بشكل كبير للعمل المناخي بدرجة أكبر على الصناعة و**ثانيا.** عدم التنافسية في أسعار الطاقة المدفوعة في الغالب من الضرائب أصبح واضحا بالمقارنة مع المناطق الأخرى من وجهة نظر زاوية التعاون، تعد دول بريكس قوة مهمة للاقتصادات الصاعدة في مجموعة العشرين إذ أن تعاون دول البريكس ملزم بتحدي نظام الحوكمة العالمي الذي تقوده الغرب حتمًا لبناء نظام عالمي جديد للطاقة.

[1] Manjeet Kumar Sahu, 'Energy Revolution Under The BRICS Nation ', BRICS **Law Journal**, Volume: III, 2016, PP. 35-41.
[2] Manjeet Kumar Sahu, Op., Cit., PP.35-41.
[3] Ibid.

عموما بناء على المعلومات السابقة منذ بداية البحث ستلعب دول البريكس دوراً رئيسياً كمستهلكين أو منتجين، على الرغم من أنها ربما تكون على الأرجح كدول كل على حدى بدلاً من كتلة، تتمتع بلدان بريكس بقدرة كبيرة على زيادة إنتاجها لمصادر الوقود غير التقليدية، زيت الملح، والغاز الصخري، والنفط الصخري والوقود الحيوي، كل على درجة متفاوتة اعتمادا على مواردها، والسوق الإقليمية وتفضيلاتها تتشارك روسيا والصين والهند في القاسم المشترك الذي يمثل موقعهما الرئيسي من الشمال إلى الجنوب عبر القارة الآسيوية، وعلى النقيض، فإن البرازيل في حد ذاتها في نصف الكرة الغربي وتأثر سوق الطاقة فيها بشدة بالأحداث في الأمريكيتين، سيشمل تطوير بلدان بريكس في العقود القادمة التغيرات الديموغرافية مع عدد متزايد من سكان الطبقة الوسطى الذين سوف يتطلب المزيد من الطاقة والموارد التي يمتلك عالمنا القدرة على توفيرها.

تعتبر ثورة الطاقة هي الحل الشامل لحل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية للسكان المتنامية، إن التحول إلى أشكال بديلة للطاقة سيخلق اقتصادًا عالميًا أكثر توحّدًا في عالم أكثر نظافة وكفاءة في استخدام الطاقة، بلدان البريكس بسبب قوتها المتصاعدة ونموها الاقتصادي غير المسبوق وإمكاناتها الكبيرة لتكون نموذجًا يحتذى به في التنمية الخضراء في البلدان الأقل نمواً لديها القدرة على تخطي جميع المنظمات الأخرى، لديهم الفرصة للمشاركة في بدء أكبر حركة خضراء في التاريخ، إن **اقتراح إنشاء رابطة البريكس للطاقة** هو أيضًا خطوة أخرى نحو ثورة الطاقة الخضراء، إن إنقاذ الأرض والحفاظ على سكان العالم وضمان معيشة البشر في المستقبل هي الأهداف الرئيسية لثورة الطاقة الخضراء.

على العموم بروز تكتل البريكس والاهداف المسطرة من وراءه، والتفاعلات الناتجة عن سلوكيات هاته الدول داخل التكتل وخارجه وانعكاسات ذلك على العلاقات الدولية كلها مدعومة باستراتيجيات هذه الدول لتحقيق الأمن الطاقوي لديها لاستمرارية تفاعلاتها من جهة وزيادة تأثيرها ونفوذها في الساحة الدولية من جهة ثانية.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الصاعدة لتكتل الإبسا

تولي الدول التي تلعب دوراً قيادياً دولياً في وضع القواعد أهمية خاصة فيما يتعلق بمعالجة المشاكل عبر الوطنية؛ وهذا ينطبق على مسائل التجارة العالمية وكذلك على المخاطر الأمنية العابرة للحدود الوطنية، يمكن تنظيم محاولات حل المشكلات بموجب هذه السياسات على المستويين الإقليمي والعالمي في كلتا الحالتين، تلعب بعض الجهات الحكومية دوراً أكثر أهمية من غيرها في تطوير عمليات التعاون والتفاوض وبالتالي يكون لها تأثير أكبر على النتائج، السبب يمكن أن يكون إمكاناتها العسكرية أو الاقتصادية أكبر، وبنفس الطريقة، فإن شرعيتها وفعاليتها الدبلوماسية وسلطتها المعنوية وكذلك وظيفتها التمثيلية لمنطقة أو مجموعة من الدول قد تولد مزايا في المساومة الدولية؛ سلكت كل من الهند، البرازيل و جنوب إفريقيا ذات المنحى من خلال بناء تحالفات استراتيجية في طار تكتل ثلاثي عرف بـ" الإبسا" **IBSA** وفي هذا المبحث يتم التطرق لهذا التكتل والتعرف على أهميته ومداه في المطالب التالية:

المطلب الأول: تكتل الإبسا: التعريف والسياق

المطلب الثاني: الخطاب المشترك لدول تكتل الإبسا

المطلب الثالث: تدعيم التحالف من خلال التعاون القطاعي

الطلب الأول: تكتل الإبسا، التعريف والسياق

اطلق منتدى الإبسا في جوان سنة 2003 في برازيليا، بعد سلسلة من المحادثات غير الرسمية على هامش قمة الدول الثمانية في فرنسا وفي سبتمبر من نفس السنة يعتبر الإبسا **(IBSA)** تحالف من القوى الصاعدة التي تهدف إلى الاستفادة من التحولات في الطاقة العالمية، تم إطلاقه في يونيو 2003 في برازيليا، بعد ذلك بثلاثة أشهر، شكل الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا من البرازيل والرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا ورئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي المجموعة الثالثة،[1] مشاركين بذلك في إفشال ندوة منظمة التجارة الدولية في كانكون **Cancun** في المكسيك عن طريق ممارسة ضغوط قوية لفرض لإصلاحات جذرية متعلقة بأنظمة دعم الزراعة في العالم المتقدم، وتجتهد كل من الهند، البرازيل جنوب إفريقيا في ممارسة الضغوط من أجل إصلاح الأمم المتحدة بشكل يسمح للدول النامية بالقيام بأدوار كبيرة، وفي الوقت الذي تبدو فيه مبادرة المنتدى –على هذا النحو– محاولة لتدعيم قدرة الدول النامية على التفاوض ملموسة، وتمثل التجارة والطاقة والأمن والنقل وأبرز قضايا التعاون داخل هذا التكتل.[2]

لذلك يمكن تعريف تكتل الإبسا كتحالف استراتيجي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية داخل المؤسسات الدولية، وكأرضية للتعاون الثنائي والثلاثي، وعلى المستوى الإقليمي، وبين الدول

[1] Daniel Flemes, 'India-Brazil-South Africa (IBSA) in the New Global Order: Interests, Strategies and Values of the Emerging Coalition ', **International Studies**, 46, 4, 2009, PP. 401-421.

[2] Daniel Flemes, "Brazil's Strategic Options in a Multiregional World Order", **Paper Presented** at the 28th International Congress of the Latin American Studies Association (Rio de Janeiro, June 11 – 14, 2009), P.8.

الجنوب وبعضها البعض وسيفضي هذا التعاون إلى فتح المجال، أمام دبلوماسية ثلاثية في القضايا الدولية.[1]

بعد عدة اجتماعات وزارية، عقد الرئيس البرازيلي دا سيلفا والرئيس الجنوب إفريقي مبيكي ورئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ قمة **IBSA** الأولى في برازيليا في سبتمبر 2006، ونسقت الحكومات الثلاث وجهات نظرها وسلوكها التصويتي في حركة عدم الانحياز، بعد هذا عقدت الإبسا اجتماعات وزارية منتظمة في بريتوريا 2007، نيودلهي 2008 وبرازيليا 2010.

المطلب الثاني: الخطاب المشترك لدول تكتل الإبسا

يعمل تكتل الإبسا على تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين القوى الجنوبية الصاعدة للضغط من أجل إصلاح الأمم المتحدة التي تسمح بدور أقوى للبلدان النامية.

تعتبر التجارة **والأمن الطاقوي** والصحة والنقل أبرز القضايا المتعلقة بالتعاون القطاعي في **IBSA** الإبسا، لذلك يمكن وصف هذا التكتل بأنه: **تحالف استراتيجي من أجل تحقيق المصالح المشتركة للبلدان النامية في المؤسسات العالمية ومنبر للتعاون الثنائي الثلاثي والإقليمي بين الجنوب والجنوب** إذ من خلال ذلك سيشكل التعاون القطاعي قاعدة سليمة للدبلوماسية الثلاثية في الشؤون العالمية.[2]

من الخطاب العالمي لمجموعة " الإبسا"، تبدو فئة القوى الصاعدة إن صح التعبير واعدة لشرح أنماط السلوك المشتركة للدول الأعضاء في " الإبسا"، التي وجدت تطلعاتها نحو الخطاب مدفوع بالقيم ملتزم بالديمقراطية والسلام والتنمية، وفي إعلان قمة برازيليا لعام 2006، أعاد سينغ و دا سيلفا ومبيكي التأكيد على التزامهما بتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في العالم.

فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، أكدوا على أهمية مواجهة تحديات الاحترار العالمي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها، وبالإضافة إلى ذلك، حثت الرابطة البلدان المانحة على تلبية أهداف مساعداتها الإنمائية من أجل التنفيذ الكامل لنتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت في عام 2002 في جوهانسبرغ، ووافقت دول " الإبسا " أيضاً في برازيليا على تنسيق مساهماتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وشددت على فهمهم المشترك فيما يتعلق بعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة؛ حتى جادل رئيس الوزراء سينغ بأن النهج المعياري " للابسا " يعكس هوية مشتركة للدول الأعضاء فيه، وقال: " الإبسا " هو نموذج فريد للتعاون عبر الوطني القائم على الهوية السياسية المشتركة؛ بحيث أن البلدان الثلاثة تأتي من ثلاث قارات مختلفة ولكنها تتشارك في وجهات نظر وتطلعات مماثلة في العالم.[3]

[1] Daniel Flemes, 'Brazil's Strategic Options in a Multiregional World Order', Op., Cit,. P. 8
[2] Daniel Flemes, ' India-Brazil-South Africa (IBSA) in the New Global Order: Interests, Strategies and Values of the Emerging Calition, Op., Cit,. P. 401-421.
[3] Ibid.

ويهدف تكتل " الإبسا " إلى مطالب أخرى منها إصلاح مؤسسات بريتون وودز: تعتمد شرعية صندوق النقد الدولي على إصلاح نظام الحصص لجعله أكثر تمثيلاً للعالم النامي؛ كان رئيس البنك الدولي دائمًا مواطنًا أمريكيًا وتم تعيينه من قبل الحكومة الأمريكية تمامًا كما كان المدير الإداري لصندوق النقد الدولي دائمًا أوروبيًا، وتميل شرعية هاتين المؤسستين إلى الزيادة إذا كانت المواقف مفتوحة لجميع المواطنين وانتخبهم أعضاؤها.

تركز أدوات السياسية الخارجية لتكتل الإبسا على ما أطلق عليه " التقوية الاقتصادية " و "الدبلوماسية المتشابكة"، يهدف الأول إلى تحويل القوة الاقتصادية النسبية من خلال الكتل التجارية وأنواع أخرى من التعاون القطاعي التي تزيد من النمو الاقتصادي للأعضاء، بينما توجه التجارة بعيدا عن غير الأعضاء. يصف هذا الأخير استخدام قواعد وإجراءات المؤسسات الدولية للتأثير على السياسة الخارجية.[1]

لكن جزئيا لا يمكن تفسير هذا الخطاب انه عالمي وفي فائدة البلدان النامية على الرغم من أن ظاهره يظهر ذلك، فمن وجهة نظر الواقعية الجديدة، يتمثل الهدف الأساسي للجهات الفاعلة التابعة للدولة في تجميع السلطة على حساب الدول والارتقاء في التسلسل الهرمي الدولي للدول.

والدليل على المسعى نحو المصالح الاحادية بالدرجة الأولى هو صعوبة التعاون أو لاتفاق في المجالات الأمنية التي غالبا ما تحددت فعناصر ثلاث بطريقة محتشمة التي نذكرها فيما يلي:

- تبادل مشترك لحفظ السلام والتدريب والأفراد العسكريين.
- تعزيز السلامة البحرية والجوية، بما في ذلك مكافحة الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والنقل البحري للمواد الكيميائية السامة عبر المحيطين الهندي والأطلسي.
- التعاون في صناعات التسلح والبحث والتطوير والتجارة والتسويق.[2]

المطلب الثالث: تدعيم التحالف من خلال التعاون القطاعي

يعتبر قطاع الطاقة مجالاً محورياً للتعاون بين دول " الإبسا " تم تحديده في قمة سبتمبر 2006 حيث تم توقيع مذكرة تفاهم حول الوقود الحيوي، تلبي المصادر المتجددة حوالي 62 % من احتياجات البرازيل من الطاقة؛ من هذه 10 % تأتي من الإيثانول المنتج من قصب السكر؛ في أبريل 2002 وقعت الهند والبرازيل مذكرة تفاهم لتبادل التكنولوجيا لمزج البنزين والديزل بالإيثانول.

تجدر الإشارة إلى أن الهند هي أكبر منتج لقصب السكر في العالم، الطاقة الشمسية وتسييل الفحم هي مجالات محتملة لمزيد من التعاون، فيما يتعلق بالتعاون المستقبلي في التكنولوجيا النووية، ذكر الإعلان المشترك الصادر في قمة برازيليا في عام 2006 ما يلي:

[1] Daniel Flemes, ' India-Brazil-South Africa (IBSA) in the New Global Order: Interests, Strategies and Values of the Emerging Calition, Op., Cit,. P. 401-421.
[2] Ibid.

" اتفق رؤساء الدول والحكومات الثلاثة على أن التعاون النووي المدني الدولي، بموجب ضمانات مناسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من بين البلدان الملتزمة بأهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يمكن تعزيزه من خلال اتباع نُهج تطلعية مقبولة، بما يتماشى مع الالتزامات الوطنية والدولية الخاصة بها" وتبدو القوى الجنوبية الثلاث مصممة على السعي لتحقيق التعاون واسع النطاق في إنتاج الطاقة النووية.

إن التحالف الثلاثي مستعد لبناء النواة الصلبة للتعاون بين الجنوب والجنوب الذي يعتقد أنه ينتقل إلى مناطق كل منها ولتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول وداخلها.[1]

[1] Daniel Flemes, 'India-Brazil-South Africa (IBSA) in the New Global Order: Interests, Strategies and Values of the Emerging Coalition Op., Cit., P. 401-421.

المبحث الثالث: القراءات المستقبلية للأمن الطاقوي في الدول الصاعدة محل المقارنة.

تهتم الدول الصاعدة على غرار أي دولة تسعى لتحقيق مكانة دولية إلى الحساب المستقبلي للتحديات التي قد تواجه تقدمها؛ الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا دول عملت على تحقيق أمنها الطاقوي وفق استراتيجيات وخطط كثيرة، لكن ما يرصده هذا المبحث هو مستقبل الأمن الطاقوي في هذه الدول في ظل الكثير من التحديات الإقليمية والدولية وحتى المحلية للطاقة في المطالب التالية:

المطلب الأول: توقعات الأمن الطاقوي في الهند

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية للأمن الطاقوي في البرازيل

المطلب الثالث: سناريوهات التخطيط للأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

المطلب الأول: توقعات الأمن الطاقوي في الهند

تعتبر الطاقة مدخلا استراتيجيا لأي اقتصاد نامي، والاقتصاد الهندي باعتباره كذلك تلعب الطاقة دورا مهما في تطوره ونموه، ونظرا لما تعانيه الهند في هذا المجال حيث تمتلك حوالي 0.4 % من احتياطي النفط و0.4 % من احتياطي الغاز وحوالي 6% من احتياطي الفحم، قد أدى ذلك إلى اعتماد كبير على الواردات التي يتوقع لها أن تصل سنة 2047 مقارنة بـ 2012 في مادة الفحم كانت 12 % ستصل إلى 62 % سنة 2047 و 77% من النفط سنة 2012 لتصل إلى ما يقارب 88% سنة 2047 والغاز بنسبة 23 % سنة 2012 لتنحو إلى 49% سنة 2047 [1] كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (19) توقعات استهلاك الطاقة في الهند1990-2040

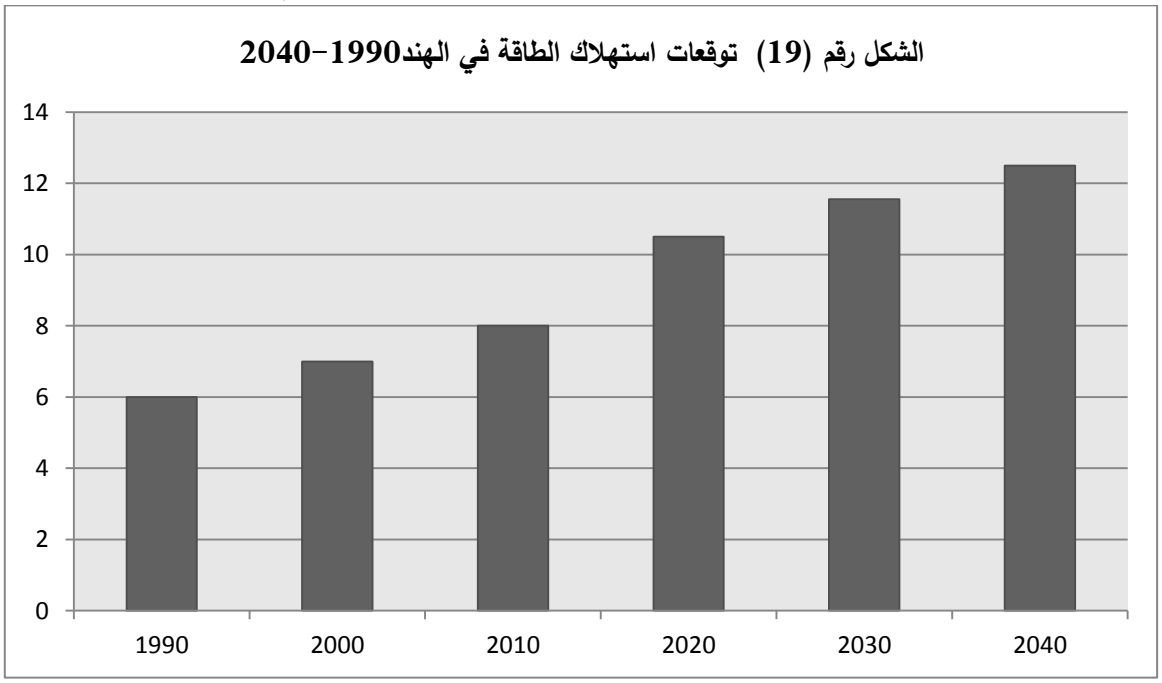

المصدر: مع تصرف الباحث

Spencer Dale, BP Energy Outlook 2019**, Report**, © BP p.l.c. 2019, P..05

[1] Energy and Research Division, NITI Aayog, "India Energy Security Scenarios, 2047 Version 2.0 ", **Report**, Call for Evidence, June 2015, PP.01-19.

بناء على ما أشار إليه مانموهان سينغ إلى التحولات الأربعة الرئيسية في الهند التي تبلورت من التصور الذاتي، من بلد نامي ضعيف إلى دولة صاعدة؛ من الحكم الذاتي إلى المسؤولية على الساحة الدولية؛ من التوجه للدولة ضمن العالم الثالث إلى الديمقراطية؛ ومن عدم التدخل إلى الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية في الخارج؛[1] هذه التحولات التي تحتاج في كل أعماقها إلى محرك أساسي وهو توفر الطاقة ومن ثم ضمان الأمن الطاقوي، وبالتالي تؤثر بشكل عميق على سلوك الهند المستقبلي ورد الفعل تجاه سلوكها هذا خاصة في ظل مجال الطاقة.

تعود الرؤية الهندية في أن تكون امة حرة إلى مقاومتها للاستعمار البريطاني وأصبحت هذه الرؤية متجذرة في عقول وقلوب الهنود منذ تلك الفترة عرفت الهند متغيرات في سياستها الخارجية إذ أضحت تتبنى سياسة نشطة تقوم على النفوذ خارج جوارها الجغرافي التقليدي المباشر، ليصل نحو سواحل المحيط الهندي، بهدف تحقيق توازن القوى الأخرى لضمان مصالحها. ويقود هذا المنظور الجديد الحاجات المتزايدة للبلاد والطموح في تحقيق مكانة متقدمة من أجل تحقيق أمنها الطاقوي.[2]

وتبرز السناريوهات المستقبلية لتطور الطلب الهندي على الموارد الطاقوية بما يصفه المختصون بمأزق الهند الطاقوي فقد عرض تقرير مستقبلي حول " رؤية المحروقات 2025" نشرته الحكومة الهندية مأزق أمن الطاقة الهندي دون مواربة، حيث ذكر اعتماد الهند على النفط المنتج محليا آخذ فقط في الانخفاض منذ 1990، ومن المحتمل أن يزداد الوضع سواء في المستقبل،... حيث يتوقع ارتفاع طلب الهند على النفط إلى 364 مليون طن ما بين 2024-2025. مقابل بلوغ الانتاج المحلي من النفط خلال نفس الفترة 80 مليون طن أي نسبة الاكتفاء الذاتي من النفط المحلي 15%... مع توقعات ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي إلى 125 مليار متر مكعب بين 2024-2025، ووصول الانتاج المحلي من الغاز 52 مليار متر مكعب أي بتسجيل عجز في الغاز الطبيعي قدره 25 مليار متر مكعب .[3]

وتستمر التوقعات بأن يكون نمو الطلب الهندي على الطاقة من بين الأعلى في العالم فبحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية فتساهم الهند بنسبة 40% في نمو الطلب على العالمي على الطاقة في حدود سنة 2025.

كما يبين سناريو الطاقة في الهند لسنة 2014 مقارنة بسنة 2016 التي وضعته شركة بيترش بيتروليوم **(BP)** ضمن تقرير 2018 (**BP Energy Outlook** 2018) توقعات عالية لنسبة زيادة النمو استهلاك الطاقة في الهند لكون الأسرع من حيث جميع القوى الاقتصادية الكبرى في العالم بحلول سنة

---

[1] محمد الشيخ، " الهند في الاستراتيجية العالمية التحديات وآفاق المستقبل" في أحمد عبد العزيز، محمد الأمير و الخاقاني، محمد كريم جبار. **الهند القوة الدولية الصاعدة.** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص. 134-135.

[2] المرجع مفسه، ص. 151.

[3] عبد القادر دندن،" تحديات الأمن الطاقوي ومستقبل صعود القوة الهندية.. إشكاليات واستجابات" في أحمد عبد العزيز، محمد الأمير و الخاقاني، محمد كريم جبار. **الهند القوة الدولية الصاعدة.** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص. 160.

2040 حيث تبلغ الزيادة حسب هذا السناريو في التقرير 165% مقارنة بنسبة استهلاكها بسنة 2016 هذا مع توقعات أن يكون نصيبها في زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة بـ 11% لسنة 2040 مقارنة بـ 5.4 % عام 2016، و أن نسبة طلبها على الفحم ضمن نفس السناريو بنفس التقرير بنسبة 132% سنة 2040 مقارنة ب بسنة 2016 والنفط في حدود 129% والغاز 185%. [1]

من ناحية أخرى يتوقع سنة 2030 أن يسكن حوالي 40.76% من سكان الهند في المراكز الحضرية مقارنة بنحو 28.4 % من عام 2007 لذلك فإن زيادة عدد السكان ونمو المدن في الهند يضع ضغطا كثيفا على استخدام الطاقة والبنية التحتية الحضرية، وحدوث أي خلل في الإمدادات يمكن أن يسبب الضغط الشديد على نمو الاقتصاد. [2]

ووفقا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية في حدود عام 2025 من المرجح أن يكون نمو الاقتصادي في الهند المحرك الأساسي للطلب على الطاقة ومن المرجح أن تمثل الكهرباء معظم هذا النمو وهو ما يعني ضمان توفير الوقود الأساسي مثل الفحم، والغاز الطبيعي اللازم لتوفير الكهرباء.[3]

من خلال ما سبق توصلت سناريوهات أمن الطاقة التي أعدتها أغلب الدراسات الهندية وعلى وجه الخصوص الدراسة التي أعدتها لجنة التخطيط أن هناك مستقبل مليء بالتحديات ذات أبعاد داخلية وخارجية مستمدة من سناريوهات الواردات الطاقوية الهندية*

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية للأمن الطاقوي في البرازيل

تعد البرازيل في مفترق فيما يتعلق بمستقبل الطاقة؛ على الرغم من وجود أنظف مصادر الطاقة في البرازيل. إلا أن عددا من التحليلات تشير إلى ان هناك توقع سيكون طلب متزايد على الطاقة الأحفورية في المستقبل.

فمن المتوقع أن يصل طلب على الطاقة سنة 2020 إلى حوالي 5.3% وسوف يواصل قطاع الصناعة والنقل المرتبة الأولى في استهلاك الطاقة، واللذين يمثلان حوالي 67 % من اجمالي الطلب كما تشير التقديرات إلى أن الكهرباء عام 200 أعلى نسبة لتصل إلى 61 %، كل هذه التوقعات بناء على تقديرات قدمتها خطة الطاقة العشرية **(PDE)** لسنة 20110.

البرازيل من المتوقع لها أن تصل عام 2020 لاعبا رئيسيا في سناريو النفط الدولي. حيث سيتم تخصيص 50 % من إنتاجها للسوق الدولية مما يسمح للبلاد، من ناحية جني فوائد العائد الضخم من صادرات النفط، ومن ناحية أخرى لتجنب العبء لزيادة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة المحلية.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فمن المتوقع أن يصل إجمالي العرض المحلي إلى 142 مليار متر مكعب سنة 2020، وبالنظر إلى سوق شركات التوزيع فإنها ستزداد توقعات الطلب على الغاز الطبيعي.

---

[1] BP Energy Outlook2018

[2] Nathaniel Babajide, 'Indian Energy Security Status: What are the Economic and Environmental Implications?', **IAEE Energy Forum, International Association for Energy Economics,** Second Quarter 2018, PP. 47-51.

[3] Energy and Research Division, Op. Cit., PP. 01-19.

* للمزيد اطلع، على الرابط: http://planningcommission.nic.in/reports/sereport/ser/vision2025/extfact.pdf

وتشير التقديرات إلى أن صادرات البلاد من المشتقات ستصل عام 2020 حوالي نصف مليون متر مكعب. (كفائدة من المتوقع أن تصل إلى حوالي 107 مليار ريال برازيلي عام 2020).[1] وحسب رئيس شركة إلتروبراس **Eltrobras** جوسي داكوستا إن البرازيل، سوف تكون عام 2035 مسؤولة عن 2.9% من حيث المشاركة العالمية في الاستهلاك الطاقوي.[2]

يواجه قطاع الطاقة في البرازيل تحول نموذجي مما يثير مخاوف صناع القرار حسب خطة **EPE** لسنة 2013 يعتمد قطاع الطاقة على 80% من مصادر الطاقة المائية، هذه الأخيرة تواجه تحديات بيئية قاسية مما يمكن اعتبار امكانية استخدام الطاقة الكهرومائية بحلول عام 2030، لكن هذه الأخيرة أيضا مرتبطة بالمناخ وكمية الأمطار المتساقطة مما يشكك في مدى مساهمتها مستقبلا.

حسب احصائيات 2014 فمن المتوقع أن تكون زيادة استهلاكية سنوية تصل 5% هذه الزيادة يلعبان فيها الفحم والغاز الطبيعي دورا متزايدا الأهمية في توليد الطاقة.

ووفقا لأحد الدراسات التي اعتمدت على تقنية* **MCDA** وهي التي تعمل على تقديم السناريوهات الأكثر تفضيلا، وفقا لتفضيلا أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتشجيع قطاع طاقة مستدام في البرازيل عام 2050. ويمكن تلخيص ماجات به هذه السناريوهات في النقاط التالية:

- تعتبر طاقة الرياح تقنية ناشئة في البرازيل مع أنها مكلفة جدا مقارنة بالوقود الأحفوري.
- يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن توفر نظاما آمنا نظرا لملائمتها بيئيا.

وبناء على عدة معايير منها: التطور الديموغرافي، التنمية الاقتصادية، تغير في نمط الحياة، التغير في التكنولوجيا تم النظر إلى مستقبل الأمن الطاقوي في البرازيل[3] حيث أنه في حدود عام 2025 يتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة إذ أنه من المتوقع أن يزداد الانتاج المستقبلي للنفط والغاز من الموارد المحلية زيادة كبيرة نتيجة الاستمرار في الاستكشاف.

حسب العديد من السناريوهات يزداد إمداد الطاقة الأولية ما بين 4.2% و 3.7% سنويا بحلول عام 2025[4] وتتوقع الحكومة البرازيلية أن ينمو الطلب على الطاقة بنحو 60% بحلول 2022 في حين يتوقع أن تحافظ الطاقة المتجددة على نصيبها المرتفع.[5]، كما أنها الزيادة في الطلب على الوقود الأحفوري من

[1] Mauricio Tiomno Tolmasquim, 'The Energy Sector in Brazil: Policy and Perspectives' **Estud. Av**. Vol. 26 no.74 São Paulo 2012, PP.01-08.
[2] Planning and Future of the Brazilian Energy Sector, in the link:
https://fgvenergia.fgv.br/en/noticias/planning-and-future-brazilian-energy-sector
* للمزيد اطلع على الرابط: **https://fgvenergia.fgv.br/en/noticias/planning-and-future-brazilian-energy-sector**
[3] International Atomic Energy Agency**, '**Brazil: a Country Profile on Sustainable Energy Development', **Report** Vienna: International Atomic Energy Agency, 2006, P. 214.
[4] Ibid., P. 223.
[5] Mari Luomi, 'Sustainable Energy in Brazil: Reversing Past Achievements or Realizing Future Potential', **Research Paper**, Oxford Institute for Energy Studies, 2014, PP.01-03.

المتوقع أن تكون كبيرة بالنظر إلى حجم الاقتصاد وتوقعات حدوث زيادات كبيرة في انتاج النفط المحلي حتى في ظل سناريوهات تباطؤ النمو.

ونتيجة للتقديرات حول نمو الناتج المحلي السنوي عند 4.5 و5.9 % بحلول عام 2022 ونمو السكان بنسبة 0.6% سنويا ليصبح بحلول عام 2022 إلى 215 مليون نسمة ونتيجة لارتفاع النمو الاقتصادي ومعدلات النمو المتوقعة فإن استهلاك الطاقة النهائي بمعدل قدره 4.5 % في اطار اتجاهات قطاعية رئيسية تخص

- زيادة كبيرة في استخدام الغاز الطبيعي، وقصب السكر.
- نمو استخدام الكهرباء.
- زيادة مهمة في استهلاك الفحم في الصناعة.[1]

المطلب الثالث: سناريوهات التخطيط للأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا

منذ صدور خطة الموارد المتكاملة سنة 2010 **IRP** وبماء على عدة استراتيجيات اتبعتها دولة جنوب إفريقيا، حدثت عدة تطورات في توقعات الطلب على الطاقة. ويمثل الشكل التالي بلغة الأرقام هذه التطورات.

الشكل رقم(20)توقعات الطاقة حسب خطة الموارد المتكاملة سنة 2015-2050

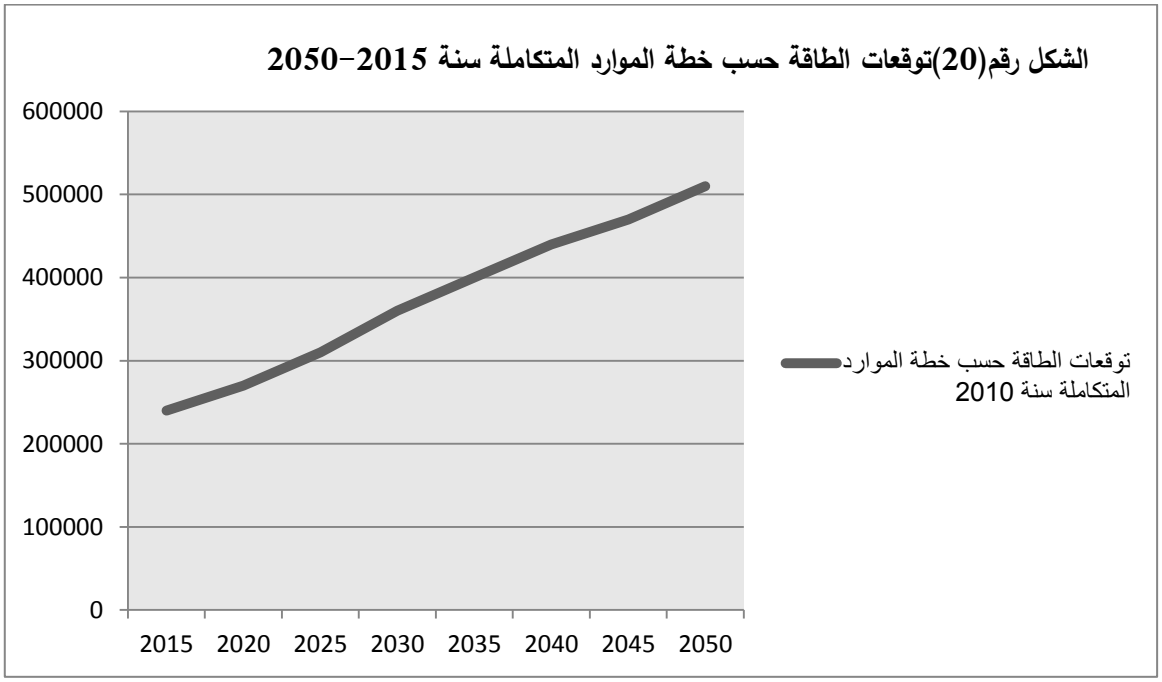

المصدر مع تصرف الباحث :

Republic of south Africa, Integrated Resource Plan Update Assumptions, Base Case Results and Observation Revision 01, Energy Department energy, **Report**, 2016, PP.09

[1] Mari Luomi, Op. Cit,. P. 28.

من خلال هذا الشكل تبين أن كل المؤشرات في جمهورية جنوب إفريقيا تدل على أن هناك نمو متزايد لاستهلاكها للطاقة وذلك بناء على معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة حتى سنة.2050 وذلك على الدولة ان تبحث عن حلول لتلبية هذا الطلب المتزايد في ظل التحديات التي تواجها. على الرغم من التحديثات التي عمل عليها الحكومة والتي من بينها تحسين عمليات التخزين قامت بها الجهات الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن تسيير قطاع الطاقة في جنوب إفريقيا من أجل مستقبل للأمن الطاقوي مستدام. يبقى الامن الطاقوي في هذا البلد في المستقبل مصدر تهديد للأمن الاقتصادي إن لم يكن للأمن القومي للدولة.

تعتمد التنمية في جنوب إفريقيا على الطاقة التقليدية وعلى وجه الخصوص الفحم، مما يجعلها في المستقبل في تدي كبير خاصة في ظل اتفاقياتها الدولية حول المناخ والضرر الذي يحدث له جراء ذلك، جنوب إفريقيا في تحدي كبير إما ان تخفض من فعالية انبعاثاتها الكربونية إما وإن تتخلى عن خطط التنمية لديها.[1]

جاء في التقرير سنة 2018 والذي تنشره وكالة الطاقة الدولية كل سنة ، أن جنوب إفريقيا يرتبط اقتصادها ارتباطًا وثيقًا بصناعة التعدين، لذا فإن مسألة أسعار السلع ستكون دائمًا مهمة بالنسبة لجنوب إفريقيا. وبالنظر إلى الضعف الذي أظهرته أسعار السلع في عام 2017 ، وأنه لا يوجد ما يشير إلى أنها ستعزز في المستقبل القريب، فليس من المستغرب أن يتم تصنيف أسعار السلع على أنها أعلى درجة من عدم اليقين بالنسبة لجنوب أفريقيا، لا سيما بسبب عدم وجود نمو في الأسعار.[2]

تعاني جنوب إفريقيا من جفاف شديد على مدى عدة سنوات في أجزاء مختلفة من البلاد، وتعتبر الزراعة مساهماً مهماً في كل من الاقتصاد وخلق فرص العمل. لذا فإن قضية المياه هي مصدر قلق وعدم اليقين. ويتفاقم مستوى القلق وعدم اليقين نظراً إلى أن الكثير من توليد الطاقة في البلد يتم عن طريق محطة توليد طاقة قياسية مبللة برطوبة عادية تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لتشغيلها. عندما يتم الجمع بين هاتين النقطتين، تصبح العلاقة بين الطاقة والمياه شكوكًا مهمة يجب وضعها في الاعتبار.

يتم التحكم في تصميم السوق الحالي من قبل الحكومة من خلال السياسة ومراقبة من قبل، السلطة التنظيمية الحكومية. ويمنح هذا التصميم الحالي القوة للمنفعة الوطنية ومع ذلك هناك ضغوط على الحكومة لإعادة هيكلة السوق لتقليص قوة سوق المرافق الوطنية. هذا ما يفسر لماذا تصميم السوق هو من بين أهم جوانب عدم اليقين.

[1] Sheila Kiratu, "South Africa's Energy Security in the Context of Climate Change Mitigation, Series on Trade and Energy Security – Policy " **Report 4**, International Institute for Sustainable Development, 2010, PP. 01-17.
[2] World Energy Council, 'Perspective on The Grand Energy Transition', **Report**, World Energy Council, 2018, P. 31.

في عام 2017، لم يكن من الواضح حتى الآن أن التخزين الكهربائي يمكن أن يكون مجديًا من الناحية التجارية ولكن تم الاعتراف به على أنه عنصر حاسم في النجاح المستقبلي للطاقة المتجددة في مزيج الخلطة لإدارة طبيعته المتقطعة. هذا الوضع؛ أي وضع التخزين الكهربائي عند مستوى عال من عدم اليقين[1].

خلال عام 2017، شهدت جنوب إفريقيا نمواً اقتصادياً بطيئاً للغاية وبيئة سياسية أصبح فيها مستوى الفساد ومستواه أكثر ظهوراً. كان كلا الجانبين من العوامل الرئيسية التي أدت إلى خفض الاستثمار في جنوب أفريقيا خلال عام 2017 بالإضافة إلى ذلك، استمرت أسعار الكهرباء في الارتفاع فوق معدلات التضخم، في حين أدت العملة الضعيفة إلى ارتفاع أسعار الوقود السائل.[2] ونتيجة لذلك، يتفهم المرء السبب في أن أسعار الكهرباء والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة تنطويان على أعلى مستوى في القضايا التي تحتاج إلى إجراءات مستقبلية.

على العموم بالرغم من وجود تدابير سياسية للتعامل مع مخاوف الطاقة والمناخ في جنوب إفريقيا إلا أنها تقوضها السياسات في مناطق أخرى من الحكومة. هذا الافتقار إلى رؤية متماسكة تشمل جميع الإدارات الحكومية يؤدي إلى سياسات متصدّقة بشأن الطاقة وتغير المناخ. تحتاج سياسات الطاقة في جنوب إفريقيا إلى التعامل معها بطريقة منسقة لأنها تكمن في قلب المناقشات الرئيسية حول السياسة الخارجية الوطنية والدولية بشأن المسائل التي تؤثر على أمن الطاقة في المنطقة وعلى نطاق أوسع في المنطقة.

[1] World Energy Council, Op., Cit., P.32.
[2] Ibid,. P.32.

المبحث الرابع: آفاق الأمن الطاقوي العالمي في ظل صعود القوى

في ظل السناريوهات التي تتحدث عن الطاقة من المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة في حدود عام 2050 خاصة من قبل الدول الصاعدة، التي ستؤثر بشكل أو بآخر على الأمن الطاقوي العالمي. دائما حسب نفس السناريوهات سيبقى الوقود الأحفوري (الفحم، النفط، الغاز الطبيعي) المهيمن على مزيج الطاقة العالمي، في هذه الفرضية، تتوافق انبعاثات غازات الدفيئة مع ارتفاع 3.6 درجة مئوية في متوسط درجة الحرارة العالمية على المدى الطويل.

المطلب الأول: التحديات العالمية للأمن الطاقوي في القرن الواحد والعشرين

المطلب الثاني: علاقة الأمن الطاقوي بالأمن البيئي

المطلب الثاني: سناريوهات الاستهلاك العالمي لمزيج الطاقة 2050

المطلب الأول: التحديات العالمية للأمن الطاقوي في القرن الواحد والعشرين

إن الطاقة أو الموارد الطبيعية بشكل عام، لها ما يميزها من حيث التوافر والتحكم والاستخدام والتكلفة كل هذا يعتمد عليه بشكل حاسم مستقبلنا القريب جدا؛ حيث كان القرن العشرين يتميز بالاستهلاك غير المقيد للموارد الطاقوية المتاحة غير المتجددة، وحيازتها أو سيطرتها، لضمان التنمية الاقتصادية، وقد أدى هذا بالتأكيد إلى إحراز تقدم اجتماعي لا يمكن إنكاره، ولكن أيضًا في بعض الأحيان ضرر لا يمكن إصلاحه يبدأ بـ:

- الاستنزاف السريع للموارد غير المتجددة على حساب احتياجات الأجيال القادمة.
- الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية والبيئة بوجه عام، والتي يبدو أنها تتبع، وفقا لكثير من الخبراء، من طبيعة وفائض استخدامات موارد الطاقة التقليدية.
- من خلال الصراعات الإقليمية التي أثرت بعض الشعوب والفقراء الآخرين.

كل هذه الممارسات خلال القرن العشرين خلقت مجموعة من التحديات ورثها القرن الواحد والعشرين نذكرها كالآتي:

أولا. تحديات جيوسياسية: يتصف القرن الحادي والعشرون بالاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية التي تؤثر على جميع البلدان تقريبًا، مما يدفعهم إلى تنفيذ استراتيجيات إنمائية جديدة تتضمن عنصرًا للطاقة بشكل دائم، هدفها الرئيسي هو ضمان الأمن الطاقوي على المدى الطويل. تختلف هذه الاستراتيجيات من بلد إلى آخر: [1]

[1] Abdelmadjid Attar, 'Transition et Security Energétique les Défis à L'horizon 2030', **Tizi Ouzo** 16/05/2018,P.01-09 en le lien :
http://www.ummto.dz/wp-content/uploads/2018/05/Abstract-A.-Attar-TRANSITION-ET-SECURITE-ENERGETIQUE.pdf

01. اعتمادًا على ما إذا كانت الدولة منتجًا أو مستهلكًا أو كليهما

02. اعتمادًا على ما إذا كانت الدولة تمتلك / تسيطر على موارد الطاقة الضرورية.

03. وأخيرا، وفقا لما إذا كانت الدولة تمتلك وتسيطر أو لا على الوسائل الضرورية التي هي إما بشرية أو تكنولوجية أو مالية.

يلعب التوزيع الجغرافي للطاقة أيضا دورا كبير في خلق أكبر مشكلة للتحقيق الأمن الطاقوي حيث غالبا المناطق التي بها أكبر احتياطات الطاقة تؤدي الاضطرابات الجيوستراتيجية في حوزتها أو تحت تصرفها استغلالها لصالح نفوذ أطراف معينة. وتجدر الإشارة إلى أن 40% من احتياطيات النفط و 41 % من احتياطيات الغاز تقع في الشرق الأوسط[1]. والملاحظ للواقع الجيوسياسي يفسر المخاطر الجيوستراتيجية للأمن الطاقوي في هذا القرن.

ففي الشرق الأوسط وفي ظل ميزان القوى بين القوتين الإقليميتين الأكثر انتاجا للطاقة في المنطقة (المملكة العربية السعودية السنية وايران الشيعية) يتم استغلاله من قبل القوى الأمريكية والروسية التي لها مصلحة موضوعية في تفضيل النزاع غير المباشر. وبالتالي، فإنها تحافظ على مرسى جيوسياسي في منطقة يصبح فيها النفوذ الصيني (الذي يطلق عليه استراتيجية "طرق الحرير الجديدة") محتملا.[2]

ثانيا. تحدي الاستهلاك: لقد شهد الاستهلاك العالمي للطاقة نمواً مهماً خلال العقود الماضية، وهو ما يفسره إلى حد كبير ظهور البلدان النامية، ولا سيما الهند منذ أواخر التسعينيات. في الواقع، استقرت الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة (الولايات المتحدة) أو الاتحاد الأوروبي (**EU**) أو حتى انخفضت استهلاكها في السنوات القليلة الماضية، في حين أن الهند زادت أكثر من ضعف استهلاك الطاقة الأولية في هذا العقد[3]. ويمثل الشكل التالي لإجمالي الطلب على الطاقة الأولية كالتالي:

[1] Abdelmadjid Attar,' Transition et Security Energétique les Défis à L'horizon 2030 ', Tizi Ouzo 16/05/2018,P.01-09 en le lien :
http://www.ummto.dz/wp-content/uploads/2018/05/Abstract-A.-Attar-TRANSITION-ET-SECURITE-ENERGETIQUE.pdf

[2] Vers un Après Pétrole ? Prospective Energétique à l'horizon 2050 ', 14 mars 2018, à l'heure 18 :07 sur le lien:
https://institut-transitions.org/wp-content/uploads/2018/06/Apres-petrole-Giuliani-Institut-des-Transitions.pdf

[3] Xavier Labandeira and Baltasar Manzano, "Some Economic Aspects of Energy Security", (University of Vigo) and Economics for Energy.2012, PP. 01-14.

الشكل رقم(21) إجمالي الطلب على الطاقة الأولية 1970-2040

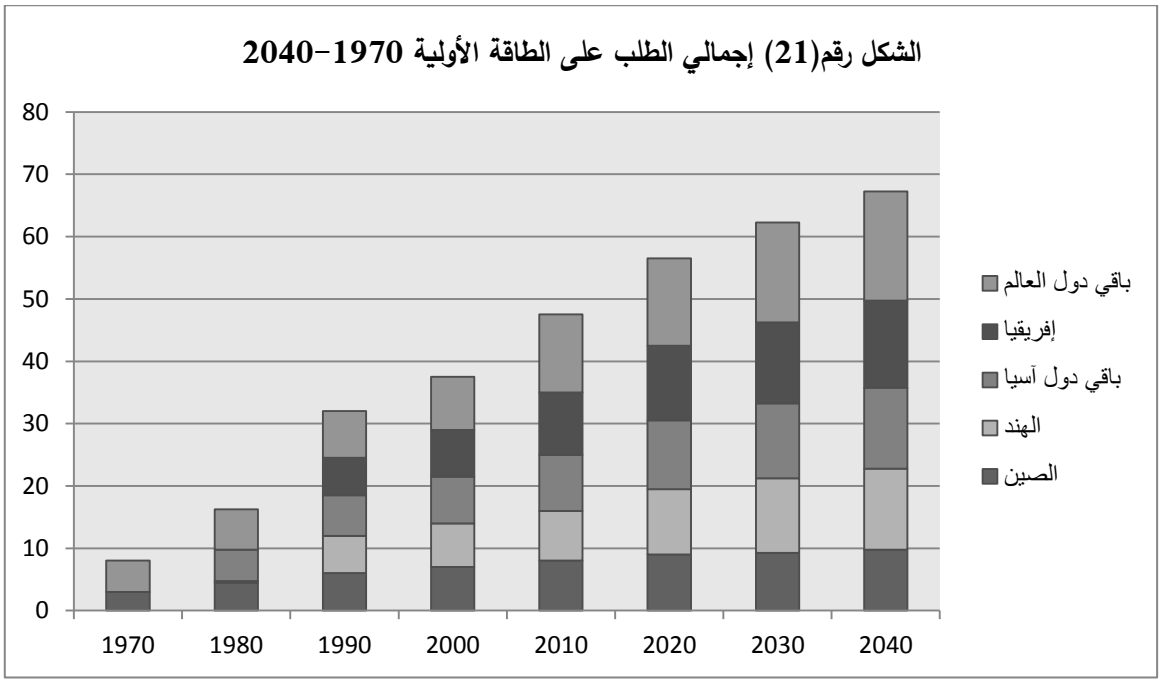

المصدر: مع تصرف الباحث

Spencer Dale, BP Energy Outlook 2019, **Report**, © BP p.l.c. 2019, P. 05**.**

يوضح الشكل اعلاه الزيادة المستمرة في استهلاك الطاقة خلال الثلاثين السنة القادمة، مما يعكس أن هذه الزيادة المستمرة تشكل تحدي على جهتين الأولى من خلال صعوبة توفير هذه المادة الحيوية بسبب الندرة نظرا للاستهلاك الكبير، من جهة ثانية التصعيد يصل إلى التنافس الذي قد يؤدي الى اندلاع الحرب بين الفواعل الدولية.

وبالتالي فإن الأمن الطاقوي سيكون وسيظل مشكلة بسبب الأهمية المستمرة والقصور الذاتي المرتبط بالطاقة في الاقتصادات المعاصرة. علاوة على ذلك، من المرجح أن الأمن الطاقوي يلعب دور مهم في جداول أعمال سياسة الطاقة بسبب الأهمية المستمرة للوقود الأحفوري، وخاصة الهيدروكربونات.

ثالثا. تحديات بيئية: من قمة الأرض في ريو عام 1992 إلى مؤتمر باريس عام 2015، بدأت فكرة "التنمية المستدامة" تكتسب قبولها من عند غالبية الدول، ولكن ليس كلها، حتى الآن هناك من يرى إنها ليست أكثر من مسألة التوفيق بين استخدام الطاقة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وهذا ما يتم تناوله في المطلب الموالي.[1]

[1] 4. Isabelle, Rousseau. Introduction Défis et Enjeux des Energies Fossiles au XXI eme Siècle, CERI. SciencesPO. Septembre 2010, PP.01-06. à l'heure 22:10, sur le lien: **http://www.ceri-sciences-po.org**

المطلب الثاني: علاقة الأمن الطاقوي بالأمن البيئي

كانت المناقشات المتعلقة بتغير المناخ ومصادر الطاقة غير المتجددة مثيرة للجدل وتضمنت ادعاءات تنافسية مثيرة للجدل للمعرفة في محاولات الكشف عن "الحقيقة" حيث وقد برز موضوع الطاقة والأمن البيئي كقضية أساسية في جدول الأعمال العالمي لعام 2007، وقد تم مؤخراً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إمكانية حدوث ضرر اجتماعي ووطني وأمن وقومي طويل الأجل من إمدادات الطاقة غير الآمنة والكوارث البيئية، فضلاً عن الحاجة الشديدة للتقدم التكنولوجي الذي يمكن أن يوفر مصادر طاقة منخفضة التلويث وآمنة. ولكن على الرغم من الزخم العالمي المتنامي، لا يزال هناك اتفاق ضعيف على أفضل مجموعة من الإجراءات المطلوبة للحد من الاعتماد العالمي على الوقود الأحفوري وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تكمن الصعوبة في تحدي السياسة الدولية في التأثير غير المتناسب لارتفاع أسعار النفط والاحترار العالمي عبر الدول، مما يعزل بعض الدول عن القلق الفوري بينما يجبر الآخرين على الضغط من أجل التغيير السريع.[1]لكن الأهم من ذلك محركات الطرفين تعود لمسألة المصلحة الوطنية وهنا المشكل الذي يعتلي مسألة العلاقة او الربط بين قضية الأمن الطاقوي والأمن البيئي.

الاقتصاد، النمو الاقتصادي السنوي، الناتج المحلي الاجمالي، القدرة الشرائية، أو بالأحرى الأمن الاقتصادي والتي من آليات ضمانه تحقيق الأمن الطاقوي، لو تمعنا قليلا في هذه الكلمات والمعنى العام للجملة السابقة نجد أن فكرة الأمن البيئي ومنطلقاتها والبحث فيها أمر يكتسي الكثير من الازدواجية في التعامل مع الواقع الدولي وديناميكية استهلاك وانتاج الطاقة العالمية.

النقطة التي يمكن ان ينطلق منها هذا العنصر هو ما التكاليف التي يمكن أن يدفعها الاقتصاد في ظل مسيرة تحقيق الأمن البيئي ؟ وهنا يبدأ الجدل بين تحقيق الأمن الطاقوي لضمان الأمن الاقتصادي وفي اطار أشمل قوة الدولة وأمنها بصفة عامة مسألة والأمن البيئي.

ينظر أصحاب المقاربة الاقتصادية إلى موضوع الأمن البيئي من باب النفعية، إذ المهم أن يكون الكثير من الناس أو الاغلبية في رفاه دون اعتبار للجانب الاخر حتى وإن اشتدت التهديدات والأخطار[2] إذ يعكس مفهوم الأمن البيئي بين مسألتين هما: حماية الموارد الطبيعية من أجل أمن الدولة، و حماية البيئة من أجل أمن الانسان[3] وبتالي وقد جسد مفهوم الأمن الطاقوي حماية الموارد الطبيعة وتأمينها من أجل الوصول إليها لصالح أمن الدولة.

[1] David Sandalow," Energy and Environmental Security ", Brookings Global Economy and Development,2007, P.02.
[2] Jeremy Moss, Jessica Rae, "Energy Equity and Environmental Security', **Report**, UNESCO Bangkok, 2011,P.19.
[3] Gunhild Hoogensen Gjørv, "Tensions Between Environmental, Economic and Energy Security in the **Arctic"ReasrchGate**, 2017, P. 37.

المطلب الثالث: سناريوهات الأمن الطاقوي العالمي 2050:

الطاقة هي واحدة من أكثر غزوات الإنسانية تعقيدا، ويتأثر تطورها بعوامل لا حصر لها، ومع ذلك نعتقد إن العناصر الرئيسية التي تلعب دورا رئيسيا في تحديد مشهد الطاقة بحلول عام 2050 هي كما يلي:

أولا.الطاقة ضرورية للنمو الاقتصادي: من المتوقع أن ينمو عدد سكان العالم من 7.3 مليار نسمة اليوم إلى 9.1 مليار بحلول عام 2040 وخلال هذه الفترة، سيتضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي بفعالية، وستشهد البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معدلات نمو مرتفعة بشكل خاص. وهذا يعني أن مستوى المعيشة سيزيد في جميع أنحاء العالم وأن المليارات من الناس ستدخل الطبقة الوسطى؛ وسيعزز النمو الاقتصادي، مقترناً بالنمو السكاني، الطلب العالمي على الطاقة بنحو 25 % بحلول عام 2040، وهو ما يعادل الاستهلاك في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية مجتمعين سيكون علينا استغلال جميع مصادر الطاقة المربحة لتلبية هذا النمو الكبير في الطلب، من المحتمل أن يشكل النفط والغاز الطبيعي نحو كبير من الإمدادات العالمية في عام 2040.[1] كل هذا يحتم على الاقتصاد تلبية احتياجات السكان المتنامية، لأنه لطالما كانت الطاقة حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية* للمجتمعات البشرية، على الرغم من أن أهميتها قد توسعت بشكل كبير بعد الثورة الصناعية والتي تعتمد بشكل كبير على الاستخدام المكثف للوقود الأحفوري.

إن سلع الطاقة مهمة أيضاً كمدخلات وسيطة للإنتاج والنقل وكنواتج نهائية غالباً ما تكون ضرورية لرفاهية الإنسان الأساسية، وبالفعل فإن القضايا المتعلقة بالطاقة ذات أهمية كبيرة عبر النظام الاقتصادي من خلال الاستثمار في السلع (المرتبطة بأنواع ومستويات مختلفة من استهلاك الطاقة) ورأس المال الذي عادة ما يقلل من قدرة العوامل على التفاعل في هذا المجال.[2]

ثانيا. الدول الصاعدة تقود الطلب العالمي على الطاقة.

وبناء على مؤشرات النمو الاقتصادي فإن الدول الصاعدة لها شهية مفتوحة لاستهلاك الطاقة من أجل تلبية حاجيات نموها من جهة أخرى أيضا إن الدول الصاعدة الجديدة غالبها لديها نمو ديموغرافي

[1] Exxon Mobil Corporation, Perspectives Énergétiques 2017 à l'horizon 2040 - Points-clés, **Repor**t, Exxon Mobil Corporation, 2016, P. 02.

* **تعريف التنمية الاقتصادية:** التنمية الاقتصادية بشكل عام هي الإجراءات المنسقة والمستديمة التي تتّخذ من قبل صناع القرار وبعض الجماعات المشتركة، لتحسين اقتصاد الدولة من خلال النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد، وزيادة الانتاجية في العمل، وهذا النهوض يتطلب سلسلة تغييرات لضمان استمراريته، فبدون هذه السلسة يتوقف النمو والنهوض بالاقتصاد، وتهدف التنمية الاقتصادية الى ضمان رفاهية الاجتماعية والاقتصادية للناس.

[2] Xavier Labandeira and Baltasar Manzano, Op., Cit., PP. 01-14.

كبير فالهند وحدها تضم تقريبا سدس سكان العالم، إذن فالطاقة ستكون وستبقى العامل الأساسي لأي تنمية اقتصادية مهما كان النموذج المناسب لكل البلدان.

إن زيادة عدد الدول الصاعدة (البرازيل، الهند، وجنوب إفريقيا) تعمل باستمرار على زيادة الطلب العالمي على الطاقة، إذ تعتبر الدول الصاعدة ذات أهمية حاسمة لكل من أساسيات العرض والطلب لأسواق الطاقة عالمياً؛ حيث اليوم هذه الدول لها دوراً هاماً للغاية في نظام الأمن الطاقوي الدولي، تنبع تنويع الطاقة في الدول الصاعدة من مخاوف تتعلق بالأمن الطاقوي؛ إذ يرتبط الصعود الاقتصادي لبلدان الصاعدة ارتباطًا وثيقًا بسياسات الطاقة العالمية واستهلاكها المتزايد للطاقة العالمية؛ حيث ساهمت الدول خاصة تلك المعروفة بتكتل البريكس مجتمعة بنحو 38% من انبعاثات الكربون العالمية حسب سنة 2014،[1] البرازيل هي مصدر رئيسي ضمن نادي القوى الصاعدة بينما الهند وجنوب إفريقيا هما المستهلكان البارزان.

وفي ظل علاقة الدول الصاعدة بوكالة الطاقة الدولية فهي تختلف من بلد لأخر **فالبرازيل** مثلا تتفق خياراتها وتوجهات وكالة الطاقة الدولية فإنجازات سياسة الطاقة في البرازيل تعمل بشكل جيد في مواجهة أكثر تحديات الطاقة إلحاحا في العالم وقد أوحت الجهود المتضافرة في مجال السياسات بأن الحصول على الكهرباء أصبح الآن شبه عالمي في جميع أنحاء البلد، يتم تلبية ما يقرب من 45% من الطلب على الطاقة الأولية بواسطة الطاقة المتجددة،[2] مما يجعل قطاع الطاقة في البرازيل واحدًا من أقل قطاعات الكربون كثافة في العالم؛ أما **الهند**: تستفيد وكالة الطاقة الدولية والهند من علاقة ثنائية طويلة ومستمرة تقوم على التعاون في مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك أمن الطاقة، والإحصاءات والكفاءة وتحليل السوق، واتفاقيات التنفيذ والتكنولوجيا، تم إضفاء الطابع الرسمي على التعاون لأول مرة منذ عام 1998 بالتوقيع على إعلان التعاون الذي يغطي القضايا المهمة المتعلقة بأمن الطاقة والإحصاءات، ومنذ ذلك الحين، تطورت العلاقة بشكل أكبر من خلال المصادقة على ثلاثة بيانات مشتركة، كما أن الوكالة الدولية للطاقة والهند لديهما أيضًا تعاون طويل الأمد في كفاءة الطاقة ونظمت العديد من ورش العمل المشتركة ففي عام 2015، ساعدت الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع جمعية أبحاث حفظ البترول الهندية (**PCRA**) على جلب خبرة دولية لدعم تطوير اللوائح الخاصة بالمركبات تتعاون وكالة الطاقة الدولية والهند أيضا في مجال الطاقة المتجددة.[3]

وبخصوص جمهورية جنوب إفريقيا هي دولة شريكة رئيسية في وكالة الطاقة الدولية، لقد اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة ووزارة الطاقة (**DOE**) في جنوب إفريقيا على علاقة طويلة من التعاون الوثيق القائم على الاهتمامات المشتركة مثل ضمان إمدادات الطاقة الآمنة، وبناء مزيج أنظف للطاقة وتحسين تبادل

[1] Manjeet Kumar Sahu, Energy Revolution Under the BRICS Nations, **National University of Study and Research in Law(Ranchi, INDIA), BRICS Law Journal,** Volume III (2016), PP. 34-41.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

بيانات الطاقة، كما تعمل الوكالة الدولية للطاقة على تعزيز مشاركتها الإقليمية، نظراً لتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في مجال الطاقة، وقد شاركت العديد من بلدان جنوب إفريقيا في التدريب على الطاقة والقدرات، كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون دولي بين الدول في مجال الطاقة النووية مع فرنسا، كجزء من خطتها طويلة المدى لتأمين مزيج للطاقة المستدامة.[1]

عموما الدول الصاعدة تلعب دورا هاما في الأمن الطاقوي الدولي سواء على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

ثالثا. مزيج الطاقة العالمي يتغير

يظهر مزيج الطاقة الأولية المستقبلي في عام 2050 أن الطاقات المتجددة ستشهد أعلى معدلات النمو، من حيث القيمة المطلقة؛ سيظل الوقود الأحفوري (الفحم، النفط، الغاز) مهيمنا حتى عام 2050. وستكون حصة الوقود الأحفوري في عام 2050، 77 % [2]

رابعا. يبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم: يتطور مزيج الطاقة ببطء شديد ففي عام 2017، شكل النفط 30% من الطاقة النهائية المستهلكة، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في عام 1990، وبالتالي، فإن أفق 2050 للسيناريوهات في الوقت الجيوسياسي والتكنولوجي الطويل، وفي الوقت القصير النشط يبقى النفط المصدر الأول للطاقة في العالم[3] لكن المشكل يكمن في التوزيع غير المتجانس عبر الكوكب ويمثل الشكل التالي افضل عشرة دول منتجين للنفط في العالم.

[1] Manjeet KumarR Sahu, Op., Cit., PP.34 - 41
[2] Conseil Mondial de L'énergie, ' Les scénarios mondiaux de l'énergie à l'horizon 2050', Conseil Français de l'Énergie , 2013, P.12.
[3] Exxonmobil, Op., Cit., P.16.

الشكل رقم(22) أفضل عشرة دول منتجة للنفط سنة 2018

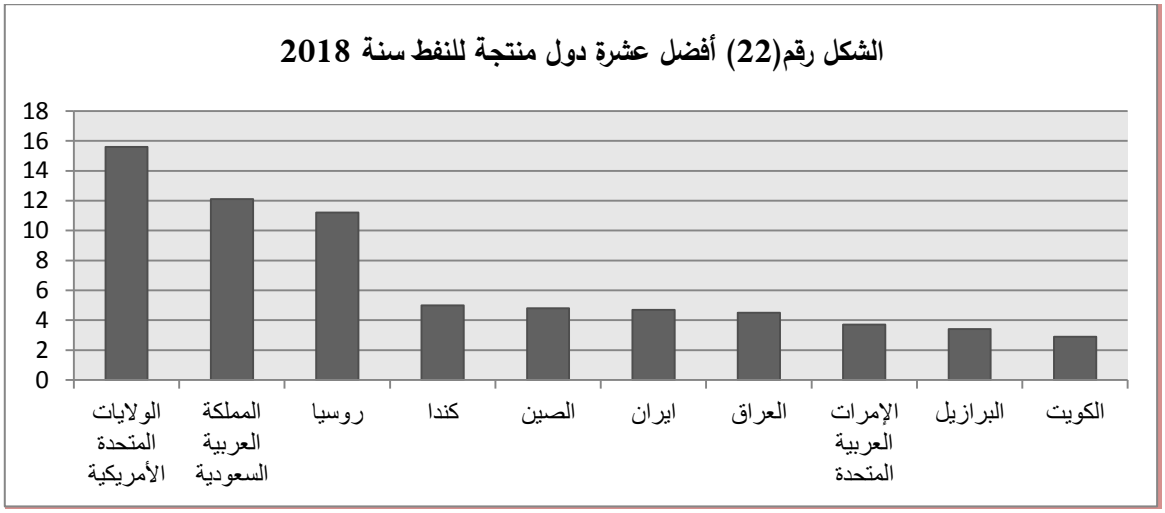

المصدر:

'U.S. Energy Information Administration,' Top 10 Oil Producing Countries in the World 2018, U.S. Energy Information Administration, in 25/08/2018, at 21:25, see on the link:

https://www.bizvibe.com/blog/top-oil-producing-countries/

نلاحظ من خلال الشكل أنه لايزال إنتاج النفط العالمي يهيمن عليه أكبر الدول المنتجة خلال سنة 2018 ومن المتوقع أن تظل صناعة النفط العالمية قوية في المستقبل، ووفقا لأخر دراسات صناعة النفط التي أصدرها **BP**، بلغ إجمالي إنتاج النفط العالمي 92.65 مليون برميل يوميا وخلال سنة 2017 4.387 مليون طن، بزيادة طفيفة بنسبة 0.7% وهو أحد أقل انتاج منذ عام 2013،[1] إضافة إلى هذا يبرز من خلال الشكل أن التوزيع غير المتجانس لهذه المادة الحيوية عبر الكرة الأرضية سيخلق شبكة طاقوية عالمية مرتبطة ببعضها البعض لا يمكن تحقيق الامن الطاقوي العالمي في المستقبل بطريقة انفرادية كما كان عليه في الماضي.

خامسا.الاحتمالات التي تقدمها التكنولوجيا: ومع استمرار التقدم التكنولوجي في التسارع، قد تظهر حلول جديدة – ولا تزال غير مؤكدة – تساعد في تلبية أهداف الطاقة والبيئية، تقود التطورات الحديثة في التكنولوجيا الكفاءة إلى إبطاء نمو الطلب، فضلاً عن خيارات الطاقة الجديدة، بما في ذلك النفط غير التقليدي والغاز الطبيعي والطاقة النووية والمتجددة.[2]

عموما بالاعتماد على المؤشرات الخاصة بالنمو الاقتصادي، والتوزيع الجغرافي للموارد الطاقوية عالميا إضافة إلى أمننة قضايا البيئة انطلاقا من الاستهلاك المفرط للطاقة كفزاعة لذلك وكل هذا في ظل صعود قوى تبحث عن مكانة دولية من خلال سلم الطاقة إن صح التعبير يمكن الخروج بثلاث سناريوهات كالآتي:

[1] U.S. Energy Information Administration, "Top 10 Oil Producing Countries in the World 2018 ", U.S. Energy Information Administration, in the link: see more at:
https://www.bizvibe.com/blog/top-oil-producing-countries/
[2] Exxon Mobil Corporation, Op., Cit., P.03.

01. **السناريو الأول:** الاستمرار في النمو الاقتصادي السريع للدول الصاعدة وبالتالي الاستمرارية في ازدياد استهلاك الطاقة وبهذا يزداد التنافس على المناطق الغنية لتصل إلى درجة الحرب وذلك عندما تصل الدول الصاعدة إلى المساس بمصالح القوى الكبرى.

02. **السناريو الثاني:** غالبية الدول الصاعدة تسعى للعمل وفق المنظومة المؤسساتية الدولية، حيث تعمل على تعديلات ضمن هذه المؤسسات أي أن هذه الدول تهدف من خلال استراتيجياتها لتحقيق الأمن الطاقوي إلى التنسيق والتعاون من اجل تعددية قطبية على كل المستويات لأنها تعلم الثمن الذي تدفعه من خلال التنافس.

03. **السناريو الثالث:** استمرارية الوضع على ما هو عليه وأن كل الأبحاث التي تروج لفناء الكوكب ولذروة الموارد الطاقوية ما هي إلا استراتيجيات تمويهية من أجل مصلحة القوي المهيمن.

وبنهاية يمكن القول بأن على مر التاريخ تطور الفكر على مستوى الفرد ونظرته لما حوله وانعكس هذا على التفكير الجمعي ليشكل دول تعمل على تحقيق الرفاهية والاستقرار لمواطنيها مهما كان الثمن وبالتالي يمكن القول أن الدول دائما في طموح مستمر للوصول الى مكانة احسن إذن سيستمر النمو الاقتصادي للدول الصاعدة ويتحقق السناريو الأول، ومحركات ديناميكية الواقع الدولي الراهن تدلل على ذلك.

خلاصة:

نخلص في هذا الفصل إلى أن الحصول على الطاقة والتخطيط ووضع استراتيجيات لتأمينها من شأنه أن ينعكس على ديناميكيات العلاقات الدولية، خاصة إذا كانت هذه الاستراتيجيات نابعة من دول صاعدة طموحة؛ فالملاحظ لسيرورة العلاقات الدولية خاصة بعد 2003 أين تم غزو العراق، باعتباره ذا احتياطي عالمي كبير من الموارد الأولية المهمة، العلاقات الدولية منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا حتى وان لم تكن تصريحات مباشرة إلا أن الطاقة ستصبح عما قريب سبب مباشر في الصراعات والحروب، فمنذ تلك الفترة إلى اليوم فرضت عقوبات اقتصادية على ايران، لأن هذه الأخيرة ذات مكانة دولية في سوق الطاقة، من خلال هذا الدول الصاعدة لم تسكت على الوضع بدأت تظهر تحالفات ذات بعد اقتصادي مثل بريكس والإبسا، بالإضافة إلى كل هذا تغيرت وجهة نظر الكبار والصاعدين لموضوع الطاقة خاصة بعد طرح موضوع البيئة كسلاح ذو حدين.

الـخـاتـمـة

الخاتمة

تمثل قضية الأمن الطاقوي أبرز القضايا الرئيسية التي تثير الجدل والنقاش في الساحة الدولية، فلا يكاد يخلو محفل من المحافل الدولية إلا وكانت الطاقة ضمن محاور البحث، ومن خلال ذلك أصبحت الطاقة عموما والأمن الطاقوي خصوصا ضمن أولوية استراتيجيات الدول كافة والدول الصاعدة على وجه التحديد، فتزايد الطلب على هذا المورد الحيوي خاصة بعد احتلال العراق 2003 أين ازداد استهلاك الدول وأيضا برزت قوى جديدة تفتقر إلى هذه المادة لتمويل اقتصاداتها ذات النمو السريع .

وبالتالي تعتبر القوة هي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها؛ فمفهوم القوة شامل يستند إلى مجموعة من العوامل ومنها العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والبشرية...الخ تؤثر في بعضها البعض، وتعد من العوامل التي تلعب دور كبير في عملية الصعود من جهة، وأيضا حتى تصبح قوة الدولة فعليا يجب أن يكون لها تأثير ونفوذ في الواقع من جهة أخرى، خاصة في حالة مواجهة التحديات التي قد تعيق صعودها وإحرازها مكانة دولية ونخص بالذكر الدول التي تعاني من عجز في الإنتاج الطاقوي مقابل الاستهلاك المتزايد لها بفضل نمو قوتها الاقتصادية، أو تلك التي لديها وفرة في الطاقة إلا أنه عليها صياغة استراتيجية لتحقيق أمنها الطاقوي موازاة مع مصالحها على جميع الأصعدة.

وفي ظل محدودية العرض خصوصا الطاقات الناضبة اضافة إلى التوترات السياسية ومشاكل الارهاب أصبحت الدول الصاعدة بحاجة لاستراتيجيات جادة لتحقيق أمنها الطاقوي، إلا أن ما يلفت الانتباه بعد ما تم بشيء من التفصيل التعرف على بعض استراتيجيات الدول الصاعدة محل البحث (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) هو أن تلك الاستراتيجيات التي اغلبها تنافسية حتى وإن كانت ظاهريا تعاونية، وأيضا اغلب الاستراتيجيات منفردة، على علاقات الدول بعضها ببعض، لها تأثير على سير العلاقات الدولية ومستقبل الطاقة.

إذن الحصول على الطاقة والتخطيط لوضع استراتيجيات لتأمينها من شأنه أن ينعكس على ديناميكيات العلاقات الدولية، خاصة إذا كانت هذه الاستراتيجيات نابعة من دول صاعدة طموحة فالملاحظ لسيرورة العلاقات الدولية خاصة بعد 2003 أين تم غزو العراق، باعتباره ذا احتياطي عالمي كبير من الموارد الأولية المهمة، العلاقات الدولية منذ تلك الفترة إلى يومنا هذا حتى وان لم تكن تصريحات مباشرة إلا أن الطاقة ستصبح عما قريب سبب مباشر في تسيير وديناميكية العلاقات الدولية فمنذ تلك الفترة إلى اليوم فُرضت عقوبات اقتصادية على ايران – ايضا ايران ذات مكانة دولية في سوق الطاقة– فمن خلال هذا الوضع لم تسكت الدول الصاعدة بل بدأت تعتمد تحالفات ذات بعد اقتصادي مثل البريكس والإبسا، بالإضافة إلى كل هذا تغيرت وجهة نظر الكبار والصاعدين لموضوع الطاقة خاصة بعد طرح موضوع البيئة كسلاح ذو حدين.

الخاتمة

نتائج الدراسة:

1. تعمل الاستراتيجية على تعبئة قوى الأمة المادية والمعنوية، من أجل ضمان مصالحها في السلم والحرب، على ذكر الموارد وتعبئتها يعني أن الدولة التي تفتقر إلى هذه الموارد أو ليست قوية بمعايير مستوى القوة يقف حائلا في وجه صياغة الاستراتيجيات الناجحة، بمعنى لا يمكن لأي دولة أن تصيغ استراتيجية، فالاستراتيجية مرتبطة بالدولة القوية.

2. وجود علاقة بين الأمن الطاقوي والأمن القومي، وبالنظر إلى التعريف التقليدي للأمن الطاقوي نجد أنه ارتكز على تجنب أزمات الطاقة **Energy Crisis** التي تعني الموقف الذي تعاني منه دولة ما من نقص في العرض من مصادر الطاقة بشكل يهدد الأمن القومي والاقتصادي.

3. تعد حالة تحول القوة ممارسة وتوزيعا ظاهرة ملازمة لتغيرات النظام الدولي نتيجة التطور في العلاقات الدولية، وعملية الصعود هذه تتطلب إمكانيات ووسائل لقياس القوة خاصة الشاملة منها للحكم على دولة ما أنها صاعدة. ومن النتيجة السابقة وبما أن القوة الاقتصادية من مؤشرات قوة الدولة وأمنها، القوة الاقتصادية التي نواتها وشريانها الأمن الطاقوي بالتالي يمثل الأمن الطاقوي لصعود الدولة.

4. حسب مقاربة تحول القوة والمراحل التي تطرحها في عملية التحول نجد أن العقد الأول من القرن الواحد والعشرين عرف بروز قوى صاعدة جديدة في آسيا وأمريكا الجنوبية وبهذا أصبحت هناك تهديدات جديدة تواجه الساحة العالمية كندرة الطاقة التي تعتبر شريان الحياة لهذه القوى الصاعدة وبهذا سعت هذه القوى إلى تأمين حقها من إمدادات الطاقة، عن البحث وتطوير استراتيجيات تحمي أمنها الطاقوي المرتبط أساسا بأمنها القومي. وعليه يمكن القول أن نظرية تحول القوة تساعد على فهم صعود القوى الدولية الجديدة التي لها أهداف استراتيجية تغذي انتقال القوة من النمط الهرمي للسلطة الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى النمط الخطي للسلطة الذي تتساوى فيه جميع القوى في الاستفادة من الموارد الطاقوية العالمية.

5. في ظل التحولات في مفهوم التهديدات والاعتماد على استخدام القوة العسكرية في تقييد نفوذ الدول فإن الاطار النظري الأساسي الذي يجمع بين القوة والثروة هي الميركنتيلية أو النسخة الواقعية الجديدة؛ التي تجمع بين الاقتصاد والسياسة هي الأجدر بتفسير ما يجري على الساحة الدولية وبالتالي الميركنتيلية بررت للقوى الصاعدة سلوكياتها في تحقيق أمنها الطاقوي.

6. التهديد حسب الواقعية الميركنتيلية يتمثل في إزالة أو تراجع التصنيع وكذلك مسألة التبعية وهنا تدخل مسألة إمدادات الطاقة والأمن الطاقوي عامة، وأيضا مسألة التبعية الطاقوية التي تعتبر شريان لاستمرار التصنيع. لذا يتوقع من الدول الصاعدة أن تبرر تدخلاتها الاقتصادية بحجة أن الأمر يتعلق بالأمن القومي، مما يستنتج التعبئة والتضحية المرتبطة بالتعبئة العسكرية ويتطلب من ذلك وجود نخبة من الكوادر الاقتصادية، وبالنفس الأهمية بالنسبة للتقنية التكنولوجية التي تعتبر أيضا مسألة حساسة

باعتبار التكنولوجيا والوصول إليها في الوقت المناسب آلية من آليات تحقيق الازدهار الاقتصادي الصناعي، لذلك كل من التقنية الاقتصادية والتكنولوجيا من مسائل الأمن القومي في ظل الميركنتيلية.

7. الآراء المتعددة في المحافل الدولية للقضايا الأكثر جدلية في العلاقات الدولية مثل قضايا البيئة، قضايا الصراع في الشرق الأوسط) ينبئنا بتحول في المشهد الدولي وتوزيع جيوسياسي جديد للقوى، تبرز على أرض الواقع من خلال الدبلوماسية الصاعدة على وجه الخصوص لكل من الهند في القارة الآسيوية، البرازيل في القارة الأمريكية وجنوب إفريقيا في قارة إفريقيا يدلل على التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب.

8. الهند. على الرغم من مواجهة تحديات مماثلة لتلك التي تواجه الصين، فقد حددت الهند – نظرًا لموقعها ذي الفائدة الاستراتيجية وممرات الإمداد الأقصر– أولويات مختلفة نوعًا ما في استراتيجيات الاستيراد. على سبيل المثال، نظرًا لكون مصدر النفط الهام الوحيد في الهند هو مضيق هرمز، يمكنه التركيز على تنويع مصادر الإمداد به، وبما أن الهند لا تزال بحاجة إلى تلبية المتطلبات المتزايدة للنفط، وخاصة للاستخدام في قطاع النقل حيث تكون البدائل محدودة، فإن تعميق العلاقات مع الموردين الحاليين والجدد هو هدف استراتيجي هام.

9. إحدى الأولويات الوطنية الرئيسية للهند هي ربط مئات الملايين من مواطنيها دون إمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة. حتى مع وجود خطط طموحة لتشجيع الطاقة المتجددة والطاقة النووية، تواجه الهند منحنى حاد للطلب سيستمر في ممارسة الضغط على سعيها لتحقيق نهج شامل من أجل تأمين الإمدادات لتغذية قطاع الطاقة، بما في ذلك استمرار الطلب على الفحم. كما ستواجه متطلبات استثمارية ضخمة للبنية التحتية المحسنة للطاقة لتحقيق قدر أكبر من الموثوقية وتمكين الوصول إلى الطاقة بشكل أكبر، ولتحقيق كل ذلك لحجم نموها الديمغرافي يمكن لها أن تدخل في حرب طويلة من اجل ذلك خاصة من خلال ثقتها الكبيرة في قوتها العسكرية، رغم وجهة نظرها التي تدعو للسلام إلا أن الواقع يفرض عكس ذلك.

10. تعتبر البرازيل التعاون الإقليمي الأرضية الخصبة لصياغة استراتيجيتها في تحقيق الأمن الطاقوي.

11. تبني جنوب افريقيا استراتيجيتها في تحقيق الأمن الطاقوي على اساس التنوع ويرجع ذلك الى فقر هذه الدولة من الموارد الأساسية للطاقة.

12. يولد عدم الاستقرار السياسي بيئة غير آمنة لتجارة الطاقة بكفاءة، مما يعوق العمليات الاقتصادية والصناعية الضرورية لاستخراج وتجارة سلع الطاقة في السوق العالمية.

13. من خلال كل حالات المقارنة نستنتج أنه يعد التكامل الإقليمي ضرورة مهمة لتحقيق الأمن الطاقوي، فالقوى التي تكون مستقرة إقليميا تستطيع أن تتعامل مع قضايا الطاقة بشكل أكثر أمنا لأن الأمن الطاقوي كما نقول ونكرر ذلك مسألة مترابطة.

14.يرتبط الأمن الطاقوي سواء عند المنتجين أو المستهلكين للطاقة في القوى الصاعدة بمسألة مهمة اخرى يتحكم فيها اللاعبون الاستراتيجيون وهي مسألة ترتيب سوق الطاقة العالمية.

15.في ظل شبكة عالمية معقدة للتوزيع الجغرافي للطاقة (مجموعة متنوعة من المواقع المحلية الإقليمية، الدولية)، أصبح موضوع معقد يمس كل التعاملات الدولية في شتى مجالاتها سواء السياسة الدنيا أو العليا للدولة. لذلك التحديات صارت أكثر تعقيدا فبعض المخاطر تم التعرف عليها و وضع استراتيجيات (سواء كانت هذه الاستراتيجيات ناجحة او غير ذلك) لمعالجتها. في حين أن البعض الآخر من التحديات لا يمكن التنبؤ بها على سبيل المثال، التقلبات في أسعار الطاقة أو حدوث الكوارث الطبيعية (المعروفة، غير معروفة)، أو بعض المشاكل السياسية الظرفية.

مراجعة الفرضيات:

من خلال مجموعة النتائج المقدمة، وللعمل على التحقق من الإجابة التي وصلت إليها الدراسة على السؤال المركزي سيتم مراجعة الفرضيات التي تم اعتمادها خلال مراحل البحث حيث:

- الفرضية الأولى والتي كان سياقها: **هل التطور في مفهوم الأمن يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاهتمام بالأمن الطاقوي.** صحيحة إلى حد بعيد فالتطور الذي طرأ على مفهوم الأمن وتبعا ذلك لبروز تهديدات جديدة التي بدورها مست إلى حد كبير مناطق انتاج الطاقة وتوزيعها، فضلا عن الأزمات التي حدثت في انقطاع الامدادات منذ عام 1973 إلى اليوم مما جعل الطاقة والأمن الطاقوي ورقة رابحة في استراتيجيات الدول.
- الفرضية الثانية والتي كان نصها: **تنعكس القدرات القومية للدولة على سلوكها من أجل احراز مكانة لها اقليميا ودوليا.** صحيحة وقد جاء في البحث دلالة صحتها من خلال ما وصلت إليه القوى الصاعدة الثلاث من نفوذ إقليميا ودوليا لاعتمادها على قدراتها القومية كحافز ليصل صوتها إلى العالم.
- الفرضية الثالثة و التي قد تم طرحها بالشكل التالي: **الزيادة في الطلب على الطاقة والبحث على مصادرها والتنافس عليها وتوفرها عند بعض القوى وعدم وجودها عند أخرى قد يؤثر على طبيعة وحدود استراتيجيات هذه القوى في تحقيق الأمن الطاقوي** . فرضية صحيحة بشكل كبير وذلك برز في الدراسة من خلال الفروقات بين القوى الصاعدة الثلاث محل المقارنة إذ البلد الذي يتوفر على الطاقة يختلف مدى وحدود استراتيجياته على العكس البلد الذي يحتوي على هذه المادة الحيوية ترتبط استراتيجيته بالمكان الذي يأتي منه تموينه الطاقوي.
- أما بالنسبة للفرضية الرابعة و التي نصها يقول: **في إطار استراتيجيات الدول الصاعدة في مساعيها يمكن تحقيق مكانة دولية عن طريق تأمين احتياجاتها الطاقوية على ديناميكية البيئة الدولية.** صحيحة وذلك من خلال موجة التكتلات (البريكس **BRICS** ، الإبسا **IBSA**) التي برزت على الساحة الدولية تنبئنا بالتغير المرتقب في ديناميكية العلاقات الدولية، أيضا في خطابات الفاعلين

التي تعقد كل فترة حول الأمن الطاقوي العالمي، حول البيئة كلها كانت لها تأثير على العلاقات الدولية بين مؤيد مصدق لما يجري وبين رافض مدعوما بالفكر النفعي من ناحية اخرى.

صعود القوى ومطلب الأمن الطاقوي:

تعتبر مسألة الأمن الطاقوي قضية مهمة في تدعيم عملية الصعود واستمراريته لأي قوة طموحة لذا الاستراتيجيات التي تصاغ من أجل تحقيق الأمن الطاقوي ليس فقط لتقديم الرفاهية للشعوب والمجتمعات، بل له بعد استراتيجي لتحصيل مكانة دولية، وعلى غرار ذلك ستكون هناك عدة متغيرات قد تصل إلى المواجهة المسلحة من أجل الحصول على هذه المادة الحيوية.

فما يجري اليوم من حروب في منطقة الشرق الأوسط سواء كانت حروب أهلية كما في حالة سوريا، أو حرب إقليمية كما يجري في اليمن؛ ما هي إلا حلقة من مسلسل متتالي من اجل تأمين استمرارية الحصول على الطاقة الناضبة من هذه المنطقة الغنية، والتي اغلب الدول الصاعدة تأخذ حصتها منها.

في ظل الهيمنة الرأسمالية على السوق الطاقوية، ستتنافس القوى الصاعدة في السنوات المقبلة بشدة فيما بينها من جهة وبينها وبين القوى المهيمنة من جهة ثانية لأن المطلب حساس وهو الأمن الطاقوي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر

1. الكيالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسة. ج1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.
2. الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور). **لسان العرب**. ج 8. بيروت: دار بصائر، 2013.

II. المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أبو القمصان، خالد. **تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
2. أريارغر، هاري. **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**. تر. علي راجح محرز. أبو ضبي: مركز الامرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.
3. الديب، محمد محمود. **الجغرافيا السياسية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ب، س، ن.
4. السيد، سليم محمد. **تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
5. الشيخ، محمد. " الهند في الاستراتيجية العالمية التحديات وآفاق المستقبل". في أحمد عبد العزيز، محمد الأمير و الخاقاني، محمد كريم جبار. **الهند القوة الدولية الصاعدة**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
6. الكواري، زياد عبد الرحمان على. **السياسة الدولية والاستراتيجية: منطق تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.
7. المشاط، عبد المنعم . " الإطار النظري للأمن القومي العربي " في: المشاط، عبد المنعم. **الأمن القومي، أبعاده ومتطلباته**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
8. باكير، علي حسين. **دبلوماسية الصين النفطية: الابعاد والانعكاسات**. بيروت: دار المنهل، 2010.
9. بروننسكي، كاملا. " الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية". في **التسلح ونزح السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، 2007.

10. بغدادي، عبد السلام إبراهيم و النداوي، مهند عبد الواحد. **التجربة الهندية في إفريقيا.** بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
11. بن العجمي، بن عيسى محسن. **الأمن والتنمية.** الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، 2011.
12. تلميذ، أحمد." التنافس العالمي على موارد الطاقة: منظور هندي". في كتاب **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
13. جيلبين، روبرت. **الحرب والتغيير في السياسة الدولية. تر.** عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009 .
14. حريز، هشام. **دور انتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة.** الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
15. حسن، عبد الله. **مستقبل النفط العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
16. حسين، خليل و حسين، عبيد. **الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الأمن القومي، الحروب واستراتيجية الاقتراب المباشر.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
17. خيري، سمير. **الأمن القومي العربي.** بغداد: دار القادسية للطباعة، 1982.
18. دندن، عبد القادر. " تحديات الأمن الطاقوي ومستقبل صعود القوة الهندية.. إشكاليات واستجابات" في أحمد عبد العزيز، محمد الأمير و الخاقاني، محمد كريم جبار. **الهند القوة الدولية الصاعدة.** برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
19. رتليدج، أيان. **العطش إلى النفط.** تر. مازن جندلي. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
20. ريغو، باسكال. **البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفرقيا: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.** تر. طوني سعاد. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015.
21. سبيل لوبير، فليب. **الجغرافيات السياسية للبترول.** تر. نجاة الصليبي الطويل. أبو ضبي: هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة، 2011.
22. ستيرن، جيفري. **تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية.** تر. مركز الخليج للأبحاث. دبي: المركز الخليج للأبحاث، 2004.

23.صبحي، مجدي. " البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي"، في : المشاط، عبد المنعم. **الأمن القومي، أبعاده ومتطلباته.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.

24.ضياء الحق، محمد وآخرون. **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة دراسات القوى الصاعدة،2009.

25.عرفة محمد، خديجة. **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية.** الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2014.

26.عز العرب خالد، حنان. **صنع السياسة العامة في برلمان جنوب إفريقيا.** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015

27. كامل، ثامر. **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه.** العراق: وزارة الثقافة والاعلام، 1985.

28.كايل شانون ن. و كريستنسن هانزم، " الإنفاق العسكري". **في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي.** الكتاب السنوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

29.كايل شانون ن. و كريستنسن هانزم. ، " القوات النووية في العالم"، في **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** الكتاب السنوي ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

30.ماكنمارا، روبرت. **جوهر الأمن.** تر. يونس شاهين. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1980.

31.محمد أبو السعود، فوزي. مقدمة في الاقتصاد الكلي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.

32.محمد صادق، اسماعيل. **تجربة جنوب إفريقيا: نيلسون مانديلا...والمصالحة الوطنية.** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2014.

33.محمد فرج، أنور. **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.:** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

34.معتمد، عاطف وأخرون. **البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة ملفات القوى الصاعدة، 2010.

35.مقلد، رمضان وآخرون. **اقتصاديات الموارد والبيئة.** الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001).

36.نعمة، كاظم هاشم. **السياسة الأسيوية: الهند في السياسة الأسيوية ما بعد الحرب الباردة.** عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2015.

37.نيد ليبو، رتشارد. **لماذا تتحارب الامم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**. تر. عبد الرحيم علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008.

38.يسري، أحمد عبد الرحمان. تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 .

39.يونس، مؤيد يونس. **أدوار القوى الأسيوية الكبرى: في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**. عمان: الأكاديمي للنشر والتوزيع، 2014.

ب. الدوريات:

1. أبوزيد، أحمد محمد. " تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 33، 2012.

2. المدني، عبد الله. " كيف نجحت الهند في ما اخفق فيه العرب؟ " **مجلة حوار العرب**، العدد: 4، 2005.

3. بولجدري، فيصل. " خصائص القوى الإقليمية واستراتيجياتها". **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 205، 2016.

4. جندلي، عبد الناصر. " إشكالية تكيف المنظور الواقعي مع التحولات الدولية لما بعد الحرب البارد". **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 376، 2010.

5. خبابة، عبد الله وآخرون. "تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة، تحديات التنفيذ، دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي بألمانيا". **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد: 10، 2013.

6. رسول، محفوظ. " أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوروبية قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل". **مجلة المستقبل العربي**، العدد: 464، 2017.

7. عبد الحي، وليد. " المكانة المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية على سلم القرن الدولي". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 126، 1996.

8. عبد العال، عبد الرحمان. " الهند... مقومات الصعود وتحولات السياسية الخارجية ". **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 167، 2007.

9. علام، مصطفى شفيق. " تحول القوة في العلاقات الدولية". **مجلة البيان**، العدد: 342، 2011.

10. فايز فرحات، محمد. " الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند". **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 146، 2001.

11.كسيرة، سمير و مستوي، عادل. " الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر– رؤية تحليلية و آنية ومستقبلية– ". **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد: 14، 2015.

12.مداحي، أحمد. " فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كاستراتيجية لما بعد المحروقات في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر". **مجلة الباحث الاقتصادي**، العدد: 04، 2015.

13.محمود مصطفى، نادية ." نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة لمنظور جديد". **مجلة السياسة الدولية**، العدد:82، 1985.

14.مقلد، إسماعيل صبري. "موضوع الاستراتيجية السوفيتية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد: السابع، 1967.

15.مهدي، حمد عاشور. " جنوب إفريقيا ونيجيريا.. أدوار إقليمية جديدة". **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 169، 2007.

16.ميلش، فريد. " القوة وأهميتها في العلاقات الدولية". **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 36، العدد: 6، 2014.

ت. الرسائل الجامعية:

1. أعمارة، فاتح. " دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية: مجموعة البريكس (**BRICS**) أنموذجا". **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر باتنة 2015/2014.
2. حجار، عمار. " السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: استراتيجية جديدة لاحتواء شامل". **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر باتنة 2002.
3. خوجة، محمد عصام أكبر. " الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي 1990–2009". **رسالة ماجيستر**، جامعة مؤتة، 2010.
4. دندن، عبد القادر. " الاستراتيجية الصينية الأمن الطاقة وتأثيرها على استقرارها في محيطها الاقليمي: آسيا الوسطى– جنوب آسيا –جنوب شرق آسيا". **اطروحة دكتوراه** جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/2012.
5. زاوية، حلام. " دور اقتصادات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس–" . **رسالة ماجيستير**، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2013/2012..
6. عبد الله عباس، نجم الدين. " مستقبل التنافس الصيني – الهندي وأثره في العلاقات الإقليمية والدولية". **رسالة ماجيستر** جامعة بيروت العربية، 2012.

7. عقابي، خميسة . " النفط في العلاقات الأمريكية العربية: دراسة حالة الجزائر1990-2014" . **رسالة ماجيستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015/2014.
8. فطافطة، محمد محمد أحمد. " سياسة الهند الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (1947-2005) ". **رسالة ماجستير**، جامعة بيرزيت، 2006.
9. مباركية، منير. " صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية: دراسة مقارنة لحالات اليابان، الصين، الهند". **أطروحة دكتوراه**، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية 2016/2015.
10. وحيد، خير الدين. " أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر- ". **رسالة ماجيستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

ث. اوراق بحثية

01. راهما تشلاني، "البريكس: لبحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

ج. المؤتمرات

1. وهيب عيسى، ناصر. " مستقبل الطاقة العربي المتجددة "، القاهرة: مؤتمر الطاقة العربي السابع، 2002.
2. عبد الرزاق، فوزي. حسناوي بلبال، إشكالية التحول الطاقوي كألية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية – عرض النموذج الألماني- ، المؤتمر السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية الأول، 2015.

ح. زغوني، رابح. " سياسة أمن الطاقة الأمريكية في الشرق الأوسط من منظور الاقتصاد السياسي الدول"، قالمة: ملتقى دولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، 2016.

خ. مواقع أنترنت:

1. "أسس ومبادئ الأمن الوطني "، مقاتل الصحراء، على الموقع:

www.moqatel.com/wfprog/GetURL.exe?ID=3217&type=2

2. أمين سمير، مصطلحا " الدولة الصاعدة" و " التنمية الرثة"، على الرابط"

m.ahewar.org/s.asp?aid=467764&r=0&cid=0&

3. الأمم المتحدة لحماية البيئة "، على الموقع:

www.unpe.org

4. الشيخ أواب، "أمن الطاقة العالمي: مقدمة دراسة تحليلية"، على الرابط:

http://alshwaikh.blogspot.com/2015/01/blog-post.html

5. "القوات المسلحة الهندية"، موسوعة المقاتل،على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/DwalModn1/India/Sec09.doc_cvt.htm

6. "النظام الاقتصادي البرازيلي"، موسوعة المقاتل، على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/DwalModn1/Brazil/Sec05.doc_cvt.htm

7. باحثون سوريون، "نظرية القوة في العلاقات الدولية: عناصر القوة"، على الرابط:

www.syr-res.com?R5238 | February 4, 2015, 11:30 pm

8. باكير علي حسين ، " تحولات الطاقة وجيوبولتيك الممرات البحرية: " ملقا " نموذجا : على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201468182026313365.ht

9. بنك التنمية العالمي، على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/

10. بنك التنمية العالمي، على الرابط:

https://ar.actualitix.com/country/zaf/ar-south-africa-gdp-per-capita.php

11. تقديرات صندوق النقد الدولي 2015، على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2015/pdf/15_ara.pd

12. تقديرات صندوق النقد الدولي 2018، على الرابط:

https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2015/pdf/ar15_ara.pdf

13. حسن سعد عبد الحميد، "التهديد الاقتصادي للهيمنة الأمريكية: تكتل دول البريكس أنموذجا"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية و الاستراتيجية، على الرابط:

http://democraticac.de/?p=22038

14. رجاء سليم، "الهند...معلومات أساسية"، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/157e9c53-8f88-47ca-86d3-5a8a688f62cc

15. سعد فارس، " عندما تقول دول البريكس لا لأمريكا"، على الرابط:

http://www.al-binaa.com-/?aetucle=24297

16. صندوق النقد الدولي "، على الرابط:

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

17. قدوري صباح ،" مجموعة – البريكس– الاقتصادية، وتحديات المستقبل"، الحوار المتمدن، 2014، على الرابط:

http://www.ahewar.org/dabat/show.art.asp?t=0aid=42393

18. محمد عبد الله يونس، "البرازيل. قطب دولي جديد"، على الرابط:

https://archive.islamonline.net/?p=432

19. مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، " قمة البريكس: محاولة لتحول جيو اقتصادي"، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث الاستراتيجية، 2015، على الموقع:

www.ecssr.ac.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/...1530

20. مشعلة فاطمة، "القوة الاقتصادية في العالم"، على الرابط :

http://mawdoo3.com

21. "مفكرة التاريخ"، على الرابط:

https://historymemo.wordpress.com

22."مفاهيم استراتيجية: مفاهيم ومصطلحات إسلام أولاين"، على الموقع:

www.islam-online.com

23. منتدى جغرافية العالم، "جمهورية جنوب إفريقيا معلومات تفصيلية"، على الرابط:

http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab14548

24. موسوعة الجزيرة، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18

25. نجار سعد، "تاريخ الأفكار الاقتصادية من الميركنتيلية إلى الرأسمالية الحديثة"، على الرابط:

https://www.4algeria.com/forum/t/220302

26. وكالة الطاقة الدولية"، على الموقع:

www.ieg.org

III. المراجع باللغة الفرنسية

A. Les levers:

1. Hervé, Couton. **Traité de Stratégie**, Economico-Paris, 1999.
2. Mead Eale, Edward**. La Stratégie.** Tom 1, Paris : Groupe Universitaire Français, 1990.

b. Les Rapports :

1. Conseil Mondial de L'énergie, ' Les Scénarios Mondiaux de l'énergie à l'horizon 2050', Conseil Français de l'Énergie, **Rapport**, 2013.
2. Exxon Mobil Corporation, 'Perspectives Énergétiques 2017 à l'horizon 2040 - Points-clés', **Rapport**, Exxon Mobil Corporation, 2016.

b. Magazine :

1. Lafargue, François. 'Des Economies Emergentes aux Puissances Emergentes'. **Questions Internationales**, Nº 51 – Septembre-Octobre 2011
2. Möckli, Daniel. L'inde: une Puissance Émergente Placée Devant de Grands Défis, Politique de Sécurité: Analyses Center for Security Studies du **CSS**, N° 73, 2010.

d. Papier de Recherche :

1. Kateb, Alexander. 'la Diplomatique Economique des Nouvelles Puissance'**, ResearchGate,** 2010.
2. Marque, Barbara. 'Nouveau Paradigme Stratégique des Puissances Moyennes', **Papier de Recherche**, Chaire InBev Baillet – L'atour Programme « Union européenne – Chine », 2010.
3. Troitskiy, Mikhail. 'Les Approches des Pays BRICS à la Sécurité Multilatérale', **ASPJ Afrique & Francophonie**, 2 em Trimestre 2015.
4. Asia Centre, 'Sécurité Energétique en Inde : Quelle Stratégie**' Papier de Recherche**, Asia Centre, 2013.
5. Asia Centre Centrasia.eu, 'Sécurité Energétique en Chine et en Inde' **Papier de Recherche**, Asia Centre Centrasia. EU, April 2014.

e. **Les Thèses**

01. Marc-André Billette, 'Le Triangle Stratégique Chine -Russie -Inde: Possible Contrepoids à L'hégémonie Américaine?', **Mémoire**, Universitéé Québec à Montréal, 2008.

f. **le Lien :**

1. Abdelmadjid Attar, 'Transition et Sécurité Energétique les Défis à L'horizon 2030', Tizi Ouzo, -09 16/05/2018 à l'heure 16 :00 sur le lien:

http://www.ummto.dz/wpcontent/uploads/2018/05/Abstract-A.-Attar-TRANSITION-ET-SECURITE ENERGETIQUE.pdf

2. Chaumont jacques ; l'Inde en Mouvement, au 16 Aout 2016 : une Chance à Saisir pour la France .Obtenu en Parcourant, à l'heure 14 :00 sur le lien:

http://www.senat.fr/rap/R98-476/r98-476.html.

3. Chennevast, Alexandre et Autres. 'L'Inde Puissance Rayonnante',01/03/2017 à l'heure17 :33, sur le lien

www.infoguerre.fr/documents/inde_puissance_rayonnante.pdf

4. Rousseau, Isabelle. 'Introduction Défis et Enjeux des Energies Fossiles au XXI eme Siècle', CERI. SciencesPO. Septembre 2010, pp.01-06. à l'heure 22:10, sur le lien:

http://www.ceri-sciences-po.org

5. Parlement de L'Inde ; Obtenue en Parcourant au 14 mars 2018, à l'heure 15 :00 sur le lien:

http://wikipidia.org/wiki/Parlement-de l'inde.

6. Politique de L'Inde ; Obtenue en Parcourant, au 2, 2017 à l'heure 22:10, sur le lien:

http://wikipidia.org/wiki/Potique-de l'inde.

7. 'Vers un Après Pétrole ? Prospective Energétique à l'horizon 2050', 14 mars 2018, à l'heure 18 :07 sur le lien:

https://institut-transitions.org/wp-content/uploads/2018/06/Apres-petrole-Giuliani-Institut-des-Transitions.pdf

IV. المراجع باللغة الإنجليزية:

a. The book :

1. A Reference Handbook, **Energy Security Challenges for the 21st Century**, Editors: Gal Luft and Anne Korin, Library of Congress Cataloging, 2014.
2. Baylis, John and Smith, Steve. **Globalization of World Politics**. New York: Oxford University Press, 2end ed, 2001.
3. Dillon, Michael. **Politics of Security**. London: Routledge, 1996.
4. Hough, Petter. **Understanding Global Security**. London: Routledge, 1ed, 2004.
5. Kugler, L. Richard. **Policy Analysis in National Security Affairs**. Washington, DC: National Defense University press, 2006.
6. Thomson, Elspeth. 'Southeast Asia's Energy and Security Challenge', in Len Alvin Chew, Christopher. **Energy and Security Cooperation in Asia**

Challenges and Prospects. Institute for Security and Development Policy, 2009.

b. Reports :

1. BP., Energy Outlook, 2018.
2. Bti., 2016, Brazil Country **Report**, 2016.
3. Energy and Research Division, NITI Aayog, 'India Energy Security Scenarios, 2047 Version 2.0', **Report**, Call for Evidence, , June 2015.
4. Energy Department Energy, **Report**, 2016.
5. Galiana Isabel, 'Brazil Perspectives Energy', **Report**, Post-2015, Development Agenda, pst-2015 Consensus, 2015.
6. International Atomic Energy Agency, Brazil: a Country Profile on Sustainable Energy Development, **Report**, Vienna: International Atomic Energy Agency, 2006
7. Kiratu, Sheila. "South Africa's Energy Security in the Context of Climate Change Mitigation, Series on Trade and Energy Security – Policy**", Report** 4, International Institute for Sustainable Development, 2010.
8. Moss, Jeremy and Rae, Jessica. 'Energy Equity and Environmental Security', **Report**, UNESCO Bangkok, 2011.
9. Spencer Dale, BP Energy Outlook 2019, **Report**, © BP p.l.c. 2019.
10. Swedish Agency for Growth Policy Analysis, 'Energy Policy in Brazil', **Report**, Swedish Agency for Growth Policy Analysis, 2014, pp.01-38.
11. Swedish Agency for Growth Policy Analysis, Energy Policy in Brazil: Perspectives for the medium and long term, **Report**, Swedish Agency for Growth Policy Analysis, 2014.
12. World Energy Council," Perspective on The Grand Energy Transition", **Report**, World Energy Council, 2018.

c. Periodicals:

1. Andrew; F. Cooper & Flemes, Daniel. 'Foreign Policy Strategies of Emerging Powers in a Multipolar World: an introductory review', **Third World Quarterly**, Vol. 34, No. 6, 2013.
2. Brazil Case Study Analysis of National Strategies for Sustainable Development, this Case Study in an Unedided, Paper Forinat, June 2004.
3. Flemes, Daniel.' India-Brazil-South Africa (IBSA) in the New Global Order: Interests, Strategies and Values of the Emerging Coalition ', **International Studies**, 46, 4, 2009.
4. -------'Emerging Middle Powers.. Soft Balancing Strategy: State and Perspectives of the IBSA Dialogue Forum', **GIGA Working Papers**, GIGA Research Programme: Violence, Power and Security, N° 57, August 2007.
5. Gauteng Province Porvincial treasury, 'Republic of South Africa South Africa's Position BRICS Quartery Bulletin', January – march 2013.
6. Ghosh, Sajal.'Energy Security Issues-India', **ResearchGate**, 2016.

7. Gunhild, Hoogensen Gjørv.'Tensions Between Environmental, Economic and Energy Security in the Arctic" **ReasrchGate**, 2017.
8. K. R.Singh, 'Energy Insecurity and Military Misadventures in the Persian Gulf Region' in **S**, Vol, 94, 2007.
9. Mathew d. Stephen, "Rising Regional Power and International Institution": the foreign policy orientations of India, and brazil and south Africa, global society, **University of Sussex library** , vol. 26, 2012.
10. Mauricio, Tiomno Tolmasquim, 'The Energy Sector in Brazil: Policy and Perspectives' Estud. Av. vol. 26 no.74 São Paulo 2012.
11. Nassif, André Carmen Feigo and Araujo, Eliane. 'Structural Change and Economic Development: is Brazil Catching Upar Flling?', United Nations Conference on Trade and Development, Discussion Paper, N 211, 2013,
12. Nkomo, Jabavu Clifford. 'Energy security and liquid fuels in South Africa', **Journal of Energy in Southern Africa**, Vol 20 No 1, 2009.
13. Sahu, Manjeet Kuma. 'Energy Revolution Under the BRICS Nations', National University of Study and Research in Law (Ranchi, INDIA), BRICS Law Journal, Volume III (2016).
14. Wiesebron, L.Marianne 'Brazilian Energy Security: Brazil's Strategies in the Regional Context", Instituto Universitario Invastigacion Ortega y Gasset, Centro de Estudios Brasileños Ortega y Gasset, V 03, N02.

d. Theses:

1. Glosny, Michael A. 'The Grand Strategies of Rising Powers: Reassurance, Coercion, and Balancing Responses'. Thesis (Ph. D.)-Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science, 2012.
2. Goldemberg, José**.** 'Brazil's Energy Story: Insights for US Energy Policy' in Energy Security: The Brazilian Example and Implications for US Policy, Project Dan Glickman, the Aspen Instituted. Thesis (Ph.D.) Washington DC V.27,N 2, 2012.

e. Research Paper

1. Devindar Kumar, 'Securing India's Energy Future' **Research Paper**, Centre for Defence and Strategic Studies, 2012.
2. Flemes, Daniel "Brazil's Strategic Options in a Multiregional World Order", **Paper Presented** at the 28th International Congress of the Latin American Studies Association, Rio de Janeiro, June 11 – 14, 2009.
3. Luomi, Mari. 'Sustainable Energy in Brazil: Reversing Past Achievements or Realizing Future Potential', **Research paper**, Oxford Institute for Energy Studies, 2014.
4. Mohan, C. Raja. 'Resources, Rising Powers and International Security', **Research Paper**, Asia Retreat 2008 the OSLO forum Network of Mediators,
5. Nathaniel, Babajide. 'Indian Energy Security Status: What are the Economic and Environmental Implications?' IAEE Energy Forum, International Association for Energy Economics, Second Quarter 2018.

6. Qobo, Mzukis. 'Emerging Powers and the Changing Global Environment: Leadership, Norms and Institutions', **Saiia Aoccasional Paper**, Emerging Powers and Global Challenges Programme, September, 2011
7. Rajeev, S. 'India's Energy Security, **Working Paper**, IIMB, NO. 305, 2010.
8. Republic of South Africa, Integrated Resource Plan Update Assumptions, Base Case Results and Observation Revision
9. Sandalow, David. 'Energy and Environmental Security', **Research paper** Brookings Global Economy and Development, 2007.
10. Tolmasquim Tiomno, Mauricio. "The Energy Sector in Brazil: Policy and Perspectives" **Estud. av**. vol.26 no.74 São Paulo 2012
11. Trollip, Hoilton. 'Global Energy Security South African Energy Policy & G8 Petersburg Declaration on Global Energy Security', FES **Briefing Paper**, 2007.
12. Xavier, Labandeira and Baltasar, Manzano. 'Some Economic Aspects of Energy Security', **Research paper**, University of Vigo and Economics for Energy.2012.

f. Web Sites :

1. Annexure B , 'Energy Security Master Plan - Liquid Fuels for public Comment', the Dme Departement Minerals and Energy Republic of South Africa, Energy Security Master Plan - Liquid Fuels, in 15/12/2017 at 18:22, see on the link:

http://www.sapia.org.za/pdf/legislation/Energycurity%20Master%20Plan%20-%20Liquid%20Fuels%20%202007.pdf

2. European commission, ' Brazil Country Strategy, paper 2007-2013', in 17 march, at 17:25, see on in link: **https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/csp-brazil-2007-2013_en.pdf**

3. " Growth strategy 2017, G20 Germany", in 25/02/ 2017 at 22:00, see on the link

https://www.bundesfinanzministerium.de/Content/DE/Downloads/G20

4. 'Planning and Future of the Brazilian Energy Sector' in 16/08/2018, at 20:22, see on the link:

https://fgvenergia.fgv.br/en/noticias/planning-and-future-brazilian-energy-sector

5. **'**U.S. Energy Information Administration,' Top 10 Oil Producing Countries in the World 2018 , U.S. Energy Information Administration, in 25/08/2018, at 21:25, see on the link:

https://www.bizvibe.com/blog/top-oil-producing-countries/

6. ' World Atlas- Statistics by Country', in 16 April 2018 at 15:05, see on the link

https://ar.actualitix.com/country/bra/ar-brazil-gdp-per-capita.php

الـفـهـا رس

فهرس	الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
01	بيانات بمؤشرات لتطور للاقتصاد الهندي1990-2016	91
02	نسب تطور نمو الاقتصادي منذ 1991 إلى غاية سنة 2009	93
03	القوة العسكرية التقليدية الهندية	95
04	الإنفاق العسكري بحسب منزلة نسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي 2004-2013	96
05	الإنفاق العسكري في الهند بالدولار الأمريكي الثابت 2004-2013 والجاري لسنة 2013	97
06	الإنفاق العسكري بالعملة المحلية الهندية 2004-2013	97
07	القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي كنسبة من إجمالي القيمة الحقيقية المضافة في البرازيل 1947-2010	104
08	نسب المؤشرات الاقتصادية للبرازيل من 2005-2014	105
09	نسب المعطيات الاقتصادية لسنتي 20162017 في البرازيل	106
10	يمثل مؤشرات تطور الاقتصادي البرازيلي 1990-2016	106
11	الإنفاق العسكري للبرازيل	109
12	الانفاق العسكري في البرازيل بالعملة المحلية	109
13	الإنفاق العسكري في البرازيل بالدولار الأمريكي الثابت 2004-2013 والجاري لسنة 2013	109
14	الإنفاق العسكري في البرازيل بحسب منزلة نسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي 2004-2013	120
15	مساهمة جمهورية جنوب إفريقيا في الناتج الإجمالي العالمي من 2000-2014	120
16	مؤشرات تطو الاقتصادي ر جمهورية جنوب إفريقيا من 1990-2016	122
17	الانفاق العسكري في جمهورية جنوب إفريقيا بالعملة المحلية2004-2013	136
18	الانفاق العسكري في جمهورية جنوب إفريقيا بحسب منزلة نسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي 2004-2013	143
19	موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى	145
20	وثائق سياسية تعبر عن رؤية الهند سياسة تتعلق بالطاقة	154
21	شركاء الطاقة الحاليين والمحتملين للهند	157

فهرس	الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكـــــل	رقم الصفحة
01	حصص العالم من إنتاج الفحم لسنة 2010	33
02	نصيب الفرد الهندي من الدخل القومي وفق القدرة الشرائية بحسب الأسعار الجارية للدولار 1991-2016	94
03	الانفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي لجمهورية الهند 1990-2016	96
04	الانفاق العسكري الهندي من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية 1990-2016	97
05	الناتج المحلي الاجمالي البرازيلي بالدولار 2000-2015	107
06	نصيب الفرد البرازيلي من اجمالي الدخل القومي وفق القدرة الشرائية بالدولار 1991-2016	107
07	الإنفاق العسكري لدولة البرازيل من إجمالي الناتج المحلي 1990-2016	108
08	نسبة الانفاق العسكري البرازيلي من انفاق الحكومة المركزية 1990-2016	108
09	الناتج الاجمالي المحلي لجمهورية جنوب إفريقيا 2000-2015	119
10	تطور الناتج المحلي الاجمالي بحسب القدرة الشرائية لجمهورية جنوب إفريقيا 2000-2014 بالدولارت	119
11	نسب الانفاق العسكري من الناتج الاجمالي المحلي في جمهورية جنوب إفريقيا 1990-2016	121
12	الانفاق العسكري من انفاق الحكومة المركزية في جمهورية جنوب إفريقيا 1990-2016	121
13	استهلاك طاقة الوقود الأحفوري في الهند 1990-2014	133
14	تشكيلة الطاقة الهندية 2012	141
15	الهيكل الهندسي لسياسة الطاقة في الهند	143
16	استهلاك الوقود الأحفوري في البرازيل 1990-2014	151
17	نسب استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري في جنوب افريقيا من 1990 إلى 2014	156
18	امدادات الطاقة في جنوب إفريقيا 2012	157
19	توقعات استهلاك الطاقة في الهند 1990-2040	182
20	توقعات الطاقة حسب الخطو الموارد المتكاملة في البرازيل 2015-2050	186
21	اجمالي الطلب على الطاقة الأولية في العالم 1970-2040	191
22	أفضل عشرة دول منتجة للنفط في العالم سنة 2018	196

فهرس	الخرائـــط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	خريطة الموقع الجغرافي لدولة الهند	82
02	خريطة الموقع الجغرافي لدولة البرازيل	100
03	خريطة الموقع الجغرافي لدولة جنوب إفريقيا	112
04	التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز بالبرازيل 2014	150

فهرس	المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	01
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	14-78
تمهيد	14
المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية	15
المطلب الأول: ضبط مفاهيمي للاستراتيجية	15
أولا. أصل كلمة استراتيجية	16
ثانيا. تعريف مصطلح الاستراتيجية وعلاقته ببعض المصطلحات الأخرى	16
ثالثا. نشأة وتطور مصطلح الاستراتيجية	19
رابعا. الاستراتيجية في إطار العلاقات الدولية	21
خامسا. الاستراتيجية كأداة لسياسية الخارجية	21
المطلب الثاني: علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن القومي	22
أولا. تعريف الأمن القومي	22
ثانيا. تعريف الاستراتيجية القومية	24
ثالثا. العلاقة بين المفهومين	25
المطلب الثالث: علاقة الأمن الطاقوي بالاستراتيجية القومية.	25
المبحث الثاني: تطور مفهوم الأمن وعوامل بروز الأمن الطاقوي	28
المطلب الأول: أبعاد تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية	28
أولا. المفهوم اللغوي للأمن	28
ثانيا. المفهوم الاصطلاحي للأمن	31
المطلب الثاني: تعريف بالطاقة ومصادرها وأنواعها	31
أولا. تعريف الطاقة	32
ثانيا. مصادر الطاقة	36
المطلب الثالث: تعريف الأمن الطاقوي	36
أولا. جذور التفكير الاستراتيجي في الأمن الطاقوي	39
ثانيا. تعريف الأمن الطاقوي	46
المبحث الثالث: القوى الصاعدة المفهوم والظاهرة	46
المطلب الأول: مفهوم القوة	46
أولا. تعريف القوة	48
ثانيا. عناصر القوة	

فهرس	المحتويات
ثالثا. قياس قوة الدولة	50
المطلب الثاني: تعريف الصعود	55
أولا. بداية أو انطلاقة الصعود	58
ثانيا. المسار والاستراتيجيات	58
ثالثا. اكتمال الصعود	58
المطلب الثالث: تعريف القوى الصاعدة	58
أولا. تعريف القوى الصاعدة ومؤشرات قياس الصعود	59
ثانيا. القوى الصاعدة وبعض المصطلحات المتشابهة أو المتداخلة معها	60
المبحث الرابع: النظريات المفسرة لصعود القوى	62
المطلب الأول: نظرية تحول القوة	65
المطلب الثاني: الواقعية الميركنتيلية	66
أولا. تعريف الفكر الميركنتيلي	66
ثانيا. مبادئ الفكر الميركنتيلي	67
ثالثا. الواقعية الميركنتيلية لروبرت جيلبين	71
رابعا. الأمن الطاقوي من المنظور الميركنتيلي	73
المطلب الثالث: نظرية الاعتماد المتبادل	73
أولا. التعريف الاعتماد المتبادل	76
ثانيا. الاعتماد المتبادل وصعود القوى الدولية	76
ثالثا. تحليل الأمن الطاقوي للدول من وجهة نظر الاعتماد المتبادل	78
خلاصة.	
الفصل الثاني: مقدرات القوة للدول الصاعدة (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا)	128-80
تمهيد	80
المبحث الأول: الجغرافيا السياسية لجمهورية الهند.	81
المطلب الأول: دراسة طبيعية	81
أولا. الموقع والمساحة	81
ثانيا. السكان	83
ثالثا. الثروات الطبيعية	83
المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية	84
أولا. البنية الاجتماعية	84
ثانيا. البنية السياسية	86

فهرس	المحتويات

المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية	89
أولا. البنية الاقتصادية	89
ثانيا. البنية العسكرية	94
المبحث الثاني: الجغرافيا السياسية لجمهورية البرازيل	99
المطلب الأول دراسة طبيعية	99
أولا. الموقع والمساحة	99
ثانيا. السكان	101
ثالثا. الثروات الطبيعية	101
المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية	101
أولا. البنية الاجتماعية	101
ثانيا. البنية السياسية	102
المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية	104
أولا. البنية الاقتصادية	104
ثانيا. البنية العسكرية	108
المبحث الثالث: الجغرافيا السياسية جمهورية جنوب إفريقيا	111
المطلب الأول: دراسة طبيعية	111
أولا. الموقع والمساحة	111
ثانيا. السكان	113
ثالثا. الثروات الطبيعية	113
المطلب الثاني: البنية الاجتماعية والسياسية جمهورية	115
أولا. البنية الاجتماعية	115
ثانيا. البنية السياسية	118
المطلب الثالث: البنية الاقتصادية والعسكرية	118
أولا. البنية الاقتصادية	121
ثانيا. البنية العسكرية	124
المبحث الرابع: مؤشرات نحو تحول القوة في الدول (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا)	124
المطلب الأول: مقومات صعود جمهورية الهند.	126
المطلب الثاني: مقومات صعود جمهورية البرازيل الاتحادية	127
المطلب الثالث: مقومات صعود جمهورية جنوب إفريقيا	128
خلاصة الفصل: مقارنة بين القوى الثلاث من خلال ممارسة نفوذها	

فهرس	المحتويات
الفصل الثالث: الأمن الطاقوي في الدول الصاعدة: المقدرات والاستراتيجيات	130-167
تمهيد:	130
المبحث الأول: رهان الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الهندية	131
المطلب الأول: مصادر الطاقة الهندية	131
أولا. وضعية إنتاج واستهلاك الطاقة في الهند	132
ثانيا. الجوانب المحلية في مصادر الطاقة الهندية	133
ثالثا. الجوانب الدولية لمصادر الطاقة الهندية	134
المطلب الثاني : تحديات الأمن الطاقوي الهندي	137
أولا. الجوانب المحلية لتحديات الأمن الطاقوي في الهند	138
ثانيا. الجوانب الإقليمية لتحديات الأمن الطاقوي في الهند	138
ثالثا. الجوانب الدولية لتحديات الأمن الطاقوي في الهند	139
المطلب الثالث: الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الوطنية الهندية:	140
أولا. ظهور مفهوم الأمن الطاقوي في الهند	140
ثانيا. استراتيجية الأمن الطاقوي من وجهة نظر عسكرية وسياسية ذات بعد إقليمي	141
المبحث الثاني: أهمية البعد الطاقوي في القضايا الأمنية البرازيلية	148
المطلب الأول: الامكانيات الطاقوية في البرازيل	148
أولا. إمدادات الطاقة الأولية	149
ثانيا. استهلاك الطاقة:	151
المطلب الثاني: المخاطر التي تواجه الأمن الطاقوي في البرازيل	152
المطلب الثالث: خطوات العمل على تحقيق أمن الطاقة في البرازيل	152
أولا. السياسة الوطنية البرازيلية للأمن الطاقوي	152
ثانيا. التكامل الإقليمي كاستراتيجية أمنية للطاقة	152
المبحث الثالث: محركات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا	155
المطلب الأول: تحليل الوضع الطاقوي بجنوب إفريقيا	155
المطلب الثاني: تحديات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا:	157
المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا	159
المبحث الرابع: متطلبات الأمن الطاقوي في عالم متعدد القوى	161
المطلب الأول: ترتيبات سوق الطاقة عالميا	161
أولا. الشركات العالمية للطاقة	1162
ثانيا. منظمة الأوبك	162
ثالثا. منظمة الطاقة الدولية	

فهرس	المحتويات
163	المطلب الثاني: الطاقة و وتحدي الممرات البحرية
163	أولا. ممرات الشرق الأوسط
163	ثانيا. المضايق التركية
164	ثالثا. من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ
164	رابعا. المضايق التي تهم الدول الصاعدة في آسيا
165	المطلب الثالث: الأمن الطاقوي من منطلق شبكة الطاقة العالمية
167	**خلاصة الفصل: المشهد الطاقوي العالمي ضمن مقارنة بين القوى الصاعدة الثلاث**
198-169	**الفصل الرابع: تداعيات استراتيجيات القوى الصاعدة على ديناميكية العلاقات الدولية**
169	**تمهيد**
170	**المبحث الأول: مجموعة البريكس بين الواقع والتغيير الدوليين**
170	المطلب الأول مجموعة البريكس، التعريف و آليات العمل
170	أولا. تعريف بمجموعة البريكس
171	ثانيا. دور مجموعة البريكس ضمن العلاقات الدولية السائدة
174	المطلب الثاني استجابة دول البريكس على السياسات الأمنية الغربية
174	أولا. التدابير غير المتكافئة
175	ثانيا. القيود القانونية والأخلاقية:
175	ثالثا. استراتيجيات متماثلة
175	رابعا. التعاون مع الغرب
175	المطلب الثالث التعاون بين دول بريكس في تطوير قطاع الطاقة
189	**المبحث الثاني: الدبلوماسية الصاعدة لتكتل الإبسا**
178	المطلب الأول تكتل الإبسا: التعريف والسياق
178	المطلب الثاني لخطاب المشترك لدول تكتل الإبسا
179	المطلب الثالث: تدعيم التحالف من خلال التعاون القطاعي
180	**المبحث الثالث القراءات المستقبلية للأمن الطاقوي في الدول الصاعدة محل المقارنة**
182	المطلب الأول: توقعات الأمن الطاقوي في الهند
184	المطلب الثاني رؤية مستقبلية للأمن الطاقوي في البرازيل
186	المطلب الثالث: سناريوهات التخطيط للأمن الطاقوي في جنوب إفريقيا
189	**المبحث الرابع: آفاق الأمن الطاقوي العالمي في ظل صعود القوى**
189	المطلب الأول: التحديات العالمية للأمن الطاقوي في القرن الواحد والعشرين
189	أولا. تحديات جيوسياسية

فهرس	المحتويات
ثانيا. تحدي الاستهلاك	189
ثالثا. تحديات بيئية	191
المطلب الثاني: علاقة الأمن الطاقوي بالأمن البيئي	191
المطلب الثالث: سناريوهات الاستهلاك العالمي لمزيج الطاقة 2050	192
أولا. الطاقة ضرورية للنمو الاقتصادي	193
ثانيا. الدول الصاعدة تقود الطلب العالمي على الطاقة.	193
ثالثا. مزيج الطاقة العالمي يتغير	193
رابعا. يبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة	195
خامسا. الاحتمالات التي تقدمها التكنولوجيا	195
خلاصة الفصل	196
	198
الخاتمة	200
قائمة المصادر والمراجع	206
فهرس الجداول	220
فهرس الأشكال	221
فهرس الخرائط	222
فهرس المحتويات	223
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	